المملكة العربيّة السّعوديّة

وزارة التّعليم العالي

جامعة القصيم

كلية اللّغة العربيّة والدراسات الاجتماعية

قسم اللّغة العربيّة



الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها (الدّراسات اللّغويّة)

اسم الطالبة: أفراح بنت علي المرشد

٣٠٢٨٠٢٣٨٠

إشراف

أ.د. عز الدّين بن محمّد المجدوب

أستاذ اللغويات في كليّة اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

١٤٣٤هـ

ملخص الرّسالة

الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه

الباحثة: أفراح بنت علي المرشد

تناول البحث ثنائية الواجب وغير الواجب انطلاقا من الإطار النّظري لنظريّة الأعمال اللّغويّة؛ لإبراز الاتجاه التّداولي الذي كان حاضرا في ضبط النّحاة للقواعد النّحويّة، واعتبار هذه الثّنائيّة اللبنة الأولى التي بنى عليها سيبويه القواعد النّحويّة التي ربطها بمعاني الكلام من خلال إبراز منزلة معاني الكلام عند سيبويه في تسيير المحالّ الوظيفيّة والعوامل والعلامات الإعرابيّة وغيرها من الأصول التي بني عليها النّحو العربي دون إسقاط للمفاهيم التّداولية على المفاهيم النّحويّة العربيّة.

وتناولت الدّراسة ثنائيّة الواجب وغير الواجب باعتبارها ثنائيّة تامّة الاستقلال عن ثنائيّة الإنشاء والخبر وإن كانت كلتا الثّنائيتين وضعتا لضبط معاني الكلام في النّحو العربي، وكشفت أنّ معايير ضبط المعاني التي وضعها النّحاة لكلّ من هاتين الثّنائيتين مختلفة، وظهر ذلك من خلال اختلاف التّراكيب التي تنضوي تحت كلّ منهما.

وتتضمن الدّراسة ستة فصول يسبقها المقدّمة، ويتلوها الخاتمة، ثم الفهارس الفنيّة.

وعُرض في الفصل الأوّل نتائج البحوث السّابقة والجهود التي حاول بها بعض الباحثين الرّبط بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر، وتم عرض هذه البحوث بحسب الإطار النّظري التي تستند إليه.

أمّا الفصل الثّاني إلى الخامس فقد عُرض فيها كلّ ما يتعلق بثنائيّة الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، وأُبْتُدِئَتْ هذه الفصول بمفهوم الواجب وغير الواجب بالكتاب وصلة هذين المفهومين بما وجد عند الفقهاء والمتكلّمين، وأُبرز فيها ارتباط الحروف بمعاني الكلام وتأويل النّحاة لهذه الحروف في محتواها الدّلالي بالأفعال فكأنّها نوائب عن الأفعال، وهو تمييز يضارع تمييز (روس)صاحب الفرضيّة الإنشائيّة بين البنية السّطحيّة والبنية العميقة، كما بينت هذه الدّراسة دور هذه الثّنائيّة في ضبط علامات الإعراب، كرفع المضارع إذا دلّ على الواجب،

ونصبه إذا دلّ على غير الواجب، وحاولت الدّراسة حصر التّراكيب التي تندرج تحت هذه الثّنائيّة سواء أنصّ سيبويه على وجوبها أو عدم وجوبها أم لم ينصّ على ذلك. كما بينت الدّراسة أنّ معاني الواجب ألصق بالجملة الاسميّة، ومعاني غير الواجب ألصق بالجملة الفعليّة.

وكشفت الدّراسة أنّ معاني الكلام التي تقع في الصدر وتدلّ على معنى يؤثر في المضمون القضوي تنقسم ثلاثة أقسام: وهي المعاني المؤسّسة غير المقيّدة والتي نسب إليها معنى الواجب وغير الواجب مثل: (إنّ) و(كان) في الواجب، و(النّهي)، و(الاستفهام) في غير الواجب، والمعاني المؤسّسة المقيّدة؛ لكونها ترتبط بمعنى آخر يحدد منزلتها ومعناها كالاستثناء فهو يقع صدر جملة مختصرة تكون ضد الجملة الأولى، والمعاني غير المؤسّسة وهي لا تدلّ على الواجب أو غير الواجب إذ لابد أن تدخل على المعاني المؤسّسة التي تدلّ على الواجب أو غير الواجب كالقسم والنّداء، وتقوى هذه المعاني إذا عجمت صدر الكلام وتضعف بترك الصّدر.

وتناول الفصل السّادس مسيرة هذه الثّنائيّة بعد كتاب سيبويه إذ عُرض فيه الكتب التي حافظت على هذه الثّنائيّة والكتب التي لم تحافظ على هذه الثنائية، والمفاهيم التي عوضت عنها.

المُقَدِّمَةِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فلا يخفى أنّ كتاب سيبويه كان هو النّواة الأولى التي وصلتنا في التّأليف النّحوي، وكان محلّ عناية العلماء شرحا ودرسا، وكان تأويل أقواله وتحديد المقصود منها محلّ نقاش قديما وحديثا، ومن اللّافت للنّظر في البحوث العربية الحديثة وخاصة البحوث المقتبسة من علم اللّسانيات عودة الاهتمام بالكتاب عموما وببعض مباحثه خصوصا.

لقد أعادت اللّسانيات ذات الاتجاه التّداولي دراسة معاني الكلام إلى الدّراسات اللّغوية بعد أن كان الاهتمام منصبا على دراسة البنية التّركيبة مع الحذر من إدخال المعنى، وكانت لنظرّية الأعمال اللّغويّة التي بدأها (أوستين) ثمّ دققها (سيرل) دورٌ في إبراز معاني الكلام في البحث اللّغوي وإعادة البحث في النّحو العربي؛ للكشف عن دور هذه المعاني في تأسيسه، فتوجّهت عناية الباحثين إلى التّنقيب في كتاب سيبويه فكشفوا عن ثنائية (الواجب، وغير الواجب) باعتبارها أوّل ثنائيّة في معاني الكلام، واختلفوا في فهمها وتدقيق مضمونها، ولذا آثرت أن يكون عنوان البحث: «الواجب وغير الواجب في الكتاب لسيبويه» وآمل أن يسهم هذا العمل في رفع الخلاف بين الباحثين.

تساؤلات البحث:

تسعى هذا الدّراسة للإجابة عن التّساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الواجب وغير الواجب في الكتاب؟
- ما التّراكيب التي تنضوي تحت كلّ منهما؟ وهل الفصل بين التّراكيب كان فصلا صارما لا تداخل فيه؟
- هل يمكن تصنيف الأبواب التي لم يصنّفها سيبويه؟

- ما صلة هذه الثّنائيّة بثنائيّة الخبر والإنشاء ؟
- ما مدى حضور هذه الثّنائيّة في المصنفات النّحوية؟

أهميّة الموضوع وأسباب اختياره :

تنبع أهميّة هذه الدّراسة من كونها تسمح بالمقارنة بين المفاهيم النّحويّة العربيّة والمفاهيم اللّسانيّة الحديثة دون إسقاط ودون إدخال الضيم على المفاهيم النّحويّة العربيّة، وإعادة ضبط الأبواب النّحويّة ضبطا منهجيا وفق معاني الكلام.

وكانت أهم الأسباب التي دفعت الباحثة لاختياره:

- تعلقه بشخصية مؤسّسة للنحّو العربي.
- إبراز مفهوم أصيل في معاني الكلام عند سيبويه لم يعد منتشرا في الكتب التعليمية، فلم يكن لهذه الثنائية حضور في ألفية ابن مالك، كما كان ذلك في متن الأجرومية التي خلت من هذه الثّنائيّة إلّا في الاستثناء الموجب، وكذلك الحال في بعض شروحها، ثم عاد إليه الباحثون بقوّة في العقدين الأخيرين واختلفوا في مضمونه وفي التّراكيب النّحويّة التي تندرج ضمنه.

أهداف الموضوع:

- التّعمق في هذه الثّنائية داخل الكتاب لسيبويه، ومحاولة ضبطها من حيث المفهوم، وحصر التّراكيب والأساليب اللّغويّة التي تنطبق عليها؛ لكون سيبويه لم يضبط بصفة صريحة كل المركبات والأبنية التي تنضوي تحتها.
- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الثّنائيّة وثنائيات أخرى – صنفت على أساسها الأقوال في العربية–، من قبيل الإنشاء والخبر، أو من قبيل مفاهيم حديثة استعملها المعاصرون مثل: الأعمال اللّغوية أو الجهة.
- متابعة مسيرة هذه الثّنائيّة عند النّحاة اللّاحقين له، وذلك لاستقراء العبارات والمرادفات التي شرحوا بها هذه الثّنائيّة وتحديد الأبنية التي اعتبروها داخلة تحتها.

والأبواب التي ضموها إليها ، ونتساءل هل خالفوا سيبويه في بعضها وهل أضافوا إليها أبنية سكت عنها سيبويه ولم يصنفها ضمنها؟.

- فهم الدواعي التي جعلت الباحثين العرب يعودون إلى هذه الثنائية، وجمع أقوالهم وترتيب مواقفهم وحصر ما اختلفوا فيه والتّرجيح بين الأقوال المتعارضة؛ وهي تعود بالاعتماد على مصادرهم في مجملها إلى تأثرهم بدرجات مختلفة مباشرة بالاتجاه التّداولي وبنظريّة الأعمال اللّغويّة أو بمفهوم الجهة. وهم يدافعون عن فكرة محصلها أنّ في النّحو العربي جوانب تداولية طريفة، و أنّ البحث التداولي يبرز قيمة النحو العربي.
- إبراز قيمة هذه الثّنائيّة في ضبط الحركات الإعرابيّة، والأفعال الدّالّة على الاعتقاد بمعناها المعجمي.
- بحث سبل الاستفادة من هذه الثّنائيّة؛ وذلك بتدريس هذه الثّنائيّة وإعادتها إلى الكتب التّعليمية التي أصبحت تهتم بالشّكل دون المعنى.

الدّراسات السّابقة:

ولقد مهدت أعمال عديدة للباحثة إلى دراسة هذا الموضوع وقد تناولته بشكل غير مباشر، وكانت معظم البحوث التي تناولت هذه الثّنائيّة بشكل موسع باعتبار هذه الثّنائيّة انبثقت عنها ثنائيّة الإنشاء والخبر، لذلك قدم هؤلاء الباحثون التّأويل على صريح عبارة سيبويه لتلتقي في نهاية البحث مع الإنشاء والخبر، وكانت أبرز هذه البحوث:

ـ كتاب الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد ، رسالة دكتوراه دولة نوقشت في جوان، بمنوبة– بتونس، ١٩٩٩م.

ـ مصطلح الواجب في كتاب سيبويه — التّأصيل والمفهوم ، لمنصور على محمّد عبد السّميع ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية — كلية الآداب جامعة المنيا، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الثّالث ، يوليو ٢٠٠٠م. واهتمت هذه الدّراسة فقط ببيان مفهوم المصطلح.

ـ مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه و ابن يعيش، للطفي بن عمر، رسالة ماجستير، جامعة سوسة ٢٠٠٥م.

وسنذكر مجمل ما توصلت له هذه الدّراسات في الفصل الأوّل بما يغني عن ذكره هنا،

وستبرز هذه الدّراسة استقلال هذا الثّنائيّة عن ثنائيّة الإنشاء والخبر، والخصائص التي تميزت بها ثنائيّة الواجب وغير الواجب، وستقوم الدّراسة بحصر التّراكيب التي تنضوي تحت هذه الثنائيّة.

خطة البحث:

تتضمن خطة البحث ستة فصول، يسبقها المقدّمة ويتلوها الخاتمة والفهارس الفنيّة المتعددة، وأمّا الفصول فقد رُتبت على النّحو الآتي:

- الفصل الأوّل: الواجب وغير الواجب عند اللغويين العرب المحدثين، ويتضمن مبحثين:
  - المبحث الأوّل: البحوث ذات الاتّجاه البنيوي.
  - المبحث الثاني: البحوث ذات الاتّجاه التّداولي.
- الفصل الثّاني: الواجب في كتاب سيبويه، ومباحث هذا القسم هي:
  - المبحث الأوّل: مفهوم الواجب وغير الواجب.
  - المبحث الثّاني: الجملة الاسميّة الواجبة.
  - المبحث الثالث: الجملة الفعليّة الواجبة.
  - المبحث الرّابع: المشترك بين الجملة الاسميّة والفعليّة.
- الفصل الثالث: غير الواجب عند سيبويه، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث:
  - المبحث الأوّل: الطّلب.
  - المبحث الثّاني: الشّرط.
  - المبحث الثّالث: النّفي.
  - المبحث الرّابع: المضارع المنصوب.
- الفصل الرّابع: ما يكون واجبا وغير واجب عند سيبويه، ويقوم هذا القسم على مبحثين:
  - المبحث الأوّل: القسم.
  - المبحث الثّاني: الاستثناء.

- الفصل الخامس: الأبواب التي لم ينص سيبويه على انتمائها إلى الواجب أو إلى غير الواجب **ويشتمل هذا القسم على مبحثين:**
  - المبحث الأوّل: ما يحتمل الواجب، ويتضمن مسألتي التّعجب، والمدح والذّم.
  - المبحثّ الثاني: ما يحتمل الواجب وغير الواجب، ويتضمن مسألة المنصوب بفعل متروك إظهاره، والنّداء.
- الفصل السّادس: الواجب وغير الواجب في نماذج ممثله من المصنفات النّحوية بعد سيبويه، ويقوم هذا الفصل على مبحثين:
  - المبحث الأوّل: الكتب التي حافظت على الثّنائيّة على ما كانت عليه عند سيبويه.
  - المبحث الثّاني: الكتب التي لم تحافظ على هذه الثّنائيّة.

منهج البحث:

وقد اقتضى البحث أن يقوم على المنهج الوصفي، والتّحليلي لجمع أقوال سيبويه في الواجب وغير الواجب في الكتاب من خلال الأبواب التي تناولها وحصر التّراكيب التي اطلقها عليها ومقارنة ذلك بالتراكيب التي سكت عنها ومحاولة حصر التراكيب التي تحتمل الانضواء ضمن هذه الثّنائيّة، ويقع التثبت في الأبنية إن كانت جملا فعلية أو اسميّة، وهل هي بسيطة أم مركبة وخاصة؟ و أين يقع الواجب هل يقع في الإسناد الأصلي أم في الإسناد الفرعي؟

وراعت الدّراسة في ترتيبها للفصول والمباحث حسب المعاني الألصق بمفهوم الواجب، أو بمفهوم غير الواجب عند سيبويه

واستفادت الدّراسة من بعض آراء النّحويين التي تفسر وتوضح أقوال سيبويه وتشرح أمثلته وتجلي الغموض الذي يلحق أحيانا في نصّ الكتاب؛ لتعميق مفاهيم هذه الثّنائيّة.

يقوم البحث في مرحلة ثانية بحصر أقوال الباحثين في هذه القضية لتوضيح علاقة هذه الثّنائيّة بثنائية الإنشاء والخبر وعلاقتها باعتقاد المتكلّم، وحركات الإعراب. والاستئناس بأقوال أمّات كتب النحو في تفسير هذه الثنائية للفصل بين الخلاف الواقع بين الباحثين من خلال

تتبع الأبواب التي عرض فيها سيبويه لهذه الثنائية، مثل: المقتضب والأصول، وشرح الرّضي ومغني اللّبيب وغيرها.

وأتوجّه بالشّكر الجزيل للمرشد والمشرف أ.د. عزّ الدّين مجدوب الذي وجهه هذا العمل، وبذل جهدا كبيرا في توفير بعض المصادر التي تعذر على الباحثة الحصول عليها فله الشّكر وافرا.

الفصل الأوّل

الواجب وغير الواجب عند اللّغويين العرب المحدثين.

توطئة

يمثل هذا الفصل توطئة للفصول اللّاحقة حيث يهدف إلى عرض أهمّ آراء الباحثين في ثنائيّة الواجب وغير الواجب، وسيُبين الفصل كيف عادت هذه الثّنائية إلى واجهة البحث بعد أن قلّ استعمالها في الكتب النّحويّة المتأخرة كألفية ابن مالك، والآجرومية وشروحها، وفي البحوث اللّغوية حتى مطلع عام١٩٨٠م، وسيضبط إطار هذه البحوث التي تناولت هذه القضية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد قُسّم هذا الفصل إلى مبحثين حسب الاتّجاهات المسيّرة للبحوث في النّصف الثّاني من القرن العشرين:

المبحث الأوّل: البحوث ذات الاتّجاه البنيوي.

المبحث الثاني: البحوث ذات الاتّجاه التّداولي.

المبحث الأوّل

البحوث ذات الاتّجاه البنيوي

أحدث كتاب إحياء النّحو[1] في النّصف الأوّل من القرن العشرين منعرجاً أساسياً في البحث اللّغوي عند العرب، حيث بناه صاحبه على نقد التّراث النّحوي ولم يكن نقده مقتصرا على مسائل فرعية يمكن تحسينها وتعديلها وإعادة النّظر فيها بل تعداه إلى الأصول التي قام عليها النّحو العربي كالإعراب والعامل والعلل وأقسام الكلام وغيرها. ورأى أنّ هذه الأصول قديمة لا تناسب «العقل الحديث ليفهمه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره»[2]؛ لكونه «يَرُد تفكير النّحويين إلى تفكير الفلاسفة والمتكلّمين»[3]، واتّهم الأسس النّحويّة التي قام عليها النّحو العربي بأنّها منصبة على دراسة اللّفظ لا المعنى؛ لأنّ النّحاة «حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طرقاً منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.

فطرق الاثبات، والنّفي، والتّأكيد، والتّوقيت والتّقديم، والتّأخير وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماسّا بالإعراب، أو متصلا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير أساليبها»[4].

وذهب إلى أنّ للإعراب معاني عامّة فالضّم عَلَم الإسناد، والكسر عَلَم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب[5].

---

[1] انظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى.

[2] مقدمة كتاب إحياء النحو، للأستاذ الدكتور: طه حسين، ص(س).

[3] مقدمة كتاب إحياء النحو ، ص(م).

[4] إحياء النحو، ص٢، ٣.

[5] انظر: إحياء النحو، ص٥٠.

وقد تبع هذا البحث عدد من البحوث النّقدية[1] التي طعنت في الأصول النّحويّة، وجعلت صحة وصف المنوال النّحوي للّغة موضع شكٍّ؛ لكونه غير مطابق لمعطيات اللّسان العربي بنظرهم.

فولّد هذا النّقد تيارا آخر من الباحثين الذين قاموا بالتّصدّي لهذه الطّعون والرّد عليها، واتّخذوا من النّظريّات الحديثة في علم اللّسانيّات خلفيّة لهم للبحث في كتب التّراث ومقارنتها مع هذه النّظريّات، وكان من أهمّ هذه البحوث التي تصدّت للطّعون هي البحوث ذات الاتّجاه البنيوي.

وقد كان منطلق البنيويّة مع دي سوسير عام ١٩١٦م، فهو أوّل من قدّم إطارا نظريّاً متماسكاً حدّد فيه مهام علم اللّسانيّات، وردّ بعض الفرضيّات التي كانت عند أصحاب مدرسة النّحو المقارن، فضبط جملةً من المفاهيم المنهجية وبعض الفرضيّات المتعلقة بالعلامة اللّغويّة التي كانت حسب التّصوّر القديم «تعبر عن مضمون خارج عن العلامة ذاتها وواقع في الكون الخارجي»[2] وقال بالتحام الدّال مع المدلول، وقد بُني على هذه الفرضيّات أوّل منوال إجرائي هو (منوال الصوتم) أو الفونيم لتروباتسكوي (Troubetskoy) حيث بين من خلال المستوى الصّوتي أنّ اللّغة نظام يتكون من مادة الدّال وشكل الدّال، ثم أعاد (هيلمسليف) تسمية (الدّال والمدلول) عند دي سوسير وسمّاها (التّعبير والمضمون) وعمّم هيلمسليف هذا التّمييز بين المادة والشّكل في التّعبير عند تروباتسكوي على المستوى الصّرفي والنّحوي، وأدّى هذا التّمييز عند البنيويّة بين مادة المضمون وشكل المضمون إلى الإقرار باختلاف الألسنة وتغيّر نظامها الصّرفي والنّحوي من لسان إلى آخر، فكانت مهمة علم اللّسانيّات عند أصحاب هذا الاتّجاه هي وصف الألسنة البشريّة وصفا صحيحا بحيث لا يسقط الباحث وصف لسان على

---

[1] انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، مهدي المخزومي. من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس. اللغة بين المعيارية والوصفية، ومناهج البحث، واللغة العربيّة معناها ومبناها، لتمام حسان. دراسات نقدية في النحو العربي، لعبدالرحمن أيوب.

[2] انظر: المنوال النّحوي، لعز الدين المجدوب ص١٠٠.

لسان آخر فيشوه وصفه، وتولّد عند أصحابه الحذر المنهجي من المعنى فلم تُدخل البنيويّة المعنى في وصف الألسنة البشريّة، وهو حذر تجاوزته النّظريّات اللّسانيّة بعدها.

وقد اعتمد الباحثون العرب هذه الفرضيّات لينطلقوا من خلالها في تقويم النّحو العربي، والنّظر في الطّعون التي قال بها نقاد النّحو كإبراهيم مصطفى وغيره[١] في عدم صحة وصف المنوال النّحوي العربي لمعطيات لسانه.

وكان من أهم هذه البحوث التي انطلقت من هذه الفرضيّات للدّفاع عن المنوال النّحوي وصحة وصفه لمعطيات لسانية **ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي**، لمنصف عاشور، والمنوال النّحوي العربي، لعزّ الدين مجدوب.

وتطرقت هذه البحوث لمباحث في الواجب وغير الواجب بصفة غير مباشرة من خلال دفاعها عن معنوية الإعراب والتّركيب وأقسام الكلام والمحلّات الوظيفيّة (الفاعل، والمفعول) ودلالتها على المعنى.

أولا: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، لمنصف عاشور.(١٩٩٤م)

اختصت هذه الأطروحة بدراسة أقسام الكلام والإعراب والعمل والجملة والكلمة من خلال توضيح محلّات الاسم ودورها في توليد المعاني، وانتقد صاحبها محاولات بعض اللّغويين العرب في إهمالهم النّظريّة التّراثيّة، ومحاولاتهم غير المجدية في تجاوز مبادئ الإعراب والعمل والحالات المسيّرة للعلاقات المعنويّة والوظيفيّة، وأشار لشوقي ضيف، وإبراهيم أنيس[٢].

ورد هذه الطّعون من خلال دفاعه عن جملة من الأصول النّحويّة منها:

أولا: الجملة وذلك من خلال بيانه «أنّ التّركيب شرط لحصول موجب الإعراب»[٣]، أي: أنّ التّركيب هو الذي أوجد للإعراب المحلّات الوظيفيّة، وهو قول يريد من خلاله بيان

[١] المنوال النّحوي، لعز الدين مجدوب، ص١٠٠.

[٢] انظر: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، لمنصف عاشور، ص٣٧٣.

[٣] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص٢٦٦.

معرفة النّحاة لموضوع دراستهم من خلال إقرارهم بالإعراب الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التّركيب.

ثانيا: أكّد على أهميّة تصور النّحاة للعوامل ودورها في توليد المعاني المختلفة، وتكْمُن هذه الأهميّة في «أنّها بمجرّد انعقادها مع الاسم أو الفعل تولّد حيّزات المسند والمسند إليه والمفعولية والإضافة. فهي تنبئ بالرّفع والنّصب والجرّ. وتُكوّن المحلّات الإعرابية الأساسيّة التي تجري فيها المعاني الوظيفية»[١]، كما بَيّن الباحث أهميّة تصنيف العوامل على أساس التّعلق بين الاسم والاسم، والفعل والاسم، والحرف والفعل في التّعليل والتّقعيد والتّأصيل النّحوي[٢].

ثالثا: ذهب إلى أنّ الإعراب ظاهراً كان أو غير ظاهر «يخرج المعاني إخراجا يفي بحاجة المتكلّم ويؤدي مقصده المطلوب»[٣].وجعل الحركات في الإعراب والبناء ضرباً من القرائن التي يتحقق بها اختلاف المعاني وأنّ انعدامها انعدام للتّعبير عن المعاني الوظيفيّة[٤].

وبيّن الباحث ارتباط الأصول معا في تكوين المعاني، فيكون«التّركيب مع العامل شرطاً، والمعاني محلّات وظيفيّة تتصل بالاسم[كالفاعلية والمفعولية والإضافة] ، ويكون الإعراب نتيجة وأثرا لمفاهيم اختلافيّة معنويّة»[٥].

وقد جعل المراد من المعاني النّحويّة التي تولّدها هذه الأصول هي (المعاني الوظيفيّة)، وأثبت ذلك من خلال المقارنة بين كتب الجرجاني البلاغيّة والنّحويّة ورأى أنّ استخدام الجرجاني لكلمة المعنى في الكتب البلاغية تجمع بين المعاني الوظيفيّة والمعاني المقاميّة البلاغيّة والمعاني المقوليّة، وفي بقية الكتب النّحويّة كالعوامل المائة والمقتصد استقرّت دلالة معاني النّحو على المعاني الوظيفيّة[٦]، ورأى أنّ النّحاة لم يفصلوا المعنى الوظيفي عن بقية المعاني الصّياغيّة والمقوليّة

---

[١] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ، ص٣٠٦.
[٢] انظر: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ، ص٣١٠، ٣١١.
[٣] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ، ص٢٦٢.
[٤] انظر: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ، ص٢٥٧.
[٥] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٢٦٨.
[٦] انظر: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٣٢٢ـــ ٣٢٦.

والمقاميّة فصلاً نهائياً قائم الوضوح والتّرتيب كما يريد هو في البحث[١]، أي: كما هو واضح في فصله بين هذه المعاني المقاميّة والمعاني الوظيفيّة أثناء البحث، ولعلّ ما دعاه إلى هذا الفصل هو الاتجاه البنيوي الذي استند إليه.

لكن هذا الفصل لم يكن حاسماً فقد أشار إلى (الواجب، وغير الواجب) وهي ثنائيّة في تبويب معاني الكلام أثناء حديثه عن الشّرط وأكّد قيام الشّرط على مفهوم (غير الواجب)[٢] فيقول في الأسماء (من، ما، أي) التي تكون موصولة وشرطا واستفهاما: «ولا نرى في نصّ الكتاب منعا باتا من سبق الموصول على الاستفهام والشّرط. إذ بينها كالتّواصل من الكلام الخبري إلى الكلام الإنشائي (غير الواجب) حسب لفظ سيبويه»[٣] فجعل الإنشاء مساويا لغير الواجب، وقد تحدث الباحث عن معاني الكلام في الشّرط لارتباطها مع محلّات المعاني الوظيفيّة ولم يستطع الفصل بينهما، فيقول: «وأمّا الأسماء الدّالّة على الشّرط فهي مع متعلّقها تولّد محلّات إعرابيّة اسميّة وتحقّق دلالات يحتاج إليها المتكلّم في خطابه. وهي تنفذ في مستوى نسمّية بالمعاني المقاميّة. وترادف ما يسمّى اليوم الدّلالة التّداوليّة البراغماتيّة. وهي لم تكن مقصودة في البحث»[٤].

ثانيا: المنوال النّحوي العربي قراءة لسانيّة جديدة، لعزّ الدين مجدوب (١٩٩٦م).

اتخذ الباحث من طعون المحدثين منطلقًا له، حيث قام بعرض مفصّل لأهمّ هذه المآخذ على النّحو العربي، وجعل فرضيّات هيلمسليف[٥] الإطار النّظري الذي يستند إليه لتقويم مدى مدى مطابقة المنوال النّحوي الذي خلّفه النّحاة العرب مع هذه الفرضيّات حول بنية اللّغة. وأعاد صياغة مؤاخذات المحدثين على النّحاة القدامى في ضوء الإطار الذي اتخذه.

---

[١] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٣٢٥.

[٢] انظر: ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٦٢٢.

[٣] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٦٢١.

[٤] ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ ، ص ٦٢٥.

[٥] انظر: المنوال النّحوي العربي، لعزّالدين مجدوب، ص٥٢ـ١٠٧.

عرض المجدوب مؤاخذاتهم على: الجملة، وأقسام الكلم، والوظائف النّحويّة (العلاقة بين أقسام الكلم)، والوحدات الدّنيا التي لا تقبل مزيدا من التّحليل، وانتهى إلى نتائج مهمّة ردّ بها على هذه الطّعون، وسوف نقتصر على ما له صلة بموضوع البحث:

أوّلا: ردّ مؤاخذات المحدثين على النّحاة في عدم تحديد موضوع دراستهم (الجملة) بتبلور وحدة نظريّة عند النّحاة يقطّعون بها النّصوص، وأنّ «أقرب مصطلح [في كتاب سيبويه] يمكن أن يدلّ على هذه الوحدة الكبرى لتقطيع النّصوص هو مصطلح (كلام)»[1].

ثانياً: أثبت أنّ التّقسيم الثّلاثي للكلم (الاسم، والفعل، والحرف) يراعي مقتضيات شكل المضمون في اللّسان العربي وخصائصه، وذهب إلى أنّ المصادر المعتمدة عند الباحثين الطّاعنين في التّراث غير ممثّلة للتّراث النّحوي[2]، وأنّ الحدود التي انتقدها الباحثون في كونها غير جامعة ولا مانعة[3] حدودٌ طارئة على التّفكير النّحوي لم ترسخ إلّا في القرن السّادس مع الزّمخشري[4]، وذهب إلى أنّ الحدود قبل عصر الزّمخشري أقيمت على أساس الوظائف النّحويّة التي تراعي شكل المضمون في اللّسان العربي كما هو واضح في حدّ الفارسي للحرف، فقال: «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[5]، وكذلك في حده للفعل، فقال: «وأمّا الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء، مثال ذلك خرج عبد الله وينطلق بكر، واذهب... كلّ واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده»[6]، وكذلك حد الاسم عند الزّجاجي وذلك قوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به»[7].

ثالثاً: ردّ وصف نقّاد النّحو بأنّ الحركات الإعرابية من ثوابت التّعبير، أي: أصواتا لا دلالة لها، وذهب إلى أنّ ما دعاهم إلى هذا القول هو تصورهم الحدسي لكلمة معنى حيث

---

[1] انظر: المنوال النّحوي العربي، لعزّالدين مجدوب، ص١٤٩.
[2] انظر: المنوال النّحوي ، ص ١٧٥_٢٤٩.
[3] انظر: المنوال النّحوي ، ص ٢١٠، ٢١١.
[4] انظر: المنوال النّحوي ، ص ٢١٢_٢١٥.
[5] الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ص٧٢.
[6] الإيضاح، ص٧١.
[7] الإيضاح في علل النّحو للزجاجي، ص ٤٨.

«يفترضون أنّ اختلاف الحركات ينبغي أن يقترن به نفس العدد من الوظائف النّحويّة»[١]، واستدلّ على أنّ الحركات الإعرابية من ثوابت المضمون لا من ثوابت التّعبير بقول الرّضي أن اللّفظ المركّب هو ما يدلّ جزء لفظه على جزء معناه، وأنّ المعنى المفرد هو الذي لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه[٢]، ونهى المحدثين عن إخضاعها للمعنى الحدسي ودَعا إلى إعطائها معنى تركيبياً خالصاً، فيكون الرّفع للعُمَد، والنّصب والجر لما هو واقع موقع فضلة[٣].

ويُلحظ أن أغلب الطّعون التي وجهها نقاد النّحو كانت تصب في الإعراب والعوامل، فانتقدوا الإعراب لكونه لا يدلّ على معنى بنظرهم؛ ولأنّه لم يوجد في كلّ اللّغات، وهو ما تجاوزته البنيويّة التي صاغت فرضيّات مكّنت من تجاوز أخطاء النّحاة القدامى الأوربيين بسبب إسقاطهم وصف لغة على أخرى، وبهذه الفرضيّات أثبت بعض الباحثين العرب الذين استندوا في بحوثهم على هذا الاتّجاه صحة وصف النّحاة العرب لمعطيات لسانهم، وحسموا المسألة في صحة هذا الوصف، لكنّ أصحاب هذا الاتّجاه لم يتوسعوا كثيرا في دراستهم للمعنى بسبب تأثير المنطلقات البنيويّة.

---

(١) المتوال النّحوي، ص ٢٩٣.

(٢) انظر: المتوال النّحوي، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

(٣) انظر: المتوال النّحوي، ص ٢٩٣.

المبحث الثّاني

البحوث ذات الاتّجاه التّداولي

يعدّ هذا الاتجاه مكمّلا للاتجاه السّابق حيث تجاوزت هذه النّظريّة الحذر المنهجي من المعنى الذي كانت تخشاه النّظريّة البنيويّة في وصف اللّسان، فأعادت إلى البحث اللّغويّ تصنيف معاني الكلام في دراسة اللّغة، وهو نتيجة طبيعية في تطور المعرفة باستدراك اللّاحق على السّابق، فولّد هذا الاتّجاه عددا من الباحثين العرب الذين أكملوا ردّ طعون المحدثين على النّحو العربي، وأظهر بعض المنتسبين إلى هذا الاتجاه محاسن النّحو العربي في كونه تداوليّا قبل التّداولية إذ يقول بيار لارشي: «**هي تداولية قروسطية عربية إسلامية**.. وسنبين..أنّ بعدا براغماتيا أو تداوليّا مشتركا يجمع جمعا قويّا وطريفا بين مختلف الاختصاصات التي تتناول اللّغة في نطاق الحضارة العربيّة والإسلاميّة في الحقبة التّاريخية التي تسمى بالقرون الوسطى (ق٨ م/ ق١٨م) و نحن نعني بذلك العلوم التي تختصّ بدراسة اللّغة مثل النّحو والبلاغة أو تلك التي تعتبرها من مقدّماتها مثل علم الكلام والفقه»[1].

ويمكن تنزيل هذا البحث في إطار هذه النّظريّة التّداوليّة، التي بدأت عام ١٩٦٢م مع جون أوستين (J.Austin) أحد فلاسفة اللّغة الذي أدخل مفهوم (العمل اللّغوي)[2] في كتابه (كيف نصنع الأشياء بالكلمات) ونزّل دراسة اللّغة ضمن ضروب التّعامل الاجتماعي، وظهر مفهوم (العمل اللّغوي) مدافعا عن الفكرة القائلة بأنّ وظيفة اللّغة الأساسيّة ليست وصفية بل عملية؛ لأنّنا عندما نستعمل اللّغة فإنّنا لا نصف العالم بل نحقق أعمالا [3]، وإن كانت الصّياغة الأكثر تأثيرا في البحوث اللّغويّة هي صياغة سيرل (Searle) للأعمال اللّغويّة ١٩٦٩م.

---

[1] إطلالات على النّظريات اللّسانيّة والدّلاليّة، ص ٥٠٠.

[2] يترجم هذا المفهوم في بعض البحوث بالفعل الكلامي، انظر: التّداولية عند علماء العرب، لمسعود صحراوي، ص٤٠.

[3] انظر: القاموس الموسوعي للتّداوليّة، إشراف عز الدين مجدوب، ص٢٢.

وتُعرَّف التّداوليّة «بأنّها دراسة استعمال اللّغة مقابل دراسة النّظام اللّساني الذي تعنى به تحديدا اللّسانيّات»[١].

لقد بينت التّداوليّة الصّلة بين بنية اللّغة واستعمالها؛ لإثبات الطّابع غير الوصفي للأقوال، وهي مسألة طرحتها البنيويّة جانباً، وذهبت إلى أنّ الوحدة الأساسيّة لدراسة التّواصل البشري هي العمل اللّغوي لا الجملة كما ذهب إلى ذلك اللّسانيون في البنيوية والتّوليديّة، وأنّ كلّ دراسة شكلية للّغة أو للجملة هي دراسة منقوصة، فأعطت بذلك الأهمّيّة القصوى للشّروط الخارجة عن اللّغة والمتعلقة بالمقام والسّياق ومقاصد المتكلّمين.

وسيعتمد هذا البحث على جملة من المفاهيم التّداولية أهمّها:

- مكونات العمل اللّغوي الذي انتهى إليه (سيرل) في كتابه نظريّة الأعمال اللّغويّة والتّعبير والمعنى وهما[٢]:
  ١. مضمون قضوي إحالي.
  ٢. القوّة المقصودة بالقول.

إذ لا يتحقق العمل اللّغوي بالثّاني دون الأوّل أو بالأوّل دون الثاني، بمعنى أنّ المضمون القضوي لا يكون عملا لغويا إلّا إذا اشتمل على القوّة المقصودة. وانطلق (سيرل) من مجموعة من الأمثلة لتّمييز القوّة المقصودة بالقول عن المضمون القضوي، منها[٣]:

- يدخّن زيد كثيرا.
- هل يدخن زيد كثيرا؟
- زيد، دخن كثيرا.

---

[١] القاموس الموسوعي التّداولي، إشراف عز الدين مجدوب، ص٢١.

[٢] انظر: القاموس للموسوعي التّداولي، ص٦٧، ٦٨ الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٥٠١.

[٣] انظر: القاموس للموسوعي التّداولي ، ص٦٨.

فالقضيّة التي يعبر عنها في كلّ هذه الأمثلة واحدة وهي نسبة التّدخين إلى زيد لكنّها منطلق أو مادة خام يعتمده المتكلّم لِتَدُلّ على أعمال لغويّة مختلفة؛ لاختلاف القوّة المقصودة بالقول التي سيّرت معنى الكلام حين يدلّ على الاثبات، والاستفهام، والأمر.

أمّا المضمون القضوي (propositional content): فهو «حاصل احتساب العلاقة بين وحداته المعجميّة ومعانيها المرجعيّة الإحالية»[1]، ووضع له (سيرل) أربعة اتّجاهات يرتبط بها هذا المضمون القضوي مع الكون الخارجي، وتحدد على أساسها أغراض العمل اللّغوي، وهي[2]:

١. اتّجاه المطابقة من القول إلى العالم: ففي الخبر مثلا يجب أن يطابق المضمون القضوي مع حاصل مستقر في العالم الخارجي.
٢. اتّجاه المطابقة من العالم إلى القول: تغيير العالم الخارجي ليطابق المضمون القضوي كما في الأعمال الطّلبيّة كالأمر وغيره.
٣. اتّجاه المطابقة المزدوج: تغيير العالم الخارجي ليطابق المضمون القضوي باعتبار أن العالم تغيير بمجرّد النّطق بالمضمون القضوي، كما في الإنشاء الإيقاعي: كبعت، وشريت، وغيرها.
٤. اتّجاه المطابقة الفارغ: كما في الأعمال الإفصاحيّة والانفعالات حيث يقع القول مع افتراض حصول المطابقة بين المضمون القضوي والعالم الخارجي.

أمّا القوّة المقصودة بالقول (illocutionary force): فهي الوجه الذي يُحمل عليها معنى الكلام وتقع في صدر العمل اللّغوي، وقد نتج عن هذا التّمييز بين القوّة المقصودة والمضمون القضوي إلغاء التّمييز بين الخبر والإنشاء، وأصبحت مقدّمة كلّ جملة سواء كانت خبرا أو أمرا أو استفهاما [3] تتضمن «فعلا

[1] أفعال القلوب في العربيّة، لمنصور الميغري، ص٦٩.
[2] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٥٠٣، ٥٠٤.
[3] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٥٠١.

إنشائيا مسندا إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال المبني للمعلوم»[١]، نحو[٢]:

١. ـ أعدك بالزّيارة.

ـ آمرك بالخروج.

لئن تحقّقت القوّة المقصودة بالقول في الجمل السّابقة بالفعل الإنشائي المسند للمتكلّم (أعدك، آمرك) صراحة فإن هذا الأمر لا يطّرد في اللّغة، كما في قولك:

٢. – سأزورك.

– اخرج.

فقد دلّ هذان القولان على الخبر والأمر ولم يظهر الفعل الإنشائي مستقلا في صدر الكلام بل امتزج بالمضمون القضوي، فعمد أصحاب هذه النّظريّة إلى إقحام اعتبارات أخرى كالتّنقيط والرّتبة والتّنبير وزمن الفعل وبعض الاعتبارات المقاليّة والمقاميّة لتحديد معنى الكلام.

وقد أفضت هذه المسألة إلى التّمييز بين الإنشاءات الصّريحة التي تكون فيها القوّة المقصود بالقول فعلا مثبتا مسندا إلى المتكلّم ظاهرا في القول كما في المثال الأوّل، والإنشاءات غير الصّريحة التي تفتقر في المستوى اللّفظي إلى هذا الفعل[٣].

---

[١] القاموس الموسوعي التّداولي ، ص٦٣.

[٢] انظر: أفعال القول في العربيّة، ص٧٠.

[٣] انظر: القاموس الموسوعي التداولي، ص ٦٣، ٦٤. أفعال القول في العربيّة، ص٧٠. الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٥٠٢.

وتعدّ فرضيّة الفعل الإنشائي نقطة التقاء نظريّة الأعمال اللّغويّة مع بعض الاتّجاهات التّوليديّة والتي تقتضي أن جميع ما يقوله المتكلّم أعمال إنجازيّة إنشائية تكون القوّة المقصودة في صدر الكلام، واختلفوا في طريقة معالجتهم لإشكال التّمثيل للقوّة القوليّة في الكلام إذا كانت غير ظاهرة في اللّفظ فسمّاها أصحاب الأعمال اللّغويّة الإنشاءات الأولية وأقحموا اعتبارات أخرى كالتّنقيط وغيره للدّلالة عليها، أمّا التّولديون فقد قدّروا بنية عميقة يظهر فيها الفعل الإنشائي إذا لم يظهر في اللّفظ كما فعل روس (Ross) ولايكوف (Lakoff)[1].

الفرضيّة الإنجازيّة عند التّولديّين:

بدأت جذور الفرضيّة الإنجازيّة مع تشومسكي (Chomsky) عندما قال بالمكون التّحويلي في صدر الجملة، وحدّد جملة من المكونات وهي: الاستفهام، والإخبار، والأمر، التّفخيم، والنّفي، والتّأكيد[2]، وتطورت عند طلبته الذين انشقوا عنه ضمن ما يسمّى بالدّلالة التّوليديّة وانتقدوا بشدّة بعض الأسس الواردة في كتابه، وأكدوا على أهمّيّة الدّلالة في التّحليل التّركيبي وقدرتها على تحليل قضايا اللّغة، ويضم تيار الدّلالة التّوليديّة عددا من الأسماء منهم فيلمور (fillmore) الذي جعل الجملة تتكون من : (الجهة + القضيّة)، وتدلّ الجهة على نوع الجملة مثل: الإثبات النّفي، أو الاستفهام، أو التّأكيد وغيرها.

وأخيرا التقت الدّلالة التّوليديّة مع التّداوليّة مع (وروس) الذي قال بوجود «روابط متينة بين التّركيب والدّلالة، وبين التّركيب والتّداول عن طريق ما عرف عنه بالفرضيّة الإنجازيّة..، وتقوم هذه الفرضيّة على القول بإسناد محمول إنجازي في البنية العميقة من أجل تفسير وتبيان قيمتها التّداوليّة»[3]، ويرى أصحاب هذه الفرضيّة الإنشائيّة التي وضعها كلّ من (روس) و(لايكوف) أنّه لابد من

---

[1] انظر: أفعال القول في العربيّة، ص٦٩، ٧٠.

[2] انظر: اللّسانيّات التّوليديّة، لمصطفى غلفان، ص ١١٩، ١٢٠.

[3] اللّسانيّات التّوليديّة، ص ١٩٦.

تمثيل الفعل الإنشائي المسند إلى المتكلّم المفرد ولا يغيّر هذا من الأمر شيئا إن ظهر هذا الفعل في اللّفظ المنجز أم لم يظهر، وبهذا القول يصبح جميع ما ينتجه المتكلّم جملا إنشائيّة ويصير لعمل المتكلّم المثبت أو الآمر أو السّائل محل قار في صدر الجملة سواء ظهر أو لم يظهر[1] من ذلك أنّ البنية العميقة لقولك: «إنّي بريء» هي: أُثبت أنّي بريء، كما هو ممثل في الجدول:

أُثبت	أنّي بريء
القوّة المقصودة بالقول	المضمون القضوي

فالفعل الإنشائي (أُثبت) المسند إلى المتكلّم لا يقع فيه تصديق أو تكذيب وإنّما يقع التّصديق والتّكذيب على المضمون القضوي[2].

وقد وجّهت هذه المفاهيم التّداوليّة الباحثين في الوطن العربي إلى البحث في معاني الكلام عند النّحاة العرب وكيف تم تصنيفها؛ لإبراز قيمة النّحو العربي في دراسته لهذا الجانب المهم من معطيات لسانه، فكشفت هذه البحوث من خلال دراستها لثنائيّة الإنشاء والخبر أن هناك ثنائيّة سابقة أصّل لها سيبويه هي ثنائيّة الواجب وغير الواجب، وتطرقت بصفة مباشرة لها باعتبارها أوّل تصنيف لمعاني الكلام في النّحو العربي، واتّجهت البحوث في تناول هذه الثّنائيّة اتّجاهين:

الاتّجاه الأوّل: حاول التّقريب بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب من جهة وبين الإنشاء والخبر من جهة أخرى، وذهب إلى ذلك عدد من الباحثين كميلاد ومنصور بن عبد السميع، ولطفي بن عمر وغيرهم.

الاتّجاه الثّاني: ذهب إلى أنّ ثنائيّة الواجب وغير الواجب مغايرة لثنائيّة الإنشاء والخبر.

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٥١٦. أفعال القول في العربيّة، ص٦٩، ٧٠.

[2] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٥١٨، ٥١٩.

وكانت هذه البحوث مكمّلة لجهود البحوث السّابقة في ردّ طعون المحدثين في النّحو العربي التي تدّعي فصله دراسة المعنى عن التّركيب واكتفائه بدراسة التّركيب[١].

أولا: أصحاب الاتّجاه الأوّل الّذين حاولوا التّقريب بين ثنائيّتي الواجب وغير الواجب من جهة، والخبر والإنشاء من جهة أخرى:

وقد تناول أصحاب هذا الاتجاه هذه الثّنائيّة بشكل مباشر بالعرض والتّحليل من خلال دراسة كليّة لهذه الثّنائيّة لإبراز معنى الواجب وغير الواجب، والمسائل التي يمكن أن تندرج تحتهما، وصلتها بثنائيّة الإنشاء والخبر، أو من خلال دراسة جزئيّة لأحد الأبواب النّحويّة ولم تكن الدّراسة معنية بتتبع مصطلح الثّنائيّة، لكنّها ربطت دراسة الباب بمعاني الكلام (ثنائيّة الواجب وغير الواجب من جهة، وثنائيّة الإنشاء والخبر من جهة أخرى)، وأبرز هذه البحوث التي تناولت هذه القضية:

١.الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد(١٩٩٩م).

يعدّ هذا البحث أوّل بحث تناول هذه الثّنائيّة بالعرض والتّحليل بشكل مستفيض، وكان هدف عمله دراسة الأساليب الإنشائيّة في النّظريّة النّحويّة العربيّة والمقارنة بينها وبين النّظريّة التّداوليّة، ونزّل الباحث الواجب وغير الواجب ضمن هذا البحث وربط بينه وبين ثنائيّة الإنشاء والخبر، وأثار عددا من القضايا المتصلة بثنائيّة الواجب، أبرزها:

١. مفهوم الواجب وغير الواجب، وقد عرف معنى الواجب بأنّه: «**الواقع والسّاقط والمستقر في الذّهن والتّصوّر على سبيل الثّبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع**. أمّا غير الواجب فهو: «**مالم يستقر في ذهن المتكلّم**»[٢]، ويُلحظ أنّ

---

[١] وهو ما أشار له ميلاد بأنّ ما ردّده أصحاب هذا النّقد في كون عمل النّحاة منصباً على العناية بالإعراب رأي بسيط وقاصر؛ لأنّ الإعراب هو المعنى، انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد، ص٣٤. ومصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، للطفي بن عمر، ص١٦، ١٧.

[٢] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد، ص٧٩.

تعريفه لمفهوم (الواجب) مضارعٌ لتعريف الخبر لاعتقاد الباحث التّقارب بين المفهومين؛ لذلك وصفه بالثّابت المستقر في الذّهن وقع أم لم يقع في الكون.

٢. تصنيف المسائل النّحويّة: حيث صنّف المسائل في الكتاب إلى ثلاثة أقسام: (الواجب، وغير الواجب، والأعمال الإفصاحيّة الشّبيهة بالأصوات)، وأدخل في الواجب[١] المسائل الآتية:

أ. الابتداء، وقد عمم الباحث مفهوم الابتداء الذي يطلق على الجملة الاسميّة الخالية من وسم موضع الفائدة على الجملة الفعليّة، فأطلق الابتداء على الجملة الاسميّة والفعليّة من خلال توسيعه لمفهوم الابتداء عند سيبويه وذلك في قوله: «يقصد [سيبويه] الابتداء مفهوما أعمّ يشمل الجملة الاسميّة والفعليّة في أبسط صورتيهما الممثلتين للإسناد الاسمي والفعلي»[٢].

ب. الجملة المثبتة التي دخلت عليها الحروف التي تفيد الإثبات، كالتّوكيد[٣].

ج. الجملة المنفيّة.

ويرى الباحث أنّ سيبويه تردّد في تصنيفها في غير الواجب، واتّضح ذلك للباحث من خلال ما عقده سيبويه من موازنات بين معنيي النّفي والإثبات، واستنتج أنّ النّفي موجب ذو قيمة سلبيّة[٤]، وأنّ هذه المقابلات بين الخبر المثبت والمنفي من جهة والاستخبار من جهة أخرى كانت في سياق المقابلة الأعم بين الواجب وغير الواجب[٥].

---

[١] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٦٦ــ ١١٠.

[٢] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد، ص٥٧.

[٣] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٧٥ــ ١١٠.

[٤] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٧١، ٧٢.

[٥] فيقول: «يقابل سيبويه في سياقات عديدة بين الخبر والإخبار من ناحية والاستخبار والاستفهام من ناحية ثانية وذلك في إطار المقابلة الأعمّ بين الواجب وغير الواجب»، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١١٢.

د. الأفعال الواجبة الدّالة على ما في علم المتكلّم من يقين أو ظنّ، ويرى أنّها أعمال تؤكّد الواجب أو تنفيه، أو تدقق جهة استقراره في اعتقاد المتكلّم[١].

هـ. الخبر المؤكّد بالقسم.

ويجمع بين المسائل التي أدرجها في (الواجب) دلالتها على الخبر، وهو ما سعى له الباحث للتّقريب بين الثّنائيّتين (الواجب، وغير الواجب) و(الإنشاء والخبر)، وسكت عن الأخبار التي صنّفها سيبويه في (غير الواجب) كالمضارع المنصوب[٢]، والجزاء الذي قال الباحث أن تصنيف سيبويه له في غير الواجب مراعاة للصّناعة[٣] فلم يدخلها الواجب أو غير الواجب[٤].

أمّا (غير الواجب) عند الباحث فيشمل المسائل النّحويّة التي يجمع بينها معنى الطّلب، ومفهوم الإرادة، سواء كانت إرادة المتكلّم إيقاع الحدث في الكون الخارجي أو في علمه[٥]، وكلّها معانٍ تدخل ضمن معنى الإنشاء؛ لذلك اقتصر حديثه في (غير الواجب) على المسائل النّحويّة التّالية:

أ. الاستفهام.

ب. والأمر، والنّهي والدّعاء، والعرض، والإغراء، والتّحذير، والتّحضيض.

---

[١] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٨٤.

[٢] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١١٢. فذكر عبارة سيبويه وترك الحديث عن معانيها، وفي نهاية الفصل في عرضه لمعاني الكلام عند سيبويه ترك تصنيفها في الواجب أو غير الواجب.

[٣] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١١٩، وذلك قوله: «ولعله مما زاد إغراء سيبويه بتغليب الصّناعة على المعنى في باب الجزاء استناده إلى تقسيم ضروب القول إلى واجب وغير واجب، واعتباره الجزاء ضربا لا يشك في كونه غير واجب، ومعنى لا يعترض على كونه يملأ محلّ الفائدة في الكلام. وقد زاد في تكريس ذلك لديه عمل (إنْ) وقوّة أثرها، أي: معناها فيما بعدها، **وهي ظاهرة أقحمت في سياق مبدإ العمل الإعرابي الذي يصطلح عليه بالصّناعة**».

[٤] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١١٨.

[٥] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١٥٨ـــ ١٦١.

ج. والحروف المشبّهة بالفعل (كليت، ولعلّ، وكأنّ)[1]. وقد بدا الباحث متردّدا في تصنيف التّشبيه ضمن (غير الواجب)؛ لكونه صادرا عن اعتقاد، وما صدر عن اعتقاد فقد صنفه الباحث واجبا[2]، وأخرج تصنيف سيبويه له في (غير الواجب) على معنى إرادة التّخيل وضمن ما يكون سبيله الإمكان ورأى أنّ المثال الذي ذكره سيبويه (كأنّ زيدا منطلق) يناسب توجّهه حيث اقترب في هذا المثال معنى التّشبيه من إفادة معنى الشّكّ وعدم الثّبوت في الاعتقاد، وقد علّل الباحث لسيبويه تصنيفه التّشبيه في (غير الواجب) بأنّ معنى التّشبيه «اقترب من إفادة معنى الشّكّ»[3]؛ ليرفع عنه الحرج في تصنيفه التّشبيه في (غير واجب) فوقع الباحث في الحرج؛ لكونه أدخل معنى الشّكّ في الواجب[4] وكلّ هذا الاضطراب منشأه الخبر لأنّ التّشبيه يفيد الخبر، ومعنى (غير الواجب) عند الباحث الإنشاء، ويرى[5] أنّ هذا الحرج الذي وقع به النّحاة في التّصنيف تخطّاه عبد السّلام هارون فلم يتّبع تصنيف سيبويه ولا النّحاة بعد سيبويه حيث جعل (ليت، ولعلّ) ضمن ما يدلّ على معنى الإنشاء فقط، أما بقية حروف إنّ وأخواتها فهي خبريّة[6]، ونجد أنّ الباحث بهذا القول يميل بشكل من من الأشكال ليساوي (غير الواجب) بالإنشاء.

---

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١١٢.

[2] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٨٤.

[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١٥٦.

[4] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٨٤.

[5] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ١٥٦.

[6] انظر: الأساليب الإنشائية، لعبد السلام هارون، ص٥٠، ٥٧. وذلك قوله بعد أن ذكر الحروف المشبّهة بالفعل قال: «والذي يدلّ منها على معنى إنشائي هو: ليت ولعلّ، وقال بعد أن ذكر ليت ولعلّ: «نخصّ كلّا منهما بشيء من الدّرس والتّفصيل، لما أنّهما مختصتان بالدّلالة على معنى إنشائي». ولم يخص بقيّة الحروف المشبّهة بالتّفصيل؛ لأنّ البحث كان معنيا بالأساليب الإنشائيّة.

أمّا الأعمال الإفصاحيّة الشّبيهة بالأصوات فقد ترك تصنيفها (في الواجب، أو غير الواجب) وتشمل المسائل النّحويّة التّالية: المدح والذّم، والتّعجّب، والنّداء، والنّدبة، والاستغاثة، والحروف الأصوات (اسم الفعل)[1].

٣. الحرف ودلالته على الواجب وغير الواجب: جرّد الباحث الحرف من المعنى فذهب إلى أنّ الحرف لا يدلّ على معنى الواجب ولا غير الواجب؛ لأنّ الحرف لا يدلّ على معنى، وفسّر قول سيبويه: «حروف النّفي، شبهوها بألف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل لأنّهن غير واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة»[2]، أنّ غير الواجب **في الحقيقة يكون في الأفعال التي بعد الحروف وليس في ذات الحرف**؛ لأنّ القول بكونه غير واجب يناقض اتّفاق النّحاة على أنّ الحرف ما جاء لمعنى في غيره[3].

٤. تمييز الباحث بين:

أ. مفهوم الاعتقاد الذي ينبني عليه كل خبر ويكون درجات في الاعتقاد كأفعال الظّن التي تدلّ على ما في علمك وخاطرك، أو ما يكون بمنزلته كالتّوكيد بـ(إنّ وأخواتها) وغيرها.

ب. وبين مفهوم الإرادة الذي يكون في الطّلب ووضح الباحث أن أفعال الإرادة درجات كما أنّ الاعتقاد درجات فأقوى أفعال الإرادة «وأشدّها ما يكون في الأمر والنّهي، والإغراء والتّحذير زيادة في الأمر والنّهي من جهة اقتضاء عدم التّراخي»[4].

٥.الواجب وغير الواجب عند النّحاة بعد سيبويه: وقد لاحظ الباحث أنّ «الواجب وغير الواجب مفهومان لم يترسخا بعد سيبويه، فلم يقع اعتمادهما في تصنيف الكلام لدى النّحاة بصفة جلية»[5]؛ لكون المفهومين اختلطا بالعلوم الشّرعية والكلامية فنزع استخدامها في

---

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ١٦٢_ ١٨٠.

[2] الكتاب: ١/ ١٤٥.

[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بينت التّركيب والدّلالة، ص ٦٨، ٦٩.

[4] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ١٥٩.

[5] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ٢١٣.

في النّحو العربي إلى نوع من التّعميم فلم يعمقوا شيئا من معنيي الواجب وغير الواجب ولم يناقشوا مسألة من مسائلهما، كما أنّ نزعة النّحاة إلى تجاوز الحدوس الأولى التي بنيت عليها ثنائيّة الواجب وغير الواجب والانتقال إلى التّقعيد ووضع الأحكام وتعليلها واختيار ما يناسبها من شواهد جعلتهم لا يحتاجون إلى هذه المفاهيم إلّا في بعض الأحكام كانتصاب الفعل بعد فاء السّببية[1].

٦. صلة ثّنائيّة (الواجب، وغير الواجب) بثنائيّة الإنشاء والخبر: ربط الباحث ربطاً وثيقاً بين هاتين الثّنائيّتين فيقول في حديثه عن الواجب وغير الواجب «إنّهما مفهومان بدآ عند سيبويه مظهراً لوقوع الحدث ثمّ تحوّلا إلى نوع من الاصطلاح على جهة اعتقاد المتكلّم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإنشاء»[2]، ولم يكتف بهذا الرّبط فقد جعل تصنيفه للواجب مساوياً للخبر فأخرج النّفي من غير الواجب بنصّ عبارة سيبويه وجعله ضمن الواجب بتأويله لبعض المواضع في الكتاب، ويتجلى موقف الباحث من التّقريب بين الثنائيّتين وربطه الوثيق بينهما في جملة من أقواله أهمها:

أ. «إنّ مفهومي الواجب وغير الواجب في الكتاب...أعمّ من مفهوم الخبر والإنشاء، وإن كان الأصل في الواجب أنّه خبر، والأصل في غير الواجب أنّه طلب»[3].

ب. «وإذا كانت الأعمال غير الواجبة الممثلة لنوع من الاسترسال المبني على الإرادة والطلب مختلطة بمفهوم الإنشاء...فإنّ من الأعمال القوليّة التي اعتنى بها سيبويه في الكتاب ما قد يجسد مفهوم الإنشاء...وقد صنفنا هذا النّوع من الأعمال ضمن قسم خاص سميناه الأعمال الشبيهة بالأصوات»[4].

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ٢١٣.
[2] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص٧٤.
[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ١٨٢.
[4] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ١٨٧.

ج. «ولئن تولّد مفهوم الطّلب عما سماه صاحب الكتاب (غير واجب) أو القسم الأكبر منه من ناحية...فإن مفهوم الإنشاء تولّد عن الضرب الذي لم يصنفه سيبويه ضمن الواجب أو غير الواجب، واصطلحنا عليه بالكلام الشبيه بالأصوات»[1].

٢.أمّا ثاني المهتمين بهذه الثّنائيّة فهو منصور عبد السميع من خلال أبحاثه:

تناول منصور عبد السميع (الواجب) أو (غير الواجب) في خمسة أبحاث، واعتمد عدّة اتّجاهات لسانية وتداولية ليقدم تفسيرا لعلامات الإعراب في الاسم والفعل على أساس الدّلالة لا على أساس العوامل، بدأها بمصطلح الواجب في كتاب سيبويه التّأصيل والفهم وهو بحث مختصر لم يتجاوز ست عشرة صفحة، ثم تبعه:

- الدّلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع (٢٠٠٢م).
- الشّرط ودرجات الإمكان (٢٠٠٥م).
- الحروف المشبهة بالفعل دراسة تداولية (٢٠٠٦م).
- أفعال القلوب دراسة تداوليّة (٢٠٠٧م).

أ. مصطلح الواجب في كتاب سيبويه التّأصيل والمفهوم(٢٠٠٠م).

انطلق الباحث من المعايير التي توصّل للمصطلح[2] وفي ضوء تطبيقه لمعايير المصطلح رأى أنّ سيبويه قد نحا بمصطلح الواجب في اتجاهين: الأوّل بمعنى الإيجاب والإثبات، والآخر بمعنى ما يقع عليه التّصديق والتّكذيب[3].

---

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ، ص ٢١٥.

[2] مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص ٥٢. فبيّن الباحث أنّ «معنى المصطلح يتحدّد من خلال المفهوم الذي يعبّر عنه، ومجموعة العلاقات التي تحكمه وتربطه بالمفاهيم الأخرى...وأنّ لكلّ مفهوم بعدين أساسيين: أولهما كمّي، والآخر كيفي. ويمثل البعد الأوّل شمول المفهوم لكلّ أفراده الذين يصدق عليهم..،أمّا البعد الثاني فهو تضمن للمفهوم للصّفات الجوهريّة أو الأساسيّة المرتبطة به، أو بمعنى آخر مجموعة الصّفات المشتركة بين الأفراد الذين يصدق عليهم هذا المفهوم، وقد انتهى المناطقة بهذين البعدين إلى دقة للمصطلح بحيث يكون جامعا مانعا».

[3] مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٥٨.

والواجب «مفهوم يدلّ على ما هو ثابت واقع مستقر لدى المتكلّم سواء في تصوره أو اعتقاده»[1].

وغير الواجب «مرتبط بغير الثّابت وغير الواقع أو ما ليس مستقرا عند المتكلّم في حال حديثه»[2].

وأمّا المسائل التي أدرجها في (غير الواجب) فتشمل: النّفي، والاستفهام، والأمر والنّهي، والجزاء، والفعل الذي لم يقع كالمضارع الدّال على الاستقبال دون الحال[3].

لكنّ الباحث لم يحسم الأمر في مسألة النّفي هل يكون واجبا أم غير واجب، حيث أعاد حصر مسائل غير الواجب ولم يذكر النّفي، ويستدلّ على هذا التّردد بثلاث حجج:

الحجّة الأولى: «يبدو أنّ سيبويه يرى أن النّفي لا يعطي معنى غير الواجب فحروف النّفي تجيء لخلاف قوله قد كان، ومعنى كان الواجب. وحروف النّفي نفي واجب»[4].

الحجّة الثّانية: «وكأنّ النّفي لا يخلو ـــ بصورة من الصّور من دلالات غير الواجب»[5].

الحجّة الثّالثة: «وإن كان النّفي يعدّ من جهة من قبيل تلك النّسبة الواجبة التي يقتضيها الموضوع سلبا. فإنه من جهة أخرى يمثل الممكن الخاص الذي يقارب الواجب بمعناه العام»[6].

---

(1) مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٥٩.
(2) مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦٠.
(3) انظر: مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦١ـــ٦٤.
(4) مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦١.
(5) مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦٢.
(6) مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦٦.

ب. الدّلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع _صورة لتضامن التّعبير والمضمون_(٢٠٠٢م).

اتخذ الباحث من فرضيّات هيلمسليف ذات الاتّجاه البنيوي الإطار الذي يستند إليه[1]؛ ليبحث موجب إعراب الفعل المضارع وما يعتريه من معنى الواجب وغير الواجب في الرّفع والنّصب.

وقد أكّد الباحث على تعالق صعيدي التّعبير والمضمون ويقصد بذلك ارتباط اللّفظ والمعنى، وطبق ذلك:

أ. على مجيء أفعال العلم الدّالّة على اليقين بمعناها المعجمي مع رفع الفعل الدّالّ على الثّبوت والوقوع، نحو: أعلم أن تقومُ، فأنْ هنا مخففة من الثّقيلة وليست النّاصبة وتقدير الكلام: أعلم أنّك تقومُ.

ب. على امتناع وقوع الفعل المضارع المنصوب بعد أفعال اليقين لأنّ النّصب يدلّ على عدم الثّبوت والاستقرار، فلا تقول: أعلم أن تقومَ.

لكنّه استشكل الشّاهد التّالي لسيبويه: «وتقول ما علمت إلا أن تقومَ، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنّك قد علمت شيء...، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبله البته»[2]، وتراجع عن تضامن اللّفظ والمعنى أو التّعبير والمضمون، وأثبت من خلال هذا القول جواز نصب الفعل مع العلم؛ لأنّ المتكلّم ليس على يقين من ذلك الأمر[3].

وختم نتائج بحثه بقول ابن الطراوة[4]: «الأفعال واجب وممكن ومنتفٍ، أو في في حكم المنتفي. فالرّفع للواجب، والنّصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة

[1] انظر: الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع ، ص ٩.

[2] الكتاب، لسيبويه، ١٦٨/٣.

[3] انظر: الدّلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع ، ص ٩.

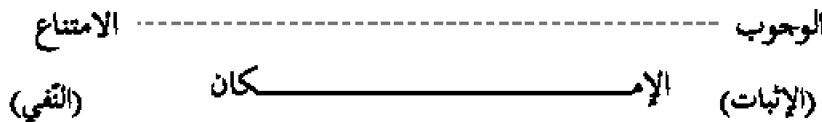
[4] الدلالات الموجهة لإعراب الفعل للضارع ، ص٢٦.

للمنفي أو ما في حكمه»[1]، دون أن يستدل على وجاهة هذه المقارنة أو يستقرئ كلّ تراكيبها.

ج. الشّرط ودرجات الإمكان (٢٠٠٥م):

وهي دراسة أراد بها صاحبها ربط مصطلح الإمكان وما يرتبط به من مصطلح الواجب والامتناع عند علماء المسمين _نحاة وفقهاء وأصوليين ومناطقة_ بمثيلتها عند اللّغويين في الفكر الغربي وهو ما يعرف بمفهوم (Modality) وترجمها الباحث بمصطلح (الموقفية)، ويترجم هذا المفهوم المنطقي بترجمة أشهر وهو ما يعرف بمفهوم (الجهة)[2]، ويرى الباحث التّقارب بين المفهوم العربي والغربي[3].

وطبق الباحث مفهوم (الإمكان) (Possibility) على أدوات الشّرط، وخلص إلى أنّ الإمكان درجات وهو «يمثل تلك المساحة ذات المعيار التّدرجي بين قطبي الإثبات (Positive) والنّفي (Negative)»[4]، فيقترب في إحدى درجاته من الإثبات وأخرى إلى النّفي أو يقف في منطقة محايدة أي يتوسط بينهما[5]، **وجعل الباحث النّفي ممتنعا، وذهب إلى أنّ الإمكان والامتناع عند المتكلّمين يساوي غير الواجب عند سيبويه المقابل للواجب**[6].



ونلاحظ أنّ الباحث بهذا القول قد خالف نتائج البحث السّابق (الدّلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع) الذي ختم نتائجه باستشهاد لابن الطّراوة،

---

[1] نتائج الفكر: للسهيلي، ص٧٢.

[2] انظر: مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة دراسة نظريّة تطبيقيّة في اللّغة العربيّة، للحاج موسى ثالث، ص١٧، ١٨.

[3] انظر: الشّرط ودرجات الإمكان، لمنصور عبد السميع، ص٢٣.

[4] الشّرط ودرجات الإمكان ، ص١٠

[5] انظر: الشّرط ودرجات الإمكان، ص١٢_ ٢٤.

[6] انظر: الشّرط ودرجات الإمكان، ص٧.

وملخصه أنّ النّصب يكون للممكن **والجزم للمنفي أو ما في حكمه**[1]، وأثبت بهذا البحث أنّ الفعل المضارع في الشّرط جُزم وهو ممكن الوقوع.

د. الحروف المشبهة بالفعل دراسة تداوليّة(٢٠٠٦م):

اعتمد الباحث على اختبار فرضيّة النّصب في كونه يدلّ على «أمر غير مستقر أو ثابت لدى المتكلّم أو المخاطب،...وهو يقابل غير الواجب عند سيبويه»[2]؛ لمعرفة كيف توحد عمل الحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها) رغم توزعها بين الواجب وغير الواجب؟ واتّخذ من نظريّة الأعمال اللّغويّة عند أوستين و سيرل منطلقا له لقياس مدى صحة هذه الفرضيّة.

وأراد الباحث أن يطبق فرضيّة نصب الفعل ودلالته على (غير الواجب)[3] على الاسم ليثبت أنّ نصب الاسم يدلّ على مالم يستقر في ذهن المتكلّم (غير الواجب)، فبيّن من خلال دراسته للحروف لمشبهة بالفعل أنّ سبب نصب الاسم في (إنّ، وكأنّ)؛ لكونه العنصر الذي عرض للمخاطب أو للمتكلّم الظّن أو الشّكّ فيه، وفي (لكن)؛ لرفع توهم حصل من كلام سابق، وفي (ليت، ولعلّ)؛ لكونه لم يقع بعد وهو ما يعني عدم ثباته وتحققه[4]، ويرى أنّ تصنيفها ضمن الواجب وغير الواجب لا يعني التباعد بينهما في المعاني فـ(إنّ، وأنّ ، ولكنّ) ليست أخباراً محضة

---

[1] انظر: الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع ، ص٢٦. وذلك قول ابن الطّراوة: «الأفعال واجب وممكن ومنتفي، أو في حكم المنتفي. فالرّفع للواجب، والنّصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة للمنفي أو ما في حكمه» انظر: نتائج الفكر، للسهيلي، ص٧٢.

[2] الحروف المشبهة بالفعل، لمنصور عبد السميع، ص٣٨.

[3] انظر: الحروف المشبهة بالفعل، لمنصور عبد السميع، ص٨.

[4] الحروف المشبهة بالفعل، لمنصور عبد السميع، ص٣٨. وذلك في تعليله نصب الاسم؛ لكونه «العنصر الذي عرض للمخاطب أو المتكلّم الظّنّ أو الشّكّ أو أن المخاطب متردّد فيه أو منكر له؛ فاستحق النّصب لعدم استقراره... وكذلك جرى الأمر على... (ليت) في دلالتها على التّمني تعبر عن طلب أمر موهوم الحصول أو مستحيل، مما يعني عدم ثباته أو تحققه...ولا يختلف مع (لعلّ).. فهي في مجملها تشترك في التّعبير عن غير الواجب، أي لأمر لم يقع بعد، وإن كان متوقعا مرجوا. ولا تبتعد (كأنّ) بدلالتها على ما تعرض للمتكلم من توهم أو شكّ أو ظنّ وقع فيه. ولم تأت (لكنّ) إلا لرفع توهم تولّد من كلام سابق».

إنّما هي مشوبة بالإنشاء، و(ليت، ولعل، وكأنّ) إنشاء[1]، فيقول: «**توزع هذه الحروف بين الخبر والإنشاء**... رغم جعل سيبويه ثلاثة منها غير واجبة، وباقيها واجبة لا يعني أنّ الواجبة منها تماثل الأخبار المحضة، بل هي تقل عنها بما دخلها من دلالة الإنشاء بحيث تتقارب مع الحروف غير الواجبة»[2].

ويلحظُ في النّصّ السّابق انهيار المقابلة التي أقامها سيبويه بين الواجب وغير الواجب وأن معنى (إنّ، ولكنّ) لا تزيلان معنى الأخبار المحضة وذلك في قوله: «إنّ، ولكنّ واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً»[3]، ويعود سبب مناقضة الباحث لقول سيبويه إلى إسقاطه معنى نصب الفعل الذي يدلّ على الشّكّ في غير الواجب على نصب الاسم، وهذا الاسقاط شوّه معاني الأسماء؛ لأنّ المنصوبات في الأسماء كثيرة وتحمل معنى الواجب كـ(اسم إنّ، وخبر كان، والمفعول به، والحال والصّفة وغيرها)، كما تحمل بعض هذه الأسماء معنى (غير الواجب) كـ(اسم ليت، وخبر ليس، وغيرها)، وتطبيق الباحث ما يختصّ به الفعل من المعاني على الاسم جعله يُقرّب بين معاني الكلام المتباينة، كما في تقريبه بين (إنّ، ولكن) الواجبة وبين (ليت ولعلّ، وكأنّ) غير الواجبة.

ومن جهة أخرى فقد ناقض الباحث نفسه بهذا التّقريب؛ لأنّه قد ذهب إلى أنّ ثنائيّة (الخبر، والإنشاء) مساوية لثنائيّة (الواجب، وغير الواجب)، وذلك في قوله: «ومعلوم أنّ [سيبويه] ربط بين مفهوم (الواجب) والخبر، وجعل (غير الواجب) مرتبطا ـــبصورة من الصورـــ بالإنشاء، إذ يشمل النّفي والاستفهام والجزاء والأمر والنّهي وغير ذلك»[4]، وهذه المساواة بين ثنائية (الإنشاء، والخبر) من جهة و(الواجب، وغير الواجب) من جهة أخرى هدمها الباحث عندما جعل الواجب من

(1) انظر: الحروف المشبهة بالفعل، ص٣٧.

(2) الحروف المشبهة بالفعل، ص٣٩.

(3) الكتاب ٢/١٤٨.

(4) الحروف المشبهة بالفعل، ص٣٥.

إنّ وأخواتها دخلها الإنشاء بما يقربها من (غير الواجب)[1]؛ لكون (الواجب) في الحروف المشبهة (إن، ولكنّ) اتفق مع (الخبر) في هذا الموضع، و(غير والواجب) في (ليت، ولعلّ) اتفق مع الإنشاء.

وذكر الباحث إلى أنّ اهتمام النّظريّة التّداوليّة منصب على الأساليب الانشائيّة، وذلك قوله: «وإنْ كان (غير الواجب) مرتبطا في غالبه بأساليب إنشائيّة كالاستفهام والأمر والنّهي وغيرها؛ فإنّ جُلّ اهتمام النّظريّة التّداوليّة كان منصبا على التّراكيب الإنشائيّة خاصة»[2]، لكنّ التّداوليّة في الحقيقة لم تكن معنيّة فقط في الأساليب الإنشائيّة بل معنيّة بدراسة استعمال اللّغة سواء كان الكلام خبرا أو إنشاء[3]، فكون حرف (إنّ) خبرا لا يلغي اهتمام التّداوليّة به؛ لأنّ التّداوليّة جعلت كل عمل لغوي محمّلا بشحنة إنشائيّة[4].

هـ. أفعال القلوب دراسة تداوليّة (٢٠٠٧م):

استكمل عبد السميع دراسته السّابقة في اختبار فرضيّة ارتباط النّصب في الاسم بغير الواجب، وارتباط الرّفع بالواجب ليتحقّق من صحة الفرضيّة وانطباقها على غالب أبواب النّحو[5]، وقد أشار إلى هذا في مقدّمة بحثه فقال: «وكنت – في بحوث سابقة – قد حاولت اختبار فرضيّة ارتباط النّصب بمفهومه (غير الواجب) عندهم «ويقصد به هنا الممتنع، ويُراد به غير المستقر لدى المتكلّم وغير الثّابت، أو غير المتحقّق منه، وهو ما عرض له الشّك أو الظّنّ والإيهام وما شابه»، وكذلك ارتباط الرّفع بمفهوم الواجب عند النّحاة «وهو المستقر الثّابت لدى المتكلّم، المتحقّق عنده، الذي لا شكّ فيه سواء كان مطابقا للواقع الخارجي أم لا».

---

[1] انظر: الحروف المشبهة بالفعل، ص٣٩.

[2] الحروف المشبهة بالفعل، ص٨.

[3] انظر: قاموس الموسوعي للتداوليّة ص٦٨، التّداوليّة عند العلماء العرب، ، ص٢٨، ٣٥، ٣٤. الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٥١٦. أفعال القول في العربيّة، ص٦٩، ٧٠.

[4] انظر: نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص١٣–١٥، الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ، ص٥٤.

[5] انظر: أفعال القلوب، ص٥.

وتحاول هذه الدّراسة –كذلك اختبار فرضيّة نصب مفعولي أفعال القلوب في ضوء ذلك»[١]، وسنناقش هذا النّص من جانبين:

الجانب الأوّل: نصب الاسم وارتباطه بغير الواجب، وقد تحقّقت صحة الفرضيّة عند الباحث في كون النّصب متولّداً عن ظنّ وتردّد وحيرة، وأنّ دلالة اليقين حصلت بعد زوال شبهة، والأصل في النّصب أن يقع على المفعول الثّاني؛ لكونه محلّ اعتقاد المتكلّم من ظنّ وخلافه، ثمّ طال المفعول الثّاني باعتباره محلّا للشّيء المظنون[٢]، لكنّ هذا القول لا يتحقّق في العلم، فقولك علمت لا تعني العلم بعد الشّك والحيرة دائما كما أشار إلى ذلك أبو هلال العسكري في تمييزه بين دلالة العلم واليقين وقال: «**أن الْعلم هُوَ اعْتِقَاد الشَّيْء على مَا هُوَ بِهِ على سبل الثِّقَة...[أمّا] الموقن فهو الْعَالم بالشَّيْء بعد حيرة الشَّك...فاليقين مَا يزيل الشَّك**»[٣]، وقد ذكرنا سابقا أنّ نصب الفعل لا ينطبق على الاسم؛ لأنّ المفعول به دائما منصوب، وذلك قولك: ضربت زيدا، ولم أضرب عمرا. فنصب المفعول هنا لم يحصل بعد زوال شبهة أو شكّ، وقس عليه التمييز والحال وغيره من المنصوبات، وإن افترضنا جدلا أنّ الاسم المنصوب يحصل بعد زوال شبة دائما كما ذكر الباحث، فهل تدلّ الاسماء المنصوبة في أفعال الاعتقاد على غير الواجب؟ ويجاب عن هذا بأنّ سيبويه جعل أفعال القلوب واجبة، وغير واجبة، مع نصبها لمفعولين[٤] وأن المعيار الذي اتخذه الباحث غير صالح للاسم ولا يمكن قياس نصب الاسم على نصب الفعل كما ذكرنا.

---

[١] أفعال القلوب، منصور عبد السميع، ص٤.

[٢] انظر: أفعال القلوب، ص٣٣.

[٣] الفروق اللّغوية، ١/ ٨١. وقال: «إن الْعلم هو اعْتِقَاد الشَّيْء على مَا هُوَ بِهِ على سَبِيل الثِّقَة كَانَ ذلك بعد لبس أو لَا».

[٤] انظر: الكتاب:٣٦/٣.

الجانب الآخر: حدّه للغير الواجب إذ المقصود به الممتنع[1]، فهل يمكن أن يعدّ هذا الحدّ لغير الواجب عند عبد السّميع هو الممتنع باعتبار آخر البحوث التي حدّ فيه غير الواجب.

مفهوم الواجب عند عبد السميع من خلال أبحاثه:

ثبت مفهوم (الواجب) عند الباحث في جميع مؤلفاته بما «يدلّ على ما هو ثابت واقع مستقر لدى المتكلّم سواء في تصوّره أو اعتقاده»، ويلحظ تقلب الباحث في مفهوم (غير الواجب) بين ثلاث مواقف من خلال أبحاثه:

- الموقف الأوّل: بدا مفهوم (غير الواجب) مرتبطا «بغير الثّابت وغير الواقع أو ما ليس مستقرا عند المتكلّم في حال حديثه» وقد اعتمد هذا الحدّ عندما كان مترددا في تصنيف النّفي فجعله مرّة واجباً وجوباً سالباً ومرّة أخرى غير واجب[2].
- الموقف الثّاني: بعد أن حسم مسألة النّفي وجعله غير واجب أصبح (غير الواجب) عند الباحث يساوي معنى الإمكان والامتناع عند المتكلّمين، ويظهر ذلك عندما صنّف المسائل التي تدلّ على الإمكان ومسألة النّفي التي تدلّ على الامتناع عند الباحث في (غير الواجب)[3].
- الموقف الأخير: حصر مفهوم (غير الواجب) بالممتنع فقط، وذلك في قوله: «ارتباط النّصب بمفهوم غير الواجب عندهم **ويقصد به هنا الممتنع**، ويراد به غير المستقر لدى المتكلّم وغير الثّابت، أو غير المتحقّق منه وهو ما عرض له الشّكّ أو الظّنّ والإيهام وما شابه»[4].

[1] انظر: أفعال القلوب، منصور عبد السميع، ص٤.
[2] انظر: مصطلح الواجب في كتاب سيبويه التّأصيل والفهم.
[3] انظر: الشّرط ودرجات الإمكان.
[4] أفعال القلوب، منصور عبد السميع، ص٤.

وساوى الباحث بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وبين ثنائيّة الخبر والإنشاء في جميع أبحاثه، وذلك عندما يستخدم مصطلح الخبر والإنشاء موضع الواجب وغير الواجب، ويربط الواجب بالخبر وغير الواجب بالإنشاء[1].

٣. مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، للطفي بن عمر(٢٠٠٥م).

تتبّع الباحث مصطلح الواجب وغير الواجب عند سيبويه وابن يعيش؛ لقياس مدى تطابق هذه الثّنائيّة مع ثنائيّة الإنشاء والخبر، وذهب إلى أنّ مفهوم الواجب في الكتاب: «هو ما وجد ووقع واستقرّ وجوده وثبت...، وغير الواجب: هو ما لم يحدث ولم يوجد أو لم يستقرّ وقوعه»[2].

وقد صنّف المسائل النّحويّة في كتاب سيبويه إلى مسائل واجبة ومسائل غير واجبة، وأدخل ضمن الواجب: الابتداء ، والجملة التي دخلت عليها الحروف التي تفيد الإثبات، والأفعال الواجبة الدّالة على ما في علم المتكلّم من يقين أو ظنّ.

وأدخل في غير الواجب: الأمر، والنّهي، والاستفهام، والدّعاء، والتّحضيض، والتّحذير، والإغراء، والأعمال الإفصاحيّة (النّداء، والتّعجب، والمدح، والذّم، وأسماء الأفعال، والقسم)، ولم يحسم الباحث المسألة في تصنيف النّفي في غير الواجب؛ لكون سيبويه في كثير من السّياقات يقابل بين الإثبات والنّفي فيقول: «إذن النّفي يمثّل إشكالا حقيقيّا أمام الباحث إذا ما رام تحديد موقف سيبويه فيه: هل هو واجب أم غير واجب؟ وإن كنّا ننفي تردّد سيبويه في اعتباره غير واجب، فإنّنا نؤكّد على أنّه يميّز بين النّفي وأعمال غير الواجب الأخرى...، وما يمكن أن نجزم به أنّ مواقف سيبويه منفتحة مرنة قابلة للتّأويل، تحتمل إقحام النّفي ضمن الواجب وغير الواجب، كما تحتمل وضعه في مرتبة خاصة بينهما»[3]، وصنّف الباحث

---

[1] انظر: الحروف المشبهة بالفعل.

[2] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، للطفي بن عمر، ص١٦، ١٧.

[3] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٥٦.

الأعمال الإفصاحيّة كالأصوات المحضة المفردة، وما شابه الأصوات، والنّداء، والنّدبة، والتّعجب، والمدح في (غير الواجب)[1]، وأشار إلى أنّ سيبويه لم يصنفها، وبرّر تصنيفها في (غير الواجب) بقوله: «إنّ هذه الأعمال الإفصاحيّة، وإن لم يتّضح تبويبها في (غير الواجب) من الكلام فإنّنا نجازف بعض المجازفة فنقرّ أنّ سيبويه اعتبرها متميّزة خارجة عن الإسناد الاسميّ والفعلي..، وعبّر عن خصائصها الإفصاحيّة الإنجازيّة مشبّها إيّاها ببعض المعاني الطّلبيّة»[2]، وألحق بهذه الأعمال (القسم) فيقول: «وقد نلحق بها القسم على اعتباره توكيدًا لغيره من الكلام، قائما على إفصاح فيه تقديس للمقسم به لا يخلو من الانفعال ولا يخلو أيضا من تنبيه»[3].

فقد أدخل الباحث الأعمال الإفصاحيّة، والقسم في (غير الواجب) للمقاربة بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب من جهة وثنائيّة بين الإنشاء والخبر من جهة أخرى[4]، وذهب إلى أنّ ثنائيّة الواجب وغير الواجب أعمّ من الإنشاء والخبر لأنّ «الخبر كما عرف يخصّص بنسبته الإحاليّة، أي بمدى مطابقة الكلام لما في الكون الخارجيّ...، والإنشاء يخصّص بأنّه عمل لغوي محض ينحز باللّغة وفي اللّغة ولا نسبة إحاليّة أو خارجيّة له، فغير الواجب لا يتساوى معه؛ لأنّ بعضه [أي النّفي] لا يخلو من هذه الإحالة على الكون الخارجيّ لكنّها إحالة إلى عدم الوجود»[5]، فشمل الواجب الخبر المثبت، وشمل غير الواجب «كلّ الأعمال اللّغوية التي اعتبرت في البلاغة إنشاء كما يشمل غيرها من الأعمال التي تلتقي بالإنشاء في وجه من الوجوه [مثل النّفي]»[6].

---

[1] انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٨٣- ٩٢.

[2] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٩٤.

[3] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٩٤.

[4] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص١٤٥. حيث ذهب إلى اقتراب «الإنشاء الإنجازي من العمل الإفصاحيّ الصّادر عن انفعال».

[5] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، للطفي بن عمر، ص١٦، ١٧.

[6] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٤٨.

ونجد أنّ الباحث في حدّه (للواجب، وغير الواجب) لم يختلف عن ميلاد، رغم اختلافه في إدراج بعض المسائل فذهب إلى أنّ (الواجب): صادر عن اعتقاد المتكلّم[١]، إذ هو «لا يعني الوقوع في الكون الخارجي وإنّما يعني الرسوخ في ذهن المتكلّم واعتقاده»[٢] أمّا (غير الواجب): فهو صادر عن انفعال ورغبة وتردّد في إثبات مالم يقع[٣] «ويشمل ..ما يقرب الكلام من معنى عدم الثّبوت والاستقرار في اعتقاد المتكلّم ونيته»[٤]، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ الباحث تبع ميلاد في تصنيف معظم المسائل سوى مسألة النّفي التي أدخلها الباحث في غير الواجب ويرى أنّ نص سيبويه يحتمل التّأويل في إقحام النّفي في (الواجب، وغير الواجب)، كما حسم رأيه في المسائل التي لم يصنفها ميلاد بشكل صريح.

وقد بدا موقف الباحث أكثر وضوحا في هذه المقاربة بين ثنائيّة (الإنشاء، والخبر) وثنائيّة (الواجب، وغير الواجب)، عندما تتبّع المصطلح عند ابن يعيش عند حديثه عن الخبر ولاحظ «بداية تمكّن ثنائيّة الخبر وغير الخبر في تفكير النّحاة، وقد أزاحت ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) أو كادت..»[٥]، كما ذهب إلى أنّ «توجّه ابن يعيش إلى العناية بما تحمله أبنية (غير الواجب) من معنى الطّلب يكشف بداية تطوّر التّصنيف. فقد كان ذلك تحسّسا لمذهب جديد **سيستعيض عن ثنائيّة** (الواجب، وغير الواجب) بثنائيّة الخبر والطّلب ثمّ بثنائيّة الخبر والإنشاء»[٦].

---

[١] انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٨.

[٢] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٣٤.

[٣] انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٨.

[٤] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص١٢.

[٥] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص١٣٣.

[٦] مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص١٤٠.

٤. الأعمال اللّغويّة المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل بالاعتماد على نماذج من القرآن، لنجاح بن هنية، إشراف: عزّ الدّين المجدوب(٢٠٠٧م):

تناولت الباحثة ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) في إطار دراستها للحروف المشبهة بالفعل وربطها بمعاني الكلام، وأشارت في البداية إلى «اختلاف ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) عن ثنائية الخبر والإنشاء رغم تطابق جزئي بين الثّنائيّتين، إذ لا يمكن أن نجزم بأنّ ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) عند سيبويه تقابلها ثنائيّة الإنشاء والخبر عند من جاؤوا بعده، فمكونات كل منهما يمكن أن تختلف إمّا بالزّيادة أو النّقصان، ويبدو القسمان متداخلين في الكتاب عند سيبويه لأنّه اهتم بالتقعيد للّغة العربيّة بصفة عامة دون أنّ يفصل بين مكونات أقسامها وإنّما اللّاحقون من النّحاة والبلاغيين هم الذين اهتّموا بذلك»[1]، فهي بهذا القول لم تحسم المسألة إذ ذهبت إلى تداخل المسألتين عند سيبويه دون أن يفصل بينهما، وأنّ النّحاة والبلاغيين هم من فصلوا القول فكان «تقسيم الكلام إلى (واجب، وغير واجب) عند سيبويه، ثم إلى خبر وإنشاء عند اللّاحقين»[2].

وتساءلت الباحثة ما علاقة ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) بثنائيّة الإنشاء والخبر؟ وما أوجه الاختلاف والائتلاف بين الثّنائيّتين؟

ولم يُجب البحث عن هذه التّساؤلات؛ لأنّ البحث كان منصباً على المقاربة بين معاني الكلام عند العرب وبين الاتجاه البراغماتي لا على حسم مسألة التّطابق والاختلاف بين ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) وثنائيّة الإنشاء والخبر.

وذهبت إلى أنّ تقسيم الكلام إلى واجب وغير واجب عند سيبويه ثم إلى خبر وإنشاء عند اللّاحقين يختلف في بعض الأمور عن الاتجاه البراغماتي ويتّفق في بعض، أمّا وجه الاختلاف فهو أنّ أصحاب الاتجاه البراغماتي جعلوا لكلّ عمل لغوي إنشاء بالقوّة وجعلوا الجملة الخبريّة الخالية من الوسم محملة بشحنة إنشائيّة من لدن المتكلّم فهي تفيد درجة من

---

(1) الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل بالاعتماد على نماذج من القرآن، لنجاح بن هنية، ص٥٤.

(2) الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ، ص٥٤.

درجات الإثبات[1]، وجعلوا الجملة المتكونة من فعل مضارع مبني للمعلوم مسند إلى المتكلّم الصيغة الأصلية للأعمال الإنشائيّة في الألسنة الأوربية، أمّا في العربيّة فقد جعل النّحاة العرب الحرف العلامة اللّغويّة الدّالة على الإنشاء[2]، وأمّا أوجه الاتّفاق فيتفق مع النّحو العربي في كثير من الأمور كالاهتمام بالقصد والمقام ومعاني الخطاب وغيرها[3].

ثانياً: أصحاب هذا الاتّجاه ذهبوا إلى أنّ ثنائيّة الواجب وغير الواجب مغايرة لثنائيّة الإنشاء والخبر.

١. إنشاء النّفي وشروطه النّحويّة الدلاليّة، لشكري المبخوت (٢٠٠٦م).

أراد الباحث أن يفصل خصائص النّفي عن خصائص الإثبات التي رُبطت بها داخل الخبر حتى أصبح النّفي كأنّه فرعٌ عنها، وأثبت أنّ النّفي عمل لغوي له خصائص تقربه من الأعمال اللّغويّة التي تصنف في البلاغة على أنّها طلب أو إنشاء، وبيّن أنّ النّفي وإن شابه الخبر في بعض الجوانب فإنّه يفارقه من حيث مدلوله الإحالي وعلاقته بهذا الخارج «وهذه الفروق تدلّ على أنّ الجمع بينهما في الخبر ليس وجيها بما أنّ النّفي أقرب من وجوه كثيرة إلى أضرب من الكلام وأعمال لغويّة أخرى تصنف في البلاغة على أنّها طلب أو إنشاء»[4].

وذهب إلى أنّ هناك تردّدا في تصنيف النّفي بين أنْ يكون من الخبر أو يفارقه، ومثّل لهذا التّردّد بقراءة ميلاد «لكتاب سيبويه بحثا عن علاقة النّفي والإثبات بمفهوم (الواجب، وغير الواجب) وعلاقة هذين المفهومين بالخبر والإنشاء... [و]افتراض علاقة تناظر بين (الواجب، وغير الواجب) من جهة وبين الخبر والإنشاء من جهة أخرى رغم الوعي بالفرق بينهما هو

[1] انظر: الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ، ص٥٤.
[2] انظر: الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ، ص٥٨، ١١٢.
[3] الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل، ص١١٢.
[4] إنشاء النفي وشروطه النّحويّة الدلاليّة، ص٤٧.

الذي جعل ميلاد يدرج النّفي ضمن (الواجب)»[١]، وردّ الباحث قول ميلاد وذهب إلى أنّ الإثبات (واجب) والنّفي (غير واجب).

٢. ملاحظات على علاقة النّفي بثنائية الواجب وغير الواجب والإنشاء والخبر لعزالدين المجدوب(٢٠٠٩م).

تناول الباحث الخلاف القائم بين الباحثين حول منزلة النّفي من ثنائيّة الواجب وغير الواجب عند سيبويه والتّراكيب التي تنضوي ضمن كلّ منها، ومدى تطابق هذ الثّنائيّة مع ثنائيّة الإنشاء والخبر[٢].

وعرض التّراكيب التي تندرج ضمن (الواجب، وغير الواجب) وحسم الأمر في مسألة النّفي التي اختلف فيها الباحثون، فذهب إلى أنّ سيبويه لم يكن متردّدا في إدراج النّفي ضمن (غير الواجب)[٣]، وترك تصنيف الأعمال الإفصاحية التي لم يصنفها سيبويه.

وانتهى من خلال عرضه لبعض الشّواهد التي استقصى فيها أهمّ الكتب النّحويّة إلى «أنّ النّفي ليس التّركيب اللّغويّ الوحيد الذي لا يتطابق فيه باب (الواجب) والخبر من جهة وباب (غير الواجب) والإنشاء من جهة ثانية»[٤]، وأنّ هناك جملة الشّرط والجزاء «تكون تارة جملة خبرية مثل الآية: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[٥]، وتكون تارة أخرى جملة إنشائية، مثل الآية: ﴿ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾[٦]، والحال أن الجزاء يندرج ضمن غير الواجب»[٧]، وبهذا الاختلاف أثبت الباحث أنّه لا يوجد تناظر بين التّراكيب (الواجبة، وغير

---

[١] إنشاء النفي وشروطه النّحويّة الدلاليّة ، ص٤٧.

[٢] انظر: ملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب، لعزالدين المجدوب، ص١.

[٣] انظر: ملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب ، ص٤.

[٤] ملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب ، ص٣.

[٥] سورة المائدة، آية: ١١٨.

[٦] سورة الأنعام، آية: ١٥٠.

[٧] ملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب ، ص٤.

الواجبة) من جهة والإنشاء والخبر من جهة أخرى، ودعا الباحثين إلى إعادة إحيائها وتعميق البحث فيها وهو ما سيحاول البحث تحقيقه.

خلاصة الفصل الأوّل

تبيّن لنا بعد أن عرضنا اجتهادات الباحثين في الكشف عن هذه الثّنائيّة وتصنيفها أنّ أهم القضايا التي طرحها الباحثون تعود إلى أربعة مسائل:

أولا: مفهوم الواجب وغير الواجب: فقد اتفقت آراء الباحثين في هذا الحد، فكان ميلاد أوّل باحث يضع حدًّا لهذه الثنائيّة، وذهب إلى أنّ الواجب: «هو ما كان موجودا مستقرا ثابتا في اعتقاد المتكلّم سواء وقع في الكون الخارجي أم لا»، وغير الواجب: «وهو ما لم يكن موجودا أو ما لم يثبت في التّصور والاعتقاد»، ثم احتفظ به الباحثون من بعده دون تغيير.

وربط بعض الباحثين بين مفهوم (الواجب، وغير الواجب) في النّحو العربي، وبين هذا المفهوم في العلوم الأخرى سواء عند الفقهاء أو المتكلّمين، كما فعل ميلاد[١]، وعبد السميع[٢] وغيرهم.

ثانيا: معاني الكلام و التّراكيب التي تنضوي تحت كل منها: وقد اتّفق الباحثون على أنّ (الواجب) يشمل: «الخبر الابتدائي المثبت، والخبر المثبت المؤكّد بغير القسم». و(غير الواجب): «الأمر، والنّهي، والاستفهام، والدّعاء، والتّحضيض، والتّحذير، والإغراء»، كما نجد أنّ الباحثين اختلفوا في تصنيف بعض معاني الكلام «كالنّفي، والنّداء، والتّعجب، والمدح، والذّم، وأسماء الأفعال، والقسم، والمضارع الدالّ على الاستقبال».

فاتّفقت آراء الباحثين في الحد واختلفوا في المسائل التي تنضوي تحت كلٍّ من الواجب وغير الواجب.

---

(١) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٦٦، ٦٧.

(٢) انظر: الشّرط ودرجات الإمكان، ص٢-٩.

ثالثا: علاقة ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر:

من الباحثين من ذهب إلى وجود علاقة بين الثّنائيّتين ، وذهب إلى أنّ ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) أعمّ من ثنائيّة الإنشاء والخبر، وأنّ هذه الثّنائيّة قد بدأت بالكتاب ثم ترك النّحاة هذه الثنائيّة، ليتولّد عنها ثنائيّة الإنشاء والخبر.

لكن هذا الرأي قابله اتجاه آخر من الباحثين رأى أنّ ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) مغايرة لثنائيّة الإنشاء والخبر، ولا يوجد تطابق بينهما.

رابعا: ينسب الواجب وغير الواجب إلى بعض أقسام الكلام دون غيرها:

الأصل في معاني الكلام في العربيّة أن تؤدى بالحروف وقد نسب سيبويه (الواجب، وغير الواجب) إلى هذه الحروف لكن بعض الباحثين[1] رأى أنّ معنى الواجب وغير الواجب لا ينسب للحرف؛ لأنّ الحرف لا يدلّ على معنى (الواجب) ولا (غير الواجب)؛ لكونه جاء لمعنى في غيره، فجرّدوا الحرف من المعنى، وذهبوا إلى أنّ سيبويه يريد من قوله حروف (غير واجبة) الأفعال التي تقع بعدها وليس ذات الحرف؛ لأنّ غير الواجب **في الحقيقة يكون في الأفعال التي بعد الحروف وليس في ذات الحرف** والقول بكونه غير واجب يناقض اتّفاق النّحاة على أنّ الحرف ما جاء لمعنى في غيره.

وقابل هذا الرأي رأي آخر[2] يرى أنّ الحرف يدلّ على معنى، وأنّ تجريد الحرف من المعنى حدود طارئة على التّفكير النّحوي لا وجود له في أصول النّحو وفي مقدمتها الكتاب.

---

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش.

[2] انظر: المنوال النّحوي ، ص ٢١٠، ٢١١.

الفصل الثّاني

الواجب في كتاب سيبويه

توطئة:

نرمي من دراستنا لهذا الفصل إلى إبراز معاني الكلام التي نصّ سيبويه صراحة على وجوبها معتمدين على تحليل نصّ كتاب سيبويه، أو شروح الكتاب التي شرحت معاني النّصّ شرحا مستفيضا، وعرض آراء الباحثين في المسائل المتعلقة بهذا الجزء، لقياس مدى توافق هذه الأقوال مع نصّ الكتاب، وسيُناقش هذا القسم عددا من المسائل أبرزها مفهوم الواجب وغير الواجب عند سيبويه وصلته بمفهوم (الواجب، وغير الواجب) في العلوم الأخرى، وحصر الأبنية التي تنضوي تحت قسم الواجب، وعلاقة ثنائيّة الواجب بثنائيّة الخبر والإنشاء.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث وقد رُتّبت المركبات حسب المعنى الألصق بالواجب:

المبحث الأوّل: مفهوم الواجب وغير الواجب.

المبحث الثّاني: الجملة الاسميّة الواجبة.

المبحث الثالث: الجملة الفعليّة الواجبة.

المبحث الرّابع: المشترك بين الجملة الاسميّة والفعليّة.

المبحث الأوّل

مفهوم الواجب وغير الواجب

لقد صنّف سيبويه عددا من الأبنية المختلفة تحت مفهوم (الواجب، وغير الواجب)، لكنّه لم يضع له حدا يبيّن العلاقة التي تربط بين أبنية الواجب، وأبنية غير الواجب، وهل هذه الثّنائيّة محصورة فقط في الأبنية التي نصّ عليها أم أنّها شاملة لجميع الأبنية التي تشارك الأبنية المذكورة في معناها؟ ونسعى في هذا المبحث إلى وضع حدّ (للواجب، وغير الواجب) عند سيبويه من خلال بحث العلاقة الرّابطة بين المعاني التي نصّ على وجوبها، وصلة هذا المصطلح مع مصطلح (الواجب، وغير الواجب) في العلوم الأخرى، ونتساءل هل اقتبس سيبويه معنى هذه الثّنائيّة من علم آخر وأسقطه على مفهوم (الواجب، وغير الوجب) في الكتاب؟ وما الفرق بين استعماله في النّحو وفي العلوم الأخرى؟

يدلُّ المعنى اللّغوي للواو والجيم والباء (وجب): «على سُقوط الشّيء ووُقوعِه... ووَجَب البيعُ وُجوباً: حَقَّ ووَقَع. ووَجَب الميِّت: سقَط»[1].

وقيل: «وَجَبَ الشّيءُ يَجِبُ وُجوباً إذا ثَبَتَ، ولزِمَ...وحَقَّ الأمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حَقّاً وحُقوقاً: صار حَقّاً وثَبت؛ قال الأزهري: معناه وجَب يَجِب وجُوباً»[2] وقيل: «الأَمْرُ يَحُقُّ ويَحِقُّ حَقَّةً، بالفتح: وجَبَ ووَقَعَ بلا شَكٍ»[3].

فالمعنى المعجمي للجذر (وجب) يتضمن: (السّقوط ، والتّحقُّق، والثُّبوت، والوقوع بلا شكّ)، فما صلة هذا المعنى اللّغوي بمفهوم (الواجب) عند سيبويه، وهل استعمل المعنى الاصطلاحي بمعناه اللّغوي؟

---

[1] مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس ، مادة(وجب)

[2] لسان العرب، لابن منظور، مادة: (وجب)

[3] القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مادة: (حقق)

لقد اتفق الباحثون على أنّ (الواجب) عند سيبويه بمعنى: «الواقع والسّاقط المستقرّ في الذّهن والتّصوّر على سبيل الثّبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع»[١]، وذهب بعضهم إلى أنّ (الواجب) في عرف النّحاة يقارب معنى (الواجب) عند المتكلّمين[٢] أو الفقهاء[٣]. ويقابل هذا الاتفاق عند الباحثين اختلاف في تصنيف الأبواب التي تنضوي تحت هذا المفهوم[٤]، والحدّ ينبغي أن يكون جامعا مانعا، فيُخرِج ما يمكن أن يدخل فيه وليس منه أو يمنع دخول المعاني والأحكام المقاربة له من الدّخول فيه والاختلاط به. ولئن تطابق هذا المفهوم مع التّصنيف الذي ذهب إليه ميلاد فإنّه لا يمكن أن يتطابق مع ما ذهب إليه منصور عبدالسميع ولطفي بن عمر؛ وذلك لسببين:

أحدهما: أنّ النّفي عندهما (غير واجب) بينما هو ثابت في الاعتقاد.

والآخر: لكون الفعل المضارع المنصوب الدّال على الاستقبال ثابتا في الاعتقاد وغير واقع في الكون، نحو: ظننت أن تقومَ، وهو (غير واجب) عند عبد السّميع[٥].

ويتعارض هذا التّعريف مع نصوص الكتاب من وجوه:

أولا: النّفي ثابت في الاعتقاد ويدلّ على (غير الواجب) بصريح عبارة سيبويه فيقول: «حروف النّفي شبّهوها بألف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل لأنّهنّ غيرُ واجبات»[٦].

---

(١) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ص٧٤، واخترنا الحد عند ميلاد لكونه أوّل باحث عرف (الواجب) ثم تبع الباحثون ميلاد في هذا الحد، وفصلنا هذا في الفصل الأوّل.

(٢) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ص٧٤.

(٣) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ص٧٤، مصطلح الواجب في كتاب سيبويه التأصيل والمفهوم ص٦٣، مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ص١٨.

(٤) نجد في تصنيف ميلاد أنّ النّفي والقسم والمضارع الدّال على الاستقبال يكون واجبا، وصنّف منصور عبد السميع النّفي والمضارع الدّال على الاستقبال في غير الواجب، وصنف لطفي بن عمر القسم والنّفي في غير الواجب.

(٥) انظر: الدّلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع، ص١٧.

(٦) الكتاب ١/١٤٥.

ثانيا: الظّنّ اعتقاد ثابت عند المتكلّم ويكون واجبا نحو: ظننت أنّك تقومُ، وحسبته شتمني فأثبُ عليه، وغير واجب نحو قولهم: ظننت أن تقومَ، وحسبته شتمني فأثبَ عليه، كما سنرى[1].

ثالثا: القَسَمُ ثابت في اعتقاد المتكلّم ويكون واجبا وغير واجب.

لم يكن الواجب عند سيبويه مرتبطا بثبوت الاعتقاد عند المتكلّم، بدليل أنّ المسائل الثّابتة في اعتقاد المتكلّم تتوزع بين الواجب وغير الواجب، وسنسعى إلى تقصي هذا المفهوم من وجهين: الوجه الأوّل: من خلال المعاني التي أشار لها سيبويه في إطار المقابلة بين الواجب وغير الواجب، والآخر: الأبواب التي تنضوي تحت (الواجب).

الوجه الأوّل: لقد ورد معنى الواجب بمعنى الوقوع و التّحقق في أثناء تمييز سيبويه بين ما يكون واجبا وغير واجب في عدد من المواضع:

١. في القَسَم وذلك قوله في (باب الأفعال في القَسَم): «أقسم لأفعلنَّ، وأشهد لأفعلنَّ، وأقسمت بالله عليك لتفعلنَّ. وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللّام وذلك قولك: والله لفَعَلْتَ، وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبتَ، ووالله لكذبَ. **فالنّون لا تدخل على فعل قد وقع وإنّما تدخل على غير الواجب**»[2]، وهنا أطلق سيبويه على البنية الواجبة (والله لفَعَلْتَ) الواقع، وأطلق على بنية القسم التي دخلت عليها اللّام والنّون معنى (غير الواجب) في قولك: أقسِمُ لأفعلنَّ[3]، وقابل هنا بين الواقع و غير الواجب.

٢. في حديثه عن الجزاء بغير أداة الشرط جعل الجزاء المتحقق بالفعل الماضي لا يكون جزاء إذا أراد به المتكلّم معنى الوقوع؛ لأنّ الجزاء يكون (غير واجب)، وذكر ذلك في (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو

[1] انظر: الفصل الثاني والثالث، ص ٩٧ ، ١١٩ ، ٢٠٤.

[2] الكتاب، ٣/ ١٠٥.

[3] انظر: الكتاب، ٣/ ١٠٤، ١٠٥.

استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ) فيقول: «أتيتَنا أمسِ نُعْطِك اليوم، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه. فإن كنتَ تريد أن تقرّره بأنّه قد فَعَل فإنّ الجزاء لا يكون لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب»[1]، فالفعل الماضي إذا سبق بأداة الشّرط يكون بمعنى المضارع المجزوم والتّركيب يبين ذلك، لكن في هذه الجملة لم تسبق بأداة شرط تدلّ على معنى الجزاء، بل كان **قصد المتكلّم هو الذي يحدد معنى تركيب الجملة**، هل يريد بها وقوع الفعل؟ أم يريد تقدير معنى الشّرط أي أن الفعل الماضي بمعنى المضارع المجزوم بأداة شرط؟ فإن أراد معنى الفعل الحقيقي لصيغة الماضي وهو الوقوع فلا يكون معنى الجزاء بفعل متحقق؛ لأنّ الجزاء (غير واجب) **وفي هذا النّصّ مقابلة بين معنى الوقوع المتحقق بمعنى الفعل الماضي دون تقدير وبين غير الواجب**، والفعل الماضي في نصّ سيبويه يكون واجبا فيقول في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وتكون (إذ) مثلها أيضا، ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد»[2]، **ووصف سيبويه في هذه النّصوص الفعل المتحقق (الماضي) بأنّه لا يكون في (غير واجب)، ووصفه في موضع آخر بأنّه فعل (واجب).**

ونلاحظ من خلال الشّواهد السّابقة أنّ الواجب عند سيبويه بمعنى الواقع وغير الواجب هو غير الواقع، واستعمل سيبويه هنا معنى (الواجب) بمعناه اللّغوي، لكن هل يطّرد هذا المعنى في كلّ المسائل التي تنضوي تحت هذا الباب؟ وهو الوجه الآخر لتقصي هذا المفهوم.

لقد كان غالب الأبنية التي أدرجها سيبويه ضمن الواجب واقعة في الكون قبل أو أثناء وقت الحديث ويظهر ذلك في: الابتداء، والمصادر المؤكّدة للابتداء، والجمل المؤكّدة (بأنّ، ولكنّ) وأفعال الاعتقاد الدّالة على اليقين، والفعل الماضي، والفعل المضارع الدّال على الحال، والاستفهام التقريري، لكن هناك أبنية لم يقع فيها الفعل في العالم الخارجي كما في الفعل المضارع الدّالّ على الاستقبال المسبوق بالسّين أو بسوف، وجعله سيبويه واجبا وذلك في قوله:

---

[1] الكتاب،٣/٩٥.

[2] الكتاب: ٤/٢٣٢.

«قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدّثُنا لم تزده على أن جئت بواجب كالأوّل»[1]، وقوله: «سوف آتيه فأحدِّثُه، ليس إلّا إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعا؛ لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلّا الرّفع»[2] .

إذن الواجب عند سيبويه لم يكن مساويا تماما للمعنى اللّغوي؛ لأنّ الفعل المضارع الدّال على الاستقبال غير واقع في الخارج وجعله واجبا، ويُلحظ في الأمثلة السّابقة التي أدخلها سيبويه في الواجب مع كونها غير واقعة أثناء الحديث تدلّ على معنى الوعد، والوعد في العرف الاجتماعي من الالتزامات التي يجب إنفاذها؛ لأنّ المتكلّم هو من قطع على نفسه بإنجاح هذا العمل عندما أعطى المخاطَب وعدا مطلقا بإيقاعه في الكون فأصبح بمنزلة الواقع.

ويمكن القول بأنّ معنى الواجب عند سيبويه: الشّيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يَعِد المتكلّم بإيقاعه. أو بعبارة أخرى ما كان الحدث فيه موجودًا واقعاً مستقرّاً ثابتاً بلا شكّ متحققاً في الكون الخارجي في الزّمن السّابق أو المقَارِن لوقت التّكلّم، وما يعد به المتكلّم المخاطب في تحقيقه لاحقاً بعد زمان تكلّمه. ويظهر أنّ شرط (الواجب) علم المتكلّم بوقوعه في الكون وهو ما فهم من الاستفهام التّقريري، أو التزامه بإيقاعه مطلقا وهو ما فهم من الوعد.

أمّا مفهوم (غير الواجب) فقد ورد عند سيبويه بمعنيين:

أولا: بمعنى **غير الواقع**، وذكر ذلك في عدد من الواضع، منها:

أ. قال في باب من الحروف التي لايليها إلا الفعل: «كانت ما فَعَلَ جواباً لهل فَعَلَ؟ **إذا أخبرت أنّه لم يقع**»[3]، والنّفي عند سيبويه غير واجب يقول: «حروف النّفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدِّمَ الاسمُ قبل الفعل؛ لأنّهنّ غيرُ واجبات»[4]

---

[1] الكتاب:٣/٤١
[2] الكتاب:٣/٣٨.
[3] الكتاب،٣/١١٤.
[4] الكتاب،١/١٤٥.

ب.وذكر في باب نفي الفعل: «إذا قال هو **يَفْعَلُ ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يَفعلُ**»[١].

ج. جعل الأمر بناء ما لم يقع، في قوله: «وأمّا بناء ما **لم يقع** فإنّه قولك آمراً: اذْهَبْ، واقْتُلْ واضْرِبْ»[٢]، والأمر غير واجب عند سيبويه، وذلك قوله: «كما أنّ الأمر والنّهي غير واجبَيْن»[٣]، ووصف الأمر مرّة في كونه بناء ما لم يقع وأخرى بأنّه (غير واجب)، فنستنتج من هذا القول أن عدم الوقوع يساوي غير الواجب.

د. وقال في باب(إذن): «وتقول إذا حُدِّثت بالحديث، إذن أظنُّه فاعلاً وإذن إخالُك كاذبا، وذلك لأنّك تُخبر أنّك تلك السّاعة في حال ظنٍّ وخيلةٍ، **فخرَجَت من باب (أنْ، وكي)؛ لأنّ الفعل بعدها غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ**»[٤] فخرج الفعل المرفوع من (غير واقع) وفي موضع آخر وصف الفعل المنصوب بـ(غير الواقع) وذلك قوله: « إذن أظنَّك **وأَظُن غير واقع في حال حديثك**»[٥].

هـ. جعل الفعل المنصوب بمعنى (لم يكن) وذلك قوله في باب حتّى: «اعلم أنَّ حتَّى تَنصب على وجهين: فأحدُهما: أن تَجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتَّى أدخلَها، كأنّك قلت: سرتُ إلى أن أدخلَها،... وأمّا الوجه الآخر: فأن يكون السّير قد كان **والدخولُ لم يكن**، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار (أنْ) وفي معناها، وذلك قولك: كلّمته حتَّى يأمرَ لي بشيء»[٦].

و. وقال في باب الفاء: «وتقول: حسبتُه شَتَمَني فأثبَ عليه، إذا **لم يكن الوثوب واقعاً** ومعناه: أن لو شتمني لوثبتُ عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلّا الرّفع»[٧]، وما

---

[١] الكتاب،١١٧/٣.

[٢] الكتاب،١٢/١.

[٣] الكتاب،١٤٥/١.

[٤] الكتاب،١٦/٣.

[٥] الكتاب، ٢٤/٣.

[٦] الكتاب،١٧/٣. والفعل المنصوب (غير واجب) عند سيبويه انظر: الكتاب،٢٤/٣.

[٧] الكتاب،٣٦/٣.

وما ينتصب في باب الفاء «ينتصب على إضمار (أنْ)»[١]، والمنصوب بها غير واجب كما ذكرنا ذلك في الفِقرة السّابقة.

ثانيا: ورد بمعنى الاستقبال، حيث جعل الفعل الذي سيقع في الزّمن المستقبل (غير الواجب)، من ذلك:

١. قوله في باب (إذن): «وتقول: إن تأتِني آتِك وإذنْ أُكْرِمْك ، إذا جعلت الكلام على أوّله ولم تقطعه، وعطفته على الأوّل، **وإن جعلته مستقبلا نصبت**»[٢].

٢. ذكر كذلك في باب (إذن): «ولو قلت إذن أظنَّك، تريد أن تُخبِره أنّ **ظنّك سيقع لنصبتَ**»[٣].

٣. وجعل نصب الفعل غير واجب في قوله: «باب الرّفع فيما اتّصل بالأوّل كاتّصاله بالفاء...واعلم أن **الفعل إذا كان غير واجب، لم يكن إلّا النّصب** من قبل أنّه إذا لم يكن واجباً رجعت (حتّى) إلى (أنْ، وكي) ، ولم تصر من حروف الابتداء»[٤].

إذن ورد (غير الواجب) عند سيبويه بمعنى: غير الواقع، ووقوع في الزمن المستقبل، فهل تطّرد هذه المعاني في التّراكيب التي تنضوي تحت هذا المفهوم؟

لقد أدخل سيبويه تحت (غير الواجب) عددا من المعاني، منها: الأمر، والنّهي، والدّعاء، والاستفهام، والجزاء، والنّفي، والتّمني، والرّجاء، والتّشبيه، والمضارع المنصوب:

ــ يقول في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي: «**حروف النّفي** شبّهوها **بحروف الاستفهام** حيث قدّم الاسم قبل الفعل **لأنّهنّ غير واجبات**، كما أنّ الألف **وحروف الجزاء غير واجبة**، وكما أنّ **الأمر والنّهي غير واجبَيْنِ**»[٥].

---

[١] الكتاب،٣/٢٨.

[٢] الكتاب،٣/١٥.

[٣] الكتاب،٣/١٦.

[٤] الكتاب، ٣/ ٢٤.

[٥] انظر : الكتاب ١/١٤٥.

ـ وقال في باب الأمر والنّهي: «**الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي**، وإنّما قيل دعاء؛ لأنّه استعظم أن يقال أمر ونهي»[١].

ـ وقال في (باب ما يكون محمولا على إنّ) في حديثه عن الاسم المعطوف على هذه الحروف: «واعلم أنّ لَعَلَّ وكأَنَّ وَلَيْتَ ثلاثتهنّ يجوز فيهن جميع ما جاز في إنّ، إلّا أنّه لا يُرْفَعُ بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثمّ اختار النّاس ليتَ زيداً منطلقٌ وعمراً، وقَبُحَ عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هُوَ، **ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لَعَلَّ، ولا كَأَنَّ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التّمَنّي** فيصيروا قد ضموا إلى الأوّل ما ليس في معناه»[٢].

ـ وقال في نصب الفعل المضارع: «واعلم أنّ **الفعل إذا كان غير واجب، لم يكن إلّا النّصب**»[٣].

ويجمع بين هذه التّراكيب دلالتها على عدم الوقوع في الكون الخارجي إلّا في الاستفهام فليس هذا على إطلاقه فقد يكون الحدث واقعا في الكون قبل السؤال، مثل: هل حضر زيد؟ فيجيب المخاطب بنعم، فهنا جهل المتكلّم بوقوعه لكنّه وقع في الكون، وأمّا في وقوع الحدث في المستقبل فقد صنّف سيبويه جزءا من الأفعال الدّالّة على الاستقبال في (الواجب) كما ذكرنا في السّين وسوف، وصنّف بعضها في(غير واجب)، وقد افترقت دلالة الاستقبال هنا في (غير الواجب) عن دلالة الاستقبال في السّين وسوف التي أعطى المتكلّم المخاطَب التزاما بوقوع الحدث، في حين أنّ الفعل هنا في (غير الواجب) يمكن أن يقع ويمكن أن لا يقع، إذ لم يعطِ المتكلّم المخاطَب وعدا مطلقا بوقوع الحدث، فهو مقيد بأمر يجهل المتكلّم وقوعه، نحو: إن تأتِني آتِك، فالتزام المتكلّم بالمجيء مرتبطٌ بإتيان المخاطَب الذي يجهل المتكلم وقوعه هل سيأتي أم لا، فلمّا كان الجزاء فيما يجهل المتكلّم وقوعه جعله سيبويه (غير واجب)، وقد يحمل الفعل دلالة الاستقبال دون الوعد بوقوعه، نحو قولك: سرتُ حتّى أدخلَها، كأنّك قلت: سرتُ إلى أن

(١) الكتاب، ١/١٤٢.
(٢) الكتاب، ٢/١٤٦.
(٣) الكتاب، ٣/٢٤.

أدخلَها، فهنا جعل المسير غاية للدخول لكنّه لا يعلم هل سيقع الدّخول أم لا، وتقول: ظننت أن تقومَ، فهو مجرد شكّ وقع في ذهن المخاطب بوقوع القيام في زمن المستقبل دون وقوعه في الكون الخارجي، وتفصيل كل معنى في موضعه.

إذن يجمع بين هذه الأعمال اللّغويّة (غير الواجبة) عدم الوقوع في الكون الخارجي، أو جهل المتكلّم بوقوعه، ويمكن القول بأنّ معنى غير الواجب عند سيبويه: «ما لم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله أو ما جهل المتكلّم وقت وقوعه».

ـ صلة مصطلح (الواجب، وغير الواجب) في النّحو بغيره من العلوم:

لقد بُيّن فيما سبق أنّ مفهوم (الواجب) في الكتاب لم يكن مساويا تماما للمعنى اللّغوي، فما علاقة مفهوم (الواجب، وغير الواجب) عند سيبويه بـ(الواجب، وغير الواجب) في علمي الفقه والكلام؟ وهل اقتبس سيبويه المفهوم الاصطلاحي لهذه الثّنائيّة من أحد هذه العلوم وأسقطه على مفهوم (الواجب، وغير الواجب) في الكتاب؟

سوف نعتمد لبيان صلة الواجب وغير الواجب بغيرهما من العلوم على ما يلي:

١. عرض مفهوم الواجب عند الفقهاء والمتكلّمين وعلاقته بمعنى الواجب عند سيبويه.
٢. اعتماد نصّ ابن الخبّاز في بيان معاني الكلام عند المتكلّمين وما يقع الإخبار به في اللّغة، وعرض نصوص النحاة (كابن السّراج، والسّيرافي، وأبي حيان) في تفسيرهم لمعاني الكلام في اللّغة بما يقابلها من معاني الكلام عند المتكلّمين .
٣. المقابلة بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب عند سيبويه، وبين معاني الكلام عن المتكلّمين.

إنّ معنى الوجوب الشّرعي: «هو حكم بطلب فعل غير كفّ ينتهض تركه في جميع وقته سببا للعقاب، وذلك الفعل المطلوب يسمى واجباً. فالوجوب قسم من الحكم، والواجب قسم

من الأفعال»(1)، ويمثل الوجوب الفقهي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾(2).

يسمي الفقهاء الأمر في هذه الآية واجبا، أمّا في تصنيف النّحاة فينضوي تحت غير الواجب، ولو افترضنا أنّ سيبويه أسقط معنى (الواجب) الفقهي على مفهوم (الواجب) صنّفنا هذا الفعل واجباً، وبهذا يختلف مفهوم الواجب الاصطلاحي عند النّحاة عن معناه عند الفقهاء.

أمّا المعاني في عرف الحكماء والمتكلّمين فتنقسم إلى: واجب، وممكن، وممتنع.

_ فالواجب: هو «ما يمتنع عدمه أو لا يمكن عدمه... [مثل: الثّلج بارد]

_ المتنع: ما لا يجب عدميا وما لا يمكن وجوده [مثل: الحجر إنسان] ...

_ الممكن: ما لا يجب وجوده أو ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه»(3).[يكتب الإنسان]

قال ابن الخبّاز بعد أن عرض معاني الكلام عند المتكلّمين: «فالواجب [عند المتكلّمين] لا يخبر به؛ لأنّه معلوم، والممتنع لا يخبر به لأنّه كذب، والثّالث يخبر به، فإن عرض فيه كذب أو صدق فذلك بالنّسبة إلى القائل، أو إلى شيء من علق المعنى»(4)، والخبر يكون مثبتا ومنفيا وهما يتوزعان في هذه الثّنائيّة بين الواجب وغير الواجب، وجعله ابن الخبّاز يقابل الممكن ولا يقع في الواجب عند المتكلّمين ولا الممتنع، ويمكن توضيح قول ابن الخبّاز من خلال الجدول التّالي:

(1) كشّاف اصلاحات الفنون و العلوم، للتهانوي، ٢/١٧٦٣.

(2) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(3) كشّاف اصلاحات الفنون و العلوم، ٢/١٧٥٩.

(4) توجيه اللمع، لابن الخبّاز، ص١٠٨. وستعتمد على هذا النّص في تحليل نصّ كتاب سيبويه، في كون الإخبار يكون فيما يسمى ممكنا عند المتكلّمين.

المتكلمون	واجب	ممكن		ممتنع
النّحاة	Ø	الخبر الواجب الدّال على الوقوع،مثل: الجمل الابتداء المتحقق بالجملة الاسمية والجمل المؤكّدة (بأنّ، ولكنّ) وأفعال الاعتقاد الدّالة على اليقين، والفعل الماضي، والفعل المضارع الدّال على الحال، والفعل المضارع الدّالّ على الاستقبال المسبوق بالسّين أو بسوف.	الخبر غير الواجب، ويشمل: الخبر المنفي أفعال الاعتقاد الدّالة على الشكّ، والجزاء، والمضارع المنصوب، والتّشبيه.	Ø

ويُلحظ من خلال نصّ ابن الخبّاز أنّ الواجب والممتنع عند المتكلّمين لا يكونان خبرا عند النّحاة.

وقد تحققت باقي التّراكيب النّحويّة (الأمر، والنّهي، والعرض، والتّحضيض، والتحذير، والإغراء، والجزاء، والاستفهام، والرّجاء، والتّمني) بمعنى الإمكان عند المتكلّمين. وفسر السّيرافي معنى (غير الواجب) عند النّحاة بمعنى الإمكان عند المتكلّمين وذلك قوله: «تستفهم عن أمر يجوز أن يكون عندك موجودا، ويجوز أن يكون معدوما، وتأمر بشيء يجوز أن يفعل ويجوز ألا يفعل، فلما كان الأمر لا يكون إلا بفعل ، اختاروا أن يكون الاستفهام بالفعل»[1]، ويقول في الجزاء: «والمجازاة والشّرط هي معقودة على أنّها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون»[2]، وذكر أبو حيان أنّ التّمني يكون في الممكن والممتنع بخلاف الرّجاء فإنّه لا يكون

[1] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ١٥٧.
[2] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١/ ١٤٢.

إلا في الممكن[١]، وقال ابن السّراج في التّعجب: « لأن التعجب إنّما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون»[٢].

وتُظهر الشّواهد السّابقة أنّ معاني (الواجب، وغير الواجب) عند النّحاة وقعت فيما يسمى بالممكن عند المتكلّمين ما عدا التّمني الذي جاز فيه أن يكون في الممتنع، ليتبين أنّ هذه الثّنائيّة لها معنى خاص في النّحو العربي لا يساوي تقسيم المعاني عند المتكلّمين، بدليل أنّ التّمني (غير واجب) عند النّحاة، ويكون في الممتنع أو الممكن عند المتكلّمين، كما تحقق الواجب في الممكن، ويمكن بيان أقسام الكلام عند النّحاة بما يقابلها من أقسام عند المتكلّمين فيما يلي:

أقسام الكلام عند المتكلّمين	الواجب	الممكن		الممتنع
أقسام الكلام عند سيبويه	Ø لا يخبر به	الواجب الأخبار الواجبة المصنفة في الجدول السابق، والاستفهام التقريري، والإنكاري، والمدح والذم، والتعجب. (القَسَم، والاستثناء)	غير الواجب الأخبار غير الواجبة الموضحة في الجدول السّابق، الأمر، والنّهي، والدّعاء، والتّحذير، والإغراء، والعرض، والتّحضيض والاستفهام،، والنّفي، والتّمني، والرّجاء، والتّشبيه. (القَسَم، والاستثناء)	غير الواجب في التّمني فقط

[١] تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ٤/١٠٧.

[٢] الأصول، ١/٩٩.

فيلحظ هنا أن كلّ معاني (الواجب، وغير الواجب) عند سيبويه وقعت فيما يسمى بالممكن عند المتكلّمين، ما عدا معنى التّمني وقع تحت قسم (غير الواجب) عند النّحاة ويكون في قسمي الإمكان والامتناع عند المتكلّمين. ولعلّ تفسير النّحاة كابن السّراج[1]، والسّيرافي[2]، وأبي حيان[3] وغيرهم لبعض المعاني بمعاني الكلام عند المتكلّمين جعل البعض[4] يسقط تقسيم معاني الكلام عند النّحاة على تقسيم معاني الكلام عند المتكلّمين، فيجعل الواجب عند النّحاة مساويا للمتكلّمين و(غير الواجب) للممكن وهكذا.

وننتهي من خلال الشّواهد السّابقة إلى أنّ المعنى الاصطلاحي (للواجب، وغير الواجب) عند النّحاة يختلف عن (الواجب) في عرف المتكلّمين كما اختلف عن (الواجب) في عرف الفقهاء؛ لأنّ (الواجب) عند المتكلّمين لا يخبر به عند النّحاة والخبر يكون واجبا وغير واجب عند النّحاة، وكلّ أمثلة (الواجب، وغير الواجب) التي ذكرت في الكتاب كضرب، وقام، وذهب، وأتى، وانطلق وغيرها كما سنرى في المباحث اللّاحقة تصنّف في الممكن عند المتكلّمين[5].

_صلة الحرف بمعاني الواجب غير الواجب:

لقد كان أكثر كلام العرب مبنيا على معاني الحروف التي تسم المحلّ السّابق للإسناد، وهو ما يجعلنا نتساءل عن معاني الكلام في (غير الواجب) هل يمكن أن تتحقق بالبنية الخالية من تعجيم المحلّ السّابق للإسناد؟ وهل يمكن أن تنجز معاني الكلام بالفعل أم أنّها معانٍ لا تتحقق إلا بالحروف؟ أوَللحرف ينسب غير الواجب أم لمضمون الكلام؟

---

[1] انظر: الأصول، ١/٩٩.

[2] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١/١٤٢، ٣/ ١٥٧.

[3] انظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ٤/١٠٧.

[4] ربط بعض الباحثين معنى غير الواقع في (النّفي) بالممتنع عند المتكلمين انظر: الشّرط ودرجات الإمكان، ص٤، ٧ ، مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٥٧. وذلك عندما جعل النّفي مقابلا للعدم في الكون.، وجعلوا باقي معاني الكلام غير الواجب في الممكن إلا التمني أشار ميلاد إلى أنه يقع في الممتنع، انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة،ص٧١. الشّرط ودرجات الإمكان، ص٧.

[5] استندت هذه القراءة على نص لابن الخبّاز.

إنّ الأصل في معاني الكلام في العربيّة أن تكون بالحروف، ومجيء أكثر معاني الكلام على هذا الأصل جعل بعض الباحثين[1] يحصر معاني الكلام في الحروف، فإن تحقق معنى الكلام بغير الحرف أخرجه إلى معنى الإثبات، ولا يجعل الفعل الذي ناب عن الحرف يؤدي معنى الحرف، فإن قلت:

ـ أنفي ضرب زيد لعمر.

فالفعل هنا أنفي لا يدلّ على النّفي عند المبحوث[2] فيقول: «فإننا نجد في التّصريح بالقوّة الإنشائيّة المسيّرة للجملة التزاما وضربا من التّقرير والتّوكيد لا نجده في وسم الحرف لإنشاء النّفي»[3] فهو ليس كقولك: لم يضرب زيد عمرا ، وانتهى إلى أنّ جملة (أنفي) لا تكون منفيّة هنا بل تدلّ على الإثبات وذلك في قوله: «وإذا سلمنا بهذا فإننا نكون قد قررنا أنّ [لم يضرب زيد عمرا] جملة منفيّة و[أنفي ضرب زيد لعمر] جملة مثبتة»[4]؛ لأنّ أصل معاني الكلام أن تتحقق بالحروف، لكن هذا يرده قول سيبويه: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلّا زيدٌ؛ لأنّه صار في معنى ما أحدٌ فيها إلّا زيدٌ. وتقول: قلّ رجلٌ يقولُ ذاك إلّا زيد»[5]. وقال في موضع آخر: «لا أحد فيها إلّا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلّا عمرٌو؛ لأنّ هذا الموضع إنّما ابتدئ مع معنى النفي... فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء حين وقع منفيّا»[6]. «وأقلُّ ينصرف على معنيين: أحدهما: النّفي العام، والآخر ضد الكثرة»[7]، فجعل سيبويه الفعل والاسم يؤدّيان معنى النّفي، رغم وجود حروف تؤدي هذا المعنى كحروف النّفي، و(ربّ) في التّقليل، **فإن كان الأصل في معاني الكلام أن تؤدّى بالحروف فهذا لا يُخرِج الكلام غير الموسوم بالحرف من معاني الكلام** وليس الأمر مقصورا على معنى الإثبات، نحو:

---

[1] انظر: إنشاء النّفي، ص١٠٧ـ١١٧ . الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل،ص١، ٥٥.

[2] انظر: إنشاء النّفي، ص١١٥ـ١١٧، ٤٨٤.

[3] إنشاء النّفي، ص١١٧.

[4] إنشاء النّفي، ص١١٦.

[5] الكتاب:٢/٣١٤.

[6] الكتاب:٢/٣١٨.

[7] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٨/ ١٧٣

ــ الذي يأتيني فله درهمان

«فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنّه صلة»[١]، ومثل ذلك قولهم:

ــ كلّ رجل يأتينا فله درهمان.

جعل سيبويه الجملة الاسميّة الخالية من تعجيم المحلّ السّابق للمبتدإ يحمل دلالة الجزاء، كما جعل الفعل يؤدي معنى النّفي وذلك في قوله: قلّ رجلٌ يقول ذاك إلّا زيد؛ وكذلك فسر الفراء قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٢]، فقال: «**دخلت (إلّا)؛ لأنّ في أبيت طرفا من الجحد، ألا ترى أن (أبيت) كقولك: لم أفعل، ولا أفعل**»[٣]، وكذلك تحقق الاستفهام في الفعل كما في الحديث: «يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ»[٤]، يريد: ما هو الاسلام؟

وإنّما دخلت حروف المعاني على الكلام لضرب من الاختصار وتُفسّر هذه الحروف في محتواها الدّلالي بأفعال فالاستفهام بمعنى: أعلمني أو أخبرني أو أستفهم[٥]، نحو قولك: أين بيتك؟ تريد: أعلمني[٦]، و«إذا قلت:ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهي جملة فعل وفاعل،وإذا قلت: قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل، وإذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت (الواو) عن (أعطف)، وإذا قلت: ليت لي مالاً فقد نابت (ليت) عن (أتمنى)»[٧]، فعندما يُصرح المتكلّم بمحتواها الدّلالي، نحو: (أنفي ضرب زيد لعمر) لا يخرج الجملة من الدّلالة عن معنى (النّفي) وهو أحد معاني الكلام، لأنّ «هذه الحروف

---

[١] الكتاب٣/١٠٢.

[٢] سورة التوبة، آية: ٣٢.

[٣] معاني القرآن، للفراء، ١/٤٣٣.

[٤] صحيح مسلم١/٣٦، كتاب الإيمان: باب معرفة الإيمان والإسلام الإحسان ووجوب الإيمان بثبات قدر الله سبحانه وتعالى حديث ١، ٨.

[٥] انظر: الخصائص، ص٢/٢٧٦.

[٦] انظر : الكتاب٣/٩٤، ٥١٣. قال سيبويه: « لأنّ قوله: أين بيتك؟ يريد أعلمني" وقال: "لأنّك تريد أعلمني إذا استفهمت».

[٧] الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦.

نوائب عما هو أكثر منها من الجمل... لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها، فتنتهكها وتجحف بها»[١]، وذهب الفراء إلى إعمال بعض الحروف عمل الفعل النائبة عنه كإعمال حرف (ليت) عمل الفعل فأجاز «نصب الاسمين بعد ليت على معنى (تمنيت) فيقال: ليت زيدا قائما ،كما يقال: أتمنى زيدا قائما»[٢] ، **لكن اختارت العربيّة أنْ تعبر عن معاني الكلام بالحروف، وتعجم بها المحلّ السّابق للإسناد.**

واتّفاق معظم النّحاة بأنّ الحروف نائبة عن الأفعال[٣]، قريب من فرضية النحويّ التّوليدي روس(Ross) الذي افترض فعلا إنشائيا يدلّ على معاني الكلام في البنية العميقة، وهذا الفعل «يمكن أن يظهر ويمكن أن يحذف في البنية السّطحيّة، فإن ظهر الصّدر الإنشائي كان القول الإنشائي صريحا وإن حذف كان القول الإنشائي غير صريح. وقد عرفت الفرضيّة باسم الفرضيّة الإنشائيّة أو التّحليل الإنشائي»[٤]، فإن قلت:

ــ ينزل المطر.

---

[١] الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦.

[٢] نقل ابن يعيش عن الفراء أنّه كان يجيز نصب الاسمين بعد ليت على معنى (تمنيت) يقول: «ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى التمني، فيقال: ليت زيدا قائما ،كما يقال: أتمنى زيدا قائما» شرح المفصل، لابن يعيش٨/٨٤.

[٣] سيبويه عندما جعل الاستفهام بمعنى أعلمني، ٣/٩٤، ٣ /٥١٣. وجعل المبرد النّصب ما بعد (إلا) في الاستثناء للمعنى لا للفظ، وذلك قوله: «والنّصب بالاستثناء إنّما هو للمعنى لا للفظ. وبيان ذلك أنّك إذا قلت: جاءني إخوتك إلا زيدا... فإنّما وقعت في موضع: لا أعني زيدا منهم، أو أستثني زيدا منهم، فهذا معنى» المقتضب٤/٣٩٦. ونقل ابن يعيش عن الفراء أنّه كان يجيز نصب الاسمين بعد ليت على معنى (تمنيت) يقول: «ويجوز عن الفراء أن تجري مجرى التمني، فيقال: ليت زيدا قائما ،كما يقال: أتمنى زيدا قائما» شرح المفصل، لابن يعيش٨/٨٤. وكذلك ذهب ابن جني إلى أن الحروف نائبة عن الأفعال، الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦. وذهب ابن يعيش أنّ الحروف اختصار للفعل، وذلك في أثناء حديثه عن حروف للمعاني بأنّها «جيء بها نيابة عن جملة ومفيدة معناها من الايجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضًا عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضًا عن أستفهم، وحروف النّفي إنّما جاءت عوضا عن أنفي، وحروف الاستثناء نابت عن أستثني أو لا أعني» شرح المفصل لابن يعيش، ٨/ ٧. وقال الرضي: «وفي (لكنّ) معنى استدركت،...، وفي (ليت) معنى تمنيت، وفي (لعلّ) معنى ترجيت» شرح الكافية، للرضي٤/٣٣٢.

[٤] القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ص١١٤.

ففي المثال كان القول الإنشائيّ غير صريح، وتكون البنية العميقة لهذه الجملة:

_أثبت أنّ المطر ينزل.

وهذه الفرضية «تسمح في الآن نفسه بتبرير توسيع الخاصيّة الإنشائيّة لتشمل الجمل الإنشائيّة غير الصريحة [بحيث تستطيع] أن توحّد وصف كل الجمل من وجهة نظر تركيبيّة»[1]،

وضمن هذا الإطار يُمكن تفسير معاني الكلام في العربيّة، بأنّ البنية السّطحيّة لمعاني الكلام هي الجمل التي تؤدّى بالحروف النّائبة عن الفعل، والبنية العميقة تتحقق في التّصريح بالجمل الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، فإن قلت في التّمني:

١_ ليت زيدا قائم.

_ ألا ماءً بارداً.

فتكون هذه الأمثلة بنية سطحيّة نابت عن البنيّة العميقة التّالية:

٢_ أتمنى زيدا قائما.

_ أتمنى ماء باردا

وفي المثال الأوّل والثّاني تحقق معنى التّمني وإن كان الأكثر في كلام العرب التّعبير بالحرف، ولا يمكن أن نجعل التّمني متحققا في المجموعة الأولى دون الثّانية؛ لأنّ هذه الحروف **«أنابوها [العرب] عن الكلام الطويل[2] لضرب من الاختصار»**[3]وأنّ التّصريح بهذه الأفعال يجعل الجمل تدلّ على معاني الكلام بصيغة صريحة لا يمكن أن تحمل على معنى آخر من معاني الكلام[4].

---

[1] القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ص١١٤.

[2] يريد الفعل والفاعل في: أنفي، أستثني، أتمنى، أستفهم ونحوها.

[3] الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦.

[4] أخرج المبحوث الأفعال الصّريحة (أنفي) من الدلالة على معنى الكلام بحجة أن معاني الكلام في العربية تتحقق بالحروف، انظر: إنشاء النّفي، ١١٥_ ١١٧.

فإن كانت أكثر معاني الكلام في العربية متحققة بالحروف، فهل تدلّ هذه الحروف على معنى الواجب وغير الواجب؟ أوَللحرف ينسب غير الواجب أم لمضمون الكلام؟

لقد قصر بعض الباحثين معاني الكلام على الحروف مع تجريدهم لها من الدّلالة على المعاني، فذهب ميلاد في تفسيره لقول سيبويه: «حروف النّفي شبّهوها بألف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل لأنّهن غير واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنّهي غير واجبين»[1] إلى أنّ هذا مناقضٌ لتعريف النّحاة للحرف بأنّه ما جاء لمعنى في غيره، وأنّ ما يدلّ على معنى الواجب وغير الواجب هو الفعل الذي بعد الحرف وليس الحرف[2]. لكن نجد أنّ معنى الحرف في الكتاب لم يجرّد من المعنى، ويظهر ذلك في عدد من المواضع من ذلك قوله:

١. «وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثمّ، وسوف، واو القسم...»[3].
٢. «وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلاّ لمعنى»[4].
٣. «والفتح في الحروف التي ليست إلّا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال»[5].
٤. «حروف النّفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قُدّم الاسم قبل الفعل؛ لأنّهن غير واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة وكما أنّ الأمر والنّهي غير واجبين»[6].

---

[1] انظر : الكتاب ١٤٥/٢.

[2] انظر : الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٦٩. وتبعه في هذا القول لطفي بن عمر في مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش. وهذا الحدّ للحرف كان موضع نقد المحدثين في النّصف الأوّل من القرن العشرين للنّحاة القدامى، وردّه المخدوب بأنّ هذا التّعريف طارئ على النّحو العربي، غير موجود في أصول النّحو العربي. انظر: المنوال النّحوي ، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

[3] انظر : الكتاب ١٢/١.

[4] انظر : الكتاب ١٥/١.

[5] انظر : الكتاب ١٧/١.

[6] الكتاب، ١٤٥/١.

٥. «حروف [الاستفهام] ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه...، وهي غير واجبة كالجزاء»[١].

٦. «إنّ، ولكنّ؛ لأنّهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً»[٢] ونسب الواجب للحروف.

٧. «ولم تكن ليت واجبةً ولا لعلّ، ولا كأنّ»[٣]. فنسب غير الواجب للحروف المشبهة بالفعل.

وتجريد الحرف من المعنى يناقض المعاني التي نسبها سيبويه للحروف في الشّواهد السّابقة، كما يناقض تعريفهم لمعاني الكلام بأنّه: ما يحدث بلفظ ليس له وجود في الخارج فتقصد مطابقة الكلام له[٤]، فمثلا في الحرف (ليت) النّائب عن الفعل (أتمنى) معنى ليس له وجودٌ في الكون الخارجي فتقصد مطابقة الكلام له، فإن جُرّد حرف (ليت) من معنى غير الواجب، أفيجرد الفعل أتمنى إذا قلنا: (أتمنى قيام زيد) من معنى (غير الواجب)؟ أم لا يجرّد من معناه والحرف نائب عنه لأنّه فعل ؟

قال صاحب كتاب الجنى الداني في حروف المعاني: «فإن قيل: ما معنى قولهم (الحرف يدلّ على معنى في غيره؟) فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه بخلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منها على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر المتعلق»[٥]، فجعل للحرف معنى إفراديا يظهر في الإسناد، فإن قلت: (ألا) فهي تصلح للاستفهام والعرض والتّمني[٦] لكن فهم المعنى الإفرادي للحرف من عرضٍ أو استفهام أو تمنٍّ متوقف على الإسناد، كذلك الأمر في (ما)، لا يعلم المعنى الإفرادي للحرف هل المقصود بها: الاستفهاميّة، أو التّعجبيّة، أو النّافيّة، أو المصدريّة، أو الموصولة، فتوقف فهم معناه

---

[١] الكتاب، ١/٩٩.

[٢] الكتاب ٢/١٤٨.

[٣] الكتاب، ٢/١٤٦.

[٤] انظر: شرح الكافية، للرضي، ٤/٢٣٨.

[٥] الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي:ص٢٢.

[٦] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،٣٩/ ١٧٠.

على الإسناد فلابد لاسم أو فعل يصحبها حتى يعرف معناها[١]، وكذلك القول في سائر الحروف، فإن قلت:

١. قام زيد.
٢. ما قام زيد.
٣. هل قام زيد؟

أخرج حرف النّفي في المثال الثّاني الكلام الموجب إلى المنفي، كما أخرج حرف الاستفهام في المثال الثّالث الكلام الموجب الذي دخل عليه من الموجب إلى غير الواجب (الاستفهام)[٢].

وعندما نسب سيبويه للحرف معنى (الواجب، وغير الواجب) ليس لأنّه له معنى في نفسه ولكن باعتباره رأس الكلام وصدره المتحكم فيه إذ لا يوجد إسناد بدون معنى من معاني الكلام ففي قولك: ما قام زيد، وهل قام زيد؟ إنّ الحرف وما يتحكم فيه من إسناد يدخلان معا في قسم غير الواجب؛ لأنّ الحكم بالوجوب أو عدم الوجوب لا يكون إلا على مضمون قضوي والمضمون القضوي يكون في المسند والمسند إليه فالذي لم يقع في النّفي هو قيام زيد، وفي الاستفهام كان الجهل بالوقوع وعدمه في قيام زيد، وفي قولك: قام زيد، فالواقع هو قيام زيد، فالإسناد هنا واحد في جميع الجمل السّابقة، لكن المعاني التي عجمت الموضع السّابق كان لها دور في بيان هذا الواقع وعدمه، فاختّص بعضها بالدّخول على الواجب، واختّص بعضها بالدّخول على غير الواجب، فبمجرّد أن يبدأ المتكلّم حديثه بأحد هذه الحروف فيقول (ما) يعلم المخاطب بعدم وقوع المضمون القضوي في الكون، وهكذا بقية الحروف.

فالقول إن بعض الحروف واجبات أو غير واجبات يعني أنّ هذه الحروف وما تحكمت فيه من نواة إسنادية بمجموعها غير واجبة؛ لكن «لما كانت [حروف المعاني] تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه أو إحداث معنى لم يكن فيه»[٣] واختصاص بعضها

---

[١] انظر: توجيه اللمع، لابن الخبّاز، ص٦٤.
[٢] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٢٥.
[٣] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/٥٣.

بالمضمون القضوي الواقع وبعضها بغير الواقع نسب سيبويه إليها (الواجب، وغير الواجب).

وتكمن الفائدة في نسبة معاني (الواجب، وغير الواجب) للحروف أن سيبويه كشف بهذه النّسبة عن المعاني المؤسّسة غير المقيّدة، والمعاني المؤسّسة المقيّدة، والمعاني غير المؤسّسة، والتّأسيس: « هُوَ أَن يكون لإِفَادَة معنى آخر لم يكن حَاصِلا قبل»[1]، وقال التهانوي في التّأسيس: «عند أهل العربية يطلق على خلاف التّأكيد، فهو إمّا لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر بل يفيد معنى آخر، وإمّا لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلا بدونه»[2].

فقد أخرجوا هنا التّأكيد من معنى التّأسيس وهو ما ينطبق على القسم إذ القسم لا يؤسس لمعنى بل إنّ جوابه هو الذي يدلّ على معنى الواجب وغير الواجب لذلك ترك سيبويه نسبته للواجب أو غير الواجب، كما يتحقق التّأكيد بـ(إنّ) لكن سيبويه نسب لها الواجب والملاحظ في (إنّ) أنّها حرف تأكيد ارتبط بتأكيد الإثبات الذي تركت العربيّة تعجيمه فقال سيبويه «إنّ، ولكنّ؛ لأنّهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً»[3]، وجعلها بمعنى المثبت (هذا عبد الله) فكأنّها تحمل معنيين أولا معنى الاثبات والآخر: معنى التأكيد فكأنّها حملت معنى تأسيسيّا (الاثبات) وآخر غير تأسيسي وهو (التّأكيد) الزّائد عن مجرد الإثبات، وبهذا أنزلها سيبويه منزلة المعاني المؤسسة ونسب لها معنى الواجب لارتباطها بالإثبات.

ويفيد قول التّهانوي (وإمّا لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلا بدونه) أنّ النّداء لا يدخل في المعنى التّأسيسي، فعندما نقول: يا زيد أقبل، فهو يتكون من (تنبيه+ الأمر)، فمعنى الأمر حاصل بدون النّداء فنقول: (أقبل)، وقد نسب سيبويه معاني الكلام لما بعد النّداء فقال:

---

[1] انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، لعبد الرؤف بن تاج العارفين ٨٩/١، الكليات للكفوي٢٦٧/١،

[2] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٣٧١/١، ٣٧٢.

[3] الكتاب١٤٨/٢.

«كما أن المنادى مختص بين أمّتك **لأمرك ونهيك أو خبرك**»[1] وهذه المعاني صنّفها في الواجب أو غير الواجب، وترك تصنيف النّداء في الواجب أو غير الواجب؛ لأنّ المعنى حاصل بدونه.

أمّا المعاني المؤسسة فقد نسب لها معنى الواجب أو غير الواجب، كما في الإثبات، والنّفي، والأمر، والنّهي، والدّعاء وغيرها من المعاني.

---

(1) الكتاب ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

المبحث الثّاني

الجملة الاسميّة

لقد انتهينا في المبحث السّابق إلى أنّ الواجب في الكتاب مصطلح خاص بالنّحو العربي بمعنى: «الشّيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو يَعِد المتكلّم بإيقاعه»، وأنّ سيبويه لم يسقط معنى (الواجب) عند الفقهاء والمتكلّمين على (الواجب) في الكتاب، أو يقارب بينه وبين (الواجب) في العلوم الأخرى. وسنسعى في هذا المبحث إلى تفصيل هذا المفهوم من خلال حصر التّراكيب التي تنضوي تحت (الواجب)، ابتداءً بأبنية الجملة الاسميّة؛ لكونها ألصق بمعنى (الواجب) لدلالتها على الدّوام والثبوت[1].

ويناقش هذا المبحث عددا من المسائل:

أولا: الابتداء

ثانيا: إنّ وأخواتها (أنّ، ولكنّ).

ثالثا: الأفعال النّاسخة:

أ. كان وأخواتها.

ب. ظنّ وأخواتها.

رابعا: (إذا) الظّرفيّة التي لم يسر فيها معنى الشّرط.

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز: للجرجاني ص١٧٥، الكشاف: للزمخشري١/ ٤٨، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين الدمشقي١/١٦٩، وذلك قوله: « وَالْفِعْل يدل على التجدد وَعدم الثُّبُوت»

المسألة الأولى: الابتداء:

لقد أفرد سيبويه لهذه المسألة بابا خاصا[١] عرض من خلاله الأبنية التي تنضوي تحت هذا الباب، وسنناقش هذه المسألة من ثلاثة محاور:

١. مفهوم الابتداء.
٢. الابتداء الواجب.
٣. الجمل الابتدائية المؤكّدة بالمصادر.

١. مفهوم الابتداء:

لقد اطّرد استعمال هذا المصطلح في الكتاب بمعنى العامل الرّافع للمبتدإ ويظهر هذا في قول سيبويه: «اعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء: وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء»[٢]، وقال: «واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو،...فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء»[٣]، ويعني ذلك أنّ الابتداء عامل وإن كان غير موسوم لفظا، ، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

المتكلّم[٤]	Ø	عبـــــدُ الله	أخـــــــوك
	الابتداء	مبتـــدأ مسند إليه	مبني عليه (الخبر) مسند
	عامل	معمـــــــــــــــــــــول	

(١) (باب الابتداء) الكتاب٢/١٢٦.
(٢) الكتاب:١/ ٢٣، ٢٤.
(٣) الكتاب:٢/١٢٧.
(٤) وضعنا محلا قارا للمتكلّم اعتمادا على فرضية روس التي أشرنا لها في الفصل الأوّل، ص٢٤.

واختلف النّحاة في رافع المبتدإ والخبر فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء واختلفوا في رافع الخبر، فذهب قوم إلى أن الرّافع للخبر هو الابتداء فقط، وذهب آخرون إلى أنّ الرّافع هو الابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدإ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[1].

فالابتداء «هو تعرية الاسم من العوامل اللّفظيّة؛ ليخبر عنه»[2]، ويظهر من خلال هذا الحد اختصاص هذا العامل بالاسم، أفيختص بالجملة الاسميّة هذا المفهوم أم يمكن تعميمه على الجملة الفعليّة؟

لقد رأى بعض الباحثين[3] أنّه يمكن تعميم عامل الابتداء على الجملة الفعليّة وذلك نتيجة تأثرهم بفرضية روس، وتناولوا هذه المسألة بالعرض والتّحليل ويمكن اختزال أقوالهم فيما يلي:

أ. ارتباط الابتداء بالعامل الأوّل للجملة الاسميّة في أبسط صورها المنجزة **المجرّدة من تعجيم المحلّ السّابق للمسند إليه.**

ب. تعميم الابتداء على الجملة الاسميّة والفعليّة.

ج. أنّ الابتداء ضرب أوّل من أضرب الخبر.

د. ارتباط مفهوم الابتداء بمفهوم الواجب.

وسنبحث في هذه الأقوال لمعرفة مدى توافق قراءة الباحثين للابتداء مع نصوص الكتاب:

أ. هل الابتداء مقصور على البنية النّحويّة الاسميّة المنجزة المتولّدة عن البنية الأولى المجرّدة من تعجيم المحلّ السّابق للمسند إليه.؟

---

[1] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ص٤٠.

[2] شرح كتاب سيبويه للسّيرافي ٦٦/٧. والمراد بقوله: «ليخبر عنه» هو المحل الإعرابي لخبر المبتدإ الذي يسميه سيبويه (المبني عليه)، وليس المراد به الوظيفة الدّلاليّة.

[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة ص٥٧_ ٦٠، ٢١٠_ ٢١٥، و مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ص ٢٠_ ٢٥.

لقد بدأ سيبويه باب الابتداء بما يوافق هذا القول، فيقول: «فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، **كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق**»[1]، فالمثال الذي ذكره سيبويه كان متولّدا عن البنية البسيطة المجرّدة من تعجيم المحلّ السّابق للمسند إليه.

فعبد الله ⟵ مسند إليه.

ومنطلق ⟵ مسنـــــد.

وهنا تحقق الابتداء في أبسط صور الإسناد، لكنّ الاتفاق هنا مع بعض الباحثين يقابله مخالفة لهم في عدد من الأمثلة التي تنضوي تحت الابتداء، نحو:

١. زيدٌ يقوم.

فالابتداء هنا لم يتحقق بأبسط صور الإسناد فهو مركب من إسنادين أحدهما إسناد أصلي وهو المبتدأ والمبني عليه، والثّاني إسناد فرعي وهو الفعل والفاعل، ويمكن أن يحلل بما يلي:

Ø	زيـــــــد	يقـــــــــوم	
ابتداء	مبتدأ مسند إليه	مبني عليه مسند	
		يقوم (مسند)	الضمير المستتر Ø (مسند إليه)

٢. أزيد أخوك[2].

هنا عُجّم المحلّ السّابق للابتداء بألف الاستفهام ورُفع (زيدٌ) بالابتداء، ويمكن بيان هذا بما يلي:

---

[1] الكتاب: ١٢٧/٢.

[2] انظر: الكتاب ١٢٩/٢.

أ	Ø	زيدٌ	أخوك
استفهام	ابتداء	مبتدأ (مسند إليه)	مبني عليه (مسند)

ويظهر من خلال هذه الأمثلة أنّ الابتداء لم يكن مرتبطا بالجملة البسيطة فحسب فقد تحقق بالجملة المركّبة من إسنادين، نحو: «زيد يقوم»، وتحقق كذلك بالجملة التي وقع تعجيم المحلّ السّابق للابتداء فيها بوحدة معجميّة، نحو قولك في الاستفهام: «أزيدٌ أخوك؟» لكن الهمزة غير عاملة في اللّفظ.

ب. تعميم الابتداء على الجملة الاسميّة والفعليّة:

لم نجد في كتاب سيبويه نصاً نستطيع بمقتضاه تعميم الابتداء على الجملة الفعليّة، لكنّ بعض الباحثين اعتمدوا على جملة من المعطيات ليقولوا بذلك أبرزها:

أوّلا: كان اشتراك الجملتين في أبسط أشكال الإسناد مسوغا للباحثين لتعميم الابتداء على الجملة الفعليّة، واستدلّوا بقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه: «وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء»(1).

ثانيا: إنّ كلّا من المبتدإ والفاعل مخبَرٌ عنهما مع اشتراكهما في الرّفع الدّال على الثّبوت، وهو ما سوغ لهم تعميم الابتداء على الجملة الاسميّة والفعليّة، ويظهر هذا التّعميم في قولهم: «الابتداء يولّد بفضله المتكلّم الرّفع في الاسم. وهو الحاضر أيضا وراء رفع

(1) الكتاب ٢٣/١.وهذا شاهد لطفي بن عمر ذكره في مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٢١، وقال في موضع لاحق: «ولا يغيّر هذا الاشتراك في دلالة اللّفظ على معنيين من تحليلنا شيئا، إذا ما اعتبرنا الابتداء شاملا للمبتدإ والفاعل»ص٢٤.

الفاعل ولكن بتوسّط فعل»[1]، «وحضور الفعل يقطع الابتداء ولا يلغيه تماما، فيبقى أثره في المرفوع... وتلك درجة ثانية غير مباشرة»[2].

ثالثا: ذهب ميلاد إلى أنّ الجرجاني منع أن يطّرد مفهوم الابتداء على الجملة الفعليّة في قوله: «وليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظا به أوّلا، فيقال: أنّ الفعل والاسم واحدٌ في ذلك، وإنّما المقصود بالابتداء هنا أن تُعرّيه من العوامل لتخبر عنه»[3]. واستنتج من هذا النّص أنّ الابتداء في الاسم والفعل كان معروفا لدى النّحاة، وأنّ رفض الجرجاني يعد طبيعيّا لدى أهل الصّناعة فهو من اعتنى بتفصيل العوامل وتبويبها تبويبا شكليّا في كتابه (العوامل المائة)[4].

وتردّ هذه الحجج التي احتجوا بها للتعميم الابتداء على الجملة الفعليّة:

١. إنّ سيبويه أراد بهذا التّمثيل حصر جميع أبنية الكلام في كونها لا تخرج عن أصل الإسناد المجرّد سواء جملة اسميّة كانت أم فعليّة، وإرجاع جميع التّراكيب النّحويّة المركّبة إلى الإسناد الاسمي والفعلي وأن ما خرج عنه في ظاهره فأصله ما تقدم[5]؛ لأنّ الابتداء غير مختص بالبنية البسيطة المجرّدة، وأنّ الفرق بين مصطلح الإسناد وبين الابتداء واضح في الكتاب، فوجود الإسناد لا يعني وجود الابتداء، نحو: إنّ زيدا قائم، ووجود الابتداء لا يعني أن تكون الجملة البسيطة مجرّدة من تعجيم المحلّ السّابق للابتداء، نحو: أزيد قائم؟

٢. إن اشتراك المبتدأ والفاعل بالإخبار عنهما وبالرّفع (الدّال على الثّبوت بنظرهم) ليس مسوغا في تعميمهم الابتداء على الجملة الفعليّة وربط الابتداء بالواجب؛ لأنّه عند نصب الفعل يظلّ الفاعل مخبراً عنه ومرفوعاً ومع ذلك فقد خرج عن الوجوب الذي ارتبط

(1) انظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي،ص٢٣٨، مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٢٣.
(2) انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٢٤.
(3) المقتصد، للجرجاني ١/ ٢٢٣.
(4) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٢١١.
(5) انظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، للصّفار البطليوسي١/٣٦١، ٣٦٢.

عندهم بالابتداء، نحو: لن يحضر زيدٌ، وكذلك قد يرفع الفاعل ودلالة الجملة لا تدلّ على الإخبار نحو: هل يخرج عمرو؟.

٣. يبطل احتجاج ميلاد بقول الجرجاني في كون هذا المعنى كان معروفا لدى النّحاة كلام الجرجاني الذي سبق هذا النّص المنقول فيقول: «اعلم أنّ قوله: والابتداء يختص به الاسم، يعني بما تقدم ذكره من **أنّ الفعل لا يكون مبتدأ** وإنّما لم يجز فيه أن يكون مبتدأ، لأجل أنّه خبر والمبتدأ شأنه أن يكون مخبراً عنه،.. **وليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظا به أوّلا..**»[1]. وهذا استدلال على أنّ الفعل لا يعرب مبتدأ؛ لكونه ابتدأ به الكلام. وأرجع ميلاد سبب منع الجرجاني تعميم الابتداء على الجملة الفعليّة إلى اهتمامه بالعوامل والصّناعة واستدلّ على ذلك بكتاب (العوامل المائة)، وأغفل اهتمامه بالمعاني في كتابيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز)، كما أنّ ميلاد قد سبق هذا القول بقوله: «والعوامل اللّفظيّة هي في الحقيقة معنوية»[2]، وهذا ردّ على نقده بقوله.

٤. إنّ السّياقات التي وردت في الكتاب تثبت أنّ الابتداء عامل خاص بالأسماء، ونصّ على ذلك شارح الكتاب في قوله: «**من عوامل الأسماء**.. إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها، **والابتداء**، والفعل، وهذه الأشياء كلها لا تدخل على الأفعال»[3]، وبهذه الشّواهد لا يمكننا تعميم الابتداء على الجملة الفعليّة، وتعميمهم الابتداء على الجملة الفعليّة سيدخل في الابتداء معظم مسائل الجملة الفعليّة التي تحتمل (الواجب، وغير الواجب) في البنية المنجزة البسيطة كالماضي، والأمر وهذا يناقض ويسقط ربطهم الابتداء بالواجب.

ج. وننتهي بمناقشة قولهم: إنّ الابتداء ضرب أوّل من أضرب الخبر وأنّه مرتبط بمفهوم الواجب:

---

(1) المقتصد ١/ ٢٢٣.

(2) الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٢١١.

(3) شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي ٢/ ٥٣، ٥٤.

إنّ هذا التّصور للابتداء يبدو موافقا لقول سيبويه: «واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء»[١]، ومعارضا لقوله: «هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وذلك قولك لولا عبدالله لكان كذا وكذا...وأمّا عبدالله فإنّه من حديث لولا، **وارتفع بالابتداء كما يرتفع بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك؟**، وإنّما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك»[٢]، فوجود الابتداء في الضّرب الأوّل من أضرب الخبر لا يمنع وجوده في غيره فهنا وقع الابتداء في الخبر والاستخبار، فهل يمكن ربط الابتداء بالواجب وقد وقع في الخبر والاستخبار؟

لقد بدا هذا العامل مرتبطا بالواجب عند الباحثين، لكن هذا القول يبطله وقوع الابتداء في المعاني غير الواجبة وذلك في عدد من المسائل النّحويّة:

١. في الجملة الاستفهامية، نحو: أزيد عندك، وهل عبد الله أخوك؟
٢. عندما يكون خبر المبتدإ جملة استفهامية، نحو: «زيدٌ كم مرّةً رأيته؟، وعبدُالله هل لقيته؟»[٣].
٣. عندما يكون خبر المبتدإ أمرا ونهيا ، «وذلك قولك: عبد الله اضربه»[٤].
٤. عندما يكون خبر المبتدإ شرطا وجزاء، نحو: زيد إذا يأتيني أضربْ[٥].
٥. ما كان متضمنا لمعنى الشّرط والجزاء في الجملة الاسميّة، وذلك في الأسماء الموصولة والنّكرات الموصوفة إذا دخل خبرها الفاء، نحو: الذي يأتيني فله درهمان، وكلّ رجل يأتينا فله درهمان[٦]، وفي لولا التي بمعنى الشّرط، نحو قولك: لولا عبدالله لكان كذا وكذا، «وأمّا عبدالله فإنّه من حديث لولا وارتفع بالابتداء»[٧].

---

(١) الكتاب١/٢٣، ٢٤.
(٢) الكتاب٢/١٢٩.
(٣) الكتاب، ١/١٢٧.
(٤) الكتاب، ١/١٣٨.
(٥) الكتاب، ١/١٣٥.
(٦) انظر : الكتاب٣/١٠٢.
(٧) الكتاب٢/١٢٩.

٦. الاسماء التي فيها معنى الأمر والنّهي، نحو: حسبك ينم الناس ، وكَفْيُكَ[1]، «غير أنّه لا يقع معنى النّهي (و الأمر) إلا أن يكون مبتدأ»[2].

٧. مجيئه بمعنى الدّعاء، نحو: سلامٌ عليكم [3].

٨. مجيء الابتداء بمعنى النّفي؛ نحو قولنا: أقلُّ رجل يقول ذلك، تدلّ على النّفي كما أشار سيبويه إلى هذا في أكثر من موضع[4]، وكذلك في ما التّميمية الاسم يرفع بالابتداء: ما زيد كريم.

ووقع خلاف عند بعض الباحثين في تصنيف بعض هذه القضايا كالمبتدإ الذي خبره جملة إنشائيّة أتعد جملة إسميّة أم لا.

ويقع الابتداء (الواجب) غالبا في الخبر الواقع في الكون الخارجي بلا شكّ سواء كان في الجمل البسيطة، نحو: هذا زيد، أم كان في الجمل المركبة، نحو: زيد يذهب.

٢. الابتداء الدّال على الواجب:

وهي الجملة التي تدلّ على الخبر المثبَت يبدؤها المتكلّم باسم تتساوى فيه معرفته مع معرفة المخاطب ثم يسند لها ما هو ثابت عنده مجهول لدى مخاطبه ليتساويا في المعرفة، أي: يبدأ بالمعروف ثم يخبر بالمنكور[5]، وذلك قولك:

ـ عبد الله قادم.

فالمخاطب عارف بعبدالله لكنّه لا يعلم بقدومه فأراد المتكلّم أن يخبره بما خفي عليه. واشترط سيبويه أن يكون المبتدأ معروفاً عند المخاطب فيقول: «ولا يستقيم أن تخبر

---

(١) انظر: الكتاب ٣/١٠٠.

(٢) الكتاب، ٢/٣٤٧.

(٣) الكتاب ١/٣٣٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٨، ٣/٢٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/٤٧، ٤٨.«كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر». شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ٣٧٢.

المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل منزلتك بالمعرفة»[١]، كما كره أن يخبر المتكلّم المخاطب بفائدة معلومة فيقول: «ولو قلت كان رجلٌ في قوم عاقلا لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا عاقل وأن يكون من قوم وعلى هذا يحسن ويقبح»[٢]، ومعلوم أن الاسم والخبر «في كان بمنزلتهما في الابتداء»[٣]، وتظهر هذه النّصوص أهميّة تجدد الفائدة في أمثلة الواجب عند سيبويه «عبد الله قادم» التي تقابل الممكن عند المتكلّمين[٤].

وإذا خلت الجملة الابتدائيّة من الظّروف الدّالة على زمن الوقوع كالأمس والآن والغد وغيرها، أو النّواسخ الدّالة على وقت الوقوع، كانت دالّة على الحال، فإذا قال: «زيد قائم، فإنّما يريد إفادة المخاطب وتعريفه من أمر زيد ما خفي عليه... فعلم من جهة المعنى أن الوصف متى ما عري من النّسبة إلى وقت بعينه، كان مقصورا على وقت التّكلّم به والإخبار..؛ [لأنّ] حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته»[٥].

ويتحقق الابتداء الواجب في البنية المنجزة البسيطة المتولّدة عن الصّورة الأولى للبنية المجرّدة، نحو: عبدالله منطلق، كما يتحقق ببنية مركبة من إسنادين إذا كان المبني عليه(الخبر) جملة، وذلك قولك:

ـ زيد ينطلق. زيد (مسند إليه) وينطلق (مسند متحقق ب(مسند + مسند إليه).

وإن كان خبر المبتدإ جملة فعليّة، فهل تخرج هذه الجملة من معنى الجملة الاسميّة الدّالّة على الثّبوت والدّوام إلى معنى الفعلية الدّالة على تجدد الحدث؟

لقد جعل سيبويه المبتدأ الذي خبره جملة استفهامية في باب الاستفهام والمبتدأ للتّنبيه، فهل ينطبق هذا على المبتدإ الذي خبره جملة فعلية فتخرج من النّاحية الدّلاليّة لا من جهة

(١) الكتاب ١/٤٨.
(٢) الكتاب ١/٥٤.
(٣) الكتاب ١/٤٧.
(٤) انظر: المبحث الأوّل، ص٦٠.
(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/١٠١.

الإعراب من الاسمية الدّالة على الثّبوت لتكون من جهة المعنى في الجملة الفعليّة ويكون المبتدأ للتّنبيه؟ لم نجد إجابة صريحة في الكتاب لكن الجرجاني جعل الجملة التي خبرها صفة مشتقة جملة دالّة على الثّبوت والدّوام، والجملة التي خبرها فعل جملة تقتضي تجدّد المعنى المثبت شيئا بعد شيء، نحو: زيد ها هو ذا ينطلق[1] وبهذا تكون الجملة الاسميّة التي خبرها جملة فعليّة قد حملت دلالة الجملة الفعليّة وإن بُدأت باسم كما جعلها سيبويه استفهاما وقد بُدئت بالمبتدإ، فكأن الجملة التي خبرها اسم ألصق تركيبيا بالواجب من الجملة الاسميّة التي خبرها فعل؛ لأنّ دخول معنى الزّمان وإفادة التّجدد أضعف من الجملة الاسميّة التي خبرها صفة مشتقة غير مقيدة بزمن وتحمل دلالة الثّبوت الدّائم.

ـ تركيب الجملة الاسميّة الخالية من تعجيم المحلّ السّابق للمبتدإ، وصلتها بالمقام:

لما كانت الجملة المثبتة تقال لمخاطب جاهل بالخبر غير منتظر له خلت الجملة من تعجيم محلّ الفائدة والتّأكيد؛ لأنّ العلاقة إذا ضعفت «بين المتكلّم والمخاطب قويت العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجي وسيطرت الألفاظ المحيلة على الخارج في البنية المنجزة. وعلى العكس من ذلك كلما قويت العلاقة بين المتكلّم والمخاطب وتوتّرت ضعفت العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجي وسيطرت ألفاظ الاعتقاد غير الإحالية على البنية المنجزة»[2].

ويمثل قوّة ارتباط العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجي، وضعفها بين المتكلّم والمخاطب قول سيبويه: «وذلك أنّك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشّخص فقلت: عبدالله وربّي كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله أو سمعتَ صوتاً فعرفت صاحب الصّوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيد وربي. أو مسست جسداً أو شممت ريحا فقلت: زيدٌ، أو المسك»[3]، ويكون السّامع عارفاً بالمسند إليه مستحضراً له[4]، فيظهر هنا

[1] انظر: دلائل الإعجاز ١٧٤، ١٧٥.

[2] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨١.

[3] الكتاب ٢/١٣٠.

[4] انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي، ص٢٦٥.

أثر المقام في البنية التّركيبيّة المنجزة بحذف أحد أركان الأسناد الأصلي في الجملة الاسميّة لدلالته عليه.

وتظهر أهمّية نصّ سيبويه في كونه أفصح عن وجود أركان التّخاطب (المتكلّم، والمخاطب، والمقام) في بنية الجمل الاسميّة التي خلت من وسم المحلّ السّابق للإسناد، ويتحقق هذا الحضور برفع هذه الأسماء بالابتداء؛ ليحمل دلالة إثباتيّة لمخاطب خالي الذهن من الفائدة، أو بحذف أحد أركان الإسناد لدلالة المقام، وهذا دليل قاطع على الاتّصال بين معاني الكلام التي يدلّ عليها المقام والبنية النّحويّة المنجزة[1]، وذهب المنصف عاشور إلى أن حضور المتكلّم بالبنية المنجزة الخالية من وسم المحلّ السّابق للإسناد يكون «بافتراض وجود القول الصّادر عن المتكلّم وراء كلّ الكلام وإن لم يصرح بفعل (قلت)»[2] وذلك من خلال تحليله لقول سيبويه: «واعلم أن (قلت) إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تَحْكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، قلت: زيد منطلق لأنّه يحسن أن تقول: **زيدٌ منطلقٌ** ، ولا تدخل (قلت)»[3]، بمعنى أنّ حضور المتكلّم في البنية المنجزة دائم سواء ظهرت قلت أو لا وإن لم تظهر قدّرت، ويمكن أن يحلل بما يلي:

المتكلّم :قلت	زيد قائم
= ∅	
عامل	معمول
[مقدر] ⟵	[القول المنجز]

ويبدو أن موقف عاشور متأثر بموقف (روس) الذي ذهب إلى أنّ في صدر كل جملة فعلاً إنشائياً يُعبِّر عن موقف المتكلّم من المضمون القضوي بجملته.

(١) وفي هذا الاتصال بين قواعد التّخاطب التي أشار لها سيبويه ردّ على نقّاد النّحو الذين زعموا أن النّحاة فصلوا النّحو عن البلاغة.

(٢) ظاهر الاسم في التفكير النحوي، ص ٣٩٥.

(٣) الكتاب ١/١٢٢.

إنّ المتكلّم يجعل في البنية التّركيبيّة شحنة دلاليّة تختزل موقفه من مضمون الجملة (المضمون القضوي)، كالإثبات الذي يدلُّ على الواجب في جمل الابتداء[1] لكن العربيّة تركت وسمه باللّفظ وعدم وسمه يناظر عدم وسم الضمير المستتر في الفعل، أو يُدخل كان ليدلّ على الانقضاء أو إنّ الدّالة على التّوكيد أو أفعال القلوب الدّالة على العلم واليقين أو الظّنّ وغيرها ليعبر عن معاني الكلام (القوّة المتضمنة في القول) بدرجات مختلفة.

٣. الجملة الابتدائيّة المؤكّدة بالمصدر:

ذكرنا أنّ الجملة في أبسط صورها إذا خلت من وسم المحلّ السّابق للإسناد تكون لمجرّد مستفهم غير محيط بالفائدة، وتدخل المؤكّدات عليها لزيادة الإثبات الذي أساسه توتّر العلاقة بين المتكلّم وبين المخاطب ومحاولة المتكلّم إقناع المخاطب بقول أو ثنيه عن اعتقاد أو دحض موقف، وتختلف درجات الإثبات باختلاف حال المخاطب فإذا ألقاها على مخاطب متردّد فيما سمعه أو منكر له استحسن تقوية الجملة بما يناسبها، ونفترض أنّ هذه المؤكّدات التي نطرحها في هذا المسألة تعدّ درجة ثانية من درجات الإثبات لكونه ابتدأ بما هو ثابت ليخبر به ثم يؤكّده بهذه المصادر، نحو:

١. ــ هو زيدٌ معروفاً[2].

ــ هو الحقّ بيناً ومعروفاً

٢. ــ حقّاً زيدٌ منطلقٌ[3].

٣. ــ هذا عبدُالله حقّاً[4].

ــ هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ.

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز١٧٤.

[2] الكتاب٢/٧٨، ٧٩.

[3] الكتاب١/١٢٤.

[4] الكتاب١/ ٣٧٨.

ــ هذا زيدٌ غيرَ ما تقول.

ولا تختلف هذه الجمل عن جمل الابتداء (الواجب) في اثبات الحكم الإسنادي للمبتدإ والمبني عليه الذي يحيل على الوجود ويطابقه، لكن زاد المتكلّم المؤكّدات التي تتحقّق بوحدة لغويّة تفيد بمادتها المعجمية معنى التّوكيد[1] وليس لها وجود تطابقه في الكون الخارجي؛ ليقوي درجة الاعتقاد في الإسناد السّابق مراعاة لحال المخاطب.

فالأمثلة في المجموعة الأولى تُسمّى (أحوالا مؤكّدة)؛ لتقاطع الحال مع التّوكيد، وفرق سيبويه بين الحال المؤسّسة غير المؤكّدة التي لا يدلّ معناها المعجمي على التّوكيد، وبيّن الأحوال التي تدلّ على **التّوكيد بمعناها المعجمي** وذلك في قوله: «هو زيد معروفاً، فصار المعروف حالاً، وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله، أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: أثبته أو ألزمه معروفاً، فصار المعروف حالا، كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا. والمعنى أنّك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنّه يعرّف ويؤكّد فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز؛ لأنّ الانطلاق لا يوضح أنّه زيد ولا يؤكّده»[2]. فالعامل في الحال المؤكّدة الفعل المحذوف تقديره: أحق أو ما أشبهه في المعنى فأكدنا الجملة بجملة أخرى وتقدير ذلك: هو زيد أحقّه معروفاً، وكذلك في المثال الثّالث لقد كان العامل في المصدر المنصوب (المفعول المطلق) فعلا محذوفا دلّ عليه المذكور لكنّه اختلف عن السّابق في عدم دلالته على الحال. وتقديره: أحقّه حقّا ، وأقول غير ما تقول، وأعترف اعترافا فالمؤكّد هنا جملة.

وضعّف سيبويه تقديم المصدر المؤكّد[3] كما في المثال الثّاني «حقّا زيد منطلق» ومنع النّحاة بعده هذا التّقديم[4]؛ لأنّ المتكلّم أراد أن يخبر بما يحقّه وبما هو صحيح عنده، فلا

---

[1] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٩٤، ٩٥.

[2] الكتاب٢/٧٨، ٧٩.

[3] انظر: الكتاب١/١٢٤.

[4] انظر: همع الهوامع، للسيوطي، ٢/ ٩٢.

يتقدّم هذا التّوكيد؛ لأنّه سيحقّق الجملة السّابقة له[1]، إذ يكون التقدم والتّأخير مراعاة لقواعد التّخاطب، وقد كان سبب تضعيف سيبويه تقدم المصادر المؤكّدة هو تضارب ذلك مع المعنى المقامي التّداولي المقصود، نحو: حقًا هذا عبدالله. فالضعف هنا جاء من المقام «وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله»[2]، فكيف يبدأ بالتّوكيد لمخاطب ليس لديه علم بالفائدة؟ ويختلف المنع هنا عن تقدم التّوكيد في كان وأخواتها، والقسم ــ كما سنرى ــ لكون المخاطب ليس جاهلا بالفائدة إنّما هو شاك فيها أو منكر لها.

المسألة الثّانية: الحروف النّاسخة التي لا تزيل معنى الابتداء (إنّ، وأنّ، ولكنّ):

هي الحروف التي يبدأ بها المتكلّم نتيجة لتوتّر العلاقة بينه وبين المخاطب؛ لأنّ المخاطب يكون شاكًا أو منكراً للقول فيريد المتكلّم بهذا التّوكيد حمل المخاطب على تصديق إثباته[3] فازدادت درجة الاعتقاد عمّا كانت عليه في الابتداء بوسم المحلّ السّابق للإسناد.

ونبه صاحب الكتاب إلى أنّ هذه الحروف واجبة وذلك في قوله: «إنّ، ولكنّ؛ لأنّهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً»[4]؛ لأنّها لا تزيد على معنى الابتداء الواجب الدّال على الثّبوت والوقوع في الكون غير التّوكيد[5]، وجعل «لكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنّ)»[6]

---

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٤٦.

[2] الكتاب٢/٧٨، ٧٩.

[3] انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، مشرف الترجمة: عزالدين المجدوب، ص٥٣. وذلك في إشارة (غاردنر) أنّ من أهداف الخبر «جعل المخاطب يقبل بإثبات سابق».

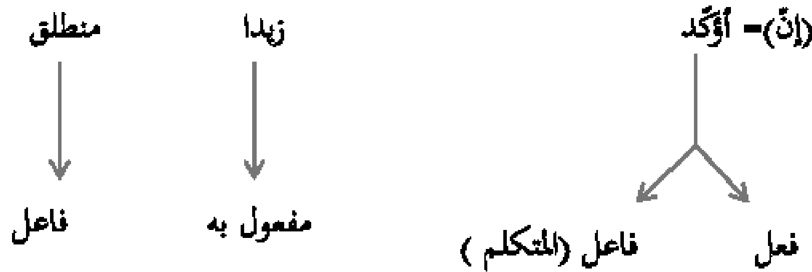
[4] الكتاب٢/١٤٨.

[5] انظر: الكتاب٢/١٤٤«لأنّ معنى إنّ زيدا منطلق، زيد منطلق، وإنّ دخلت للتوكيد».

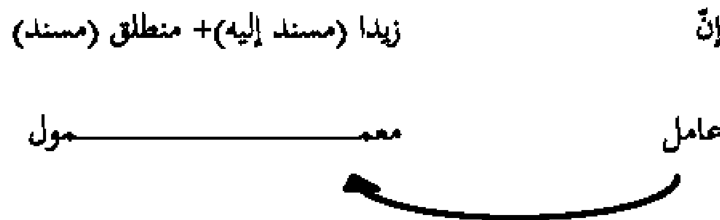
[6] الكتاب٢/١٤٥.

في الواجب، لكنّها «يوجب بها بعد نفي»[١]، وشرط سيبويه أن تقع بعد نفي هو ما دعاه إلى أن يصنفها في الواجب[٢] نحو: لم يقم زيد لكن عمرا قام.

وذهب سيبويه إلى أنّ هذه الحروف بمنزلة الفعل وذلك في قوله: «باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده»[٣] ويقول «ولكن قيل هي بمنزلة الفعل فيما بعدها وليس بأفعال»[٤] حيث عملت في الأسماء عمل الأفعال، فالخبر المرفوع بمنزلة الفاعل المتأخر عن مفعوله والاسم بمنزلة المفعول به المقدم[٥]، ويمكن بيان ذلك بما يلي[٦]:



فالجملة هنا تكونت من جهة المعنى فحسب من إسنادين الإسناد الأوّل (أؤكّد) والآخر (زيد منطلق) وكان الإسناد الأوّل عاملا في الإسناد الآخر لفظا ومعنى، وذلك من وجهة نظر اللّغويين المتأثرين بفرضية (روس) التّداوليّة:



---

(١) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٢) هناك من النّحاة من جعلها يستدرك بها بعد الإيجاب إن عطفت بها جملة في الكلام المستغني، نحو: حضر زيد لكنّ أخاه لم يحضر

(٣) الكتاب٢/ ١٣١.

(٤) الكتاب٢/١٣١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/٤٦٣ هذا الباب ساقط من نسخة (مطبعة الكتب والوثائق القومية).

(٦) الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٩٨.

ويسمّى هذا المعمول في نظريّة الأعمال اللّغويّة (المضمون القضوي_propositional content) ويطلق على العامل (القوّة المتضمّنة في القول_illocutionary force).

ونجد هنا أنّ الابتداء الذي عمل الرّفع في المبتدأ والخبر[١]؛ لأجل إثبات ما وقع في الكون لمخاطب خالي الذّهن من الفائدة حلّ محلّه التّوكيد الذي عمل في لفظ الجملة فنصب المبتدأ ورفع الخبر؛ لأنّ المخاطب شاكّ أو منكر للخبر فأراد المتكلّم أن يقوي درجة الإثبات ليحمل المخاطب على تصديقه، ويظهر هذا الفرق بين الابتداء الواجب والمؤكّد جليا عند **العطف** على الجملة المؤكّدة باسم فيجوز فيه الوجهان: الرّفع، والنّصب نحو:

_ إنّ زيداً ظريفٌ وعمرو أو وعمرًا.

«فالمعنى في الحديث واحد **وما يُراد به من الإعمال مختلف**»[٢] أي: أنّ دلالتها في الرّفع والنّصب واحدة وهي الإثبات وفي النّصب زيادة للتّوكيد ولكنّ تقدير العامل في النّصب والرّفع مختلف؛ لاختلاف قصد المتكلّم وحال المخاطب، فيكون تقدير الجملة في الرّفع:

_إنّ زيداً ظريفٌ وعمرو ظريفٌ.

إن المخاطب منكر للمعطوف عليه خالي الذّهن من الفائدة الحاصلة في المعطوف؛ لذلك حمله المتكلّم على **الابتداء** لإثبات وقوع أمر لم يكن يعلمه، وعند نصب الاسم المعطوف يكون المخاطب منكرا للمعطوف عليه والمعطوف لذلك جعل العامل فيه(**إنّ**)، فلو أهملنا أثر هذا العامل كما ذهب إليه نقاد النّحو[٣] لما تبين لنا حال المخاطب في المعطوف.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ص٤٠_٤٧.

(٢) الكتاب١/٦١.وأضاف عبدالسلام هارون بعد هذا النّص «وما تريد به من الإعمال مختلف [في كان وليس وما]» وكان حديث سيبويه عن العطف على اسم (إنّ) وأنّ نصب الاسم أو رفعه على معنى واحد وهو الإثبات وإعمالها مختلف: أي تقدير الإعراب مختلف، انظر: شرح السّيرافي٣/ ٣١، ٣٢.

(٣) انظر: إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، وتيسير النّحو لشوقي ضيف، ، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.

ويظهر أثر المقام في البنية التّركيبية والإعراب في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[١]، قرأها جمهور القراء بالرّفع[٢] وجعلها سيبويه بمثل قولهم: «إن زيداً فيها وعمرو» وذلك قوله: «**إن زيداً فيها وعمرو. ومثله: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾. فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال: إن زيداً منطلق: زيد منطلق، ولكنّه أكّد بإنّ، كما أكّد فأظهرَ زيداً وأضمره**»[٣] يريد أنّ (إنّ) لا تزيل معنى الإثبات الموجود في الابتداء لكنّها تؤكّده[٤] ولفت صاحب التحرير والتّنوير إلى أن في رفع (رسوله) نكتة قرآنيّة بليغة لإيضاح المعنى مع الإيجازِ في اللّفظِ[٥]، **فالرّسول – صلى الله عليه وسلم– مأمور من عنده سبحانه بالبراءة منهم وبراءته تابعة لبراءة الله[٦] فلمّا كان الرّسول مأمورا وبراءته تابعة لبراءة الله لم يكن المخاطب بحاجة لتأكيد الإثبات في براءة الرّسول منهم فهي ستكون مشاهدة لهم؛ لأنّ الرسول لن يدع ما أُمر، أمّا براءة الله فسينكرها المشرك المخاطب كما أنكر ما جاء به الرّسول عن الله فكان التّوكيد هنا بجملة اسميّة دالّة على الثّبوت مراعاةً لحال المخاطب المشرك المنكر تبليغ الرّسول عن الله.**

كانت دلالة التّركيب النّحوي مع الدّلالة (التّداوليّة) حاضرةً في تعجيم محلّ الابتداء بالتّوكيد، كما كان للعلامة الإعرابيّة في المعطوف عليه أثرٌ في بيان حال المخاطب، وقد ظهر ذلك باختلاف تقدير العامل في العطف فالنّصب للشّاك والرّفع للمخاطب غير المنكر.

---

(١) سورة التّوبة، آية: ٣.

(٢) وقرئ بالنّصب انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠٢، ٢٠٣، الحجة في القراءات السبع١/ ١٣٠،١١٥، المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري١/٢٢٥، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١/٣٥٨، البيان للأنباري ١/٣٩٤، ، المصون٦/٨، ٩. وقرئ بالجر شذوذا انظر: إعراب القراءات الشواذ١/٦٠٧.

(٣) الكتاب، ١/ ٢٣٨.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ٢٣٤، وذلك قوله: «كما لم يخرج اسم (إن) من معنى الابتداء».

(٥) انظر: التّحرير والتّنوير، ١٠/ ١٠٩.

(٦) انظر: الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية،١/٢٩٧.

وتزداد قوّة درجة التّوكيد بالجمع بين (إنّ) ولام التّوكيد، فاجتمع في الجملة مؤكّدان وزيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى، فكلّما ازداد التّوتّر بين المخاطب والمتكلّم زادت المؤكّدات، لكن عند دخول (ما) على إنّ وأخواتها هل تكفها معنًى ولفظا أو لفظا فقط، وهل أضعفت معنى إنّ؟ أو تزيد درجة التّوكيد؟

المسألة الثّالثة: الأفعال الناسخة.

١ـ كان وأخواتها.

إذا خلت الجملة من المقيدات الدّالة على وقت وقوع الحدث صارت دلالتها مقصورة على وقت التّكلّم والإخبار (الحال)[1]، فإن دخلت الأفعال النّاسخة على المبتدإ والمبني عليه قيدت المعنى ليدلّ على وقوع الحدث فيما مضى وانتهى وقوعه قبل الإخبار عنه نحو:(كان) أو الواقع غير المنقطع نحو:(أمسى وأصبح)[2].

واقتصر سيبويه في حديثه عن هذه الأفعال **على وجوب (كان)** بقوله: «كما أنّ معنى كان الوجوب»[3] وجعل أصبح وأمسى بمنزلتها وذلك في قوله: «وكما يكون أصبح وأمسى مرّة بمنزلة كان ومرّة بمنزلة استيقظوا وناموا»[4] فميّز هنا بين هذه الأفعال النّاسخة الخاصة بالدّخول على الجملة الاسميّة، وبين كونها تامّة (جملة فعليّة)؛ لأنّ الأفعال النّاسخة تختلف عن أفعال العلاج في دلالتها على الزّمن دون الحدث في حين الأفعال التّامة تدلّ على الزّمن والحدث وتكتفي بمرفوعها كما في (كان) إذا كانت بمعنى: وقع وحدث[5]، (وأصبح، وأمسى) أي: دخل في الصباح أو المساء، ويظهر هنا ارتباط العلاقة بين المعاني المعجمية والبنية النّحويّة فالمعنى هنا هو المؤسّس للبنية النّحويّة فهو يتحكم بإيجاد المحلّات والمواضع من خلال معناه، فإذا دلّت (كان) على الزّمن فقط لم تكتفِ بمرفوع وإنّما تعدّت لتنصب الخبر الذي به تنعقد

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/١٠١، ١٠٢
[2] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٥٦، ٣٦١.
[3] الكتاب ١/٥٩.
[4] الكتاب ١/٤٦.
[5] انظر: مختار الصحاح مادة :(كون)

الفائدة فيصير الخبر عوضاً عن الحدث، في حين تكتفي بمرفوعها عندما تدلّ على الحدث والزّمن. وأخرج (ليس) من معنى الوجوب وذلك في قوله: «فمعنى ليس النّفي كما أن معنى (كان) الواجب»[1]، وترك تصنيف ما بقي من أخواتها فلم يصرح إن كانت تدخل ضمن الواجب أمّ لا؟

وقد جعل سيبويه معنى الجملة التي دخلت عليها «كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق»[2]، أي: أنّ معنى الثّبوت والوقوع في الكون لم يتغير بعد دخولها وإنّما «أدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[3]، وهي جملة تضارع الجملة الابتدائيّة في كونها تقال لمخاطب خالي الذّهن من الفائدة «فتبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر...فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليما فقد أعلمته مثل ما علمت...ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور»[4]، فصارت كان عاملة في الجملة الاسميّة التي دخلت عليها لترفع الاسم وتنصب الخبر، **وإذا عطف على خبرها جاز في المعطوف: النّصب والرّفع** ؛ نحو:

ـ كان زيد ذاهبًا وعمرو منطلقاً أو منطلق.

فإن نصبت كان معنى الحديث على ما مضى كما هو الحال في المعطوف عليه؛ لأنّ تعجيم المحلّ السّابق أعطى معنى آخرَ وأثّر في الإعراب على العلاقة الرّابطة بين المسند والمسند إليه، فإن رفعت كان العامل فيه الابتداء ودلّ المعنى على الحال، أي: أنّ الجملة المعطوفة لم يلحقها المعنى الذي لحق بالجملة السّابقة لها في دلالة وقوعها على ما مضى، وبيّن سيبويه هذه المعاني في حديثه عن كان عندما تدخل عليها ما النّافية وتعطف على اسم كان وخبرها فيقول: «ما كان عبدُالله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن...، كما تقول في كان: ما كان زيدٌ ذاهباً، ولا معنٌ خارجاً... **وكان الابتداء في كان أوضح؛ لأنّ**

(1) الكتاب ١/٥٩.
(2) الكتاب ١/٤٧.
(3) الكتاب ١/٤٥.
(4) الكتاب ١/٤٧، ٤٨.

المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن»[١]، وفسر هذا السّيرافي بقوله: «إذا قلت: ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً، **فإنما تنفي الطلاقه فيما مضى**، وإذا قلت: «ولا عمرو منطلقٌ» **فإنّما تنفي انطلاقه السّاعة**. وهذا معنى قوله: «**وكان في كان أوضح؛ لأنّ المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن**» يعني: **في النّصب على ما مضى، والرّفع على ما هو الآن**»[٢].

فاختلف تقدير العامل والإعراب لاختلاف قصد المتكلّم ومراعاته للمقام، فلم تكن الدّلالة النّحويّة بمعزل عن معاني الكلام التي كان لها أثر في تعجيم المحلّات في البنية النّحوية وفي الحركات الإعرابية.

ـ كان الزّائدة:

إذا كانت (كان) زائدة لا تعمل في اللّفظ أتتوثّر دلالتها في الجملة؟ أم انّها لا تزيد في معنى الجملة؛ لكونها لم تعمل في اللّفظ؟ بما أنّ سيبويه أنزل «حسبت بمنزلة كان»[٣]، فهل نستطيع تعميم الحكم على كان والقول بأنّها تؤثّر في المعنى عند الإلغاء؟ إذا صارت (كان) بمنزلة أفعال القلوب التي تُعمل وتُلغى ودلالتها باقية مع إلغائها كما سنرى، كذلك الأمر في كان الزّائدة، فالمتكلّم بعد أن بدأ بالإثبات للمخاطب أراد أن يستدرك على هذا الابتداء بأنّه وقع فيما مضى، وبين هذا شارح الكتاب بقوله: «وذلك قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ كان، تريد ذلك الكون، **وقد دلّت كان على الزّمن الماضي**؛ لأنّك لو قلت: زيدٌ قائمٌ، ولم تقل كان لوجب أن يكون ذلك في زمن الحال. **ومثل ذلك: زيدٌ ظننت منطلقٌ وألغينا ظننت ولم نعملها، ومع ذلك أخرجت الكلام من اليقين إلى الظّنّ** كأنّك قلت: زيدٌ منطلقٌ في

---

(١) الكتاب ١/٦٠، ٦١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣١.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

ظنّي، وكذلك قولك: زيدٌ منطلقٌ كان وإن لم تعمل كان في اللّفظ فقد أوجبت أنّ هذا المعنى في زمان ماضٍ»[1].

٢ـ أفعال الاعتقاد:

هي أفعال تدخل على جملة اسميّة تامّة الفائدة مكتملة الإسناد دالّة على الثّبوت فتنصب المبتدأ ويُسمى مفعولاً به أوّل والمبني عليه ويسمى مفعولا به ثانيا، نحو: علمت، ورأيت، وجدت، وظننت، وحسبت، وخلت.

وهذه الأفعال لا تغير المعنى «وإنّما افترقت حَسِبْتُ وأخواتها والأفعال الأُخَرُ؛ لأنّ حَسِبْتُ وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدإ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً، ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأ»[2]، أي: تدخل لبيان نيّة المتكلّم وقصدة «ولم ترد فعلا سلف منك إلى إنسان»[3]، فميّز سيبويه بين الدّلالة التي بمعنى الحدث الذي يعبر عنه المتكلّم في البنية المنجزة كما في أفعال العلاج، وبين الأفعال التي تفصح عن اعتقاد ولا تدلّ على الحدث، نحو :

ـعلمت زيداً قائماً.

وأنزل هذه الأفعال منزلة إنّ وأخواتها وذلك قوله: «**فلما صارت حسبتُ وأخواتُها بتلك المنزلة جُعلتْ بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت إنّي ولعلّي ولكنّني وليتي؛ لأنّ إنّ وأخواتها لا يُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنّها إنّما دخلت على مبتدإ ومبنى على مبتدأ**»[4]، وهو بهذا التّفريق يضارع ما فرق به سيرل بين المضمون القضوي (propositional content) وهو الشّيء الثّابت الذي يحدّد القضيّة ولا يتغير بتغير الأعمال اللّغويّة، نحو: (زيد قائم) نسبة القيام إلى زيد، وبين (علمت) القوّة المقصودة

(1) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي ٢/٣٥٥.
(2) الكتاب ٢/٣٦٨.
(3) الكتاب ٢/٣٦٨.
(4) الكتاب ٢/٣٦٨.

بالقول(illocutionary force) وهو المعنى الذي يحدّد وجهة الكلام ودلالته في سياق معين[1].

علمت ⟵ القوّة المقصودة بالقول.

زيدا قائما ⟵ المضمون القضوي.

وإذا قارنا هذا التحليل بآراء بعض التّداوليين مثل (روس) قلنا (إنّ) الجملة المبدوءة بأفعال القلوب تصبح الجملة النّموذجية لكلّ الجمل؛ لأنّها يتحقق فيها إسناد أوّل بـ(علمت، وحسبت) ثم تدخل على إسناد ثان من مبتدإ ومبني عليه.

لقد فرق سيبويه بين هذه الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين حينما تكون قوّة مقصودة في القول كما في رأيت «إذا أردت (رأيت) بمنزلة: علمت صارت بمنزلة إنّ وأخواتها؛ **لأنّهن لسن بأفعال وإنّما يجئن لمعنى**»[2]، وبين أن تكون فعل علاج تتعدى لمفعول واحد إذا «قلت رأيت وأردت رؤية العين...فهو بمنزلة ضربت»[3]، وظننت إذا كانت بمعنى اتهمت[4].

وهذه الأفعال يناسبها ما يعرف بمفهوم (الجهة) حيث تنقل الدّلالة العامّة المستفادة من الخبر إلى زاوية أخرى تتعلق بكيفية حدوثه[5]. وهي زيادة تعبّر عن حضور المتكلّم في علاقته بمضمون الجملة فاليقين والظّنّ وقعا في النّفس وليس لهما وجود في الكون الخارجي، لكنّها معانٍ «تعبر عن رأي المتكلّم وموقفه إزاء الموجود وإزاء حالة الأشياء في الكون»[6].

---

(1) انظر: أفعال القلوب بين التّركيب والدّلالة ص٣٥.

(2) الكتاب٢/٣٦٨.

(3) الكتاب١/٤٠.

(4) الكتاب١/١٢٦.

(5) انظر: أفعال القلوب بين التّركيب والدّلالة ص٦ الفصل الثاني.

(6) انظر: أفعال القلوب بين التّركيب والدّلالة ص٣٩.

- دلالة أفعال الاعتقاد بين الوجوب وعدم الوجوب:

تتعدد معاني الأفعال الدّالة على اعتقاد المتكلّم فهي إمّا أن تدلّ على اليقين بمعناها المعجمي: كعلمت ورأيت أو تدلّ على الشّكّ: كظننت وحسبت وخلت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن، وقد أثار ميلاد عددا من القضايا التي تتصل بهذه الأفعال، من أهمّها:

١. «أنّ سيبويه لم يميز في هذه الأفعال بين ما أفاد منها الشّكّ وما أفاد اليقين، وذلك لأنّها أفعال تدلّ على درجات من الاعتقاد يدلّ عليها اللّفظ بما يشتمل عليه من مادة معجمية ولعلّه يفهم أنّ الظن اعتقاد أضعف من اعتقاد العلم»[1]. لكنّ هذا القول يبطله تمييز سيبويه بين معاني هذه الأفعال ودرجات الاعتقاد بمنعه دخول (أنْ) النّاصبة للأفعال على فعل دالّ على اليقين إلا إذا خرج معنى الفعل عن اليقين نحو: ما علمت إلا أنْ تقومَ، أي: لو قمت، استعمل العلم فيها بمعنى المشورة[2]؛ لأنّ (أنْ) النّاصبة تخالف المعنى الذي جاء لأجله فعل اليقين، في حين أجاز دخول (أنْ) النّاصبة أو المخففة من الثّقيلة على أفعال الظّنّ[3]
٢. أنّها ثابته في اعتقاد المتكلّم يقينا أو شكا[4].
٣. نسب إلى سيبويه أنّه أدخلها ضمن الواجب[5].

وسنناقش الرّأي الثّاني والثّالث؛ لأنّ القول الثّالث مترتب على الثّاني عند الباحث فثبوت أفعال الاعتقاد في ذهن المتكلّم يجعلها واجبة عند الباحث؛ لأنّ الواجب عنده هو: «**الواقع والسّاقط والمستقر في الذّهن والتّصوّر على سبيل الثّبوت سواء وقع في الخارج أو لم**

[1] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨٦.
[2] انظر: الكتاب،٣/١٦٨، شرح السّيرافي:٣/٤٠٩ ساقط من النّسخة العلميّة.
[3] انظر: الكتاب:٣/١٦٦.«فأمّا ظننت وحسبت وخلت ورأيت، فإنّ (أنْ) تكون فيها على وجهين: على أنّها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنّ الثّقيلة»
[4] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨٧، ٨٨.
[5] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨٧.

يقع»[1]، لقد أشار سيبويه إلى ثبوت هذه الأفعال في اعتقاد المتكلّم وذلك قوله: «وإنّما مَنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردْتَ أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقرّ له عندَكَ مَن هو. فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشّك أو تقيم عليه في اليقين»[2]، فأفعال الاعتقاد هنا تكون ثابتة واقعة في ذهن المتكلّم بمجرد النّطق بها كما ذكر ميلاد، لكنّ سيبويه مع ثبوتها في الاعتقاد وزعها بين (الواجب، وغير الواجب)، وعندما تدخل عليها (أنّ) الثّقيلة تكون واجبة، وإذا دخلت عليها (أنْ) النّاصبة للفعل تكون غير واجبة، وهذا يعني أن ثبوتها في الاعتقاد ليس المقياس الذي يفصل به سيبويه بين الواجب وغير الواجب، إذ تعدُّ هذه المسألة من المسائل الحاسمة التي تبيّن الفرق بين ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) وثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لكونها توزعت بين الواجب وغير الواجب عند سيبويه، وتُصنف في الخبر الثّابت في ثنائيّة الإنشاء والخبر، وهذا ما دعا ميلاد وبعض الباحثين الذين قربوا بين الثّنائيّتين لإدخال هذا الباب في (الواجب) دون تمييز[3]، أمّا سيبويه فقد ميّز بين أفعال الاعتقاد وجعلها مرّة واجبة نحو: الأفعال الدّالة على اليقين، والأفعال الدّالّة على الظّنّ إذا دخلت عليها (أنّ) الثقيلة أو (أنْ) المخففة منها، ومرّة غير واجبة نحو: الأفعال التي تدخل عليها (أنْ) النّاصبة للأفعال. فما دلالة (أنّ) و(أنْ) مع أفعال اليقين والظّنّ؟ وما صلتها بالواجب وغير الواجب؟

إنّ أفعال الاعتقاد كغيرها من معاني الكلام تقع بمجرد الاخبار عنها فإن قال المتكلّم (علمت أو ظننت) كان فعل اليقين والظّنّ قد وقع وثبت في اعتقاده، لكن الذي يصيّرها واجبا أو غير واجب هو البنية التّركيبة والدلاليّة في المضمون القضوي فإن كانت واقعة في الكون الخارجي أصبحت واجبة وإن لم تقع فهي غير واجبة، وقد استندنا على الوقوع في الكون الخارجي على قراءة نص سيبويه: «إذن أظنُّك فاعلا على الوقوع إذا كنت تلك السّاعة في

[1] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، لخالد ميلاد، ص٧٩.
[2] الكتاب ١/ ٤٠.
[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨٤.

حال ظنٍّ وخِيلةٍ...، ولو قلت: إذن أظنّك، تريد أن تخبره أن ظنّك سيقع نصبت»[1]، إذ لا يمكن أن يخبر المتكلّم أنّه سيظن مستقبلا لكنّه يريد أنّ المظنون هو الذي سيقع مستقبلا، والمتكلّم عندما يقول في جواب قول سابق:

ــ إذن أظنّك فاعلا.

فالظّن وقع وثبت في عقله لكن المظنون (المضمون القضوي) هو الذي قد يقع مستقبلا وهو فعل المخاطب؛ لذلك أصبح (غير واجب) عند سيبويه، وكذلك الأمر في (الواجب) فإن كان المضمون القضوي واقعا فهو واجب ، واقتران أفعال الاعتقاد بـ(أنّ) الثّقيلة أو المخففة منها يوجب هذه الأفعال.

أمّا (أنْ) المخففة من الثّقيلة الدّالة على الإيجاب فتدخل على الأفعال الدّالة على اليقين في السّياق ، وقيدنا الأفعال الدّالة على اليقين في السّياق؛ لأنّ هذه الأفعال قد تدلّ على غير اليقين أو تخرج عن معنى الاعتقاد، نحو:

ــ ما علمت إلّا أنْ تقومَ.

ــ وما أعلم إلّا أنْ تأتيه.

يقول سيبويه: «إذا لم ترد أن تُخبِر أنّك قد علمت شيئاً كائناً البتّة، ولكنّك تكلمت على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرّأي أن تقومَ، فأنت لا تُخبِر أنّ قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتّة فكأنّه قال: لو قمتم؛ فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلّا أنْ ستقومون»[2] على معنى: أنّهم سيقومون[3]، وخروج الأفعال الدّالة على اليقين هنا عن الواجب دلّ عليه التّركيب وهو وجود (أنْ) النّاصبة للفعل التي تصير الكلام غير واقع، لكنّ الأصل والغالب في أفعال العلم أن تكون واجبة ودخول (أنْ) النّاصبة للفعل على هذه الأفعال قليل،

---

(1) انظر: الكتاب٣/١٦.

(2) الكتاب،٣/١٦٨.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١١/ ١١٤.

كما قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(١)]، قال سيبويه: «وليست (أنْ) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ **لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب**»[(٢)] فيكون التّقدير: أنّه لا يرجع وقد قرأها الجمهور بالرّفع[(٣)].

وقال صاحب الدّر المصون ولم تقرأ إلا بالرّفع[(٤)]. فالرؤية هنا بمعنى العلم[(٥)] قال ابن عاشور في تفسيره: «**وَالرُّؤْيَةُ هُنَا بَصَرِيَّةٌ مُكَنًّى بِهَا أَوْ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مُطْلَقِ الْإِدْرَاكِ فَآلَتْ إِلَى مَعْنَى الِاعْتِقَادِ وَالْعِلْمِ**»[(٦)]، وذكر الأخفش بعد أن استشهد بهذه الآية وبعض الآيات التي تحمل معنى الاعتقاد الدّال على اليقين: «**فإنّما صار (عَلِمْتُ) و(اسْتَيْقَنْتُ) ما بعده رفع لأنّه واجب. فلما كان واجبا لم يحسن أن يكون بعده (أنْ) التي تعمل في الأفعال، لأن تلك إنّما تكون في غير الواجب ألا ترى أنّك تقول (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَني) فلا يكون هذا إلّا لأمر لم يقع، وارتفع ما بعد الظّنّ وما أشبهه لأنّه مشاكل للعلم لأنّه يعلم بعض الشّيء إذا كان يظنّه**»[(٧)]، فلمّا كان عدم حديث العجل مشاهدا وواقعا في الكون لمن كان يعبده جيء بهذا الاستفهام الإنكاري بأنّه لا يرد عليهم جوابا ولا يَرجعُ إليهم كلاما ومن هذه صفته كيف يكون إلها؟[(٨)].

---

(١) سورة طه، آية:٨٩.

(٢) الكتاب:٣/١٦٦.

(٣) قال ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع: «**لم يختلف القراء في رفعه ولا النحويون أنها مخففة من الشديدة**» ١/ ١٣٤، وتُقرأ بالنّصب وهي قراءة أبي حيوة وغيره انظر: القراءات الشاذة ٢/٨٥، البحر المحيط ٦/ ٢٥٠، وخرجها الزمخشري أن الاستحسان كان أوّل ما وقعت عليه أبصارهم قبل أن يقول لهم السامري ٢/ ٥٥٠ وهذا يعني أنهم لم يروا عدم حديث العجل لهم فكأن العبادة وقعت قبل أن يروا هذه الصّفة، واستبعد السمين الحلبي قراءة النّصب.

(٤) انظر: الدّر المصون ٤/ ٣٩٦.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٢٥٠.

(٦) التحرير والتّنوير ١٦/٢٨٨.

(٧) معاني القرآن، للأخفش ١/ ١٢٩.

(٨) انظر: بحر العلوم، للسمرقندي ٢/ ٤٠٩. النكت والعيون، للماوردي ٣/ ٤١٩. لطائف التفسير، للقشيري٢/ ٤٧٣، ٤٧٣، الدر المصون، للحلبي. تفسير أبو السعود ٦/ ٣٦.

وكذلك تدخل (أنّ) الثّقيلة على أفعال الظّنّ فإذا رفع الفعل بعدها دلّ على الإيجاب، نحو: «قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك...، كأنّك قلت: قد حسبتُ أنّه لا يقولُ ذاك، وإنّما حسُنت ههنا لأنّك قد أثبتَّ هذا في ظنّك كما أثبتّه في عِلمك، **وأنّك أدخلته في ظنّك على أنّه ثابت الآن كما كان في العلم** ولولا ذلك لم يحسن أنّك ههنا ولا أنّه، فجرى الظّنّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنّه نفيه»[1]، وإن نصبت الفعل بعدها دلّت على معنى غير الواجب، والرّفع والنّصب بحسب قصد المتكلّم إذا أراد أن يخبر أنّ الظّنّ وقع في نفسه وأدرك وقوع المظنون في الكون الخارجي أو رأى بعض الأدلة التي تفيد وقوع هذا المظنون أو قرب وقوعه فيدخل عليها (أنّ) الثّقيلة ليجعل الظّنّ بمنزلة اليقين، وهو مراد سيبويه عندما جعل الظّنّ هنا بمعنى اليقين إذا دخلت عليه (أنّ) الثّقيلة أو(أنْ) المخففة منها، وذلك قولك:

١ــ علمتُ أنّه يقولُ ذاك.

٢ــ أو ظننتُ أنّه يقولُ ذاك.

إنّ فعل العلم وفعل الظّنّ هنا يدلّان على الوجوب، وأجرى سيبويه معنى الثّاني في رفع الفعل على معنى الأوّل في الإثبات، وهو ما يفسر منع أفعال الاعتقاد الدّالة على الطّمع والاشفاق أن تدخل عليها (أنّ) الثّقيلة أو المخففة منها؛ لأنّها غير واجبة والمتكلّم لا يريد أن يخبر بوقوع طمعه أو إشفاقه[2].

وإذا أراد غير الواجب أي أدركه الظّنّ ولم يعلم بوقوعه في الكون نصب بـ(أنْ) لتدلّ على عدم وقوع الفعل بعدها نحو: ظننتُ أنْ يقولَ ذاك؛ لكونه شكًا عرض للمتكلّم دون تحققه في الكون الخارجي، وهنا الظّنّ وقع وثبت في اعتقاد المتكلّم بمجرد النّطق به لكنّ المظنون هو الذي لم يقع. ودقق السّيرافي معنى أفعال الظّنّ إذا دخلت عليها (أنْ) النّاصبة وذلك في قوله: « **أفعال وقعت في القلب واعتقدَها صاحبها بغير دليل ولا برهان، وإذا وقف على**

---

[1] الكتاب:٣/١٦٦، ١٦٧.

[2] الكتاب:٣/١٦٧. وذلك قوله:« وإنّما منع خشيت أن تكون بمنزلة خلت وظننت وعلمت إذا أردت الرّفع أنّك لا تريد أن تخبر أنّك تخشى شيئاً قد ثبت عندك ولكنه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى. فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعف أرجو أنّك تفعل، وأطمع أنّك فاعل». انظر:شرح السّيرافي ١١/١١٢.

صورتها وعلم أنّ ذلك الاعتقاد لمّا كان بغير دليل جوّز أن يكون معتقده يصح، وجوّز أن لا يصح، وجوّز أن يكون وأن لا يكون»[1].

ويزيد هذا القول وضوحا قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2]، لقد كان لبني النضير، «عِزٌّ ومنعة مِنَ اليهود، فظنَّ الناس أنّهم لعزهم وَمَنَعَتِهِمْ لا يخرجون من ديارِهِمْ، وظنَّ بنو النضير أنَّ حُصُونَهُمْ تمنعهم من الله أي: من أمر الله»[3]. قال صاحب القرآن العظيم **في تفسيره لأفعال الظّنّ في الآية: «الأوّل بمعنى الظّنّ، والثّاني بمعنى العلم»**[4]

فجُعل ظنّ المؤمنين بالمخففة؛ لأنّه شكّ لم يصل إلى مرتبة العلم؛ فهم لا يرون الحصون وكثرة العدد والعدّة الموجودة في الكون وحدها تمنع من حرب الله وبأسه، لكنْ خالط الشّك قلوبهم لوجود بعض أسباب التّمكين، أمّا يهود بني النّضير فوثِقوا بِحُصُونِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَوْقِفِ الْقُوَّةِ وَرَاءَ تلك الْحُصُونِ، إذ القوّة الماديّة التي تحصّنوا بها جعلت ظنّهم بمنزلة اليقين؛ لأنّهم يرون هذه الأسباب هي التي ستمكّنهم من النّصر، وَلَمْ يَثِقُوا بالله لِكُفْرِهِمْ[5].

وقال صاحب التّحرير والتّنوير: « وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: وَظَنُّوا أَنْ لَا يُخْرَجُوا. مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى خُرُوجِهِمْ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مانِعَتُهُمْ

---

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١١/ ١١١

(2) سورة الحشر، آية: ٢

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٤٣

(4) إعراب القرآن المنسوب لزكريا الأنصاري ١/٥١٥.

(5) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٤/ ٢٠٧، البحر المحيط ١٠/ ١٣٧، التحرير والتنوير ٢٨/ ٦٦، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١٤/٨.

حُصُونُهُمْ أَيْ مَانِعَتُهُمْ مِنْ إِخْرَاجِهِمِ اسْتِغْنَاءً عَنْ ذِكْرِ الْمَظْنُونِ بِذِكْرِ عِلَّةِ الظَّنِّ»[١] وعلّة الظّن هي تلك الأسباب الواقعة في الكون التي صيّرت الظّن يقينا عند يهود بني النّضير.

وقال أبو حيّان في تفسيره: « وَلَمَّا كَانَ ظَنُّ الْمُؤْمِنِينَ مَنْفِيًّا هُنَا، أُجْرِيَ مُجْرَى نَفْيِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، فَتَسَلَّطَ عَلَى أَنِ النَّاصِبَةِ للفعل، كما يَتَسَلَّطُ الرَّجَاءُ وَالطَّمَعُ. وَلَمَّا كَانَ ظَنُّ الْيَهُودِ قَوِيًّا جِدًّا يَكَادُ أَنْ يَلْحَقَ بِالْعِلْمِ تَسَلَّطَ عَلَى أَنَّ الْمُشَدَّدَةِ، وَهِيَ الَّتِي يَصْحَبُهَا غَالِبًا فِعْلُ التَّحْقِيقِ، كَعَلِمْتَ وَتَحَقَّقْتَ وَأَيْقَنْتَ»[٢].

وقد جعل سيبويه الظّن نفيا لليقين في قوله: «فجرى الظّنّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنّه نفيه»[٣]، واليقين دائما يدلّ على الواجب، إلّا إذا خرج إلى معنى الظّن أو غيره وهذا يعني أنّ معنى الظّنّ (غير واجب) وهو الوجه المقابل لليقين الدّال على الواجب إلّا إذا دخل عليه ما يجعله بمنزلة اليقين، إذ يُلحظ في أفعال الظّن التي جعلها سيبويه واجبة أنّها حملت معنى اليقين بدخول التّوكيد الذي قرّبها من معنى العلم، فإن خلا فعل الظّن من (أنْ) المخففة من الثّقيلة نحو قولك: (ظننت زيدا قائما) لم يرقَ معناه إلى مرتبة اليقين فخرج من الواجب إلى غير الواجب؛ لأنّ الذي صير الظّن واجبا هو وقوعه بمعنى اليقين الثّابت وقوعه، وهو ما انتفى هنا بتجريده وقد وصف السّيرافي معنى فعل الظّن إذا جرد من (أنْ) النّاصبة والخفيفة، بالمعنى الذي وصف به معنى الظّنّ إذا دخلت عليها (أنْ) النّاصبة فقال في حديثه عن ظننت وحسبت وخلت المجرّدة: «فأمّا ظننت وحسبت وخلت فمعناها واحد، **وهو أن تتصور الشّيء من غير استثبات ولا دليل عليه**»[٤]، ولعلّ سيبويه أراد بالواجب الواقع بلا شكّ[٥] وبهذا أخرج الظّن الذي لا يكون بمعنى اليقين.

---

(١) التحرير والتنوير ٢٨/ ٦٦.

(٢) البحر المحيط ١٠/ ١٣٧.

(٣) الكتاب:٣/١٦٦، ١٦٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/ ٢٢٩. وقد سبق أن ذكرنا نصه في أفعال الظّن إذا دخلت عليها أن المخففة ١١/١١١

(٥) أشارنا إلى المعنى اللغوي لـ(وجب) وجعله ابن منظور بمعنى (حقّ)، وجعل الفيروز آبادي في حديثه عن معنى (حقّ) بمعنى وجب ووقع بلا شكّ.

ـ نصب مفعولي أفعال الاعتقاد:

لم نصبت هذه الأفعال اسمين؟ وما دلالة النّصب هنا؟ ولم لم ترفع وتنصب هذه الأفعال كما في كان؛ إذا كان ما وقع عليه الشّك واليقين هو خبر المفعول الأوّل (المفعول به الثّاني)؟

إنّ هذه الأفعال التي تدخل على الجملة الاسميّة يريد بها المتكلّم إمّا حكاية اللّفظ وإمّا المعنى[1]، فإذا أراد بها المتكلّم حكاية اللّفظ لم يرفع ولم ينصب بها، نحو: قلت: زيد منطلق، أو زيدٌ ضارب[2]، وإذا أراد بها حكاية المعنى فلابد أن يعمل الفعل في جزأيها؛ لتعلق معناه بمضمونها، كما أنّ الذي يطلبه الفعل من الجملة الاسميّة إمّا فاعل أو مفعول فإن اقتضى فاعلاً رفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ونصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول كما في باب كان، فلا ترفع الاسمين؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلين، ولا تنصبهما؛ لأنّ الفعل سيبقى بلا فاعل. وإن اقتضى مفعولا كما في أفعال المقاربة التي تدخل على الجملة الاسمية مع مرفوعها نصبنا جزأي الجملة؛ «لأنّ ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأوّلهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى علمت زيدا قائما: علمت قيام زيد **فأعرب الجزأين إعراب الاسم الواحد**، أي: ذلك المفعول الحقيقي»[3]، وقد ذهب سيبويه إلى أنّ المفعول الثّاني هو المفعول الحقيقي في قوله: «فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشّكّ أو تقيم عليه في اليقين»[4].

---

(1) وهذا التّأويل للرضي في تفسيره لعمل هذه الأفعال النّاسخة، انظر: شرح الرّضي على الكافية، ٤/ ١٤٧، ١٤٨.

(2) افترض عاشور في الابتداء الواجب وجود فعل القول مقدرا وإن لم يلفظ به المتكلّم في البنية المجرّدة من العوامل اللفظية؛ ليدلّ على أنّ المتكلم هو منشئ الكلام.

(3) انظر: شرح الرّضي على الكافية، للرضي ٤/ ١٤٧، ١٤٨.«اعلم أنّ الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أو: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكي، والثانية، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لابد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية».

(4) الكتاب ١/ ٤٠.

ويختلف معنى هذه الأفعال عندما تتعدى لمفعولين عن معناها إذا تعدت لمفعول واحد، كما ذكر ذلك السيرافي في تمييزه بين معنى (علمت) ناسخة وغير ناسخة: «علمت زيداً أي عرفته ولم أكن أعرفه من قبل، وليس بمنزلة علمت زيداً قائماً إذا أخبرت بقيامة وكنت عارفاً من قبل»[1].

_دلالة الأفعال عند تعليقها أو إلغاء عملها:

التّعليق هو ما يُبطل عمل الفعل في الاسم لفظاً ويعمل تقديراً في المحلّ أو الموضع ، نحو: «قد علمت لعبدالله خيرٌ منك فهذه اللّام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لام الابتداء وإنّما أدخلت عليه علمت لتؤكّد وتجعله يقيناً قد علمته»[2]، ويعمل الفعل في اللّفظ عند زوال المعلّق.

والإلغاء إبطال العمل لفظاً وتقديراً ، وجعل سيبويه الإعمال والإلغاء حسب قصد المتكلّم وإرادته **فإذا «ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشّكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر...** وكلّما طال الكلام ضعف التّأخير إذا أعملت»[3]، نحو قولك:

_ظننت زيدا أخاك.

_زيدا أظن أخاك.

_زيدا أخاك أظن؛ لأنّ الشّكّ كان في قصد المتكلّم قبل الحديث، وضعف سيبويه إعماله؛ لأنّ الأصل أن يتقدم الفعل ويبدأ به إذا أراد الإخبار عن الظّنّ.

ولكن في الإلغاء «يجيء بالشّكّ بعدما يَمْضي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشّكّ، كما: تقول: عبدُ الله صاحب ذك بلغَني، وكما قال: من

---

[1] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٢/ ٣١٧- ٣٢٢. وهو قول يرد ما ذهب له عبد السّميع من كون علمت التي تتعدى لمفعولين تدلّ على اليقين الذي جاء بعد شكّ؛ لأنّ نصب الاسم يدلّ على الشّك عند الباحث، انظر: أفعال القلوب دراسة تداوليّة ١٧- ١٩.

[2] الكتاب:١/٢٣٦.

[3] الكتاب:١/١٢٠.

يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يَعْمَل في أوّل كلامه وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين»[1] أي: ابتداء كلامه وليس في قلبه شكّ فإذا مضى كلّه أو بعضه على اليقين، ثم جاءه الشّكّ فلا يعمل هذا الشّكّ لأنّه ابتداء بيقين فيحمل بقية الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشّكّ وصير موضع الشّكّ واليقين في تقدير الظّرف[2]، نحو:

ــ زيد منطلق ظننت.

ــ زيد ظننت منطلق.

ودخول ظننت أثّر في معنى الجملة لكنّ إلغاء عمله دليل على أنّ الشّكّ عرض له في أثناء الحديث، فأثّر معناه فيما قبله إن لم يعمل فيه، وجعل السّيرافي الظّنّ بمنزلة الظّرف؛ لأنّ جملة الابتداء الخالية من المقيدات تدلّ على الحال ــكما ذكرناــ فإذا قال: زيد قادم، دلت على الحال، وإذا قال: زيد قادم غداً، صارت الجملة بمعنى الاستقبال، كذلك الأمر في قولك: زيد منطلق أظنّ، بدأ بيقين ثم جاء بفعل الظّن الذي أخرج معناها من اليقين إلى الظّن كما أخرج الظّرف الجملة من دلالة الحال إلى معنى الاستقبال.

وقد تحققت معاني الكلام هنا بالأفعال التي «ينجزها المتكلّم ويترجم بها عن موقف يؤدّيه في مضمون الكلام فيجعله متصلا باعتقاده حسب كيفيات يختارها هو. ومعناه أن ما يستقر عنده شكاً كان أو يقينا هو الوصف الملائم لذلك الوجود»[3].

المسألة الرابعة: (إذا) الظّرفيّة التي لم يسرِ فيها معنى الشّرط (الفجائيّة):

إذا الفجائيّة تدخل على الجملة الاسميّة، وهو الموضع الذي «يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه»[4]. تقول:

---

(1) الكتاب: ١/١٢٠.

(2) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/٨٥، ٣/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥.

(3) انظر: أفعال القلوب بين التّركيب والدّلالة ص٣٥.

(4) الكتاب: ١/١٠٧، ٤/٢٣٢.

ــ نظرت فإذا زيدٌ يضربه عمرو.

ــنظرت فإذا زيدٌ يذهبُ.

ــ مررت فإذا زيد قائم

وهي تختلف عن إذا الدّالة على المجازاة التي لا يليها إلا الفعل، فهي «تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها»[1]، بمعنى وقوع الفعل في الحَضْرَة وكان هذا الوقوع مفاجئاً للمتكلّم، وأنزلها سيبويه بمنزلة إذ الفجائية التي لا يليها إلا الفعل الواجب[2]؛ لكونها تشاركها في الدّلالة على المفاجأة غير أن (إذا) مختصة بالاسم، و(إذ) بالفعل، و(إذا) ليست من المعاني التي تقع في صدر الكلام لكن وجودها في الكلام يدلّ على وجوب الكلام؛ لأنّها لا تدخل على (غير الواجب).

---

[1] الكتاب: ٢٣٢/٤.

[2] الكتاب: ٢٣٢/٤.

المبحث الثّالث

الجملة الفعليّة

درسنا في المبحث السّابق أنّ الواجب ألصق بالجملة الاسميّة؛ لدلالة معاني هذه الجملة على الثّبات والدّوام، وأشرنا إلى أنّ أغلب تراكيب الجملة الاسميّة حملت معنى الواجب سواء كان بوسم المحلّ السّابق للإسناد بوحدة معجمية أم كان بلا وسم، في حين أنّ معاني الجملة الفعليّة تتوزع بين الواجب وغير الواجب فالماضي والمضارع الدّال على الحال أو الاستقبال المرتبط بوعد يكون واجبا، والفعل الدّالّ على الاستقبال والأمر غير واجب.

المسألة الأولى: الفعل الماضي:

سنركز في هذه المسألة على الأفعال الماضية في أصل الوضع التي وصفها سيبويه بأنّها «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى»[1] من الزّمن، نحو: ذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ، فهذه الأفعال تدلّ على أنّ الحدث فيما مضى من الزّمن، كما تدلّ على وقوع الحدث[2]، فإذا قلت:

ـــضربت زيداً قائماً.

فقد «أوقعت ضرباً بشيء من جسمه»[3]، وقد ارتبط معنى الفعل الماضي عند سيبويه بالواجب، وذلك قوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وتكون (إذ) مثلها ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد»[4]، ويقول في باب مجرى النّعت على المنعوت والشّريك على الشّريك: «مررت برجل صالحٍ بل طالحٍ، ولكنّه يجيء على النّسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنّه ابتدأ بواجب»[5]، وقال في باب الجزاء: «أتيتنا أمسِ نُعْطِك

---

(1) الكتاب: ١/١٢.

(2) انظر: الكتاب: ١/٣٥.

(3) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٩/ ٦٩.

(4) الكتاب: ٤/٢٣٢.

(5) الكتاب: ١/٤٣٤.

اليوم...فإن كنت تريد أن تقرره بأنّه قد فَعَل فإنّ الجزاء لا يكون لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب»[١]، وإذا صارت هذه الصّيغة الصّرفيّة الدالّة على المضي واجبة، فهل يمكن أن يُعدّ كل ما ورد على هذه الصّيغة في لفظ الماضي دالّا على الواجب؟

عند تأمل معظم الصّيغ التي وردت في الفعل الماضي نلاحظ أنّها تدلّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزّمن قبل زمن الخطاب، أو يكون وقوعها في وقت وقوع الخطاب نحو: ألفاظ العقود (بعت، وشريت، وقبلت) فهي لم تكن موجودة قبل الخطاب لكن المتكلّم أوقعها بخطابه. وقد ميّز البلاغيون بين الأفعال التي سبق وجودها خطاب المتكلّم نحو: قام زيد، وبين الأفعال التي اقترن وجود لفظها بوجود معناها، نحو: بعت، فالأوّل خبر يحتمل الصّدق والكذب، والآخر إنشاء؛ لأنّه لا يحتمل الصّدق والكذب، فهنا توزع الفعل الماضي بين الخبر والإنشاء، فهل يقابل هذا التّقسيم للفعل الواقع قبل الحديث أو أثنائه بين الإنشاء والخبر تقسيماً آخرا في ثنائيّة الواجب وغير الواجب؟

إنّ الواجب في الكتاب يدلّ على ما وقع في الكون أو هو ما يعد المتكلّم بإيقاعه، فإذا قال المتكلّم: (بعت) فقد أوقع البيع في أثناء حديثه، **وندخل هذا الضرب في (الواجب)** أولا: لكونه وقع أثناء الخطاب في الكون الخارجي والواقع وارتبط الوقوع ارتباطا وثيقا عند سيبويه بـ(الواجب). ثانيا: أنّ معاني هذا الضرب من الكلام مقارب لزمن الحال وهو معنى صنفه سيبويه في الواجب. ثالثا: لم يصنّف سيبويه أيّ عمل لغوي وقع في الكون الخارجي في (غير الواجب).

وقد تخرج صيغة الماضي من معنى الوقوع (الواجب) إلى معنى الدّعاء وهو معنى (غير واجب)، وإيقاع الدّعاء بمعنى الماضي غير ملبس للمخاطب؛ لأنّ المخاطب يعلم أن المتكلّم غير محيط بعلم الله، فلّما زال اللبس عند المخاطب كثر الدّعاء بلفظ الماضي كما قالوا: غفر الله لك «فجاءوا به على لفظ الخبر وإنّما يريدون به الدّعاء»[٢]. واختير الدّعاء بلفظ الماضي حتّى

---

[١] الكتاب،٣/٩٤، ٩٥.

[٢] نسبه السيرافي إلى سيبويه في نسخة أبي بكر بن مبرمان وأبي محمد بن درستويه، وهي غير موجودة في الكتاب، انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٩/١٨٢.

يكون تارة بقصد «التّفاؤل بالوقوع كما، إذا قيل لك في مقام الدّعاء: أعاذك الله من الشّبهة، وعصمك من الحيرة، ووفقك للتقوى؛ ليتفاءل بلفظ المضي على عدها من الأمور الحاصلة التي حقّها الإخبار عنها بأفعال ماضية...وتارة؛ لإظهار الحرص في وقوعه»[١].

وكذلك تخرج إلى معنى الأمر، نحو: «اتّقى الله امرؤٌ وعَمِلَ خيراً، إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه معنى لِيَفْعَل ولِيَعْمَل»[٢]، فخرجت صيغة الماضي في البنية البسيطة المنجزة من معنى الواجب إلى (غير الواجب)، فهنا خرجت صيغة الماضي من الإخبار والدّلالة على معنى الثّبوت والوقوع إلى معنى الدّعاء والأمر، **وخروجها قليل إذ الغالب فيها الدّلالة على الماضي، لكنها تخرج إذا لم يقع لبس.**

درجات الإثبات:

يقال هنا في البنية المنجزة البسيطة في الجملة الفعليّة ما قيل في الجملة الاسميّة بأنّها أقلّ وأضعف درجات الإثبات؛ لكون المتكلّم أراد بهذا الكلام مخاطباً خالي الذّهن من ما يُلقى إليه، فهو ينتظر الفائدة التي يلقيها المتكلّم الحاصلة من انعقاد طرفي الإسناد؛ لأنّه إذا قال:

ــ قام زيد .

فلم يسم المتكلّم البنية المنجزة البسيطة بوحدة معجميّة في بداية الكلام؛ لأنّ المتكلّم أراد هنا أن يخبر مخاطَبا لم ينتظر قيام زيد ولم يتوقعه[٣]، وكلما ضعفت علاقته بالمخاطَب وازدادت علاقته بالكون الخارجي قلّ تعجيم الحلات[٤] واستغنى عن المؤكّدات، وقد تزيد هذه العلاقة بالكون الخارجي فيدلّ مقتضى الحال (المقام، أو المقال) على المسند فيكتفي المتكلّم بذكر المسند إليه، نحو:

ــزيدٌ، في جواب: من خرج؟ أو من قام؟

---

[١] مفتاح العلوم، للسكاكي، ص٤٣٢.

[٢] الكتاب،٣/٥٠٤.

[٣] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١٠/ ١٥٤.

[٤] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٨١.

والتّقدير: خرج زيدٌ وقام زيدٌ.

ـ مكةَ وربِّ الكعبة. «وذلك إذا رأيت رجلا متوجّها وجْهَة الحاجّ قاصدا في هيئة الحاجّ، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة، حيث زَكِنت أنّه يريد مكّة. كأنّك قلت: تريد مكّة والله»[1].

وقد يكون العكس فتحتفظ البنية بالمسند ويحذف المسند إليه، نحو:

ـ ذهب، في جواب ما فعل زيد؟

فحسن الكلام مرتبط بمقتضى الحال فإذا دلّ المقام على المسند إليه اكتفى المتكلّم بذكر المسند فقط، «وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذلك إذا كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره...وحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة»[2]، فالمقام هنا يتحكم في كيفيّة إجراء البنية النّحويّة بحذف أحد الأركان أو ذكرها.

وتزداد درجة الإثبات أو ما يسمى بالقوّة المقصودة في القول عند وسم البنية المنجزة بـ(قد) لتأكيد الإثبات المتحقق بأبسط صور الاسناد المجرّد، فهي «لقوم ينتظرون شيئا»[3] أي: أنّ المخاطب كان متوقعاً أو شاكا بالخبر فأراد المتكلّم تأكيد وقوع هذا الحدث بتعجيمه للمحل السّابق للإسناد المثبت، **وذكر السّيرافي أنّ قد وسوف يغيران معنى الفعل المطلق ويقصرانه على معنى بعينه**[4]، ويريد بهذا أنّ الفعل قبل دخول (قد) كان للإثبات المطلق؛ لكون المخاطب لم يكن محيطا بهذا الخبر، **فلمّا دخلت (قد) خرجت الجملة من كونها إثباتاً عاماً إلى كونها إثباتًا مؤكّدًا** لمخاطب شاكّ في ثبوت هذا الفعل فاختلفت درجة الإثبات

---

(1) الكتاب: ١/٢٥٧.

(2) مفتاح العلوم، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(3) الكتاب: ٣/١١٥.

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٥/ ٣٧.

باختلاف المخاطب، وتزداد قوّة الإثبات إذا «قال: لقد فعل ...كأنّه قال: والله لقد فعل»[١]، فزيادة المبنى كانت لأجل المخاطب وما أشرب من الإنكار في اعتقاده.

وقد أظهرت الشّواهد السّابقة مدى التّفاعل بين إنجاز البنية النّحويّة ومعاني الكلام (المعنى التّداولي)، «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوةً»[٢].

المسألة الثّانية: الفعل المضارع المرفوع:

أطلق سيبويه على صيغة الفعل المضارع الدّالة على الحال أو الاستقبال[٣] بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت وبناء ما لم يقع إذا أخبرت به، نحو: يأكل زيد، ويَذهَب، ويَضرِب، ويُقتَل، ويُضرَب[٤]، فزمن وقوع هذه الأفعال إمّا الحال «إذا كان في حال أكل قد تقضّى بعضه وبقي بعضه»[٥]، وإمّا الاستقبال إذا كان الفاعل لم يُوقع الفعل أثناء الخطاب، فالتّجانس بين البنية التّركيبيّة والمعنى المقاميّ (التّداولي) هو الذي يحدّد زمن الفعل (الحال، أو الاستقبال).

---

(١) الكتاب:٣/١١٧.

(٢) مفتاح العلوم، ص ٢٥٦.

(٣) هناك من النحاة من طعن في دلالته على زمن الحال، والبعض طعن في دلالته على الاستقبال. انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١/٥٨، السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه، للصفار١/٢٣٨ـ٢٤١.

(٤) انظر: الكتاب:١/ ١٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٤/ ٦٨.

فأمّا الفعل المضارع الدّالّ على الحال فيدلّ على الواجب[١]؛ لكونه «كائنا لم ينقطع»[٢]، وقد اقترن الواقع عند سيبويه في كثير من المواضع بالواجب[٣]، فهل يدلّ الفعل المضارع الدّالّ على الاستقبال على الواجب مع كونه غير واقع كما وصفه سيبويه؟

إنّ دلالة الفعل المضارع على الاستقبال وهو «الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله»[٤] تتحقق في البنية المجرّدة التي تحتمل الحال أو الاستقبال وتتحقق كذلك بدخول السّين وسوف فيغيران معنى الفعل المضارع المطلق إذ يخرجانه من معنى الحال ويقصرانه على معنى الاستقبال[٥]، وجعل سيبويه الفعل الدّالّ على الاستقبال واجبا رغم عدم وقوعه وذلك في قوله: «قد كان عندنا **فسوف يأتينا فيحدّثنا** لم تزده على أن جئت **بواجب كالأوّل**»[٦]، وقوله: «**سوفَ آتيه فأحدِّثُه**، ليس إلّا، إن شئت رفعته على أن تُشْرِك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ **لأنّك قد أوجبت أن تفعل** فلا يكون فيه إلا الرّفع»[٧]، وأنزل وأنزل سوف منزلة السّين في قوله: «ومن تلك الحروف أيضا سوف يَفْعَلُ؛ لأنّها بمنزلة السّين التي في قولك سَيَفْعَل: وإنّما تدخل هذه السّين على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله: لن يَفْعَل»[٨]، ومنع دخول (السّين وسوف) على الجمل (غير الواجبة) وذلك في حديثه عن الأفعال الواقعة بعد (أنْ) في أفعال الظّن فأشار إلى أنّ السّين وسوف لا تدخلان على فعل وقع بعد أفعال الظّنّ إلّا إذا دخلت عليه (أنّ) الثّقيلة أو (أنْ) المخففة منها، وذلك في قوله:

---

[١] فالوقوع يدلّ على الوجوب كما يدلّ على وجوبه عدم جواز دخول النون على الفعل المضارع المثبت؛ لأنّ «النّون لا تدخل على فعل قد وقع وإنّما تدخل على غير الواجب» الكتاب، ٣/ ١٠٥.

[٢] الكتاب:١/ ١٢.

[٣] ذكرنا في المبحث الأوّل عددًا من الشّواهد التي قابل بها سيبويه بين الفعل الواقع وغير الواجب، من ذلك قوله: «فالنون لا تدخل على فعل قد وقع وإنّما تدخل على غير الواجب» الكتاب: ٣/١٠٥

[٤] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١/ ٥٨.

[٥] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٥/ ٣٧.

[٦] الكتاب:٣/٤١

[٧] الكتاب:٣/٣٨.

[٨] الكتاب:٣/١١٥.

«أرى أنْ سَيَفعلُ ذاك. ولا تدخل هذه السّينُ في الفعل ههنا حتى تكون (أنَّه)»[1]، وقد أشرنا سابقا إلى أنّ أفعال الظّنّ عندما تدخل عليها (أنّ) الثّقيلة أو المخففة منها تكون واجبة[2]، فمن خلال هذه الشّواهد التي أوردها سيبويه يمكن أن نختزل دلالة (السّين، وسوف) فيما يلي:

ـ أن السّين وسوف دخلت لمعنى قصر الفعل على معنى الاستقبال.

ـ دلالتهما على الثّبوت.

ـ جعلهما حرفين واجبين.

ـ أنّ الفعل المعطوف على هذه الأفعال يكون مرفوعا والرفع يدلّ على الواجب.

فما الذي جعل هذه الحروف واجبة، مع كونها لم تقع، وغلب على استعمال سيبويه الوقوع والثّبوت موضع الواجب؟ وكيف يمكن لنا أن نجمع بين المستقبل الذي لم يقع، والفعل الواقع؟ وإذا ذهبنا إلى أنّ الفعل المستقبل دالٌّ على الواجب، فـ(أنْ) النّاصبة للأفعال تخلص دلالة الفعل للمستقبل[3] وهي غير واجبة، فكيف نميّز بين هذه المعاني ونوزعها بين (الواجب، وغير الواجب) وكلها غير واقعة زمن الخطاب؟ وما فائدة اختلاف الإعراب إذا كانت كلّ هذه المعاني دالّة على المستقبل في حالتي الرّفع والنّصب؟

يبدو أننا أمام مشكلة في تصنيف مسائل الواجب وغير الواجب؛ لأنّه يجمع بين معطيات تبدو متناقضة، وهي:

١. أنّ السّين وسوف تُصيّران الفعل للاستقبال وهي حروف واجبة عند سيبويه.
٢. أنّ (أنْ) النّاصبة للفعل تُصيّر دلالة الفعل للاستقبال وصيرها سيبويه غير واجبة.
٣. القسم المؤكد باللّام والنّون الدّال على الاستقبال، نحو: والله لأفعلنّ وهو غير واجب عند سيبويه.

---

(1) الكتاب:٣/١٦٦.

(2) انظر: المبحث الثّاني، ص٩٧.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي١/ ٥٨.

إنّ دخول السّين وسوف على الفعل تجعل الكلام وعدا[1] من المتكلّم للمخاطب بإيقاع هذا الفعل سواء كان هو من سيقوم بالفعل، نحو قولك:

_سأذهب، أو سوف أذهب.

أو سيقوم به غيره، نحو:

_ سيذهب زيد، وسوف يذهب زيد.

من خلال قراءتنا لشواهد سيبويه نجد أنّ سيبويه أوجب هذا الوعد المتحقق بالسّين وسوف؛ لأنّ المتكلّم أعطى المخاطب التزاما مطلقا بإيقاع ما وعده في الكون الخارجي بعد زمن التّكلّم فأصبح بمثابة الواقع، أمّا الفعل بعد (أنْ) النّاصبة وإن دلّ على الاستقبال لكنّه لا يكون وعدا من المتكلّم، ولا يقطع المتكلّم بعهد للمخاطب بإيقاعه فهو ممكن الوقوع، لكن تصنيف سيبويه الوعد غير المؤكّد بالقسم في (الواجب) قد يُناقض مبدئيا قول سيبويه في الوعد المؤكّد بالقسم بأنّه غير واجب نحو: والله لأفعلنّ[2]، **لكن هذا لا يمنعنا من ترك الشّواهد السّابقة بأنّ الوعد واجب**، وتفصيل القول في الوعد المؤكّد بالقَسَم في الفصل الرّابع.

_ رفع الفعل المضارع وصلته بالواجب:

ارتبط رفع الفعل المضارع في المواضع التي تحتمل الرّفع والنّصب عند سيبويه بالواجب في عدد من المسائل[3]:

١. رفع الفعل بعد إذن:

يرفع الفعل بعد (إذن) إذا كانت حرف ابتداء، نحو قولك لمن يحدثك بالحديث: «إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك

---

[1] الزّجاجي صاحب كتاب حروف المعاني جعل معناها الوعد في المحبوب أو المكروه ص٥، وابن هشام في مغني اللبيب فصل ذلك فجعل الوعد في المحبوب، والوعيد في المكروه، ١/ ١٣٩.

[2] ذكر في باب الأفعال في القسم «النّون لا تدخل على فعل قد وقع وإنّما تدخل على غير الواجب» الكتاب،٣/١٠٥.

[3] رُتّبت للمسائل كما وردت في الكتاب.

السّاعة في حال ظنٍّ وخِيلةٍ»[1]، وقد جعل سيبويه المرفوع واجبا لامتزاج وقوع الظّنّ في النّفس مع دلالة وقوع المظنون في الكون الخارجي.

وعُدل عن النّصب إلى الرّفع مع كونها حرف ابتداء؛ لأنّ من شروط النّصب أن تدلّ على الاستقبال وهو ما انتفى في هذه الأمثلة فدلّت على الحال، قَالَ أَبُو عليّ الشلوبين في بيان شروط عملها: «**وَهُوَ ألاّ تدخل إلاّ على مُستَقبل، فَإِذا أدخلناها على فعل حالٍ لم تعْمل أصلا وَإِن كَانَت مُتَقَدّمَة؛ لأنّه لَيْسَ فِي الدُّنيا ناصب يدْخل على فعل حالٍ، فَوَجَبَ لَهَا هُنَالك الإلغاء**»[2]، فالرّفع هنا ارتبط بالحال الدّال على الوقوع في الكون الخارجي دون الاستقبال، وتقول كذلك: «**إذن يضربُك، إذا أخبرت أنّه في حال ضرب لم ينقطع**»[3]، أي: أنّ الضرب وقع في الحال. وأوردها عبد السلام هارون بالنّصب «إذن يضربَك»[4]، ولعلّ هذا تصحيف؛ لأنّ هذا يتعارض مع ما ذهب إليه سيبويه في أنّ النّصب يكون للمستقبل كما في قوله : «إذن أظنَّك تريد أن تخبره أنّ ظنّك سيقع **لنصبت**»[5]، ثم تبعه النّحاة في هذه القول يقول المبرد: «إذن أكرمُك إذا أخبرت أنّك في حال إكرام؛ لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النّصب؛ لأنّ حروف النّصب إنّما معناهنّ مالم يقع»[6]، ويؤكّد ذلك أن السّيرافي أوردها بالرّفع في شرح كتاب سيبويه[7]، وقال في موضع آخر في حديثه عن (إذن) «(إذن أكرمَك) وإنّما أردت إِكْرَاما تُوقِعُه فِي الْمُستَقْبل، فَصَارَت بِمَنْزِلَة (أَنْ) فِي وُقُوعهَا للمستقبل من الْأَفْعَال»[8]، وَكذلك قول

(1) الكتاب:٣/١٦.
(2) شرح للمقدّمة الجزولية ٢/ ٤٧٧.
(3) الكتاب:٣/١٦.
(4) الكتاب:٣/١٦ تحقيق عبد السّلام هارون. وكذلك وردت في نسخة بولاق بالنصب١/٤١٢.
(5) الكتاب:٣/١٦.
(6) المقتضب٢/١٢.
(7) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/١٩٣.
(8) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/٨٤.

أبي علي الشلوبين في الشّاهد السّابق بأنّه لَيْسَ في الدُّنيا ناصب يدخل على فعل حالٍ[1] وهذه النّقولات تؤكد أنّ سيبويه أراد (أضربُك) بالرّفع لدلالتها على الحال.

٢. الرّفع بعد حتى:

إذا كانت (حتّى) حرف ابتداء[2]، والفعل بعدها متصل بما قبله، كما اتصل ما ما بعد الفاء بما قبله[3] أي: أن تكون الجملة الأولى سببا فيما ما بعدها، نحو:

ــسرت حتّى أدخلُها.

ــ قد سرت حتّى أدخلُها.

ــ إنّي سرت حتّى أدخلُها[4].

فالفعل الذي قبل (حتّى) أوجب الفعل الذي بعدها[5]، ورُفع الفعل بعد على وجهين:

الوجه الأوّل: أن يكون السّير والدّخول وقعا فيما مضى بمعنى فإذا أنا داخل فالدّخول متصل بالسّير. فالمتكلّم يحكي حال دخول سابق إذ يكون الفعل المضارع بمعنى الماضي.

الوجه الثّاني: أن يكون السّير قد وقع ويكون الدّخول الآن بمعنى: حتّى أنّي الآن أدخلها[6]، فالسّير وقع قبل الحديث والدّخول وقع أثناء الخطاب.

والوجه الأوّل والثّاني يفسران معنى (الواجب) عند سيبويه وذلك قوله: «**إنّما ترفع بحتّى في الواجب**»[7]، إذ الفعل المرفوع بعد (حتّى) ارتبط بالوقوع في الكون الخارجي عند سيبويه سواء كان الوقوع قبل الخطاب أو أثناء الخطاب.

---

(1) انظر: شرح الجزولية، لأبي علي الشلوبين، ٢/٤٧٧.

(2) انظر: الكتاب:٣/١٧، ١٨.وذلك قوله: «فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف» ويقول: «فحتّى ههنا ههنا بمنزلة إذا، وإنّما هي كحرف من حروف الابتداء».

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١٠/ ١٣.

(4) الكتاب:٣/٢٠.

(5) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،٩/ ٢٠١.

(6) انظر: الكتاب:٣/١٧، ١٨.

(7) الكتاب:٣/٢٥

٣. رفع الفعل بعد حروف العطف(الفاء، والواو، وأو):

يرفع الفعل المضارع بعد الفاء على الإشراك بينه وبين أوّل الكلام أو على القطع[١]، نحو:

ـ إنّه عندنا فيحدّثنا.

ـ سوف آتيه فأحدّثه.

فلا «تضمر (أنْ) في الواجب، **ولا يكون في هذا الباب إلّا الرّفع** ...، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ **لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلّا الرّفعُ**»[٢]، أوجب سيبويه رفع الفعل هنا؛ لأنّ الكلام كان واجبا، ومنع إضمار (أنْ) النّاصبة؛ لأنّ النّصب يدلّ على غير الواجب، وقال الخليل في الفعل المرفوع بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[٣] «هذا واجب، وهو تنبيه كأنّه قال: أتسمع أنّ الله أنزل من السّماء ماءً فكان كذا وكذا»[٤].

وعند العطف على الجحد يرفع الفعل بعده وينصب، نحو: ما تأتيني فتحدّثني، فالرّفع على وجهين:

أحدهما: أن تشرك بين الأوّل والثّاني «كأنّك قلت: ما أتيتني وما تحدّثني»[٥]، وهذا الوجه الوحيد الذي يرد فيه الرّفع بعد الفاء(غير واجب)، حيث منعت أداة النّفي التباس الفعل المرفوع بالواجب وأصبح وجودها دلالة قاطعة على (غير الواجب).

---

[١] انظر: الكتاب:٣/٢٨.

[٢] الكتاب:٣/٣٨.

[٣] سورة الحج، آية:٦٣.

[٤] الكتاب:٣/٤٠.

[٥] الكتاب:٣/٣٠.

الآخر: «**أن يكون الإتيان منفيا والحديث موجباً**»[1]، «**كأنّك قلت: فأنت تحدّثنا**»[2]، وليس لأحدهم تعلق بالآخر، وإنّما رفع لأجل القطع بين الجملتين، وهذا يدلّ على أنّ الفعل المعطوف على المنفي يجوز أن يكون واجباً.

وهناك موضع يجوز فيه رفع الفعل ونصبه في الأفعال الواقعة بعد أفعال الظّنّ، وهي أفعال لا يمكن إدراجها في الواجب وغير الواجب بل التّركيب والسّياق يحدّدان معناها، فإذا أراد المتكلّم الفعل (الواجب) رفع الفعل عند العطف، نحو:

ـ حسبته شتمني فأثبُ عليه.

«إن كان الوثوب قد وقع فليس إلّا الرّفع؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلت فأفعلُ»[3]. وإن أراد غير الواجب نصب الفعل بعد الفاء وتفصيل النّصب في موضع لاحق[4].

والفعل بعد (**الواو**) يجيء «مرتفعا منقطعا من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء»[5]، تقول:

ـ زُرْني وأزورُك.

تريد أن تقول «**زيارتُك واجبة على كلّ حال، فلتكن منك زيارة**»[6].

ولا تختلف كذلك (**أو**) عن الفاء في رفع الفعل على الوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾[7]، فالرّفع على وجهين: «على أن تشرك بين الأوّل والآخر، وعلى أن يكون مقطوعاً من الأوّل...أو

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ٣٥.
(2) الكتاب:٣/٣١.
(3) الكتاب:٣/٣٦.
(4) انظر: المبحث الرّابع، ص٢١٢.
(5) الكتاب:٣/٤١.
(6) الكتاب:٣/٤٥.
(7) سورة الفتح، آية:١٦.

هم يسلمون»[1]، فالذي «يقع من ذلك أحد الأمرين إمّا القتال وإمّا الإسلام»[2].

ويظهر من خلال هذه الشّواهد أنّ موضع الفعل بعد حروف العطف (الواو، الفاء، أو) احتمل الرّفع والنّصب فرُفعَ في دلالته على الوقوع وارتبط هذا الرّفع عند سيبويه بالواجب.

لكن قد يخرج المضارع المرفوع إلى معنى غير الواجب كما في الدّعاء، وذلك قولك: «يرحمك الله فإنّه رفع وإن كان دعاء، كما قالوا: غفر الله لك فجاءوا به على لفظ الخبر وإنّما يريدون به الدّعاء»[3]. وجعل سيبويه خروجه عن معنى الثّبوت إلى معنى الدّعاء مضارعاً لخروجه في الماضي، وذكر رفع الفعل مع كونه دعاء؛ لأنّ الفعل المرفوع غالبا ما يدلّ على الواجب، لكن جاز مجيء لفظ الخبر في الدّعاء بفعل مضارع مرفوع؛ «لأنّه يعلم أنّ القائلَ لهذا لا يَعلَمُ ما فعلهُ اللهُ بمن يَدعُو له من الرّحمةِ وغيرها، فيخبر به فيُعلم أنّ لفظ الإخبار منه على معنى الدّعاء ولا يجوز قام زيد في معنى: ليقم زيد؛ لأنّ القائل لهذا يجوز أن يعلمه فيخبر به»[4]، **وهنا أظهر السّيرافي السّيرافي أهميّة المعنى التّداولي في توجيه البنية، إذ إنّ الأصل في الفعل المضارع المرفوع أن يكون واجبا لكنّ جاز أن يَرِد الإعراب بالرّفع في الدّعاء الدّال على (غير الواجب)؛ لأنّ المعنى هنا في (يرحمُك) الله لا يمكن بل يمتنع أن تحيط به معرفة المتكلّم فلما ظهر المعنى التّداولي للبنية التّركيبية جاز ورودها على غير أصلها؛ لأنّ المعنى الأصلي للبنية وهو الإخبار برحمة الله ممتنع من الجانب التّداولي، لكن امتنع الدّعاء في قولنا (قام زيد أو يقوم زيد)؛ لأنّ المعنى الأصلي للبنية يصح الإخبار به فيجوز أن يكون المتكلّم يعلم حال (زيد) فلمّا صح المعنى التّداولي للبنية الأصليّة مُنع أن يكون معناها هنا بمعنى الدّعاء.**

(1) الكتاب:٣/٤٧.

(2) شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي ١٠/٥٢.

(3) نسبه السّيرافي إلى سيبويه انظر: شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي ٩/ ١٨٢.

(4) شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي ٩/ ١٨٤.

كذلك يخرج الفعل المضارع المرفوع إلى غير الواجب عند وسم البنية المنجزة بمنفي؛ لأنّ حروف النّفي غير عاملة، نحو قولنا في الحال: «هو يفعلُ...، فإن نفيه ما يفعلُ»[1]، وكذلك قولك في الاستقبال: «هو يفعل... فنفيه لا يفعلُ»[2]، **فوجود حرف النّفي يقطع اللبس الحاصل هل وقع الفعل أم لا؟ بعكس الحروف السّابقة (إذن، وحتّى، والواو، والفاء، وأو) يجوز أن يكون بعدها الفعل واقعا أو غير واقع فاختيرت حركة الرّفع ليدلّ على الوقوع، والنّصب لغير الواقع.**

المسألة الثّالثة: دخول (إذ) الفجائية على الجملة الفعليّة:

تختص (إذ) الفجائية بالدّخول على الجملة الفعلية كما اختصت (إذا) بالجملة الاسميّة، نحو:

ـ بينما أنا كذا إذ جاء زيد.

ـ وقصدتُ قصدَه إذ انتفخ علي فلان.

«ولا يليها إلا الفعل الواجب...فهذا لما توافقه وتهجُمُ عليه من حالٍ أنت فيها»[3]، أي: أن تسلك أمرا ثم يعترضك أمر آخر مفاجأة، ومعنى قولنا: قصدت قصده أي: نحوت نحوه ففاجأني اعتراض فلان، فـ (إذ) ليست من المعاني التي تقع في صدر الكلام لكنّ وجودها في الكلام يَدُلّ على وجوبه.

---

[1] الكتاب:٣/١١٧.

[2] الكتاب:٣/١١٧.

[3] الكتاب: ٤/٢٣٢.

المبحث الرّابع

المشترك بين الجملة الاسميّة والفعليّة

وهي معانٍ تتحقق في الجمل الاسميّة والفعليّة معا، ونصّ سيبويه على وجوبها

المسألة الأولى: همزة الاستفهام التي تخرج عن معناها الأصلي لأغراض بلاغيّة كالتقرير، والإنكار والتّوبيخ:

الأصل في الهمزة أن تأتي بمعنى الاستفهام التي يطلب فيه المتكلّم المخاطب «عن خبر من هو معروف عنده»[1]، لكن تخرج هذه الهمزة لتؤدي أغراضا أخرى تناسب المقام، فتدخل على الاسم والفعل، فإن دخلت على الفعل فموضع الكلام أنّ تقرره بوقوع الفعل، وإن بدأ بالاسم بعد الهمزة فالمراد تقريره بأنّه الفاعل، «فإذا قال: أفعلت؟ فهو يقرره بالفعل من غير أن يردّده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة. وإذا قال: أأنت فعلت؟ كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفي الفعل تردّد. ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن»[2].

وحروف الاستفهام غير واجبة عند سيبويه وذلك في قوله «حروف النّفي شبهوها بألف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل؛ لأنّهنّ غير واجبات»[3]، لكن سيبويه أخرج همزة الاستفهام عندما تكون بمعنى التّقرير من غير الواجب إلى الواجب، لكون التّقرير يكون فيما وقع، وذلك في نقله عنه الخليل تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[4]، فقال: «هذا واجب، وهو تنبيه كأنّك قلت: أتسمع أنّ الله أنزل من السّماء ماء فكان كذا وكذا»[5]، والاستفهام في هذه الآية وقع

---

[1] الكتاب، ٤٨/١.

[2] دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص١١٤.

[3] الكتاب،١٤٥/١.

[4] سورة الحج، آية:٦٣.

[5] الكتاب:٤٠/٣.

للتقرير[1]، وهذا الشّاهد استشهد به سيبويه على رفع الفعل بعد الفاء، حيث يرفع الفعل بعدها إذا كان ما قبله واجبا، قال أبو علي الفارسي في قوله: «ألم تر» ليس بنفي فيحمل عليه (فتصبح)، ويقول السّيرافي في تعليله الرّفع: «وإنّما قبح إضمار (أنْ) بعد الفاء في الواجب؛ لأنّ الذي أحوجنا إلى إضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره، وحمله على غير لفظه، الدّلالة على المخالفة بين الأوّل والثّاني على ما بيناه. وإذا كان ذلك في الواجب، لم يقع خلاف بين الأوّل والثّاني يحوجنا إلى ذلك التّقدير... أمّا إنّه عندنا فيحدثُنا، فالثّاني منقطع عن الأوّل وهو موجب مثله، إلا أنّك عطفت جملة على جملة...ومثله قوله تعالى:﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]... ومثل «كُنْ فَيَكُونُ»[3] قوله الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[4]»[5].

وقد جعل سيبويه الاستفهام الذي يأتي بمعنى الإنكار والتّوبيخ واقعا في عدد من الأمثلة التي استشهد بها، فيقول:

١. أتضرب زيدا! «وأنت تدعي أنّ الضّرب واقع»[6].

٢. أطربا! «وأنت تعلم أنّه قد طرب، لتوبّخه وتقرّره»[7].

---

(1) تفسير أبي السّعود، لأبي السّعود محمّد العمادي، ١١٧/٦

(2) سورة البقرة، آية: ١١٧.

(3) جعل سيبويه (فيكون) منقطعا عن الكلام الأوّل وتقدير الكلام «كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون». قال السّيرافي: «قوله (فيكون) ليس بجواب لكن لأنّ الكلام الأوّل وجوابه جميعا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله – عزّ وجل– أنّه كن فيكون، و(كن فيكون) منصوب لأن للشيء، والذي قيل للشيء (كن) فحسب، ثم خبّر عنه أنّه يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا ودخلت عليه (الفاء) لأنّه عطف جملة على جملة». ٣٩/١٠.

(4) سورة الحج، آية:٦٣.

(5) شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي، ٣٩/١٠، ٤٠.

(6) الكتاب:١٧٦/٣.

(7) الكتاب:١٧٦/٣.

٣. «أتميميًّا مرة وقيسيًا أخرى.

وإنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت: أتميميًّا مرة وقيسيًا أخرى كأنّك قلت: أتحوّلُ تميميًّا مرة وقيسياً أخرى.

فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيتِ هذا له، **وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهلٌ به ليفهّمه إيّاه ويخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك»**[1].

٤. يا بني أسدٍ أعْوَرَ وذا نابٍ!

«فلم يرد أن يسترشدهم ليُخبروه عن عوره وصحّته، ولكنّه نبّههم، كأنّه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! **فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً**، كما كان التّلوّن والتّنقل عندك ثابتين في الحال الأوّل، وأراد أن يثبّت لهم الأعور ليحذوره»[2].

فهذه المعاني الثّواني خالفت الأصل في معنى الاستفهام في معرفة المتكلّم القاطعة بوقوع الحدث، فخرجت عن معنى الاستفهام غير الواجب الذي يطلب من المخاطب تصورا أو تصديقا؛ لأنّ في قولك: هل تضرب زيدا؟ فأنت لا تعلم بالوقوع هنا ولا تدعي هنا أنّ الضرب واقع[3].

وقال سيبويه في وجوب معنى التّقرير: **«فإن كنت تريد أن تقررّه بأنه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون، لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب»**[4]. فكان وصفُه للتّقرير أو الإنكار كوصفه للخبر الواجب **في كون الفعل واقعا وعلم به المتكلّم**، ولكنّه في الاستفهام التّقريري أو الإنكاري يعمل على تثبيته للمخاطب لتنبيهه وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به كما في الاستفهام، وكأنّ سيبويه بتصنيفه للتّقرير في (الواجب) يضع شرطا يميز به بين

(١) الكتاب، ١/٣٤٣.
(٢) الكتاب، ١/٣٤٣.
(٣) الكتاب، ٣/ ١٧٦.
(٤) الكتاب، ٣/٩٥.

(الواجب وغير الواجب) وهو علم المتكلّم بوقوع الحدث في الكون الخارجيّ أو بدليلٍ يرجح وقوعه؛ لأنّ الحدث في غير الواجب قد يكون واقعا في الكون الخارجي قبل الحديث كما في الاستفهام الحقيقي، وذلك قولك: هل قام زيد؟ فيجيب المخاطب بنعم. فعلم المخاطب بوقوع الحدث لا يجعله واجبا، فراعى بهذه الثّنائيّة حال المتكلّم والمخاطَب معا.

وذكر ابن هشام أنّ الاستفهام التّقريري خبر موجب؛ لذلك امتنع سيبويه أن يجعل أم متصلة[1] في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[2]؛ لأنّ المتصلة لا تقع بعد الإيجاب[3].

وتظهر هذه المسألة عدم التّطابق بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لأنّ هذه المعاني لا تخرج من الإنشاء وإن خرجت من معنى الاستفهام، وهنا أخرج سيبويه التّقرير الذي بُدِئ بهمزة الاستفهام عن معنى غير الواجب وجعله واجبا.

ــ حرف الجواب بلى :

حرف «توجب به بعد نفي»[4]، ويكون في جواب الاستفهام الذي دخلت عليه همزة الاستفهام أو التّقرير أو التّوبيخ، فإذا قيل على سبيل التّقرير:

ــ أليس زيد بقائم؟

ــ أما خرج زيد؟

كان عليك أن تقول (بلى) ، والمعنى: قام زيد، وخرج زيد، أو تقول (لا) في نفي التّقرير، وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[5]

---

[1] انظر: الكتاب٣/١٧٣.

[2] سورة الزخرف، آية:٥١، ٥٢.

[3] مغني اللبيب، لابن هشام، ١/١١٣.

[4] الكتاب، ٤/٢٣٤.

[5] سورة الأعراف، آية: ١٧٢.

والمعنى فيها «الإيجاب والإثبات لما سُئِل عنه بالنّفي، أو قرّر أو نفي أو توهّم نفيَه»[١]، فهو حرف جواب للسؤال التّقرير ويسمى السّؤال المحجوب[٢].

المسألة الثّانية: دخول إذ الظّرفيّة:

تقع (إذ) الظّرفيّة في الكلام الواجب؛ لكونها تدلّ على وقت ماضٍ، وتضاف إلى الجمل الاسميّة والفعليّة[٣]، نحو:

١. ــ جئت إذ عبد الله قائم.

ــ جئت إذ عبد الله يقوم

٢. ــ جئت إذ يقوم زيد.

٣. مجيئك إذ جاء زيد.

٤. جئت إذ عبد الله قام. وهذا قبيح[٤].

وقُبُحَ عند سيبويه أن يكون خبر المبتدإ الذي بعدها فعلا ماضيا كما في المثال الأخير؛ لكون (إذ) تدلّ على المضي ولا حاجة للمتكلّم أن يعيد لفظ الماضي بعد أن فصل بين إذ والفعل الماضي بالمبتدإ، ولكن يجوز عند إيلائه (إذ) نحو: جئت إذ قام عبد الله؛ لمطابقته ومشاكلته معنى (إذ)[٥].

فلما كانت (إذ) التي بمعنى زمن أو وقت أو حين تقيد دلالة الجملة بمعنى الوقوع فيما مضى من الزّمان، وتدلّ على ثبوت ووقوع الفعل في الكون الخارجي قبل إخبار المتكلّم جعلها سيبويه واجبة وذلك في قوله: «ولكنّ (إذ) إنّما تقع في الكلام الواجب»[٦]، وكثيرا ما ربط

---

[١] رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، ص٢٣٤.

[٢] حروف المعاني ، للزجاجي ص٦.

[٣] انظر: الكتاب، ١/١٠٧، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١/٩٧، ٩٨.

[٤] انظر: الكتاب:١/١٠٧.

[٥] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ١٩٣، ١٩٥.

[٦] الكتاب:١/١٠٧.

سيبويه بين معنى الوقوع والواجب، فهي ليست من المعاني التي تعجم صدر الكلام لكن وقوعها في الكلام يدلّ على وجوبه.

المسألة الثالثة: التّكثير:

يعدّ معنى التّكثير عند سيبويه واجبا، ويظهر ذلك في منعه نصب الفعل بعد الفاء إذا كان ما قبلها يدلّ على التّكثير فقال: «ولا يكون كثر ما سرت فأدخلَها؛ لأنّه واجب، ويحسن أن تقول: كثر ما سرت فإذا أنا داخل»[1]، فمنع النّصب؛ لأنّه يدلّ على غير الواجب[2]، وجعل نفيها (قلّما) والتّقليل عند سيبويه غير واجب، وهنا تحقق التّكثير بالدّلالة المعجمية لمعنى الفعل، كما يتحقق التّكثير (بكم) قال سيبويه في قول الفرزدق[3]:

كَمْ عَمّةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ　　　فَدْعاءُ قَدْ حَلَبتْ عليَّ عِشارِي[4]

---

(1) الكتاب:٣/٢٢.

(2) يقول سيبويه: «واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النّصب، من قبل أنّه إذا لم يكن واجبا رجعت حتّى إلى (أنْ، وكي)»الكتاب:٣/٢٤.

(3) هو همام بن غالب بن صعصعة ، شاعر من شعراء الدّولة الأموية، له ديوان باسمه، توفي سنة ١١٠هـ ، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة١/٤٧١.

(4) بيت من الكامل، وهو في: ديوانه ص٣١٢، كتاب سيبويه، ٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦ ، ومرّة بجرها ، الأصول ١/٣١٨، ١/٣١٨، شرح أبيات سيبويه لابن النّحاس ص١١٨، شرح شواهد المغني، ٢/٥١١، خزانة الأدب ٦/ ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٨. فدعاء: في رسغها اعوجاج من كثرة الحَلْب. العِشار: جمع عُشَراء، وهي النّاقة التي مضى على حملها عشرة أشهر. ويريد: «كيف تُناجزني وعمّاتك وخالاتك قد كنّ راعيات لإبلي، وإنّما يجب لك أن تراعي حقّي، وتعترف بتقدمي وسبقي» الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، ص ١٧٩. **وأوردها سيبويه في المواضع الثلاث بحركات متعددة مرّة برفع (عمّة) ومرّة بنصبها،** أمّا الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله (حلبت)، وعلى هذين يكون قوله (عمة) مبتدأ، وقوله (لك) متعلق بمحذوف صفة له، وجملة (قد حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورا، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبا. وأما النصب فعلى أن (كم) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضا، وعمة: تمييز لها، ويكون تمييزها منصوب، وخالة معطوف عليها والمبرد يرى أنّ (كم) استفهامية في البيت، وتوجيه ذلك بأنّ الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التّهكم والسخرية. فكأنّه يقول: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري. وأمّا الجر فعلى أن (كم) خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) وعمة: تمييز لها، ويكون تمييزها مجرور، وخالة: معطوف عليها.

«فجعل كم مراراً، كأنّه قال كم مرّةً قد حلبت عشاري على عماتك»[1]، لكن سيبويه قال: «اعلم أنّ لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام...، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (ربّ)»[2]، وهذا القول يوهم أن معنى (كم) كمعنى (ربّ) وقد أبان شرّاح الكتاب المراد من قوله:« ومعناها معنى (ربّ)» وفسر أبو علي الفارسي هذا القول بأنّ «**الاشتراك بين(كَمْ) و(ربّ) في أنّهما يقعان صدرا وفي أنّهما لا يدخلان إلّا على نكرة** وفي أن الاسم النّكرة الواقع بعدهما يدلّ على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كم) يدلّ على كثير، والواقع بعد (ربّ) يدلّ على قليل»[3]، وقال السيرافي: «[كم] التي للخبر تضارع (ربَّ)..، وكم للتّكثير، وربَّ للتّقليل»[4]، لقد بيّن النّحاة هنا المراد من قوله وكشفوا عن أهميّة الصّدر في دلالته على المعنى، فالتّكثير هنا من المعاني المؤسّسة التي تقع في الصّدر ويتحقق بالجملة الاسميّة نحو: كم رجلٍ أتاني[5]، أو بالجملة الفعليّة، نحو: كم رجلٍ ضربت [6]، فإن كانت (كم) بمعنى التّكثير فهي واجبة؛ لأنّ التّكثير عند سيبويه يكون واجبا.

---

(1) الكتاب:٢/١٦٦.

(2) الكتاب: ٢/١٥٦.

(3) التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، ١/٣٠٠.

(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٢/ ٤٩٢ ساقط من النسخة العلمية.

(5) فكم في محل رفع بالابتداء.

(6) فكم هنا في محلّ نصب مفعول به.

خلاصة الفصل الثّاني

عرض هذا الفصل المسائل النّحويّة التي أدخلها سيبويه ضمن الواجب وانتهى إلى أنّ (الواجب) عند سيبويه هو «الشّيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون الخارجي أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يَعِد المتكلّم بإيقاعه»، وغير الواجب: «هو ما لم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله أو جهل المتكلّم وقت وقوعه»، وأن هذا المفهوم لم يُنقل عن الفقهاء والمتكلّمين بل كان معنًى خاصاً بمعاني الكلام في النّحو العربي.

وينضوي تحت هذا الفصل عدد من المسائل المتحقّقة بالجملة الاسميّة والجملة الفعليّة الدّالة على الوقوع والثّبوت في الكون أو الدّالة على الوعد بإيقاعه، وهي:

الجملة الابتدائيّة الدّالة على الثّبوت والوقوع في الكون الخالية من تعجيم المحلّ السّابق للمبتدإ، والجملة الابتدائيّة المؤكّدة بالمصادر، والجملة الاسميّة المؤكّدة بأنّ ولكنّ، والجملة الاسميّة المسبوقة بكان أو أصبح أو أمسى، وأفعال الاعتقاد الدّالة على اليقين، وأفعال الاعتقاد الدّالة على الظّنّ إذا كانت (أنْ) المخففة من الثّقيلة سدت مسد مفعوليها، و(إذا) الظّرفيّة التي لم يسرِ فيها معنى الشّرط (الفجائيّة)، والفعل الماضي، والماضي المسبوق بـ(قد)، وجازفنا بإدخال ألفاظ العقود ضمن معنى الواجب الواقع في الحال، ويتحقق كذلك بالفعل المضارع المرفوع، والمضارع المسبوق بالسّين وسوف، و(إذ) الفجائيّة التي تدخل على الجملة الفعليّة، ووجود (إذ) الظّرفيّة في الجملة، والتّكثير، همزة الاستفهام التي تخرج لأغراض بلاغيّة كالتّقرير، والإنكار والتّوبيخ.

وتختلف درجات الاعتقاد في هذه الجمل فأقلّها درجة تكون في البنية البسيطة المجرّدة من تعجيم المحلّ السّابق للمسند إليه في الجملة الاسميّة، أو المسند في الجملة الفعليّة، وتزداد دراجات الاعتقاد قوّة في هذه الجمل بالمؤكّدات التي تسم صدر الجملة.

وقد تبيّن لنا في هذا الفصل أنّ الجملة الاسميّة ألصق بمعنى (الواجب) لكونها تحمل معنى الدّوام والثّبوت أمّا الجملة الفعليّة فهي تدلّ على التّجدّد وعدم الثّبوت، كما أنّ الجملة الاسميّة التي خبرها صفة مشبهة أرسخ في معنى الواجب من الجملة التي خبرها جملة فعليّة.

وتبين أيضا أن مفهوم الابتداء الذي حاول الباحثون تعميمه على الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة لا يمكن تعميمه؛ لأنّه هذا القول سيعقبه إلغاء لجميع العوامل النّحويّة التي ارتبطت بالمعاني ويصبح كلّ اسم مرفوعاً بالابتداء بتوسط فعل بينهما كاسم كان وأخواتها، وإن خرجوا من هذا بأنّ الابتداء محصورٌ بالجمل البسيطة غير المسبوقة بوسم فإنّ هذا سيصطدم بالاستفهام وغيره الذي عمّم فيه موضع الفائدة ورُفع الاسم بالابتداء، وتعميمهم الابتداء على الجملة الفعليّة سيدخل في الابتداء معظم المسائل الواجبة وغير الواجبة، والعوامل التي ضبطها النّحاة كانت أسلم منهجا في تمييزها بين معانٍ في الجملة الاسميّة والفعليّة.

ويكشف هذا الفصل عن عدم التّطابق بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب، وثنائيّة الإنشاء والخبر، فإن وافق معنى (الواجب) الخبر المثبت فإن هذه الموافقة جزئيّة ولا تتحقق في بعض المسائل فقد كشف باب الاعتقاد المتحقق بأفعال الظّنّ أنّ الظّنّ لا يكون في (الواجب) إلّا إذا لحقته (أنّ) الثّقيلة أو المخففة منها الثّقيلة التي سدت مسد مفعوليها وصيّرت معنى الظّن بمعنى العلم، أمّا إذا لحقته (أنْ) النّاصبة فيكون (غير واجب)، أي: إن دلّ السّياق على وقوع المظنون في الكون الخارجي فيحمل معنى (الوجوب) أمّا إذا دلّ السّياق على كونه شكّا عرض للمتكلّم دون بيان تحقّقه في الكون الخارجي، أي أنّ المظنون لم يقع في الكون الخارجي يكون (غير واجب)، والملاحظ أنّ أفعال الظّن سواء دخلت عليها (أنّ) الثّقيلة أو الخفيفة تصنّف في الخبر المثبت في ثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لأنّها ثابتة في الاعتقاد بمجرد النّطق بها، ولم يكن عدم التّطابق بين الثّنائيّتين في الظّن فقط وتحقق كذلك عدم التّطابق بينهما في الفعل المضارع المرفوع واتصاله بـ(الواجب) دون المنصوب والمرفوع والمنصوب يصنّفان خبرا.

وكذلك جعل سيبويه الاستفهام التّقريري (واجبا) مع كونه إنشاء في ثنائيّة الإنشاء والخبر، وهو ما يعد فاصلا في بيان الفرق بين الثّنائيّتين؛ لأنّ المضمون القضوي في الإسناد التّقريري واقعٌ في الكون وعلم به المتكلّم، والفصل بين (الواجب، وغير الواجب) أنّ (الواجب) هو وقع الحدث في الكون الخارجي وعلم به المتكلّم، فعلم المتكلّم بالوقوع شرط في دلالته على (الواجب) بدليل أنّ الاستفهام الذي يطلب المتكلّم من المخاطب إخباره، قد يكون الحدث واقعا قبل زمن الحديث، لكن عدم علم المتكلّم بوقوعه أخرجه من الوجوب؛ ليكون شرط (الواجب) علم المتكلّم بالوقوع يقينا لا يخالطه شكّ.

وقد كان لهذه الثّنائيّة أثر في ضبط الحركات الإعرابيّة فأظهرنا التّصحيف الذي وقع بالكتاب في طبعة بولاق، وتحقيق: عبد السلام هارون في ضبطهما لقول سيبويه: «**إذن يضربُك، إذا أخبرت أنّه في حال ضرب لم ينقطع**»[1]، أي: أنّ الضرب وقع في الحال حيث أورداها بالنّصب «إذن أضربَك».

[1] الكتاب:٣/١٦.

الفصل الثّالث

غير الواجب عند سيبويه

توطئة

بعد أن بينّا مفهوم الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، والتّراكيب التي تنضوي تحت هذا المفهوم، نهدف من دراستنا في هذا الفصل إلى بيان الجزء الآخر من ثنائيّة (الواجب وغير الواجب) لحصر جميع التّراكيب النّحوية التي ارتبطت عند سيبويه بهذا المفهوم، وصلة هذا المفهوم بالجملة الفعليّة والجملة الاسميّة، وكذلك بالجملة البسيطة وبالجملة المركّبة، ثم ربط ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لمعرفة مدى توافق هذه الأقوال مع نصوص الكتاب، والإسهام في رفع الخلاف الواقع بين الباحثين في بعض القضايا.

ونبوّب المعاني في هذا الفصل بحسب درجاتها عند سيبويه حيث اقترن حديثه عن معاني (غير الواجب) بالجملة الفعليّة فجعلها أعلق (بغير الواجب) من الجملة الاسميّة، وجعل أقوى معانيه: الأمر، ثم الجزاء، ثم الاستفهام وآخرها النّفي.

ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: الطّلب.

المبحث الثّاني: الشّرط.

المبحث الثّالث: النّفي.

المبحث الرّابع: المضارع المنصوب.

المبحث الأوّل

الطّلب

يتحقق معنى الطّلب في عدد من الأعمال اللّغوية (غير الواجبة) كالأمر، والنّهي، والدّعاء، والعرض، والتّحضيض، والاستفهام، والتّمني، والرّجاء؛ لكون الحدث في هذه المعاني لم يقع في الكون الخارجي أثناء الحديث، أو يكون المتكلّم جاهلا بوقوع الحدث في الكون كما في الاستفهام.

ويجمع بين هذه الأعمال اللّغويّة (غير الواجبة) جانبان: **الجانب الدّلالي** حيث تشترك هذه الأعمال في الدّلالة على مطلوب غير حاصل وقت النّطق، ففي الأمر طلب من المتكلّم للمخاطب بإيقاع حدث في الكون الخارجي، والنّهي طلب الكف عن إيقاع فعل، وفي الاستفهام استدعى لمطلوب غير حاصل في الذهن، وفي التّمني والرّجاء طلب وقوع أمر مستحيل الوقوع أو مأمول حصوله. **والجانب الآخر**: في البنية التّركيبيّة لهذه الأعمال إذ إنّ معظمها تتحقق بالفعل سواء كان مضمرا أم مظهرا ويقل مجيئها بغير الجملة الفعليّة.

وتتفاوت درجات هذه الأعمال اللّغوية فأقوى درجاتها عند سيبويه **هو الأمر** ثم تضعف درجة الطّلب في الاستفهام، ثم يضعف الطّلب ويصل إلى أدنى مستوياته في التّمني والرّجاء حيث لا يُساق المخاطب إلى إيقاع فعل، وإنّما هي إرادة ورغبة في وقوع الفعل بدليل أنّ التّمني يتحقّق أحيانا بفعل ممتنع وقوعه كقوله: «ليت الشّباب يعود يوما». وقصر بعض الباحثين معنى (غير الواجب) على معنى الطّلب[1].

ويتضمن هذا المبحث ثلاث مسائل نبتدئ بألصقها بمعنى (غير الواجب) عند سيبويه:

---

[1] جعل ميلاد هذا المعنى هو أهمّ المعاني التي تجمع الأعمال غير الواجبة، فيقول: «الأصل في الواجب أنّه الخبر، والأصل في غير الواجب أنّه الطلب» لأجل التقريب بين ثنائيّة الإنشاء والخبر، وثنائية الواجب وغير الواجب. انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٨٢.

المسألة الأولى: الأمر والنّهي. وتشمل المعاني المتفرعة عنها كالدّعاء، والإغراء والتّحذير، والعرض والتّحضيض.

المسألة الثّانية: الاستفهام.

المسألة الثّالثة: التّمني والرّجاء.

المسألة الأولى: الأمر والنّهي:

اقترن معنى الأمر بمعنى النّهي عند سيبويه في كثير من مسائل الكتاب لما بينهما من استرسال دلالي؛ إذ جعل حديثه عن هاتين المسألتين في باب واحد فقال: «هذا باب الأمر والنّهي»[1]، لأنّ النّهي عن إتيان الشيء هو أمر بخلافه وكذلك في الأمر يقتضي أن يكون نهيًا عن خلافه فإن قلت:

ـ حسبك خيراً لك.

«إنّما نصبت خيراً...؛ لأنّك حين قلت: (انتهِ) فأنت تريد أن تُخْرِجَهُ من أمْرٍ وتُدْخِلَه في آخر. وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انتهِ وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبته؛ لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انْتهِ، أنّك تَحمله على أمرٍ آخر»[2]، فهاتان المسألتان متلازمتان في المعاني فكل معنى يقتضي الآخر؛ لأنّك «إذا أمرته بالانتهاء، فإنّما تأمره بترك شيء، وتارك الشيء آتٍ ضده»[3]، ويدلّ على هذا الاستلزام بين الأمر والنّهي أنّه لا يجوز لك أن تقول: «يَنتهِي خيراً له، ولا أَأنتهِي خيراً لي؛ لأنّك إذا نهيت فأنت تزجّيه إلى أمر، وإذا أخبرتَ أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنّما تُعْلِمُ خبرا أو تَسترشِدُ

---

[1] الكتاب، ١/١٣٧. وكذلك جمع بين مسألة الأمر والنهي في كثير من الأبواب، من ذلك: «هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي»١/١٤٥، و«باب ما جرى من الأمر والنّهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره» ١/٢٥٣، وغيرها من الأبواب ١/٢٥٧، ٢٩٠، ٣/٩٣، ١٠٠.

[2] الكتاب، ١/٢٨٣.

[3] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:٥/ ٥٣.

مُخْبِراً»[1]؛ ومنع نصب خير في الخبر والاستفهام لأنّ هذه المعاني لا تدلّ على المحذوف بعكس النّهي الذي يقتضي الأمر فأصبح له قوة في الإضمار[2].

وهذان العملان (الأمر، والنّهي) غير واجبين عند سيبويه[3]؛ لعدم وقوعهما في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله، وهذا ظاهر قوله: «وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب، واقتل واضرب»[4] ففي الأمر طلب المخاطب إيقاع فعل غير حاصل وقت الطّلب، وفي النّهي منعه عن إيقاعه.

ـ قوة الطّلب في الأمر والنّهي:

يعد الأمر والنّهي أقوى درجات غير الواجب عند سيبويه؛ «لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل مظهرا أو مضمرا. وهما أقوى في هذا من الاستفهام»[5]، إذ إن (غير الواجب) ألصق بالجملة الفعليّة من الجملة الاسميّة، وهو ما تحقق بالأمر والنّهي في جميع تركيبهما فاستحقا بهذا أن يكونا أعلى درجات (غير الواجب)، فتقول:

ـــزيداً اضربْه.

«واضربْه مشغولة بالهاء؛ لأنّ الأمر والنّهي لا يكونان إلّا بالفعل، **فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهر**»[6] الفعل، وتقدير الكلام: اضرب زيدا، اضربه، وتُحذف الفعل هنا **لدلالة المقال** وقد يكون الحذف **لكثرة الاستعمال**، نحو: إمّا لا، «فكأنّه يقول: إفْعَل هذا إن كنت لا تفعل غيره»[7].

---

[1] الكتاب، ١/ ١٤٦ نسخة بولاق، وأوردها عبدالسلام هارون « إمّا تُعْلِمُ خيرا »١/٢٨٩.

[2] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:٥/ ٥٩.

[3] انظر: الكتاب، ١/١٤٥.

[4] الكتاب، ١/١٢.وذلك في قوله: «كما أنّ الأمر والنهي غير واجبين».

[5] الكتاب، ١/١٣٧.

[6] الكتاب، ١/١٤٤.

[7] الكتاب، ١/٢٩٤، ٢٩٥.

وقَيْدُ إضمار الفعل وإظهاره متعلق بقواعد تخاطبيّة حددها سيبويه بقوله: «فاعرف فيما ذكرت لك أنَّ الفِعْلَ يَجري في الأسماءِ على ثلاثة مجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارهُ، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ متروكٌ إظهارُه.

فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنّه أن تَنْتَهِيَ إلى رجل **لم يكن في ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يَخطُرْ بباله،** فتقول: زيداً. **فلا بدّ له من أن تقول له: اضربْ زيداً...**

وأمّا الموضعُ الذي يُضْمَرُ فيه وإظهاره مستعمل، **فنحو قولك: زيداً، لرجلٍ في ذِكْرِ ضرب،** تريد: اضرب زيد.

وأمّا الموضعُ لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره»[1]، نحو: إياك والأسد[2].

ـ الأبنية التي يتحقق بها معنى الأمر والنّهي:

- يقع معنى الأمر بصيغة (اِفْعَلْ)، نحو قولك: اِذْهَبْ، واقْتُلْ واضْرِبْ[3]، وهذه الصيغة خاصة بأمر المخاطب ولا يمكن أن يؤمر به الغائب[4].وفي هذه الصّيغة خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، فأقسام الفعل عند الكوفة قسمان: (ماض، ومضارع) والأمر مقتطع من المضارع، فأصله فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر فانجزم، ثم حذفت حذفًا مستمرًا، أي: دخلت لام الأمر على المضارع فقيل: (لتفعل)، ثم حذفت اللّام وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال، فتحولت صيغة (لتفعلْ)، إلى (افعلْ). لكن هذه الصيغة هي أصل عند البصرين؛ لأنّ الفعل عندهم

---

(1) الكتاب، ١/٢٩٦، ٢٩٧.

(2) انظر: الكتاب، ١/٢٧٣. وأشار سيبويه إلى هذا الشاهد في قوله: «وأمّا الموضع لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إيّاك»١/٢٩٧

(3) انظر: الكتاب، ١/١٢.

(4) انظر الكتاب: ١/ ٣٨، وذلك قوله: «زيدا ليضربْه عمرو، وبشرا ليقتلْ أباه بكرٌ؛ لأنّه أمر للغائب بمنزلة افعل للمخاطب». وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٥/ ١٨.«إن أمر المخاطب يقع بالفعل المحض من غير حرف يدخل عليه، وأمر الغائب لا يقع إلا بحرف ألا ترى أنك تقول: قم يا زيد، ولا يجوز أن تقول: يقم ياعمرو إذا كان غائبا وإنما تقول: ليقم عمرو».

ثلاثة أنواع: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر الذي يؤدي بصيغة (افْعَلْ، ولِتَفْعَلْ)[1].

واحتجاج سيبويه بأصالة البناء يقوي موقفه، وذلك عند حديثه في عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف أنّ صيغة (افْعَلْ) في الأصل غير مجزوم بلام محذوفة، فقال: «ائتني فأحدِّثَك...ولا سبيل ههنا إلى الجزم؛ من قبل أنَّ هذه الأفعال التي يدخلها الرّفع والنّصب والجزم، وهي الأفعال المضارعةُ، لا تكون في موضع (افْعَلْ) أبدا؛ لأنّها إنّما تنصب وتَنجزِم بما قبلها، و(افْعَلْ) مبنيةٌ على الوقف.

فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلتَ اللّام، وذلك قولك: ائتِه فَلْيحدِّثْك، وفَيحدِّثْك إذا أردت المجازاة. ولو جاز الجزم في: ائتني فأحدِّثْك ونحوها لقلت: تحدِّثْني تريد به الأمر»[2]، فمنع سيبويه في المعطوف أن يجزم، لأنّه لم يسبق بمجزوم ولو كان فعل الأمر مجزوما في الأصل لجاز في المعطوف أن يجزم، فلما كان فعل الأمر مبنيا في الأصل منع الجزم في المضارع المعطوف[3]، ولعلّ هذا يقوي حجة البصريين في كون الأمر قسما من أقسام الفعل مبنيا على الوقف، **وما دعا الكوفيين أن يجعلوا فعل الأمر مقتطعا من المضارع هو قولهم أن أصل معاني**

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسألة٧٥ (الأمر دون لام هل هو معرب أو مبني)، ص٤١٤. فيقول: «ذهب الكوفيون فعل الأمر للمُوَاجَه المعرّى عن حرف المضارعة نحو: افْعَلْ، معربٌ مجزوم...؛ لأنّ الأصل في الأمر للمُوَاجَه في نحو (افْعَلْ) لِتَفْعلْ» ويقصد بالمواجه: أي قابله وجهًا بوجه (المخاطب)،والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، وهمع الهوامع، للسيوطي وذلك قوله: «الفِعْل ثَلَاثَة أَقسَام خلافًا للكوفيين فِي قَوْلهم قسمَانِ وجعلهم الْأَمر مقتطعا من الْمُضَارع»١/٣٠.

(2) الكتاب،٣/ ٣٤، ٣٥.

(3) التعليقة على كتاب سيبويه، ٢/١٥٣، ١٥٤.قال أبو علي الفارسي: «إنّما لزم هذا لأنّك إذا قلت: ائتني فأحدِّثْك فلا جازم في الكلام عطفت عليه (أحدِّثْك) وجزمته به، كما أنّك إذا قلت: (تحدِّثْني) مبتدئا فلا جازم له، فلو جاز جزمه في العطف ولا جازم له لجاز جزمه في الابتداء، وإذا لم يكن له جازم فكما لم يجز في الابتداء جزمه ولا جازم، كذلك لا يجوز في العطف جزمه ولا جازم».

الكلام أن تؤدى بالحروف؛ لأنّ الغالب في معاني الكلام أن تؤدى بالحرف، لكن سيبويه ذهب إلى أنّ النّهي (لا تفعل) نفي للأمر (افْعَلْ)، وذلك قوله: «لا تضرب نفي لقوله: إضْرِبْ»[1]. وكثير ما قابل بين الإثبات والنّفي، فهل يريد البصريون أنّ العربيّة التي تركت وسم الاثبات في الخبر وعجمت محلّ النّفي في الإخبار، يقابل ذلك أنّها تركت وسم الأمر في الطّلب لدلالة التّركيب عليه ووسمت ما سواه من المعاني؟ وهل يريدون بهذا أنّ أصل الأمر (افْعَلْ) يكون بلا وسم، ومعنى الأمر متحقق بالصّيغة الصّرفية؟

- يقع معنى الأمر كذلك بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر[2]، (لِتفْعَل) للمخاطب و(لِيفعل) للغائب، نحو قولك: «زيدا ليضربْهُ عمرٌو، وبشرا ليقتلْ أباه بكرٌ؛ لأنّه أمرٌ للغائب»[3].

ومنع سيبويه **إضمار أمر الغائب (ليفعل)**؛ لكونها توقع اللّبس عند المخاطب فالمتكلّم سيجمع بين مأمور غائب وأمر مضمر، فقال: «واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ وأنت تريد أن تقول: لِيُضْرَب زيدٌ، أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلا، ولا زيداً، وأنت تريد لِيَضْرب عمرو زيدا. **ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنتَ لا تُخاطبُ زيداً، إذا أردت لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً وأنت تخاطِبُني،** فإنّما تريد أنْ أُبلِغه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضْرِبَ عمراً، وزيدٌ وعمرٌو غائبانِ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ. وكذلك لا يجوز زيداً وأنت تريد أن أُبلِغَه أنا عنك أن يَضْرِبَ زيداً؛ **لأنّك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنّ السّامعُ الشّاهدُ إذا قلت: زيداً أنّك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس** هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عَلَيْكَ، أن يقولوا عليه زيداً لئلّا يشبّه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يُخاطِبِ المأمور، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبّه (عليك)

---

[1] الكتاب، ١/ ١٣٦.

[2] انظر: الكتاب، ٣/٨.

[3] الكتاب، ١/١٣٨.

و(رويد) بالفعل. **وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به، ويَزْعُمُ أنّه سَمِعَها من العرب»**[1]. ويظهر هنا أنّ الإضمار والإظهار مرتبط عند سيبويه بقواعد تخاطبيّة راعى فيها المتكلّم والمخاطب والمقام.

- يقع معنى النّهي بالمضارع المجزوم بلا النّاهية (لا تفعل)[2]، نحو: أمّا خالدا فلا تشتم أباه، وأمّا بكراً فلا تمرر به.

وجعل سيبويه (احذر) نهيا ، ونسب السّيرافي للمبرد اعتراضه على سيبويه في كون (افْعَلْ) تأتي بمعنى الأمر، والنّهي يتحقق بـ(لا تفعل)، و(احذر) صيغة صرفية لا تأتي إلا بمعنى الأمر[3]، وردّ السّيرافي ذلك بأن (تجنب، وابعد ، واحذر) في كلام الجمهور ألفاظ نهي، وجاءت بصيغة الأمر[4]، وهنالك صيغ أخرى يُطلب بها الكَفُّ عن الفِعل، نحو: ذَرْ، دَعْ، واترك، وَكف، فهل تكون أمرا أو نهيا؟

لم يكن سيبويه يقتصر على الصّيغة الصّرفيّة أو على التّركيب وحده في تصنيفه للمسائل النّحويّة، فقد تحقق النّفي عنده بالفعل، نحو: (قلّ رجل يقول ذاك) والأصل في معنى النّفي أن يكون بالحرف كما سنرى، ولهذا جعل (احذر) نهيا كما جعل الأمر والنّهي يؤديان بصيغ أخرى تنوب عنه وتؤدّي معناه بغير الصّيغ الموضوعة له.

---

(1) الكتاب،١/ ٢٥٤، ٢٥٥.

(2) انظر: الكتاب،٣/٨.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٥/ ١٧. ولم أجد في كتب المبرد المطبوعة هذا الاعتراض الذي أورده السّيرافي في شرحه ونسبه للمبرد ، لكن للمبرد جعل احذر للمضمرة في إياك أمرًا، وهو ما يدل على أن معنى احذر عند المبرد أمر، انظر: المقتضب، للمبرد،٣/٢١٢.

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٥/ ١٧.

الصّيغ التي تنوب عن الأمر والنّهي و تؤدي معناه:

- **الأمر والنّهي بأسماء الأفعال:**

عرض سيبويه هذه الأسماء في باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[1]، وجعل هذه الأسماء نائبة عن الفعل في كلّ أحوالها سواء كانت اسما مفردا في أصل الوضع، نحو: صهْ، مهْ، رويد أو مضافة[2]، نحو: عليك، إليك وعندك وغيرها، وهذه الأسماء المضافة عند سيبويه «بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل، نحو: رُوَيْدَ وحَيَّهل، ومجراهنّ واحد، وموضعهنّ من الكلام الأمر والنّهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهيّ»[3]، أي: أنّ الاسم المضاف في أصل الوضع بمنزلة الاسم المفرد في أصل الوضع. ونسب بعض الباحثين[4] إلى سيبويه تمييزه في العمل بين الأسماء المفردة والأسماء المضافة (المنقولة من الظرف أو الجار والمجرور)، فجعل الاسم المفرد عاملا سد مسد الأفعال، والمضاف منصوبا بفعل مضمر متروك إظهاره، والمجرور في محلّ اسم منصوب على إضمار فعل متروك إظهاره، (أي: معمولان لعامل محذوف (فعل الأمر المضمر)) ولم نجد سيبويه يفرق في الكتاب بين الاسماء المفردة والمضافة في كون الأولى نائبة عن فعل والأخرى معمولة لفعل محذوف متروك إظهاره، ولا جمهور النّحاة بعده، بل جعلوا المضاف كالاسم المفرد في كونهما عاملين نائبين عن الفعل غير معمولين[5]، وما نُسب لسيبويه هو رأي المازني خالف به رأي الجمهور[6].

---

[1] الكتاب، ٢٤١/١.

[2] انظر: الكتاب، ٢٤٨/١ .ويريد بها أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو جار ومجرور.

[3] الكتاب، ٢٤٨/١.

[4] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدلالة، ص١٣٥.

[5] انظر: الكتاب، ٢٤٨/١.

[6] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٥/ ١٦. فالأصل عند المازني في قولك: عليك زيدا ، أي: خذه من فوقك، ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل إلى هذه الأسماء وحذف فعل الأمر (خذ) اكتفاء واستخفافا.

وجاز أن تنوب هذه الأسماء عن الأفعال؛ لأنّها أخذت بعض خصائص الأفعال، ومن هذه الخصائص:

أولا: الدّلالة على الأمر والنّهي، فلا يخرج «موضِعُها من الكلام (عن) الأمْرُ والنَّهْيُ»[1].

ثانيا: عدم دخولها على الأفعال، وذلك في قول سيبويه: «ودخولُ الزمْ **وعليك** على (افْعَلْ) مُحَالٌ»[2]، قال السّيرافي: «ودخول فعلٍ على فعلٍ مُحالٌ»[3].

ثالثا: تعمل عمل الفعل[4]، فضارعتها في التّعدية واللّزوم[5]:

أ. فمن الأسماء «ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به»، نحو:

_ رويد زيداً، وهلمّ زيداً.

_ عليك زيداً، ودونك زيداً.

ب. ومنها «ما يتعدى المنهي إلى المنهي عنه»، نحو:

_ تَراكِها، مَناعِها.

_ حَذَرَك زيداً.

ج. ومنها «مالا يتعدّى المأمور..، وما لا يتعدّى المنهي»، نحو:

_ مه، وصه.

---

[1] الكتاب، ٢٤١/١.

[2] الكتاب، ٢٧٦/١.شرح كتاب سيبويه،:٥/ ٤٥.

[3] شرح كتاب سيبويه: ٥/ ٤٥.

[4] الكتاب، ٢٤٣/١.«ليست بمصادر وإنّما سُمي بها الأمر والنّهي فعَمِلَت عملها ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فِعلهما».
فِعلهما».

[5] انظر: الكتاب، ٢٤١/١_ ٢٥٣.

ـ مكانك، وفرَطَك، وإليك.

وتختلف هذه الأسماء عن الأفعال التي نابت عنها أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل «لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنّها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك»[١]، ففاعل المأمور و(فاعل) المنهي مضمران في النّية دائما[٢]، بينما هو في فعل الأمر يجب إضماره في أمر المذكر المفرد، ويظهر في المثنى والجمع، وفي أمر المؤنث.

وأطلق سيبويه على هذه الأسماء الأمر والنّهي ومعناها متحقق بصيغة الأمر فقط وهو (افْعَلْ)، نحو: صه بمعنى: اسكت، عليك: اِلْزَم، وغيرها من الأسماء، وليس شيء من هذه الأسماء يقدر معناه بـ(لا تفعل) ومع ذلك سمّاها «سيبويه نهيا بالمعنى لا بدخول حرف نهي؛ لأنّه إذا قال: اتركها، وامنعها، فالمعتاد في الكلام أن يقال نهى عنها»[٣].

- **مجيء الخبر بمعنى الأمر والنّهي:**

يتحقق معنى الأمر والنّهي في الجملة الخبرية بنوعيها: الاسميّة والفعليّة، ففي الجملة الاسمية يكون بأسماء تنزل بمنزلة الأمر والنّهي، فمن تلك الأسماء: حَسْبُكَ وَكَفْيُكَ وشَرْعُكَ وأشباهها[٤]، نحو قولك[٥]:

ـ حَسْبُكَ قولُ السّوْء.

ـ حَسْبُكَ ينم الناس، إذ كان فيه معنى الأمر.

---

[١] الكتاب، ١/٢٤٢.

[٢] انظر: الكتاب، ١/٢٤٢.

[٣] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٥/ ٩.

[٤] انظر: الكتاب، ٣/١٠٠

[٥] انظر: الكتاب، ٢/٢٩٣، ٣/١٠٠، ١٢٩.

فحسبك هنا يرتفع بالابتداء وفيه معنى كفاك[1]، غير **«أنّه لا يقع معنى النّهي في (حسبك) إلّا أن يكون مبتدأ»[2]، فإذا لم تقع هذه الأسماء مبتدأة لم تحمل دلالة الأمر والنّهي، ويلحظ في هذا الشّاهد تنبه سيبويه إلى أهميّة صدر الجملة في توليد معاني الكلام فلمّا حملت هذه الأسماء في معناها المعجمي معنى النّفي ووقعت في صدر الكلام قويت في دلالتها على معنى النّفي[3]، وعندما تتأخر رتبة هذه الأسماء تفقد معنى الأمر والنّهي لضعف خصائص هذه الأسماء في الدّلالة على معنى الأمر والنّهي وتأخر مرتبتها.**

كما تحمل الجملة الفعليّة المنجزة في أبسط صورها المماثلة للبنية المجرّدة معنى الأمر، وذلك قولك:

ـ اتّقى الله امرؤ، وفعل خيراً يثب عليه.

وفيه معنى ليتّق الله امرؤ وليفعل خيراً [4]، فإعرابه «إعراب فَعَلَ ومعناه لِيَفْعَل وليَعْمَل»[5].

- **القسم بمعنى الطّلب:**

ذكر سيبويه أن القسم يكون بمعنى الطلب (لَتَفْعَلنّ) في إجابة الخليل «عن قولهم أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ ولما فعلت، لم جاز في هذا الموضع، وإنّما أقْسَمْتُ هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجهُ الكلام هاهنا لَتَفْعَلنَّ هاهنا، ولكنّهم أجازوا هذا لأنّهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطّلب»[6]. ومعنى نشدتك الله، أي:

---

[1] الكتاب، ١/ ٣١٠.

[2] الكتاب، ٢/٣٤٧.

[3] الكتاب، ٣/١٠٠. وذلك قوله: «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنّهي؛ لأنّ فيها معنى الأمر والنّهي».

[4] الكتاب، ٣/ ١٠٠.

[5] الكتاب، ٣/٥٠٤.

[6] الكتاب، ٣/١٠٥، ١٠٦.

سألتك به وطلبت منك به[1]. وتفصيل القول في مسألة القسم في فصل لاحق بإذن الله.

ـ البنية التّركيبيّة لجملتي الأمر والنّهي:

يتحقق (الأمر، والنّهي) غالبا في الجملة البسيطة المتولّدة عن البنية المجرّدة للجملة الفعليّة (المسند، والمسند إليه) نحو قولك:

ـ إضْرِب زيدا. (إضْرِب مسند، والضمير المستتر Ø مسند إليه، زيدا فضلة)

ـ لا تضرب خالدا.

وقد يكون بجملة مركبة نحو قولك:

ـ زيدا إضْرِبْه.

ـ محمّدا لا تضربه.

ـ زيدٌ اضربه.

ـ محمّدٌ لا تضربه.

(زيداً) مفعول به لفعل محذوف وجوبا يدلّ عليه الفعل المذكور الذي شغل بنصبه للضمير عن نصب (زيد) وتقدير الكلام في النّصب: إضْرِب زيدا اضربه. و(زيدٌ) مبتدأ والخبر جملة الأمر، وتقاس عليها جملة النّهي. والنّصب أقوى عند سيبويه من الرّفع؛ لأنّ الأمر والنّهي ألصق بالجملة الفعليّة فهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا[2]، وإذا بُنيت جملة الطّلب على الاسم، «وذلك قولك: عبدُ الله إضْرِبه [وزيدٌ إضْرِبه] ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، **ونبّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت في الخبر»**[3]، **جعل**

---

[1] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:٥/ ٩٥– ٩٨.
[2] انظر: الكتاب، ١٣٧/١.
[3] الكتاب، ١٣٨/١.

سيبويه المبتدأ هنا للتنبيه ولم يجعل جملة الطّلب خبراً بل جعل بناء الجملة هنا يضارع البناء في الخبر ولم يخرجها من باب الأمر والنّهي[١]، **وذهب السّيرافي إلى أنّها ليست أخبارا حقيقيّة** وذلك في قوله: «فإن قال قائل: إذا قلتم: (زيدٌ قم إليه) وجعلتم زيدا مبتدأ فقد وجب أن يكون (قم إليه) خبره؛ لأنّ المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر ما صح فيه الصّدق والكذب، وفعل الأمر لا يكون صدقا ولا كذبا فكيف صحّ أن يكون خبرا؟

فالجواب في ذلك أن قولك: (زيدٌ قم إليه) **ليس بخبر في الحقيقة عن زيد، وإنّما هو واقع موقع خبره ومغن عنه وليس بخبر حقيقي**»[٢].

الأعمال اللّغويّة المتولّدة عن معنى الأمر والنّهي:

يتولّد عن معنى الأمر والنّهي الأساسيين عددٌ من الأعمال اللّغوية المشتقة من المعنى الأساسي وهو (طلب المتكلّم من المخاطب القيام بعمل ما، أو الكف عن إيقاع عمل)، من هذه الأعمال: الدّعاء والتّحذير والإغراء والتّحضيض والعرض وغيرها من الأعمال اللّغوية التي لا تفقد دلالة المعنى الأساسي للأمر والنّهي[٣].

١. الدّعاء:

يضارع الدّعاء معنى الأمر والنّهي، وإنّما سُمّي دعاءً؛ لاختلاف منزلة المخاطب وتعظيم المتكلّم له، فجمهور النّحاة لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرا ونهيا وإنّما يسمونها مسألة أو دعاء، وينكرون تسميته أمرا، والدّعاء وإن كان لا يسمى أمرا (ونهيا) «**فسبيله سبيل الأمر في الإعراب من كلّ وجه، وهو أيضا في المعنى مثل الأمر، وذلك أنّ الدّاعي مُلتمِسٌ من المدعو إيقاع ما يدعوه به، كما أنّ الآمرَ مُريد من المأمور إيقاع ما يأمره به**»[٤]، فضارع الدّعاء الأمر والنّفي من وجهين: الوجه الأوّل في الإعراب والآخر في المعنى، والفرق بين الأمر

---

[١] انظر: الكتاب، ١/١٣٧، ١٣٨

[٢] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ١٥٧.

[٣] انظر: اتّصال الأعمال اللّغوية وانفصالها، لشكري المبخوت: ص٤١، من كتاب: الاسترسال في الظّاهرة اللغويّة.

[٤] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٤/ ١٩.

والنّهي وبين والدّعاء اختلاف المخاطب، فأُخرج الدّعاء من الأمر والنّهي مراعاة للمعنى التّداولي.

ويطلق الدّعاء في الاصطلاح على ثلاثة أوجه[1]:

الضّرب الأوّل: توحيد الله وثناؤه، نحو: الحمد لله، قال تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2].

الضّرب الثّاني: مسألة العفو والرّحمة وما يقرب منها.

الضّرب الثّالث: مسألة الحظ من الدنيا.

أطلق سيبويه معنى الدّعاء في الكتاب على الضّرب الثّاني والثّالث لكونهما يدلان على معنى الطّلب ، أمّا الضّرب الأوّل فلم يجعله من الدّعاء، وذلك في قوله: «باب ما يَنتصب على إضمار الفِعْل المتروكِ إظهاره من المصادر في غير الدُّعاءِ، من ذلك قولك حَمْداً وشكراً »[3]؛ ولهذا نزّل سيبويه «الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل دعاءٌ؛ لأنّه استُعظِمَ أنْ يقال أمرٌ ونَهْيٌ»[4]. وذلك قولك:

ـ اللّهمّ زيداً فاغفرْ ذنبه.

ـ وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً

فلمّا قصر الدّعاء على ما يكون فيه معنى الطّلب نزله منزلة الأمر؛ لأنّه في كلا المسألتين (الأمر، والدّعاء) طلب المخاطب وهذ الطّلب يمكن أن يوقعه المدعو والمخاطب أو لا، كما أن صيغ الدّعاء تكون في الصّيَغ التي وقع الأمر بها والنّهي، وذلك في قول سيبويه: «باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك قولك: لَمْ ولما واللّام التي في الأمر وذلك قولك: لِيَفْعَلْ ولا في

---

[1] انظر: لسان العرب، مادة (دعا).

[2] سورة يونس، آية: ١٠.

[3] الكتاب: ٣١٨/١.

[4] الكتاب: ١/ ١٤٢.

النّهي، وذلك قولك: لا تفعل...واعلم أن هذه اللّام و(لا) في الدّعاء بمنزلتهما في الأمر والنّهي»[1]، فتقول[2]:

ـ **اِفْعَلْ**، في قولك: اللّهم زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدا فأصلح شأنه.

ـ ليفعله الله. نحو : لِيَجْزِكَ الله خيرا.

ـ لا تفعل، لا يقطع الله يمينك.

ويجوز في الدّعاء ما جاز في الأمر والنّهي، وذلك بإضمار فعل يفسره المذكور، نحو: زيدا قطع الله يده ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنّهي[3].

ويخرج الدّعاء عن هذه الصيغ كما خرج في الأمر والنّهي، **فيكون الدّعاء بلفظ الخبر** ، نحو: «يرحمُك الله، فإنّه رفعٌ وإن كان دُعاءً، كما قالوا: غَفَرَ اللهُ لك. فجاءُوا بِهِ على لفظِ الخبرِ وإنّما يُريدون به الدّعاء»[4]، وجاز مجيء صيغ الدّعاء بلفظ الخبر هو دلالة المقام وأمن اللّبس[5].

٢. التّحذير والإغراء :

فالتّحذير والإغراء معانٍ مشتقة من المعنى الأساسي للأمر والنّهي، وجعل سيبويه التّحذير هو النّهي وذلك قوله: «وأمّا النّهي فإنّه التّحذير»[6]، وجعله مقابلا للأمر في قوله:

---

[1] الكتاب: ٣/ ٨.

[2] انظر: الكتاب، ١/١٤٢، ٣/ ٨.

[3] انظر: الكتاب، ١/١٤٢.

[4] نسبه السيرافي القول للسيبويه في نسخة أبي بكر مبرمان ، وأبي محمد بن درستويه، انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٩/ ١٨٢.

[5] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٩/ ١٨٤. وذلك في قوله: «وإنّما جاز لفظ الخبر في الدّعاء؛ لأنّه يعلم أن القائل لهذا لا يعلم ما فعله الله بمن يدعو له من الرّحمة وغيرها فيخبر به، فيعلم أنّ لفظ الإخبار منه على معنى الدّعاء، ولا يجوز: قام زيد في معنى: ليقم زيد؛ لأنّ القائل لهذا يجوز أن يعلمه فيخبربه».

[6] الكتاب: ١/٢٥٣.

«هذا باب ما جرى منه على الأمر والتّحذير»[1]، لكنّها تختلف عنده عن الأمر والنّهي في كون هذه المعاني تتحقق بتراكيب خاصة:

أوّلا: إمّا «بإضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرّجل مستغن عن لفظك بالفعل»[2]،أي: يدلّ عليها المقام، وذلك قولك إذا ثنيت الكلمات[3]:

أ. ـ الأسَدَ الأسَدَ.

ـ الجدارَ الجدارَ.

ب.ـ أخاك أخاك.

ـ النَّجاءَ النَّجاءَ.

وذهب سيبويه إلى أنّ الأمثلة في (أ) تحذير بمعنى: احذر أو لا تقرب الأسدَ أو الجدارَ، وفي (ب) بمعنى: الزم، ولكن يجوز في هذه الصّيغ إظهار الفعل فيجوز أن يقول المتكلّم:

أ. ـ لا تقرب الأسدَ.

ـ احذر الجدار .

ب.ـ الزم أخاك.

ـ عليك النّجاء.

وعند إظهار الفعل لا يكون الكلام إغراء وتحذيرا بل يعود الكلام إلى الأمر والنّهي؛ لأنّ المقام في التّحذير والإغراء يتطلب فيها حذف الإسناد الأصلي (المسند إليه والمسند) «**بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر**»[4].

---

[1] الكتاب: ٢٧٣/١.
[2] الكتاب، ٢٥٣/١.
[3] انظر: الكتاب، ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٥.
[4] الكتاب، ٢٧٥/١.

ثانيا: أن يكون في الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه[1]، نحو:

أ. إياك والأسدَ. بمعنى: إيّاك فاتّقِيَنَّ والأسد

ب. نفسَكَ يا فلان.

«أي: اتّقِ نفسك، إلّا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره»[2].

فالبنية العميقة للتّحذير والإغراء تكون بفعلين محذوفين جوازا أو وجوبا، فإن ظهر الفعل في المحذوف جوازا عاد المعنى المشتق (التّحذير أو الإغراء) إلى المعنى الأساسي (الأمر أو النّهي)، لأنّ التّحذير والإغراء معانٍ تداوليّة لزم فيها حذف (المسند والمسند إليه) لما يرى من المقام[3] «الذي لا يقبل التّراخي في مثل هذه الأحوال، وهو ما انعكس في اللّفظ (المكثّف) المختزل المناسب لسرعة إنجاز العمل المطلوب»[4]، ففي الأمر والنّهي طلب المخاطب لإيقاع الفعل ويزيد المتكلّم توكيد الطّلب في الإغراء والتّحذير، لكن يقابل هذا التّأكيد في الطّلب حذف في البنية المنجزة، لأنّ الموقف لا يقبل التّراخي بعكسه في الواجب.

٣. التّحضيض والعرض:

يعدّ (التّحضيض والعرض) من المعاني المشتقة من معنى الأمر؛ لأنّهما يحملان المعنى الأساسي لمعنى الأمر وهو طلب إيقاع الفعل، ويتحقق معناهما بالحروف المركّبة من حرف الاستفهام[5] مع النّفي، نحو: (ألا، هلّا) ، أو الشّرط مع النّفي، نحو: (لولا، ولوما)، وحق هذه

---

[1] انظر: الكتاب، ١/ ٢٧٣.

[2] الكتاب، ٢٧٣/١.

[3] انظر: الكتاب، ٢٧٥/١. وذلك قوله في تفسير الحذف للفعل في الإغراء والتّحذير: «بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر».

[4] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٤٤.

[5] وقد وسمها سيبويه حروف استفهام وافقت الأمر والنّهي، وذلك قوله بعد أن تحدث عن حروف التّحضيض: «وزعم يونس أنّك تقول: هلّا تقولنّ، وألّا تقولنّ. وهذا أقرب، لأنّك تعرض، فكأنّك قلت: إفعَلْ؛ **لأنّه استفهام فيه معنى العرض**، ومثل ذلك: لولا تقولنّ؛ لأنّك تعرض. **وقد بيّنا حروف الاستفهام وموافقتها الأمر والنّهي**».

الحروف أن تكون في صدور الكلام لأنّها تُغيّر معاني الكلام، فلمّا اجتمعت وتركبت زال معناها الأوّل[١] وأصبحت بمنزلة الحرف الواحد[٢] لكنّها احتفظت بأهمّ خصائص هذه الحروف وهي الصّدارة، وجُعلت من المعاني المتولّدة من معنى الأمر[٣]، واقترابها من الأمر أكثر من معنى الاستفهام والشّرط من جهتين: من جهة المعنى، والتّركيب.

أوّلا: من جهة المعنى ففي معنى التّحضيض والعرض طلب المتكلّم من المخاطب إيقاع فعل في الكون الخارجي كما كان في الأمر، لكن معنى الطّلب في الاستفهام هو طلب المخاطب أمرا لم يستقر في علمه[٤]، وفي الشّرط ليس فيه معنى الطّلب.

ثانيا: أمّا من جهة التّركيب فالتّحضيض والعرض لا يقعان إلّا بالفعل «مضمرا ومظهرا، مقدّماً ومؤخّرا»[٥] كالأمر، فتُنصب الأسماء إذا وقعت بعد هذه الحروف «على إضمار الفعل المستعمل إظهاره»[٦]، نحو قولك:

_ هلّا خيراً من ذلك

_ ألّا خيراً من ذلك أو غيرَ ذلك.

كأنّك قلت: «ألّا تفعلُ خيراً من ذلك أو ألا تفعل غير ذلك، وهَلّا تأتي خيراً من ذلك. وربّما عَرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطَبِ كقولك: هلّا أَفْعَلُ، وألّا

---

[١] وهو الشّرط والاستفهام والنّفي، واستدل السّيرافي على صحة ذهاب معناها بقوله: «ومن الدّليل على ما قلناه أن (لوما، ولولا، وألّا) ليست من حروف الاستفهام وقد جعلن في معنى (هلّا) فصحّ ما ذكرناه من موضوع هذه الحروف» انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:٥/ ٣٧

[٢] انظر: الكتاب، ١١٥/٣، وذلك قوله: «هلّا ولولا وألّا، ألزموهنّ لا، وجعلوا كلّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التّحضيض».

[٣] انظر: الكتاب، ٩٨/١.وقد جعلها سيبويه من معاني الأمر وذلك في قوله: «ولو قلت ألّا زيدا وهلّا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التّحضيض والأمر».

[٤] انظر: الكتاب، ٩٩/١.

[٥] الكتاب، ٩٨/١.

[٦] الكتاب، ٢٦٨/١.

أَفْعَلْ»[1]، وخصت حروف التّحضيض والعرض بالفعل دون الاسم؛ لئلّا يزول المعنى المراد من هذه الحروف وهو طلب إيقاع الحدث في الكون الخارجي. أمّا حروف الاستفهام فقد ابتدأوا بعدها بالاسم؛ لأنّه قد يكون السّؤال عن الفاعل، أمّا الشّرط وإن وافقها في التّركيب فقد خالفها في المعنى. وقد أنزل سيبويه حروف (العرض والتّحضيض)منزلة الأمر في كثير من المواضع، وذلك في قوله : «ولو قلت ألّا زيدا وهلّا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه معنى **التّحضيض والأمر**»[2]، وقوله «هَلّا تقولَنَّ، وألّا تقولنَّ. وهذا أقرب؛ لأنّك تَعرِض، **فكأنّك قلت: إفْعَلْ**»[3].

وقد يخرج معنى حرف الشّرط (لو) عن معناه ليؤدي معنى الأمر دون تركيب مع حرف أخرى، وذلك قولك :

ـ لو نزلت. «فكأنّه قال انزل»[4].

ولم نرَ في الكتاب تقسيما للحروف بين معنى التّحضيض ومعنى العرض كما ساد في الكتب النّحويّة بعد سيبويه، فصاحب الكتاب مرة يجعلها تحضيضا وذلك قوله: «هَلّا ولَوْلَا وألّا ألزموهنّ (لا)، وجعلوا كلّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث **دخل فيهن معنى التّحضيض**»[5]، وقال: «ولو قلت: ألّا زيدا **وهَلّا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ فيه معنى التّحضيض والأمر**، فجاز فيه ما يجوز في ذلك»[6]، ويجعلها مرّة أخرى عرضا فيقول: «وزعم يونس أنّك تقول: هلّا تقولَنَّ، وألّا تَقولنّ. وهذا

[1] الكتاب، ١/٢٦٨.
[2] انظر: الكتاب، ١/٩٨.
[3] الكتاب، ٣/ ٥١٤
[4] الكتاب،٣/٩٤.
[5] الكتاب، ٣/١١٥.
[6] الكتاب، ١/٩٨.

أقربُ؛ لأنّك تَعْرِض، فكأنّك قلت: إفْعَلْ؛ لأنّه استفهام فيه معنى العرض، ومثل ذلك: لولا تقولنّ؛ لأنّك تعرض»[١].

وقد فرق النّحاة بعد سيبويه بين العرض والتّحضيض، وجعلوا حروفا خاصة بالتّحضيض، وأخرى بالعرض[٢]، لكن من خلال الشّواهد السّابقة نجد أنّ (هَلّا، ولَوْلا، وألّا)، تكونان مرة للتّحضيض وأخرى للعرض، والمتأمل لقول سيبويه يجد فرقا دقيقا بين العرض والتّحضيض، حيث جعل معنى التّحضيض عندما أضمر الفعل، والعرض عندما أظهر الفعل، ويمكن القول بأنّ الفرق بين التّحضيض والعرض عند سيبويه متحققٌ بالتّركيب كما أنّ الفرق بين التّحذير والأمر متحقق بالتّركيب؛ لأنّ سيبويه في الموضع الذي جعله تحضيضا أضمر فيه الفعل فقال: «**ألّا زيدا، وهلّا زيدا على إضمار الفعل**»[٣]، وهو ما يوافق قول النّحاة بأنّ التّحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فناسب زيادة معنى التّحضيض الإضمار في التّركيب؛ لأنّ طلب السّرعة في إنجاز العمل يقابله الإضمار في التّركيب كما كان في الإغراء[٤]، ولعلّ ما ذهب إليه سيبويه أقرب لمعاني الطّلب من حصر بعض النّحاة بعض الحروف للتحضيض وبعضها للعرض؛ بدليل أنّ سيبويه جعل الفعل الظّاهر المؤكّد بالنّون الثّقيلة بمعنى العرض، والمحذوف بمعنى التّحضيض وقدره بألّا تفعل دون توكيد.

خروج صيغة الأمر والنّهي عن معناها :

لم يحصر سيبويه معنى الأمر بصيغ تركيبة فجعل الغالب أنّها تُؤدى بـ(افْعَلْ، لتفعل، ولا تفعل) وقد تأتي بصيغ أخرى تنوب عنها، نحو:(أسماء الأفعال، حسبك، وغيرها)، وقد تخرج الصّيغ الأصليّة التي تؤدّي معنى الأمر عن معناها إلى معنى الجزاء، وذلك في الجمل المركبة التي يجزم فيها الفعل المضارع لوقوعه جواباً للطّلب، نحو قولك:

---

[١] الكتاب، ٣/٥١٤.

[٢] وذلك قول المرادي: «أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا، ولوما، وهلّا، وألّا بالتّشديد، وأمّا ألا بالتّخفيف فهي حرف عرض» انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٣/ ١٣٠٨.

[٣] انظر: الكتاب، ١/٩٨.

[٤] أشرنا في التّحذير والإغراء إلى أن زيادة التّأكيد في المعاني الطّلبية يقابلها الإضمار بعكس الواجب، انظر: ص١٥١.

ــ في الأمر: ائتني آتك.

ــ وفي النّهي: لا تفعل يكنْ خيراً لك.

ــ في العرض: ألا تنزل تصبْ خيراً .

وأنزل سيبويه هذه التّراكيب تحت «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عَرْضٍ»[1].

وكذلك تخرج صيغة الأمر عن معناها في التّعجب فلفظه الأمر ومعناه التّعجب، نحو:

ــ أكرم بزيد!

المسألة الثّانية: الاستفهام:

فالاستفهام هو «طلب مجاله الإرادة»[2]، يريد به المتكلّم من المخاطب أمرا لم يستقر عنده[3]، ويشارك الأمر في عدم وجوبه[4]، وفي دلالته على معنى الطّلب لكن درجة الطّلب في الاستفهام أضعف من الطّلب في الأمر والنّهي؛ لأنّ الأمر والنّهي «لا يقعان إلّا بالفعل مظهراً أو مضمراً، وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها وليس بعدها إلّا الأسماء نحو قولك: أزيدٌ أخوك؟، ومتى زيدٌ منطلق؟ وهل عمرٌو ظريفٌ؟»[5].

وضَعُف الاستفهام عند سيبويه عن غيره من الأعمال اللّغوية (غير الواجبة) التي لا تقع إلّا بالفعل؛ لأنّ (غير الواجب) ألصق بالجملة الفعليّة الدّالة على التّجدد وعدم الثبوت، من الجملة الاسميّة الدّالة على الثّبوت والدّوام، وكلّما فقدت هذه الأعمال أهمّ خصائص (غير الواجب) وهي وقوعها في الجملة الفعلية ضعفت درجتها؛ لذلك أصبح الاستفهام درجة ثالثة

---

(1) الكتاب،٣/٩٣.

(2) الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١١٣.

(3) انظر: الكتاب، ١/٩٩.

(4) الكتاب، ١/٩٩.

(5) الكتاب، ١/١٣٧، ١٣٨.

بعد درجة الأمر والنّهي، ودرجة الجزاء لأنّه يتحقق بالجملة الاسميّة والفعليّة والأصل فيه هو وقوعه بالجملة الفعليّة[١].

البنية التّركيبية لجملة الاستفهام:

يكون الاستفهام بنية بسيطة أو مجرّدة وهو أولى بالجملة الفعليّة من الاسميّة **فإذا «اجتمع بعد حروف الاستفهام** نحو: (هل، وكيف، ومن) **اسم وفعل**، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذْكر بعدَها الفعل»[٢]. وقبّح سيبويه أن يصير بعد حروف الاستفهام الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، وذلك قولك[٣]: هل زيدا رأيت؟ وهل زيدٌ ذهب؟ وأين زيدٌ ضربته؟

فلما كان الأولى في الاستفهام أن يكون بالفعل قبح أن يتقدم الاسم على الفعل لأنّ المستفهم عنه الفعل فيقدمون «الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى»[٤]، لكن أجازوا ذلك في الألف أن يتقدم الاسم على الفعل، فتقول:

ـ أعبدَ الله ضربته؟

ـ أزيداً مررتَ به؟

ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا يفسره الفعل المذكور[٥]، ويجوز أن يرفع الاسم فتقول: أعبدُ الله ضربته؟[٦]، فلم جاز تقديم الاسم في الألف ما منع في غيرها من

---

(١) الكتاب، ١٣٧/١. وذلك قوله: «إنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم». انظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، للصفار (مخطوط ١٨٠/أ).

(٢) الكتاب، ١١٥/٣. وقال: «إنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم» ١٣٧/١.

(٣) انظر: الكتاب، ٩٨/١، ٩٩.

(٤) الكتاب، ٣٤/١. قال سيبويه في موضع آخر: «واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام، نحو: هَلْ وكَيْفَ ومَنْ اسمٌ وفعلٌ، كان الفعل بأنْ يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل» ١١٥/٣.

(٥) انظر: الكتاب، ١٠١/١.

(٦) انظر: الكتاب، ١٠١/١، ١٠٢.

الحروف؟ «لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره»[1]، فأصل الاستفهام في الحروف (من، متى، وهل، وأين، ونحوهن) أن تتقدم عليها الألف لكن حذفت حيث أَمِنُوا الالتباس[2]، ويمكن أن نحلل أصل الاستفهام عند سيبويه بما يلي:

أين	زيد؟
ظرف متعلق بمحذوف في محلّ رفع خبر	مبتدأ مؤخر

فالجملة الاستفهاميّة هنا تحققت بأبسط صور الإسناد وهي الصّورة الأولية للبنية المجرّدة، لكنّ معنى الاستفهام عند سيبويه أو ما يسمى القوّة المتضمنة في القول لم تتحقق بهذه البنية البسيطة بل تحقق بالألف المحذوفة التي تدخل على هذه البنية المجرّدة لتعجم موضع الفائدة ، فيكون الكلام من جهة المعنى فحسب مكون من إسنادين ، وتقدير ذلك:

أ	أين زيد؟
أخبرني (مسند + مسندإليه)	(مسند + مسند إليه)
القوّة المقصودة بالقول (المضمرة)	المضمون القضوي

وينطبق هذا على بقيّة حروف الاستفهام: (أيّ ومن وما ومتى) فهي «ليست... بمنزلة الألف وإنّما هي أسماءٌ بمنزلة: هذَا وذَاك، إلّا أنّهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النّحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلمّا علموا أنّه لا يكون إلّا كذلك استغنَوا عن الألف.

---

[1] الكتاب، ١/٩٩.

[2] انظر: الكتاب، ١/٩٩.

وكذلك هل إنّما تكون بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلّا في الاستفهام»[١].

وقد يُبتدأ الكلام باسم مرفوع قبل جملة الاستفهام، وذلك قولك:

ـ زيدٌ كم مرةً رأيته؟

ـ وعبدالله هل لقيته؟

وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل في الاسم المرفوع هنا هو الابتداء، ثم بني عليه جملة الاستفهام، ولم يخرج سيبويه هذه الجمل من معنى الاستفهام وجعل الاسم السّابق لجملة الاستفهام للتّنبيه، وبدأ هذا الباب بقوله: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنّك تبتدئه لتُنبّه المخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك»[٢]، كما جعل جملة الأمر المبنية على المبتدإ تحت باب الأمر وذلك قوله: «عبدُ الله اِضْرِبه ...فرفعته بالابتداء، **ونبّهت المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر**»[٣]، فنبه إلى أن التّركيب واحد لكن المعنى مختلف، لكنّه في جملة الأمر والاستفهام ليس خبرا حقيقيا[٤]، بل يكون الاسم السّابق لهما **تنبيها للمخاطب**.

واشترط سيبويه في بنية الاستفهام إذا كانت اسميّة أن يبدأ المتكلّم بالمعروف ثم يبدأ بالمنكور كما كان في الخبر فتقول: «أسفيها كان زيدٌ أم حليما؟ وأَرجُلا كان زيدٌ أم صبياً، تجعلها لزيد ؛ **لأنّه إنّما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروفٌ عنده كما حدَّثته عن خبر من هو معروفٌ عندك فالمعروف هو المبدوء به**»[٥]، فيبدأ بالمعروف؛ لأنّ السّائل

---

[١] الكتاب، ١٨٩/٣.

[٢] الكتاب، ١٢٧/١.

[٣] الكتاب، ١٣٨/١.

[٤] انظر: شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، ٤٦٩/١.«جملة قائمة بنفسها جعلت في موضع الخبر»، وقال السيرافي في الأمر إذا بني على المبتدإ «ليس بخبر في الحقيقة»٨٦/١.

[٥] الكتاب، ٤٨/١.

يسأل عن خبر من هو معروف عنده وعند المسؤول؛ ليُفيده عن ما لا يعرفه، فيما يُقدَّر أنّه يعرفه[1].

ـ معاني حروف الاستفهام.

تأتي معاني حروف الاستفهام لطلب التّصديق أو التّصور[2]، وأمّا ما يقع فيه التّصديق فهو الحرف الذي يكون إجابته (بنعم) أو (لا) ويدلّ على الشّك والتّردد الحاصل عند المتكلّم قبل أن يستفهم، كما في الهمزة وذلك قولك[3]:

ـ أعبدَ الله ضربته؟

ـ أزيداً مررت به؟

وقد تدلّ الهمزة على التّصور، نحو قولك: أسفيها كان زيد أم حليما؟ فالمتكلّم لم يكن شاكا في سفه زيد أو حلمه فجعل «المعروف الاسم والمنكور الخبر؛ لأنّك إنّما تسأله أيضا عمّن هو معروف عندك وعنده ليفيدك عنه ما لا تعرفه فيما تقدر أنّه يعرفه»[4]، إذ إنّ المتكلّم لم يكن عارفا بالفائدة قبل السّؤال، فما الفرق بين طلب التّصديق أو التّصور في التّركيب إن كان المعنى متعلقا بالمقام وهو الشّك والتّردّد بالفائدة عند المتكلّم أو الجهل بها، وكيف ميّز سيبويه بينهما؟

لقد ميّز سيبويه بينهما أولا بارتباط الهمزة التي يجهل المخاطب فيها الفائدة وتطلب تصورا من المخاطب بـ(أم) المتّصلة كما وصف ذلك سيبويه[5]، ثانيا: بالمصطلح: فأطلق على الهمزة التي للشّك همزة الاستخبار، وعلى الهمزة التي تتطلب تصورا من المخاطب استفهاما،

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، ٢/ ٣٧٤.

(2) انظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، ١/ ٣. شرح التلخيص، ص ٣٤٧.

(3) انظر: الكتاب، ١/١٠١.

(4) شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، ٢/ ٣٧٤.

(5) انظر: الكتاب، ١/٤٨. «إنّما تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به».

فيقول في مقارنته بين الخبر والاستخبار: «وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك؟ إنّما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أن ذلك استخبار وهذا خبر»[١]، وقال في موضع آخر: «كما أنّ التّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام»[٢]، فلو كان الاستفهام عنده والاستخبار بمعنى واحد لما عطف أحدهما على الآخر، ويؤكد ذلك صاحب كتاب الجمل المنسوب للخليل، في قوله: «جمل الألفات: وهي اثنان وعشرون ألفا:... ألف استفهام، وألف استخبار... وألف الاستفهام كقولهم: أمحمّد خارج أم زيد؟ ألبن عندك أم عسل؟...وأمّا ألف الاستخبار [فـ]لا يحتاج إلى (أم) فتقول: أعندك شيء أأنت الرجل؟»[٣]، فالفرق بين الاستفهام والاستخبار أنّ الاستخبار يكون المتكلّم فيه شاكًا في الخبر ويريد تثبيت ذلك في ذهنه، لكنّه في الاستفهام يريد أن يخبره أمرا لا يعرفه، فالتّمييز بين الاستفهام والاستخبار عند سيبويه كان بحسب المعنى التّداولي.

وقد أظهر سيبويه دلالة الهمزة التّداوليّة (المقاميّة) في أثناء مقابلته بين الخبر والاستخبار فقال: «قد فعل، جوابٌ لقوله: أفَعَل؟»[٤]، وعلمنا سابقا أن (قد) يكون إخبارا لمخاطب شاك[٥]، وبهذا تكون الهمزة سؤالا لمتكلّم شاك، وأشار السّيرافي إلى أنّ الألف تكون لتحقيق الشّكّ الموجود عند المتكلّم، كما كانت قد لتحقيق الشّكّ الواقع في اعتقاد المخاطب، وذلك عند تعليله كون الفعل أولى بالاستفهام من الاسم؛ لأنّ «الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن

---

[١] الكتاب: ١٢٩/٢.

[٢] الكتاب: ٢٣٢/٢.

[٣] الجمل، المنسوب للخيل، ص ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣١_٢٣٥.

[٤] الكتاب،١١٤/٣.

[٥] انظر: المبحث الثالث (الجملة الفعلية)، وذلك في قول سيبويه: «قد فعل، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئا» الكتاب:١١٥/٣

الفعل لا عن الاسم؛ لأنّ الشّكّ فيه، ألا ترى أنّك إذا قلت: أزيداً ضربته؟، فإنّما تشكّ في الضّرب الواقع به، ولست تشكّ في ذات زيد»[1].

وأمّا (أم)[2] التي لا يكون الكلامُ بها إلّا استفهاماً[3] فتكون على وجهين: متّصلة أو منقطعة. فالمتّصلة هي التي تكون مع حرف الاستفهام بمعنى أيّهما وأيّهم ، وذلك قولك:

ــ أزيد عندك أم عمرو؟

ــ أزيدا لقيت أم بشرا؟

بمنزلة قولك: أيهما عندك؟ «**وتقديم الاسم [هنا] أحسن**؛ لأنّك لا تسأله عن اللُّقى [اللقاء]، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين **لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم**؛ لأنّك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال»[4]، وفي قولك:

ــ أضربت زيدا أم قتلته؟

«فالبدء ههنا بالفعل أحسن؛ لأنّك إنّما **تسأل عن أحدهما لا تدري أيّها كان**، ولا تسأل عن موضع أحدهما»[5].

وقد استحسن سيبويه هنا البدء بالاسم في همزة الاستفهام مع كون الاستفهام ألصق بالفعل؛ لأنّ جهل المخاطب كان بالاسم فقدم الذي أُريد بيانه، وعندما وقع جهل المخاطب بالفعل استحسن البدء بالفعل.

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ١٥١. وقال في موضع آخر: « وكان هذا مجيء الفعل بعد ألف الاستفهام أولى في الألف؛ لأنّها جيء بها للاستفهام عن الفعل؛ لأن المستفهم لا يشكّ في الاسم وإنّما شكه في الفعل»٣/١٦٣.

[2] «وتقع بين المفردين والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلا. والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين» رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ص١٧٨.

[3] انظر: الكتاب: ٣/١٦٩.

[4] الكتاب،٣/١٦٩، ١٧٠.

[5] الكتاب،٣/١٧١.

فالمتكلّم في همزة الاستفهام عارف بوقوع شيء من شيئين أو أشياء، فعندما يقول: أعندك زيد أو عمرو؟ فقد «علم أنّ عندَ المخاطب أحدَ هذين ولا يدري من هو منهُما فيستَدعي إعلامَ المخاطَب إيّاهُ عيناً»[١] أي: أنّ المتكلّم يريد من سؤاله أن يُعلمه المخاطب بوقوع أحد هذه الأشياء، بعكس همزة الاستخبار التي تخلو من (أم) يكون المتكلّم شاكا في الشّيء المستفهم عنه يريد من المسؤول أن يحقق له الخبر بالإجابة بنعم أو لا.

أمّا عندما يقع الاستفهام بـ(أم) منقطعة فيكون الشّكّ عرض للمتكلّم في أثناء حديثه، نحو:

ـ أعمرو عندك أم عندك زيد؟

فأم هنا ليس بمنزلة: أيهما بدليل تكرار عندك، فهو «حين قال: أعمرٌو عندك ظنّ أنّه عنده ثم أدركَه مثل ذلك الظّنّ في زيد بعد أن استغنى كلامه»[٢].

فإن كان التّمييز بين الاستخبار والاستفهام بالهمزة؛ ليكون الاستخبار في طلب التّصديق (الشّك)، والاستفهام في طلب التّصور فهل يمكن أن نعمم هذا على بقية حروف الاستفهام؟

نجد أنّ (هل) تأتي لطلب التّصديق كما جاءت الألف لطلب التّصديق، وأنزلها سيبويه في كثير من المواضع منزلة (قد)، فقال في باب ما يختار فيه النّصب: «تقول: أم هل، فإنّما هي بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا الكلامُ لا يقَعُ إلّا في الاستفهام»[٣]، وقال في باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف: «وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلّا في استفهام»[٤]، ومعلوم أن قد تكون خبرا لمخاطب شاك فهل يريد سيبويه أن هل تكون لمستفهم شاك، كما

---

[١] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١١٨/١١.

[٢] الكتاب،١٧٢/٣.

[٣] الكتاب: ١٠٠/١.

[٤] الكتاب: ١٨٩/٣.

أنزل الألف بمنزلة (قد)؟ لقد وقع خلاف بين النّحاة كيف تكون (هل) بمنزلة (قد)[1] قال بعضهم أي: تكون مرة بمعنى الاستفهام ومرة بمعنى (قد) وذهب قوم إلى أنّها تكون دائما بمنزلة (قد) ومعنى الاستفهام مستفاد من الألف المحذوفة، وذهب آخرون إلى أنّ هل لا تكون أبدا بمعنى (قد)، ولعلّ سيبويه أراد بقوله: «كذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلّا في استفهام»[2] دون تقييد هذه المنزلة بموضع أو مثال أنّ (هل) تكون استفهاما لشكّ عرض للسائل يريد التّحقق منه كما كانت قد جوابا لمخاطب شاكّ،وتخرج أحيانا فتكون بمعنى (قد)، ولعلّ هذا ما نبّه عليه ابن جني في كتاب الخصائص عن خروج (هل) عن باب الاستفهام إلى معنى (قد) فقال: «واعلم أنّه **ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلّا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظا له**، وعلى صدد من الهجوم عليه.

وذلك أنّ المستفهم عن الشّيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظّاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عن أشياء. منها أن يُرِي المسؤول أنّه خفي عليه ليسمع جوابه عنه...**فلمّا كان السّائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه،** أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السّؤال عن مجهول الحال. وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى. **فمن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد)... وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلابد أن**

[1] انظر: شرح التّسهيل، لابن مالك، ٤/ ١٠٩، وأنكر أبو حيان أن تكون هل بمعنى قد فقال:«﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾[سورة الإنسان، آية: ١]، وبقول الشاعر:............... = أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم

قال يريد: قد أتى، وقد رأونا، وهذا شيء قاله الكسائي، والفراء، وبعض المفسرين في قوله تعالى: «هل أتى على الإنسان»، **وقد رددناه في الشرح**» ارتشاف الضّرب٢٣٦٥، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: «أنّها تأتي بمعنى قد...، وبالغ الزمخشري فزعم أنّها أبدا بمعنى قد، وأن الاستفهام إنّما هو مستفاد من الهمزة، ونقله في المفصّل عن سيبويه، فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد، إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها...، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أنّها لا تأتي بمعنى قد أصلا»٢/ ٣٥٢. وأورد هذا الخلاف السّيوطي في همع الهوامع، ٢/٥٠٥_٥١١.

[2] الكتاب: ٣/١٨٩.

يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشّقّ الذي هو فيه. فاعرف ذلك، وقسه؛ فإنّك إذا فعلته لم تجد الأمر إلّا كما ذكرته وعلى ما شرحته»[1].

فلمّا كانت (هل) تحمل معنى (قد) وهي إرادة التّحقق غير أنّ الأولى للمتكلّم والثّانية للمخاطب، جاز في الأولى أن تقع في بعض الكلام موقع (قد). وبما أنّها شابهت همزة الاستخبار في طلب التّصديق، فيمكننا أن نلحقها بهمزة الاستخبار لدّلالتها على معنى واحد وهو طلب التّصديق؛ لشكّ عرض للسائل، وتختلف عن همزة الاستفهام وبقية حروف الاستفهام (متى، كيف، أين، وغيرها) لأنّ هذه الحروف تتطلب تصورا من المخاطب.

وقد نبه النّحاة إلى أنّ همزة الاستخبار و(هل) تكونان لشكّ عرض للمتكلّم، وهذا يضارع تمييز (غاردنر)[2] الذي يرى أنّ الاستفهام الذي يتطلب الإجابة (بنعم) أو (لا) يكون المتكلّم فيه شاكّاً، وذلك قولك:

ــ أجاء زيد؟

حيث يكون المسند نفسه (جاء) مستفهما عنه وموضع الشّكّ، وفي الإجابات التي تتطلب تصورا وينبغي أن يجيب فيه المخاطب عن مسألة معينة، لا يكون المسند (جاء) مستفهما عنه وهو ليس محلّ شكّ، «وإنّما يستفهم لدى المخاطب عن هويّة القادم»(المسند إليه) وذلك قولك:

ــ أزيد جاء أم عمرو؟

ــ من جاء؟

فيستفهم المتكلّم هنا عن فائدة ليس لديه معرفة بها فهو يطلب تصوراً من المخاطب ليخبره بها، كما أنّ في الجمل الاستفهاميّة التي «تتطلّب تصوّرا، فإنّ اسم الاستفهام (من، ما، ماذا، كيف...إلخ) هو الذي يشير إلى النّقطة المعيّنة التي يستفهم عنها المتكلّم لدى

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٢) انظر: القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، إشراف عزالدين مجدوب، ص٥٤.

المخاطب»[1]، لكنّ هذا التّمييز ضارع حروف الاستفهام في العربيّة في كون الاستفهام إذا كان للشّك يكون المسند مستفهما عنه، وإذا كان لطلب التّصور كان المسند إليه مستفهما عنه ما عدا همزة الاستفهام التي يطلب بها المستفهم تصورا من المخاطب عن (المسند)، وذلك قولك: أضربت زيدا أم قتلته؟؛ لأنّ طلب التّصور وقع في المسند وهو (ضرب، وقتل) كما يطلب بها تصورا عن (المسند إليه) نحو: أزيد جاء أم عمرو؟.

_صلة الاستفهام بمعنى غير الواجب، والاسترسال بين حروفه وبين حروف غير الواجب:

نجد أن الأمر المستفهَم عنه يجوز أن يكون واقعا في الكون ويجوز أن يكون غير واقع، فإذا «استفهمت عن شيء **كان ما استفهمت عنه عندك وخلافه سواء.** ولو لم يكن كذلك كنت متيقنا له غير مستفهم عنه»[2]، فلمّا كان المتكلّم غير عارف بوقوع الشّيء في الكون الخارجي جعله سيبويه غير واجب؛ لأنّ شرط الواجب علم المتكلّم بوقوعه، وبين الاستفهام وغيره من الأعمال اللّغويّة غير الواجبة استرسال دلالي(أي: لا يوجد انفصال كلي) فمرة يكون الاستفهام عند سيبويه بمنزلة الجزاء، وذلك قوله: «حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبة كالجزاء»[3]، وأخرى بمنزلة النّفي في قوله: «حروف النفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل؛ لأنّهنّ غير واجبات»[4]، وحينا بمنزلة الأمر «وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب»[5].

أوّلاً: مضارعة حروف الاستفهام لحروف الجزاء في عدد من المسائل منها:

[1] القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة، إشراف عزالدين مجدوب، ص٥٤.

[2] التّعليقة، ٢/٢٨٠.

[3] الكتاب، ١/٩٩.

[4] الكتاب، ١/١٤٥.

[5] الكتاب، ١/٩٩.

ــ الأولى بهما الفعل[1]، وهذا يدلّ على أنّ معاني غير الواجب ألصق بالجملة الفعليّة من الجملة الاسميّة؛ لأنّ معنى غير الواجب مرتبط بعدم الوقوع وإمكانية الوقوع أم لا وهو ما تدلّ عليه الجملة الفعليّة التي تفيد التّجدد وعدم الثّبوت، بعكس الاسميّة التي تدلّ على الدّوام والثّبوت ولهذا غلب معناها في الواجب كما ذكرنا[2].

ــ أنّ الألف كـ(إن) أم باب الجزاء يتقدم فيها الاسم على الفعل كما تقدم في الاستفهام، لكن في الأُولى يجوز أن يرتفع بعده الاسم بالابتداء، نحو: أزيدٌ حضر؟، ولا يجوز في الأخرى، نحو: إن زيد يأتيني آته فزيد مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور ولا يجوز أن يعرب مبتدأ[3]، لكن الاستفهام أولى بالفعل أو نصب الاسم بفعل محذوف من رفعه

ــ أنّ أدوات الاستفهام قد يصير معنى حروفها إلى الجزاء[4].

ــ كما تضارعها في المعنى فكل من الاستفهام والجزاء لا يعلم المتكلّم بوقوع الفعل أو عدم وقوعه.

وقال الصّفار في المقارنة بين حروف النفي، والاستفهام والشرط: «إلا أن النصب مع أدوات الاستفهام أقوى منه مع هذه الحروف(النفي)؛ لأنّها أشبهت الشرط من وجهين: أحدهما: **أنّ الكلام غير ثابت في الاستفهام كما أنه كذلك في الشرط**، والثاني: أن الكلام لا يحتمل الصدق والكذب مع الاستفهام كما أن أداة الشرط مع الفعل لا يحتمل الصدق والكذب فلما أشبهه من وجهين كان النصب فيه أقوى منه مع حروف النفي ؛ لأنّ النفي لم يشبه إلا من وجه واحد»[5].

---

(1) انظر: الكتاب : ١/١٣٤، ١٣٧.وذلك قوله: « لأنّ الفعل أن يلي (إن) أولى كما كان ذلك في حروف الاستفهام»

(2) انظر: الفصل الثّاني، المبحث الثّاني.

(3) انظر: الكتاب : ١/١٣٤.

(4) انظر: الكتاب، ١/٩٩.

(5) السفر الأول (مخطوط أ/١٨٠).

ثانياً: مضارعة الاستفهام للأمر في معنى الطّلب، ومعنى غير الواجب[1]؛ لأنّ المستفهم يستفهم عن أمر يجوز أن يكون قد وقع أو لا، كذلك الأمر يجوز في الفعل المأمور به وقوعه وعدم وقوعه.

ثالثاً: مضارعة الاستفهام للنّفي[2] في تقدم الاسم على الفعل وارتفاعه وارتفاع الاسم بالابتداء غير أن الاستفهام الأصل فيه الفعل «لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقع»، وفي النّفي يسهل تقدم الاسم فيه ويكون في الاسم كما يكون في الفعل، وكذلك يشاركه في الدّلالة على غير الواجب.

انتقال حرف الاستفهام عن معناه:

تُنقل الهمزة من معناها سواء مفردة كانت أم مركّبة مع حرف آخر؛ لتؤدي معاني تداوليّة، وكذلك يخرج حرف (هل) من معناه ليدلّ على معنى آخر، من هذه المعاني:

أ. التّقرير والتّوبيخ، نحو:

ــ أتضرب زيداً! وأنت تدعيّ أن الضّرب واقع.

ــ أطرباً! وأنت تعلم أنّه قد طرب، لتوبّخه وتقرّره [3].

وتدخل الهمزة على (لم) النّافية فيكون الكلام بمعنى التّقرير، نحو: ألم تفعل[4]، وقد تناولنا هذه المعاني في الفصل السّابق لدلالتها على الوجوب[5].

ب. التّسوية، نحو:

ــ ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا.

---

(1) الكتاب، ١/٩٩. فيقول: «وإنّما فعلوا ذلك في الاستفهام؛ لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب».

(2) الكتاب، ١/١٤٥.

(3) الكتاب، ٣/ ١٧٦.

(4) انظر: الكتاب، ٣/٤٠.

(5) انظر: المبحث الرّابع ص١٢٢.

«وإنّما جاز حرف الاستفهام ههنا؛ لأنّك سويت الأمرين عليك»[1]. وهمزة التّسوية عند سيبويه ليس فيها معنى الاستفهام وإن تحققت بحرف من حروفه، فيقول: « كما أنّ التّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام»[2]، وتأتي همزة التّسوية بعد سواء، وليت شعري، وما أبالي، وما أدري ونحوهن، حيث يستوي عند المتكلّم وجود الشّيء وعدمه[3] كما استوى علمه في وجود الشّيء وعدمه في الاستفهام، لكنّها في التّسوية لا تحتاج إلى جواب كما في همزة الاستفهام.

وهمزة التّسوية في قولنا: سواء عليّ أقمت أم قعدت. «مدلولة لسواء لا للهمزة، وفي قولنا: ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من الهمزة فتسميتها همزة التّسوية لوقوعها بعد ما يدلّ على التّسوية. وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلّها لتأكيد التّسوية»[4]، فالمعنى المعجمي والتّركيبي أخرج الجملة المتحققة بهمزة التّسوية من الاستفهام إلى الخبر؛ لأنّ الكلام معها قابل للتّصديق والتّكذيب[5].

أمن الواجب أم غير الواجب هذه الهمزة التي أخرجها سيبويه من معنى الاستفهام؟

فما معنى الفعل الماضي فيها؟ هل يدل على المضي أم يدلّ عل الاستقبال؟

---

[1] الكتاب،٣/ ١٧٠.

[2] الكتاب: ٢/٢٣٢.

[3] الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص٣٢.وقال ابن هشام في مغني اللبيب، ١/١٧. «وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لثمان معانٍ: أحدها: التَّسْوِيَة وَرُبمَا توهم أن المُرَاد بهَا الْهمزَة الْوَاقِعَة بعد كلمة سَوَاء بخصوصها وَلَيْسَ كَذَلِك بل كَمَا تقع بعدهَا تقع بعد مَا أُبَالِي وَمَا أَدْرِي وليت شعري ونحوهن وَالضَّابِط أَنَّهَا الْهمزَة الدَّاخِلَة على جملَة يَصح حُلُول الْمصدر محلهَا نَحْو {سَوَاء عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْت لَهُم أم لم تستغفر لَهُم} وَنَحْو مَا أُبَالِي أَقمت أم قعدت أَلا ترى أَنه يَصح سَوَاء عَلَيْهِم الاسْتِغْفَار وَعَدَمه وَمَا أُبَالِي بقيامك وَعَدَمه».

[4] حاشية الصبان على الأشموني، ٣/١٤٦.

[5] انظر: مغني اللبيب ، ١/٤١.

سمّى صاحب الجمل الألف ألف إيجاب فقال: «فِي قَوْل الله جلّ وَعز ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾(١) فَهَذِهِ الْأَلف ألف الْإِيجَاب لَا ألف اسْتِفْهَام»(٢)

وذهب السّيوطي إلى أنّ همزة التّسوية تحتمل معنى الِاسْتِقْبَال والمضي، نَحْو: سَوَاء عَليّ أَقمت أم قعدت إِذْ يحْتَمل أَن يُرَاد مَا كَانَ مِنْك من قيام أَو قعُود أَو مَا يكون من ذَلِك ، وإن كان الفعل بعد أم مَقْرُونا بـ (لم) تعين الْمُضِيّ نَحْو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٣)؛ لِأَن الثَّانِي مَاض معنى فَوَجَبَ مُضِيّ الأول(٤).

وأشار السّيد الشّريف الجرجاني إلى أنّ همزة التّسوية تخلص معنى الفعل الماضي هنا إلى معانٍ للاستقبال، وأفادت الهمزة فائدة إن الشّرطية؛ لأنّ كلمة إن تستعمل في الأغلب في أمر مفروض مجهول الوقوع، وقدر معنى الآية بمعنى الشّرط: إن أنذرتهم أو لم تنذرهم فهما سواء عليهم(٥).

ولو أخذنا بقول صاحب الجمل والسيوطي أصبحت همزة التّسوية واجبة وغير واجبة (فَإِن كَانَ الْفِعْل بعد أم مَقْرُونا بـ(لم) تعين الْمُضِيّ) فيكون واجبا، وإذا لم يقترن بأم احتمل الأمرين، وإذا اعتمدنا تفسير الجرجاني أصبحت غير واجبة على كل حال، لكونها تستعمل في الأغلب في أمر مفروض مجهول الوقوع وفسر معنى الآية بالشّرط، والشّرط غير واجب، وفي معنى الآية إنذار الرّسول قد وقع وهو ما يرجح قول صاحب الجمل والسّيوطي، وخروج همزة الاستفهام عن معناها يحتاج إلى مزيد من البحث لتعميق معانيها والكشف عن صلتها بالواجب أو غير الواجب.

(١) سورة المنافقون، آية: ٦.

(٢) انظر: الجمل، ٢٤٨.

(٣) سورة البقرة، آية: ٦.

(٤) انظر: همع الهوامع، ٣٧، ٣٨.

(٥) انظر: حاشية السّيد الشريف الجرجاني على الكشاف، ١/١٥٣، ١٥٤.

ج. قد تتركب الهمزة مع حروف أخرى لتؤدّي معاني أخرى، نحو تركيبها مع حروف النّفي، نحو: لا، وما فتكون بمعنى العرض والتّحضيض[1]، نحو قولك في العرض:

ـ هلّا خيرا من ذلك.

ـ ألّا خيراً من ذلك. كأنّك قلت : ألّا تفعلُ خيرا من ذلك[2].

وكذلك إذا كانت (لا) مع ألف الاستفهام دخل فيها معنى التّمني، فمن ذلك: ألا غلام لي، وألا ماءً بارداً[3].

د. مجيء (هل) بمعنى الأمر. وخرجت (هل) عن معنى الاستفهام كما خرجت الهمزة عن معنى الاستفهام، فتكون في معنى الأمر[4]، وذلك في قوله تعالى:﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5].

المسألة الثّالثة: التّمني والرّجاء:

يحمل التّمني والرّجاء معنى الطّلب لكن هذا الطّلب «درجة ثالثة تضعف فيه الإرادة المسيّرة لعمل التّرجية»[6] إلى أدنى مستوى مقارنة بالأعمال الطّلبيّة السّابقة، وتتحقق هذه المعاني بالحروف المشبهة بالفعل التي تسم صدر الكلام، نحو: ليت في التّمني، ولعلّ في الطّمع

---

(1) وفصّلنا القول فيها في معاني الأمر.

(2) الكتاب، ١/٢٦٨.

(3) انظر: الكتاب، ٢/٣٠٧.

(4) قال سيبويه: « وإذا قال لو نزلت فكأنّه قال: إنزلْ ومما جاء في هذا الباب في القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[سورة الصّف، آية ١٠،١١] ٣/٩٤، قال السّيرافي: «(هَلْ أَدُلُّكُمْ) في المعنى أمر أيضا» شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي، ١٠/ ١٢٤.

(5) سورة الصف، آية: ١٠.

(6) مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٤٩.

والإشفاق[1] أو في الرّجاء بالفعل (عسى) الذي يحمل معنى الطّمع والإشفاق، وذلك قولك[2]:

ـ ليت زيدا منطلق.

ـ لعلّ هذا زيد قائماً.

ـ عسى أن يفعل.

«وأنت في **ليت تتمناه** في الحال...وإذا قلت **لعلّ فأنت ترجوه**»[3]، كما ينجز التّمني بحرف مركب من همزة الاستفهام وحرف النّفي (لا)، وذلك قولك:

ـ ألا ماءَ باردا، وألا غلامَ لي.

ـ ألا رجلَ إمّا زيدا وإمّا عمرا.

«فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده فكأنّه قال: اللّهم اجعله زيداً أو عمراً ...فلم يذكر الفعل؛ لأنّه قد عُرف أنّه متمنّ سائل شيئاً وطالبه»[4]. فهنا قدّر سيبويه في (ألا) فعلا لم يظهر يظهر لأنّه علم أنّه تمني وتقديره: أتمنّى ماءً[5]، وبهذا يؤكّد أن (غير الواجب) ألصق بالجملة الفعليّة الدّالة على التّجدد من الجملة الاسميّة الدّالة على الثّبوت والدّوام، لكنّ الحرفين (ليت)

---

(1) الرّجاء أطلق عليه سيبويه طمع وإشفاق٤/٢٣٣، وذلك قوله: (لعلّ وعسى): طمع وإشفاق. وأطلق عليه ترجي وذلك قوله:« وإذا قلت: لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب»٢/١٤٨

(2) انظر: الكتاب،١/٢٣، ٢/٣٠٧، ٣/١٢.

(3) الكتاب، ٢/١٤٨.

(4) الكتاب: ١/٢٨٦.

(5) قال ابن السّراج في الأصول «وإذا قلت متمنيًا: ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك: اللهم غلامًا، أي: هب لي غلامًا، فكأنك قلت: **ألا أعطي ألا أصيب فهذا مفعول**» ١/٣٩٧، وقال ابن هشام في المغني: «ألا الَّتِي لِلتَّمَنِّي لَا خبر لَهَا عِنْد سِيبَوَيْهٍ لفظا وَلَا تَقْديرا فَإِذا قيل أَلا مَاء كَانَ ذَلِك كلَاما مؤلفا من حرف وَاسم وَإِنَّمَا تمّ الْكَلَام بذلك حملا على مَعْنَاهُ وَهُوَ أَتَمَنَّى مَاء»٢/٣٨١، ٣٨٢. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/٢٣، وهمع الهوامع،١/٥٣٣، وذلك قوله: «أَن يدخلهَا معنى التَّمَنِّي فمذهب سِيبَوَيْهٍ والخليل والجرمي أَنَّهَا لَا تعْمل إِلَّا عمل إِن فِي الِاسْم خَاصَّة وَلَا يكون لَهَا خبر لَا فِي اللَّفْظ وَلَا فِي التَّقْدِير وَلَا يتبع اسْمهَا إِلَّا على اللَّفْظ خَاصَّة وَلَا يلغى بِحَال وَلَا تعْمل عمل لَيْسَ نَحْو أَلا غُلَام لي أَلا مَاء بَارِدًا وَأَلا أَبَالِي أَلا غُلَام لي أَلا غلامين أَلا مَاء ولبنا».

و(لعلّ) لا يقعان إلّا على الجملة الاسميّة؛ لذلك ضعف معنى الطّلب في هذه الأمثلة، فطلب إيقاع قيام زيد أو ذهابه لم تكن بقوتها في الأمر، وتدلّ هذه الأعمال على أنّ المتكلّم لم تكن لديه رغبة حقيقية في سوق المخاطب أو غيره لإيقاع الفعل بدليل إيقاعها بالجملة الاسميّة الدّالة على الثبوت، ويظهر ذلك جلياً في تمني المستحيل أو ما لا يمكن وجوده في الكون الخارجي فالمتمنّي يعلم باستحالة وقوع الفعل ويطلب وقوعه، نحو قول أبي العتاهية:

فيَا لَيتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخبِرَهُ بِما صَنَعَ المشِيْبُ[1]

فيطرح المتكلّم في هذه الأعمال رغباته التي يودّ ويطلب وقوعها بغضّ الطّرف عن نجاحها[2]، فلا يمكن أن يتحقق ما تمنّاه أبو العتاهية؛ لهذا ضعفت هذه المعاني عن غيرها من الأعمال الطّلبية.

وتظهر في هذه المسألة المباعدة بين تقسيم معاني الكلام عند النّحاة وتقسيمها عن المتكلّمين فالتّمني يكون (ممكنا، وممتنعا) عند المتكلّمين، ويكون (غير واجب) عند النّحاة، وكذلك الرّجاء يكون في الممكن عند المتكلّمين، ويكون في غير الواجب عند النّحاة، فظهر هنا أنّ سيبويه لم يسقط تقسيم معاني الكلام (الثلاثيّة) عند المتكلّمين، على ثنائيّة الواجب وغير الواجب.

وقد تحققت هذه المعاني (ليت، ولعل، ألا) بالحروف فجاءت على أصل الوضع أمّا (عسى) فإنّها وإن تحققت بالفعل فإن جمودها وعدم تصرفها يقربها من الحرف، لكن سيبويه حمل هذه الحروف بمنزلة الفعل وذلك في قوله: «**باب من الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال،** كما أن عشرين لا تصرّفُ تصرُّفَ الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته»[3]، فهي بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل فاعله[1]، «وأمّا الشّبه

---

[1] بيت من الوافر، لأبي العتاهية، وهو في: ديوانه ٤٦، مغني اللبيب ١/٢٨٥، شرح ابن عقيل، ١/٣٤٦.

[2] انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٨٠.

[3] الكتاب: ٢/ ١٣١.

بين هذه الحروف وبين الأفعال فمن وجهين؛ **أحدهما: من جهة اللّفظ**، والآخر من جهة المعنى، فأمّا الشّبه من جهة اللّفظ فلبناء أواخرها على الفتح، كبناء الفعل الماضي، **وأمّا الشّبه من جهة المعنى** فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، كما أنّ الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها»[٢]، وذهب الفرّاء إلى إعمال حرف (ليت) عمل الفعل فأجاز «نصب الاسمين بعد ليت على معنى (تمنيت) فيقال: ليت زيدا قائما ، كما يقال: أتمنى زيدا قائما»[٣].

فهنا محاولات سيبويه وغيره من النّحاة في تقدير الفعل في هذه المعاني وإعمالها عند بعضهم عمل الفعل ليقوي وقوعها بالفعل، وإن كانت تؤدى بالحروف وأصل معاني الكلام أن تؤدى بالحروف في البنية السطحيّة، غير أنّ النّحاة أظهروا البنية العميقة لمعاني الكلام.

ـ العطف على اسم ليت ولعلّ:

ينصب الاسم المعطوف على اسم (ليت) و(لعلّ)، ولا يجوز فيه الرّفع إذا أراد المتكلّم معنى التّمني والرّجاء[٤]، فلا يقول: ليت زيداً منطلق وعمرٌو **والصواب** وعمراً.

لأنّ ليت ولعلّ غير واجبات[٥]؛ فقبيح عند العرب «أن يدخلوا الواجب في موضع التّمني فيصيروا قد ضموا إلى الأوّل ما ليس في معناه»[١]؛ لأنّ معاني الكلام أو ما يسمى (بالقوّة

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٧٥، وذلك في حديثه عن (إنّ): «جرت (إنّ) بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذه الطّريقة في كلامهم».

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٦٣/٢ ساقط من التّحقيق العلمي.

(٣) نقل ابن يعيش عن الفراء أنّه كان يجيز نصب الاسمين بعد ليت على معنى (تمنيت) يقول: «ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى أتمنى، فيقال: ليت زيدا قائما ، كما يقال: أتمنى زيدا قائما» شرح المفصل، لابن يعيش٨٤/٨.

(٤) الكتاب، ٢/ ١٤٦. وذلك قوله: «واعلم أن لعلّ وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلّا أنّه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ومن ثم اختار النّاس ليت زيدا منطلق وعمرا، وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمر حتى يقولوا: هو ولم تكن ليت واجبة ولا لعلّ ولا كأنّ فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التّمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (إن)».

(٥) الكتاب، ٢/ ١٤٦. وذلك قوله: «لم تكن ليت واجبةً ولا لعلّ».

المقصودة بالقول) المتحققة ب(ليت، ولعلّ) عجّمت موضع الفائدة للإسناد المجرّد أو ما يسمى بالمضمون القضوي فأصبح الكلام غير واجب، كذلك الأمر يتحقق في الاسم المعطوف فهو موضوع للتّمني والرّجاء، فإذا رفع الاسم حُمل على الابتداء فيصير معناه: وأثبت عمراً منطلقاً وهنا إخبار بوقوعه، والإخبار يدلّ على الوجوب والوقوع، والمتكلّم لم يرد حمله على الوجوب، وقد يقال: لم جاز الرّفع والنّصب في (إنّ، ولكنّ) ومنع في (ليت، ولعلّ، وكأنّ) وكلها حروف جاءت لمعنى؟ لأنّ هذه الحروف (ليت ولعلّ، وكأنّ) غيرت معنى الإسناد المجرّد، في حين أنّ الحروف(إنّ، أنّ، ولكنّ) جاءت لتؤكّد معنى الإثبات المضمر قبل المضمون القضوي قبل وجودها فهي لم تغير معنى الإثبات بل زادته توكيداً وذكرنا ذلك في الفصل السّابق، أمّا هذه الحروف فقد غيرت معنى الكلام فكرهوا رفع الاسم المعطوف عليها بالابتداء؛ لأنّ فيها معاني لا تكون في الاسماء إذا كانت مبتدأة، ويظهر هنا أثر الإعراب في كونه معاني يوقعها المتكلّم ويتحكم فيها ليبين المعنى المراد، فلو أهمل الإعراب هنا ورُفع عمرو منطلق لفسد المعنى المراد، واختلط معنى التّمني بالإخبار عند المخاطب.

---

(١) الكتاب، ٢/١٤٦.

التّشبيه

لقد جعل سيبويه التّشبيه بـ(كأنّ) غير واجب وذلك قوله: « لم تكن ليت واجبةً ولا لعلّ ولا كأنّ»[١]، فإن قلت: كأنّ هذا بشرٌ منطلقا. تشبّهه إنسانا في حال ذهابه [٢]، وقد أثار هذا التّصنيف تساؤلات الباحثين كيف يكون التّشبيه غير واجب مع ثبوته في الاعتقاد[٣]؟

ويجاب عن هذه التّساؤلات بأنّ معنى الواجب وغير الواجب لم يكن متصلا بثبوته في الاعتقاد أو لا، وإنّما الواجب هو ما ثبت وقوعه في الكون الخارجي فقط، كما ذُكر في مفهوم الواجب[٤]؛ لأنّ التّشبيه واقع في النّفس كما أشار إلى ذلك السّهيلي في قوله: «وأما (كأنّ) فمفارقة لأخواتها من وجه، وهي أنّها تدلّ على التّشبيه، **وهو معنى في نفس المتكلّم**»[٥] لكنّه غير واقع في الكون الخارجي لذلك ألحقه سيبويه بغير الواجب، فهو كالنّفي ثابت في الاعتقاد وأُخرج من الوجوب، وكذلك أفعال الظّن ثابتة في النّفس وتكون واجبة وغير واجبة[٦].

فإن كان حق معاني الكلام أن تكون في الصّدر، فقد تحقق التّشبيه بكأنّ التي تسم صدر الكلام فتغير معنى ما تدخل عليه، فتقول: كأن زيدا منطلق، وعمرا. فخرج معنى المضمون القضوي (زيد منطلق) من مجرّد الاثبات إلى معنى التّشبيه، إذ لا يجوز في الاسم المعطوف أن ترفعه على الابتداء إن أردت معنى التّشبيه؛ لأنّ الابتداء لا يحمل معنى التّشبيه، لكنّ أصل(كأنّ) عند سيبويه والخليل كاف التّشبيه دخلت على (أنّ) وذلك قوله: «سألت الخليل عن كَأَنَّ فزعم أنّها (إنّ) لحقتها الكافُ للتّشبيه ولكنّها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة

---

[١] الكتاب، ٢/ ١٤٦.

[٢] الكتاب، ٢/ ١٤٨.

[٣] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٥٦، مصطلح الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٨٢.

[٤] انظر: المبحث الأوّل، ص ٥٦.

[٥] نتائج الفكر، ١/٢٦٥.

[٦] ولعل هذا يرجح قولنا في حد غير الواجب بأن ما وقع في النفس دون الكون الخارجي لا يخرج من غير الواجب.

واحدة»[1]، فإن كانت الكاف دخلت على كأن للتّشبيه، فهل تكون كاف الجر التي دخلت للتّشبيه وتكون وسط الكلام نحو قولك: أنت كزيد، وزيد كالأسد[2] غير واجبة؟

لقد وجه ابن جني الفرق بين كاف التّشبيه في وسط الكلام وبينها عندما تكون في بداية الكلام توجيها طريفا فقال: «إن أصل قولنا: كأن زيدا عمرو، إنّما هو إن زيدا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي متعلقة بمحذوف، فكأنّك قلت: إنّ زيدا كائن كعمرو، **ثم إنّهم أرادوا الاهتمام بالتّشبيه الذي هو عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسطها، وقدموها إلى أوّلها، لإفراط عنايتهم بالتّشبيه**، فلما أدخلوها على إن من قبلها، وجب فتح (إنّ)؛ لأنّ المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولا أبدا، **وبقي معنى التّشبيه، الذي كان فيها وهي متوسطة بحاله فيها وهي متقدمة»**[3]، **وقال في موضع آخر: «ثم إنهم بالغوا في توكيد التّشبيه فقدموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به وإعلامًا أن عقد الكلام عليه»**[4].

وفيه هذا النّص إشارة إلى جانبين: **أوّلا: أنّ المعنى الذي يعقد عليه الكلام يكون في صدر الجملة؛ لفرط عنايتهم في بيانها**، وهو ما أشار إليه سيبويه بأنّ العرب «يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى»[5]، ثانيا: **أنّ معاني الكلام التي تكون في صدور الكلام أقوى في الدّلالة منها إذا وقعت في وسط الكلام**[6].

وكاف التّشبيه من «الحُرُوف الَّتِي جَاءَت لمعانٍ، فَهِيَ مُنْفَصِلَة [بنفسها] مِمّا بعْدهَا وَقبلهَا إِلاَّ أَنَّ الْكَلَام بهَا مُنْفَرِدَة مُحَال... [نحو] قَوْلك: أَنت كزيد وَمَعْنَاهُ مثل زيد»[7]، فتُلحق بغير الواجب؛ لأنّها إذا **تأخرت** يضعف معنى التّشبيه لكنّه لا يزول عنها، كما أنّ الأصل في

(١) الكتاب، ٣/١٥١. ٢/١٧١.
(٢) انظر: الكتاب، ٤/٢١٧.
(٣) سر صناعة الإعراب، ١/٣٠٤.
(٤) الخصائص، ١/٣١٨.
(٥) الكتاب، ١/٣٤.
(٦) وقد لمح سيبويه إلى هذا في باب النّفي. انظر: ص١٩٩.
(٧) المقتضب ١/١٧٧.

(كأنّ) التي نصّ سيبويه على وجوبها مركبة من(كاف التّشبيه+ أنّ) **وانفرادها، لا يخرجها عن** معناها.

وهذا المعنى لا يدخل في باب الطّلب لكن ليس فيه مادة كثيرة تبرر أن نخصه بمبحث مستقل فألحقناه بمبحث الطّلب.

المبحث الثّاني

الجزاء

يعد الجزاء عند سيبويه درجة ثانية من درجات (غير الواجب) بعد الأمر والنّهي وهو يسبق درجة الاستفهام؛ لكونه لا يتحقق إلّا بالفعل، حيث قدم سيبويه الأمر والنّهي في المرتبة على حروف الاستفهام[1]، وقدم الجزاء على الاستفهام وذلك عندما جعل الاستفهام مضارعا للجزاء في قوله: «حروفٌ ضارَعَت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابُها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبة كالجزاء، فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا»[2]، وذكر في باب الاستفهام، في رفع الاسم بعد الاستفهام على الابتداء «وممّا لا يكون في الاستفهام إلّا رفعا قولك: أعبدُ الله إن تَرَهُ تضربْه... وتقول في الخبر وغيره: إنّ زيدا تَرَهُ تضربْ، تَنصبُ زيدا؛ لأنّ الفعل أنْ يلي (إنْ) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، **وهي أبعدُ من الرّفع؛ لأنّه لا يبنى فيها الاسم على مبتدإ**»[3] فلمّا كان لا يبنى على الفعل أصبح أقوى درجة من الاستفهام، لأنّ غير الواجب ألصق بالجملة الفعليّة من الاسميّة كما ذكرنا سابقا والاستفهام يقع بالجملة الاسميّة والفعليّة.

وسيُعنى هذا المبحث بدراسة المسائل التي تحمل معنى الجزاء ويمكن أن تقسم هذه المسائل إلى مسألتين:

المسألة الأولى: الجمل التي تتصدّرها حروف الجزاء الجازمة؛ لأنّ غير الجازمة لم يتناولها سيبويه ضمن باب الجزاء، ونسب إلى الخليل منعه (كيف وإذا) أن يجازى بهما؛ وقال عن

---

[1] انظر: الكتاب، ١/١٣٧. وذلك قوله في الأمر والنّهي: «لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل مظهرا أو مضمرا. وهما أقوى في هذا من الاستفهام».

[2] الكتاب، ١/٩٩.

[3] الكتاب، ١/١٣٢-١٣٤.

الأولى أنّها «مستكرهة وليست من حروف الجزاء»[١]، وأمّا الأخرى فلكونها تجيء في وقت معلوم، والمجازاة يكون في المبهم أو غير المعلوم[٢].

المسألة الثّانية: الجمل الابتدائية التي لم تتقدمها أداة من أدوات الجزاء كالجملة الاسميّة التي دخلها معنى الجزاء، أو بالجمل الطّلبية التي جزم جوابها.

كما يهدف هذا المبحث إلى بيان صلة ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر من خلال معنى الجزاء.

المسألة الأولى: الجمل التي تتصدّرها حروف الجزاء:

إنّ الأدوات التي ذكرها سيبويه في باب الجزاء وجعلها غير واجبة[٣]، هي الأدوات الجازمة، «فما يُجازى به من الأسماء غير الظّروف: مَنْ، ومَا، وأَيُّهُم. وما يجازى به من الظّروف: أيَّ حينٍ، ومَتَى، وأَيْنَ، وأَنَّى، وحَيْثُما. ومن غيرهما [الحرف]: إنْ وإذْمَا»[٤]. أمّا غير الجازمة فلم يجعلها من هذا الباب[٥].

وجميع هذه الأدوات التي أُنشئ بها معنى الشّرط أسماء سوى (إنْ، وإذما)، لكن سيبويه جعل الحرف (إن) أم الباب لكونه يدخل على جميع وجوه الجزاء[٦]، أمّا سائر حروف الجزاء

---

(١) الكتاب،١/١٤٥. وقوله في موضع آخر: «لأنّ الجزاء، إنّما يكون في غير الواجب»٣/٩٥

(٢) انظر: الكتاب، ٣/٦٠.

(٣) انظر: الكتاب،٣/٩٥.

(٤) الكتاب، ٣/٥٦

(٥) انظر: الكتاب،٣/٦٠. وذلك قوله: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهه وليس من حروف الجزاء....».

(٦) الكتاب، ٣/٦٣. وذلك قوله: «وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمّ الجزاء...؛[لأنّ] حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة».

فيجازى بها في مواضع معينة فـ(من) يجازي بها للعاقل[١]، و(ما) لغير العاقل، و(أي) فيما يُبَعَّضُ، و(متى) للزمان، و(أين) و(حيثما) للمكان، و(أنّى) نحو من ذلك[٢].

وترتّب على كون (إنْ) أم الباب أن أجازوا لها ما منع عن غيرها من أدوات الجزاء وتحقّق لها ما تحقّق لألف الاستفهام كتقديم الاسم بعدها على الفعل[٣] لكن في الجزاء لا يجوز أن يرفع الاسم بعدها على الابتداء، وإنّما يرفع على الفاعلية وينصب على المفعولية؛ لأنّ الشّرط لا يتحقق إلّا بالفعل مضمرا أو مظهرا، وذلك قولك:

ـ إن تأتِني أكرمْك.

ـ إنْ زيداً تَرَه تضربْ. فنُصب زيد بفعل مضمر تقديره: إن ترَ زيدا.

واختصت هذه الحروف بدخولها على الأفعال؛ لأنّ هذه الأفعال التي تليها شروط وبحدوثها توجب المعاني التي ضمنها الشّرط [٤]، وهذا لا يتحقق بالأسماء التي مُنع المجازاة بها ففي قولك: إن تأتِني أكرمْك. فالإكرام لا يقع إلا بوقوع الإتيان، كما أنّ هذه الأفعال لا يجوز أن تكون واقعة قبل الحديث، وهذا ظاهر قول سيبويه: «فإن كنت تريد أن تقرّره بأنّه **قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون؛ لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب**»[٥]. ولذلك خطّأ المجازاة بالفعل الماضي؛ إذا دلّ على الوقوع وذلك في قوله: «وسألته [الخليل] عن آتِي الأميرَ لا يقطعُ اللّصَّ، فقال: الجزاء ها هنا خطأ، **لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأوّل غير واجب**»[٦]، فمنع جزم (يقطع)؛ لأنّ ما قبله كلام موجب (واقع) وإخبار مطلق إذ يريد

---

(١) قال سيبويه: «(مَنْ) ... ويكون بها الجزاء للأناسيّ، ويكون بمنزلة للأناسيّ» الكتاب٤/٢٢٨.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ٧٦.

(٣) انظر: الكتاب، ١/١٣٢-١٣٤. وذلك في قوله: «وإنّما أجازوا تقديم الاسم في (إن)؛ لأنّها أم حروف الجزاء ولا تزال عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر».

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٥/ ٣١

(٥) الكتاب، ٣/٩٥.

(٦) الكتاب، ٣/١٠١.

المتكلّم أنّه يأتي الأمير ولا يقطعه لص، وكان منعهم المجازاة بالأسماء أولى لدلالتها على الدّوام والثّبوت، وهو ما يناقض الغرض الذي سيق لأجله الجزاء.

ومنع سيبويه المجازاة بـ(كيف، وإذا)[١]، وذلك في قوله: «سألتُ الخليل عن قوله: كَيْفَ تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليس من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنّ معناها على أي حال تكن أكنْ. وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يُجازوا بها؟ فقال الفعل في إذا بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة (إذْ) فيما مضى. ويبين هذا أنّ إذا تجيء وقتا معلوما؛ ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْرُ كان حَسَنًا، ولو قلت آتيك إن احمرّ البُسْر كان قبيحا»[٢]، فما معنى الجزاء، وما صلته بغير الواجب؟ ولم أُخرجت هذه الحروف عن باب الجزاء، وما الفرق بينها وبين معاني حروف الجزاء؟

جعل سيبويه الجزاء (غير واجب) وذلك في قوله: «**الجزاء إنّما يكون في غير الواجب**»[٣]؛ لأنّه غير واقع في أثناء الخطاب، لكنّ فيه وعدا من المتكلّم بإيقاعه، وذلك قولك: إن تأتِني أكرمْك، ففي قولك: (أكرمك) وعد تقطعه على نفسك بإكرام المخاطب، وقد جعلنا الوعد فيما سبق واجبا؛ لأنّ المتكلّم يعد بإيقاعه[٤]، لكنّ الوعد في الجزاء مختلف عن الوعد في الواجب فالوعد هنا مقيد بالجملة السابقة التي يجوز أن تقع ويجوز أن لا تقع، ففي قولك: إنْ تأتِني أكرمْك فأنت لا تعلم هل سيأتيك المخاطب أم لا، إذ إن الجزاء مرتبط بنجاح الشّرط وإكرامك مرتبط بمجيئه، فهو ليس بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة؛ لأنّك لا تعلم أيكون المجيء أم لا، فإن وجد المجيء وجب الإكرام وإن لم يوجد لم يجب[٥]، فلمّا

---

(١) وفي المجازاة بكيف خلاف بين البصريين والكوفيين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥١١-٥١٤.

(٢) الكتاب،٣/٦٠.

(٣) الكتاب،٣/٩٥.

(٤) الواجب: «وهو الشيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يَعِد المتكلّم بإيقاعه» بإيقاعه» انظر: الفصل الثاني، ص٥٦.

(٥) وفسّر السّيرافي هذا الوعد في قوله: «وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كل حال، وإنّما هي معلقة بمعنى: إن كان ووجد وجب الضمان والعدة وإن لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنّه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلّا بعد أن يأتيه المأمور» انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ١٢٢.

انتفى هنا علم المتكلّم بالوقوع أصبح غير واجب؛ لأنّ شرط الواجب علم المتكلّم بوقوع الحدث كما ذكرنا.

ولما كانت حروف الجزاء الجازمة تقع في الإمكان الذي لا يعلم المتكلّم بحدوثه أو عدم حدوثه في وقت الخطاب منع سيبويه المجازاة بإذا لأنّها مؤقته[1]، وحقّ ما يجازى به ألّا يُدرى أن يكون أم لا يكون[2] فإن قلت: آتيك إذا احمرّ البسر. فاحمرار البسر واقع، ويفهم من كلام سيبويه أنّها واجبة؛ **لأنّه أنزلها منزلة (إذْ) الواجبة[3] فقال:** «وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال **الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة (إذْ) فيما مضى. ويبين هذا أنّ إذا تجيء وقتا معلوما**»[4]، قال السّيرافي: «**إن الذّاكر لها في الكلام كالمعترف بأنّها كائنة**...؛لإحاطة العلم أن احمرّ البُسر كائن»[5]، كائن»[5]، وذكر الفارسي في التّعليقة: «ما بعد (إذا) معين معلوم، وما بعد الحروف التي حزم بها في المجازاة ليس بمعين ولا كائن لا محالة»[6] فأُخرجت من الشّرط؛ **لأنّها وعد من المتكلّم وضمان مطلق فاحمرار البسر كائن لامحالة، والوعد المطلق كما ذكرنا يكون واجبا؛** لأنّ المخاطب ينتظر من المتكلّم تحقيق مجيئه؛ في الوقت الذي لا بد من وجوده، فلما اختلفت (إذا) عن أدوات الشّرط الجازمة المبهمة مُنع المجازاة بها.

وكذلك (كيف) استكره المجازاة بها مع كونها مبهمة ، وجعل مخرجها على الجزاء، كما منع المجازاة بـ(إذا)، وجعل مخرجها على الجزاء[7]، فما الفرق بينهما؟ ولم لم يجعل هذه الأدوات

---

(١) انظر: الكتاب، ٣/ ٦٠. المقتضب، ٢/ ٥٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ٧٤.

(٣) وقد ذكرنا سابقا وجوب (إذ) عند سيبويه. انظر : الفصل الثاني، ص١٢٦.

(٤) الكتاب،٣/٦٠.

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ٧٤.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه،٢/ ١٧٥.

(٧) انظر: كتاب سيبويه، ١/ ١٠٦، ١٠٧. وذلك قوله: «ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ **لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة**».

من الجزاء مع تصنيفها الآن في الكتب التّعليمية أدوات شرط غير جازمة ولا يُفرق بينها وبين الجازمة إلّا بالعامل، فهل كان إخراجها من الجزاء مراعاة للعامل فقط؟ وأورد ابن الوراق تعليلا يجيب عن هذه التّساؤلات، وهو أنّ الابهام الموجود في (كيف) جعل الخليل وسيبويه يخرجانها على معنى الجزاء واستكرها الجزاء بها؛ لأنّك في قولك: (كيف تكن أكن) كان معناها: على أي حال تكون أكون، فقد **ضَمِنْتَ له أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وأحوال الشّخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها كلها**؛ لأنّه قد يكون أحدهما صحيحا والآخر سقيما فلا يمكن لسقيم أن يكون صحيحا، فلمّا تعذّر وقوعها كرهوا المجازاة بها بعكس أدوات الشّرط الأخرى التي تكون فيما يمكن أن يوقعه المتكلّم[1]، ودقق هذا القول حتى لا يقع اللّبس في منعهم الجزم فقال: «فإن قال قائل: **أليس قد أجزتم: كيف تكون أكونُ [بالرّفع]**، فظاهر هذا يقتضي ما منعتموه، إذ جزتموه؟

فقيل: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد (كيف)، **فإنا نقدر أنّ هذا الكلام قد خرج عن حال عرفها المجازي فانصرف اللّفظ إليها**، فلهذا صح الكلام»[2].

فظهرت هنا معاني الإعراب التي تراعي المعاني التّداوليّة، فمنعوا الجزم؛ لأنّ الأحوال تتعدد والمجازي غير عارف بحال مخاطبه، ولا يمكن أن توافق أحوال المجازي أحوال المخاطب، فإن علم المجازي أنّ حاله توافق حال المخاطب يرفع الفعل، فيكون المتكلّم أوجب على نفسه أن يكون على هذه الحال، ولم يجيزوا أن يقدر المعنى في جزم الفعل بالجزاء أن يكون المتكلّم عالما بحال المخاطب؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلّا مبهما[3]، فهل يكون الجزم في الجزاء مختصا بالحروف غير الواجبة التي تحمل الوعد المقيد؟ وعلامَ تدلّ أدوات الشّرط غير الجازمة إذا كان معنى (إذا) الوجوب؟

---

(1) انظر: علل النّحو، لابن الوراق، ١/٢٢٤ـ٢٢٦. والإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥١١-٥١٤ وأورد الانباري الخلاف بين الكوفة والبصرة في المجازاة بـ(كيف) وذكر رأي ابن الوراق في استكراه أهل البصرة المجازاة بها، والجملة الشرطية عند النّحاة العرب وأورد معنى الإبهام والعموم في أدوات الشّرط ص١٢١.

(2) علل النّحو، لابن الوراق، ١/٢٢٤ـ٢٢٦.

(3) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠. «فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء».

البنية التّركيبة للجملة الشرطيّة:

لا يمكن أن يتحقق هذا المعنى إلّا بجملة مركّبة من إسنادين يتقدمهما حرف الجزاء الذي يقيد الجملة الثّانية بالجملة الأولى، وتكون جملة الشّرط عند سيبويه في صدر التّركيب ولا تتقدم جملة الجزاء على أداة الشّرط إن جزمت فعل الشّرط[1]، وأكّد هذا في عدد من المواضع من ذلك قوله: «وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن أتيتَني، ولا تقول: آتيك إن تأتِني»[2]، وقال في موضع آخر: «وذلك أنّه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده»[3]، فلم جعل سيبويه أدوات الشّرط إذا جزمت في صدر الكلام، وجعل جملة الجزاء في مرتبة بعد مرتبة جملة الشّرط؟

إن أصل الجزاء عند سيبويه أن يكون مركبا من (الأداة +جملة الشّرط +جملة الجزاء) ومرتبا على هذا الشّكل، فتقول: إنْ تذهبْ أذهب، فالفعل (تذهبْ) مجزوم بإن أمّا الجزاء فهو مجزوم بالتّعليق عند سيبويه أو بمعنى الجزاء بدليل قوله: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال **وينجزم الجواب بما قبله.** وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إن تأتني آتِك، فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتِني آتِك»[4]، وقال في موضع آخر: «وأحسن ذلك أن تقول: إن تأتِني آتِك، كما أنّ أحسن الكلام أن تقول: إن أتيتني لم آتِك. وذلك أن لم أفعل نفي فعَلَ وهو مجزوم بـ(لم) ولا أفعل نفي أفعل **وهو مجزوم بالجزاء**»[5]، ثم قال في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل: «**فأمّا ما انجزم بالأمر** فقولك: ائتِني آتِك، **وأمّا ما انجزم بالنّهي** فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيرا لك... وإنّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب إن تأتني،

---

(1) وقع خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة في تقديم جواب الشّرط، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٩٤_٥٠٤.

(2) الكتاب، ٣/٦٦. وقال: « لما كانت (إنْ) عاملة لم يحسن إلّا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله» الكتاب، ٣/٦٦

(3) الكتاب، ٣/٧٠.

(4) الكتاب، ٣/٦٢.

(5) الكتاب، ٣/٩١

بإن تأتِني؛ **لأنّهم جعلوه معلّقا بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتِني غير مستغنية عن آتِك. وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجوابُ»**[1]، فسيبويه يرى أن جملة الجزاء مقيّدة بجملة الشّرط، وجعل التّعليق عاملا في الشّرط، وقد أشار الشّمسان إلى أنّ العامل عند سيبويه هي العبارة الشّرطية[2].

تنبّه سيبويه إلى التّركيب الحاصل في بنية الشّرط حيث عُقد الجزاء على معنى الشّرط، ويقوي ما ذهب إليه سيبويه بأنّ الجواب جزم بالتّعليق أو بمعنى الجزاء أنّك لا تقول: إن تأتِني أنا صاحبك، مع وجود (إنْ) لم يتعلق الجزاء بالشّرط إلّا أن تريد معنى الفاء[3]، أو تقول في هذا: إن تأتِني فأنا صاحبك فالفاء هي التي دلّت على التّعليق؛ لأنّ الفاء لا تجيء مبتدأة[4] وهي تدلّ على وقوع الجزاء عقيب الشّرط كما ذكر السّيرافي: «واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم) لأنّ حق الجواب أن يكون عقيب الشّرط متصلا؛ لأنّه بالشّرط يستوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك؛ لأنّها في العطف بعد الذي قبله متصل به»[5]، وحرف وحرف الشّرط (إنْ) صير جملة الشّرط غير تامة حتى تنعقد بالجواب.

ويُلحظ أنّ سيبويه لم يضمر (إنْ) قبل حروف الشّرط كما أضمرها في الاستفهام[6] بل جعل جميع حروف الجزاء عاملة كما يعمل الحرف (إنْ)، وذلك في قوله: «وقبح في الكلام أن

---

[1] الكتاب، ٣/٩٣، ٩٤.

[2] وذكر أن العبارة الشّرطيّة هي الجازمة عند سيبويه . انظر: الجملة الشّرطية عند النّحاة العرب، لأبي أوس الشّمسان، ص٢١١.

[3] الكتاب، ٣/٦٨.

[4] انظر: الكتاب: ٣/٦٤.

[5] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ٧٧.

[6] وقدرت عند بعض النّحاة، نحو قول ابن الوراق: «واعلم أن هذه الأسماء التي استعملت في باب الجزاء، إنما يجزم ما بعدها بتقدير (إن)، ولكن حذف لفظ (إن) اختصارا واستدلالا بالمعنى، لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب تقدير (إن)»علل النحو: ١/٤٣٨

تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ»[1]، فأصل الكلام عند سيبويه في الاستفهام يختلف عن الشّرط ففي قولك:

ـ من عندك؟ أصلها ــــ أمَنْ عندك؟

فمعنى الكلام لم يتحقق في التّركيب المجرّد، بل بألف الاستفهام المضمرة[2]، فكأن الجملة هنا تكونت من جهة المعنى فحسب من إسنادين الإسناد الأوّل (أستفهم) وهو ما يسمى القوة المقصودة بالقول والثّاني (من عندك) المضمون القضوي، ومعنى الكلام في الشّرط متحقق بظاهر الجملة دون تقدير، ففي قولك:

ـ من يأتِنا نأتِه.

فمَن جزمت الفعل (يأتِنا)، فالقوّة المقصودة بالقول هو معنى الشّرط المفهوم من جملة (من يأتنا)، والجواب (نأتِه) مجزوم بتعلقه بالجملة الأولى، وهو المضمون القضوي، ففرق سيبويه بين معاني الكلام التي تتحقق بحرف ومعاني الكلام المتحققة بالجملة، فمعنى الكلام هنا متحقق بجملة الشّرط وليس في الحرف فقط لذلك لم يقدّر الحرف (إنْ)، بل لم يقدر الشّرط في قولك ائتني آتِك، إنّما الجزم هذا الجواب عنده؛ **«لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أنّ إنْ تأتِني غيرُ مستغنية عن آتِك»**[3]، **أي: أن الجزاء (آتِك) جزم كذلك لتعلّقه وعدم استغنائه عن جملة الشّرط (إن تأتني) المسبوقة بالأداة (إن).**

لقد حدس سيبويه بكون جملة الشّرط والجزاء واحدة بتعليق أحدهما بالأخرى، وهو ما بيّنه النحاة، فذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ معنى الكلام هنا متحقق بجملة الشّرط والجزاء معا عندما جعلها كجملة القسم، وذلك قوله في باب القسم: «القسم جملة يؤكّد بها الخبر...

---

(1) الكتاب:٣/ ٦٦ وذلك قوله: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال» الكتاب،٣/٦٢.وقوله: «وذلك أنّه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده» ٣/٧٠.

(2) وذلك قوله: «وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل..؛ لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنّما تركوا الألف في من، ومتى، وهل ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس» ١/٩٩.

(3) الكتاب،٣/٩٣، ٩٤.

ونظيرها من الجمل الشّرط في المجازاة في أنّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنّها لا تفيد حتّى ينضم إليها الجزاء»[1]، ولعلّ هذا كان حاضرا في تصنيف الكتاب حيث ذكر الجزاء ويليه القسم.

إنّ الجزاء عند سيبويه متعلّق بنجاح الشّرط **ولهذا نجد مرتبة جملة الجزاء عند سيبويه بعد مرتبة جملة الشّرط**[2]؛ **لأنّ معاني الكلام تكون في صدر الجملة**[3]، وجزم فعل الجزاء أو ربطه بالفاء دليل على تأخر مرتبته؛ لأنّه لا يمكن أن يكون الفعل المجزوم بلا حرف جزم في بداية جملة، ولا تكون الفاء مبتدأة[4]، وفي هذا العمل اللّغوي خصوصيّة تميّزه عن غيره من الأعمال وهو التّركيب وتعليق عمل لغوي بنجاح عمل لغوي آخر.

وقد يقال إنّ معنى الشّرط متحقق إذا قُدم الجزاء، نحو قولك: أجيئك إن جئتني، ويجاب عن ذلك بأنّ المتكلّم ذكر «**الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أجيئك، فيعدُكَ بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فتقول: إنْ جئتني ويستغنى عن الجواب بما قدم**»[5]، لكنّه في الجزم قد بدأ كلامه على الشّرط.

المسألة الثّانية: وقوع معنى الجزاء بغير حروف الجزاء:

هناك عدد من الجمل التي لم توضع في الأصل لمعنى الجزاء وسرى فيها معنى الجزاء لتضمنها معنى الإبهام، وبعض من خصائص الجزاء، كما في جزم جواب الطّلب نحو قولك[6]:

---

(1) الإيضاح، ٢٠٨.

(2) ذهب الكوفيون إلى «**أنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على الشرط**»، وردّ الأنباري ذلك بأن سبب تأخر «مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ **لأنّ الشّرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبّبٌ ومحال أن يكون المسبب مقدما على السّبب**»: انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٤٩٨.

(3) وقد ذكر النّحاة بأن معاني الكلام تكون في صدر الكلام، من ذلك قول ابن السّراج: «لأنّ هذه الأسماء إذا كانت جزاءً أو استفهامًا **فلها صدور الكلام**»، الأصول في النّحو، لابن السّراج ٢/١٥٩.

(4) الكتاب: ٣/٦٤. وذلك قوله: «الفاء لا تجيء مبتدأة».

(5) الأصول، ٢/ ١٨٧. الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، ص١٧٩.

(6) انظر: الكتاب ٣/٩٣.

ـ في الأمر: ائتني آتك.

ـ النّهي: لا تفعل يكن خيرا.

ـ الاستفهام: ألا تأتني أحدِّثْك؟ أين بيتك أزرك؟

ـ التّمني ألا ماء أشربْه.

ـ العرض : ألا تنزل تصبْ خيرا لك.

وجعل سيبويه هذه المسائل في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر، أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض[1]؛ فوافقت هذه الجمل حروف الجزاء من وجهين:

الوجه الأوّل: في المعاني؛ لأنّ هذه المعاني حملت هذه معنى الإبهام الموجود في حروف الجزاء، فالمتكلّم في قوله: (ائتني آتك) لا يعلم هل سيقع الإتيان أم لا، وحق ما يجازى به لا يعلم أيكون أم لا، كما حمل الجزاء هنا معنى الوعد المقيد بالجمة السّابقة، وقال السّيرافي في تفسيره لهذه المعاني: «إنّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنّما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كل حال، وإنّما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضّمان والعدة وإن لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنّه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلّا بعد أن يأتيه المأمور»[2].

الجهة الثّانية: في التّركيب، فالتّركيب الحاصل في هذه الجمل كان حاضرا عند سيبويه، عندما جعل الجواب مجزوما بتعليقه بجملة الطّلب غير مستغنٍ عنه كما كان في حروف

[1] انظر : الكتاب ٣/٩٣.

[2] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ١٢٢.

الجزاء[١]، **وهنا تقدمت معاني الكلام** (الأمر، والنّهي، والاستفهام، والعرض، والتّمني) **في صدور الجمل إلّا أنّ التّركيب وتعلّق الجزاء بنجاح هذه الأعمال الطّلبيّة أخرجتها من معناها إلى معنى الجزاء**، والعامل في جزم الجزاء عند سيبويه هي الأعمال الطّلبيّة كما انجزمت بالعبارة الشّرطيّة، أمّا الخليل فقد جعل العامل فيها هذه الأعمال الطّلبية لتضمّنها معنى الشّرط[٢]. وفي قول سيبويه بأنّ العامل في الجزاء هو التّعليق دون أن يقدر معنى الشّرط، قال السّيرافي هذا تجوّز من سيبويه «في عبارته عن جزم هذه الأشياء فأوهم أنّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها كما أن حرف الشّرط وفعله هو الجازم للجواب»[٣] وقدر السّيرافي أداة شرط محذوفة تكون هي الجازمة للجواب فقولك: ألا تأتيني أحدّثْك؟ يقدر بعد الاستفهام جملة الشرط: ألا تأتيني إن تأتني أحدّثْك، وقد رد الرّضي هذا التّقدير للنّحاة وجعل العامل فيها هو فعل الطّلب كما ذهب سيبويه والخليل[٤].

ويتحقق معنى الجزاء كذلك بالأسماء الموصولة والنّكرات الموصوفة[٥]، التي يدخل في خبرها الفاء، وذلك قولك: الذي يأتيني فله درهمان، كلُّ رجل يأتيني فله درهمان. فشاركت هذه الجمل حروف الجزاء من وجهين:

الأوّل: في الإبهام الحاصل في الموصول عند دخول الفاء في خبره، ففي قولك: (الذي يأتيني): الموصول هنا يدلّ على الإبهام[٦].

---

(١) خالف سيبويه الخليل في العامل وذلك قوله: «فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتِك، وأمّا ما انجزم بالنّهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيرا لك... وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتِني؛ لأنّهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتني غير مستغنية عن آتِك. وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتني آتِك، فإنّ معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتِك». الكتاب، ٩٣/٣، ٩٤.

(٢) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ٢١١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٠/ ١٢٢.

(٤) انظر: شرح الرضي، ٤/ ١١٧، ١١٨.

(٥) انظر : الإيضاح، ص١٠٠.

(٦) انظر : المقتصد، للجرجاني ٣٢١/١، ٣٢٢.

الثاني: دخول الفاء التي جعلت الآخر جوابا للأوّل وأوجبت هاهنا أن تكون العطية مع وقوع الإتيان[١].

فإن خلت جملة الخبر من الفاء وذلك في قولك: الذي يأتيني له درهمان، زال معنى الجزاء؛ فاستحقاقه للدّراهم قد تكون بالإتيان أو بغيره[٢]، وزال معنى الإبهام الحاصل عند دخول الفاء؛ لأنّ المتكلّم هنا يريد شخصا بعينه، وهذا بمنزلة قولك: عبد الله له درهمان[٣]، قال الجرجاني: «إذا قلت: الذي يأتيني، وأنت تريد واحدا بعينه قد عهده المتكلّم لم يجز أن تدخل الفاء في خبره فتقول: الذي يأتيني له درهم. كما لا يجوز أن تقول: الرّجل فله درهم»[٤].

وكذلك (كلّ) التي شاركت حروف الجزاء في دلالتها على الإبهام وارتباط خبرها بالفاء الذي يجعل الآخر جوابا للأوّل، وجعلها سيبويه إذا كانت بمعنى الجزاء لا تجيء إلّا بالفعل وذلك قولهم: (كلّ رجل يأتينا فله درهمان) «ولو قال: كلُّ رجل فله درهمان. كان محالا؛ لأنّه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب»[٥]، كما شارك هنا حروف الجزاء في طلب الفعل، ويدلّ ويدلّ هذا على أن معنى الجزاء ألصق بالفعل سواء كان متحققا بحروف الشّرط أو بجمل تحمل دلالته.

---

[١] انظر : الكتاب ٣/١٠٢.

[٢] انظر : الكتاب ٣/١٠٢. وذلك قوله: «فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان» قال السّيرافي: «جاز أن يكون الدّرهم يستحقه بالإتيان، وجاز أن يكون بغيره، كما يقول: زيد له درهم، ولم تذكر سبب استحقاقه للدرهم» شرح كتاب سيبويه، ١٠/ ١٣٥.

[٣] انظر : الكتاب ٣/١٠٢.

[٤] انظر : المقتصد، للجرجاني ١/٣٢٢.

[٥] الكتاب ٣/١٠٣.

علاقة الجزاء بالواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر:

يتحقق معنى الجزاء عند سيبويه بالخبر[(١)] وذلك قوله: «الجزاء لا يكون إلّا خبرا»[(٢)]، فيجب أن يكون واجباً عند من يرى أنّ الخبر يكون واجبا والإنشاء غير واجب؛ لأجل التّقريب بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وبين ثنائيّة الإنشاء والخبر، لكن سيبويه نصّ على عدم وجوبه وذلك قوله: «**الجزاء إنّما يكون في غير الواجب**»[(٣)].

ولم نرَ أحدا من الباحثين قال بوجوب الجزاء، واتفقت آراؤهم في عدم وجوبه مع كونه خبرا[(٤)]، واستشكل ميلاد خبره وتصنيف سيبويه له في غير الواجب ورد ذلك إلى تغليب سيبويه للصّناعة على المعنى[(٥)]

ويُعدّ هذا المعنى من المسائل الفاصلة لبيان العلاقة بين الثّنائيّتين فيدلّ خروج الجزاء عن معنى الواجب مع كونه خبرا على أنّه لا يوجد تناظر بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر.

---

(١) استعمل سيبويه معنى الخبر للدّلالة على معنيين: المعنى الأوّل أطلقه على وظيفة المحلّ الإعرابي المبني على المبتدإ، أمّا المعنى الآخر فهو الوظيفة الدّلاليّة باعتباره يكون خبرا واستخبارا وأمرا ونهيا. انظر: إنشاء العربيّة بين التّركيب والدّلالة ٦١، كشاف اصطلاحات الفنون ٧٣٦. والمعنى المراد في الشّاهد هو المعنى الثّاني.

(٢) الكتاب، ١/١٤٤.

(٣) الكتاب، ٣/٩٥.

(٤) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١١٩، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ص٦٢٢، مصطلح الواجب في كتاب سيبويه التّأصيل والفهم ص٦٢، مصطلح الواجب بين سيبويه وابن يعيش ص ٥٦، ملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الإنشاء والخبر ص٤.

(٥) انظر : الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١١٩.

المبحث الثّالث

النّفي والتّقليل

يعدُّ هذا المعنى عند سيبويه أضعف معاني غير الواجب التي تكون في صدر الكلام، لأنّه يتحقق بالجملة الاسميَّة والفعليَّة وغير الواجب كما ذُكر ألصق بالجمل الفعليّة من الجمل الاسميّة التي تحمل معنى الدوام والثّبوت، وقد أشار سيبويه إلى هذا الضّعف في قوله: «وسهل تقديم الأسماء فيها **لأنّها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما مضارعة**»[(١)]، قال السّيرافي: «**لأنّها لم تبلغ أن تكون في القوّة مثل حروف الاستفهام والجزاء**»[(٢)]، وأثارت هذه المسألة خلافا بين الباحثين أواجبا يكون النّفي أم غير واجب؟ فذهب ميلاد في أطروحته إلى أنّ النّفي واجب؛ لأنّ الواجب هو الثّابت في الاعتقاد والنّفي ثابت في اعتقاد المتكلّم في كونه واقعا وقوعا سالبا[(٣)]، والذي دعاه إلى إخراج النّفي من (غير الواجب) إلى (الواجب) مع وضوح النّصوص عند سيبويه في كونه (غير واجب) هو محاولته التّقريب بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب من الإنشاء والخبر، في حين تردّد منصور بن عبد السّميع[(٤)]، ولطفي بن عمر في تصنيفه في الواجب أو غير الواجب[(٥)]، وذهب المبخوت والمحدوب إلى عدم

---

(١) الكتاب، ١/١٤٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤/ ٢٦.

(٣) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص ٧١، ٧٢.من ذلك قوله: «فقد يكون بإمكاننا بطريق الاستلزام أن ندرج النّفي ضمن الواجب من الكلام».

(٤) انظر: مصطلح الواجب في الكتاب التأصيل والمفهوم، ص٦٢ وذلك قوله: «وكأن النّفي لا يخلو بصوره من الصّور من دلالات غير الواجب» وقال في موضع آخر: «وإن كان النّفي يعد من جهة من قبيل تلك النّسبة الواجبة التي يقتضيها للموضوع سلبا. فإنه من جهة أخرى يمثل الممكن الخاص الذي يقارب الواجب بمعناه العام» ص ٦٦.

(٥) انظر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش ، ص٥٦. وذلك قوله : «إذن النّفي يمثّل إشكالا حقيقيّا أمام الباحث إذا ما رام تحديد موقف سيبويه فيه: هل هو واجب أم غير واجب؟ وإن كنّا نلفي تردّد سيبويه في اعتباره غير واجب، فإنّنا نؤكد على أنّه يميّز بين النّفي وأعمال غير الواجب الأخرى...، وما يمكن أن نجزم به أنّ مواقف سيبويه منفتحة مرنه قابلة للتأويل، تحتمل إقحام النّفي ضمن الواجب وغير الواجب، كما تحتمل وضعه في مرتبة خاصة بينهما».

عدم وجوبه حيث أخذا بصريح قول سيبويه في أكثر من موضع في الكتاب ورفضا التّأويل الذي أوّله ميلاد[1]. ويرمي هذا المبحث إلى بيان العلاقة بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب من جهة وثنائيّة الإنشاء والخبر، من خلال مسألتي النّفي، والتّقليل. وصلة (غير الواجب) المنفي عند النّحاة بالممتنع عند المتكلّمين.

المسألة الأولى: النّفي.

لقد قابل سيبويه بين النّفي وبين الخبر الثّابت في سياقات عديدة من الكتاب من ذلك قوله: «فمعنى ليس النّفي كما أن معنى كان الواجب»[2]، فاستشكل عدد من الباحثين إدراج النّفي في غير الواجب؛ لغلبة هذا المقابلات في الكتاب، ومشاركة النّفي للخبر المثبت في الإخبار والثّبوت في الاعتقاد من جانب، ومفارقته من جانب آخر لمعاني الأعمال اللغويّة (الأمر والنّهي والاستفهام..) التي قابل سيبويه بينها كثيرا ونصّ على عدم وجوبها، فوهموا أنّ ثنائيّة الواجب وغير الواجب كانت جذورا تولّد عنها مفهوم الإنشاء والخبر فيما بعد[3] فجعلوا النّفي في الواجب، مع أنّ سيبويه قطع في عدد من مواضع الكتاب بعدم وجوبه ولم يتردد في وصفها بغير الواجب[4]؛ **لأنّ بين النّفي وبين الأعمال غير الواجبة استرسال دلالي فهي** تدلّ على عدم وقوعها في الكون الخارجي أو جهل المتكلّم في وقوعها، وثبوت النّفي في اعتقاد المتكلّم لا يلزم وجوبه فأفعال الظّن تكون واجبة وغير واجبة مع ثبوتها في الاعتقاد[5].

يشارك النّفي الأعمال غير الواجبة في عدد من المسائل التي لا تكون في الواجب:

---

[1] انظر: إنشاء النفي وشروطه النّحويّة الدلاليّة ، ص٤٧، وملاحظات على علاقة النّفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب،ص٤.

[2] الكتاب، ٥٩/١، ١٤٥. ٣/١١٥_١١٧.

[3] انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٢١٦، ٢٢٢.

[4] الكتاب، ١٤٥/١. وذلك قوله: «وهي حروف النّفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل؛ **لأنّهن غير واجبات**».

[5] انظر: الفصل الثّاني، ص ٩٧-١٠٣.

أولا: الألفاظ النّكرة الدّالة على العموم[1]:

وهي الأسماء الموغلة في الإبهام [2]، نحو: «أحدٌ وكَرّابٌ وأرِمٌ وكَتِيعٌ وعَرِيب»[3]، فهذه الألفاظ لا يقعن واجبات، فلا يجوز لأحد أن يقول: كان أحد من آل فلان؛ **لكونه لا يستنكر عاقل أنّ هناك شخص من آل فلان**[4]، أمّا قولك: ما كان أحدٌ مثلَك وما كان أحدٌ خيراً منك «وإنّما حَسُنَ الاخبارُ ههنا عن النّكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأنّ المخاطب يحتاج إلى أن تُعْلِمه مثلَ هذا»[5]. كما تقول في الاستفهام: هل عندك أحد؟ «أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر، أو سعيد»[6]، فاقتصرت إفادة هذه الكلمات الدّالة على نكرة في غير الواجب [7].

ثانيا: زيادة حرف الجر (من):

تزاد من في غير الواجب للتّأكيد[8]، نحو قولك: ما قام من أحد، وما قام من رجل، وشرط زيادتها أن تكون مع نكرة.

فلم اختصت زيادة (مِنْ) في دخولها على النّكرات، وما الصّلة بين اختصاص غير الواجب بالنّكرات كألفاظ العموم و(من) الزائدة المختصّة بدخولها على النّكرات؟

---

(1) وسمّاها المبرد الألفاظ النكرة التي تقع في موضع يقع للجميع للدلالة على الاسماء الدالة على العموم كـ«وأما أحدٌ وكَرّابٌ وأرِمٌ وكَتِيعٌ وعريب وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات».

(2) انظر: حاشية الصّبّان على الأشموني، ١/١٥٥.

(3) الكتاب، ٢/١٨١.

(4) انظر: الكتاب، ١/٥٤، ٥٥.

(5) الكتاب، ١/٥٤.

(6) الخصائص ١/٨٣.

(7) الكتاب، ١/٥٥. «وحسنت...في هذا الباب لأنّك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر. وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأنّ المخاطب يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك».

(8) انظر: الكتاب، ١/٣٨ لقد ذكر ذلك سيبويه في أثناء إشارته إلى أن (من) لا تكون زائدة في الواجب، وذلك قوله: «وقد ميّز سيبويه بينها وبين (من) في الواجب فقال: «وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قولك: «كفى بالله شهيدا»[8]...؛ لأنّ عن وعلى لا يفعل بهما ذلك ولا بمن في الواجب».

لعلّ معنى غير الواجب يفسر شيئا من ذلك، فغير الواجب هو مالم يقع أو ما لا يعلم المتكلّم بوقوعه، فناسب هذا المعنى اختصاص غير الواجب بالنّكرات؛ لأنّ مواضع الإبهام والغموض في معاني غير الواجب كثيرة بالنّسبة للمتكلّم، فنجد من خلال ما سبق من دراستنا لمعاني غير الواجب اختصاصَ حروف الجزاء والاستفهام بالإبهام؛ لأنّ المتكلّم لا يعلم بوقوعه، وقد يقال: أن (ما) التي تحمل معنى الإبهام وقعت في الخبر، والاستفهام، والجزاء، فيجاب بأنّ (ما) في الخبر يأتي بعدها الصّلة فتزيل الإبهام كما أشار إلى ذلك السّهيلي في قوله:« **أمّا المعنى فإن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام...، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها**»[1]، **ولذلك جعل سيبويه ما بعد الاستفهام والجزاء ليس بصلة لما قبله حتى يستمر فيها معنى الإبهام وذلك في قوله:** «الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنّه في حروف الاستفهام ليس بصلةٍ لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس بصلة لما قبله، كما أنّك إذا قلت: أين تكون، وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله»[2]، وكذلك **أخرجنا (كيف)** من الجزاء؛ لأنّنا **قدرنا أنّها واقعة على على حال معلومة عند المجازي، فخرجت من الإبهام، وفارقت حروف الجزاء، ولم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة،** كذلك هذه النّكرات **(أحدٌ، وكَرّابٌ، وأرِمٌ، وكَتِيعٌ، وعَرِيب) لفرط توغلها في الإبهام مُنعت الدخول على (الواجب)**، لكن هل يقع الإبهام في (الواجب) في غير الأساليب التي ذكرنا؟

إنّ مضارعة النّفي لهذه للأعمال غير الواجبة لا تعني المماثلة في كل الخصائص بل تشاركه في بعض الخصائص وتخالفه في بعضها، كما هو الحال في تسمية الفعل المستقبل مضارعا؛ لمضارعته الأسماء في الإعراب ويختلف عنها في بعض الخصائص[3]، كذلك النّفي يضارع معاني غير الواجب في الخصائص المذكورة، ويخالفها بأنّه أحق بالجملة الاسميّة من الفعليّة إذا وقع بعد الحرف اسم ثم فعل، قال سيبويه في قول جرير:

---

(1) نتائج الفكر، ١/١٣٩.

(2) الكتاب، ٣/٥٩.

(3) انظر: لسان العرب مادة (ضرع)

فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ   ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ[1]

«إن شئت رفعت، **والرّفع فيه أقوى** إذ كان يكون في ألف الاستفهام؛ لأنّهنّ نفيٌ **واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبنَى على المبتدإ بعدهن، ولم يبلغن أن يكنّ مثل ما شُبّهنَ به.** فإن جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرّفع»[2]، وجعل سيبويه الرّفع على الابتداء في (حسب) أقوى من النّصب، بعكس غيره من حروف (غير الواجب) **فهي أولى** بالجملة الفعليّة من الاسميّة، قال سيبويه: «واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام، نحو: هَلْ وَكَيْف ومن اسم وفعلٌ، **كان الفعل بأن يَلِي حرفَ الاستفهام أولى**؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكَر بعدَها الفعلُ»[3].

ـ واسمات النّفي ودرجات الاعتقاد:

تعدّدت حروف النّفي التي يُؤدّى بها معنى النّفي وقابل هذا التّعدد في الحروف اختلافها في درجات الاعتقاد وقد عقد سيبويه موازنات بين هذه الدّرجات في النّفي وبين درجات الإثبات التي يُراعى فيها السّياق التّخاطبي، ويمكن اختزال هذه الدّرجات فيما يلي:

١. **نفي الماضي وهو على ثلاث درجات أدناها لم يفعلْ نفي لفَعَلَ**[4]؛ لأنّها تكون لمخاطب خالي الذّهن من الفائدة، وقد ذكرنا سابقا في الإثبات أن فَعَلَ لقوم لا ينتظرون شيئا، كذلك الأمر في نفيها. ثم تزداد درجة الاعتقاد بـ**(لمّا يفعل) وهي**

---

[1] بيت من الوافر ، وهو في: ديوانه ١٢٩ ونصه «ولا حَسَبٌ فَخَرْتَ به كَرِيمٌ... ولا جَدٌّ إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ» وقد ورد في الدّيوان بالرّفع (حسبٌ) وهو أقوى عند سيبويه، كتاب سيبويه ١٤٦/١،شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦٠/١، ٣/٢، شرح أبيات المفصل والمتوسط ١٨٧، الخزانة ٢٥/٣. يهجو جرير بذلك عمر بن لجأ التيمي، وأراد أنهم أقلاء، أذلاء، لا يدخلون في مشاورة، ولا يقف إمضاء الأمور عليهم. والجد: الحظ، يريد أنهم لا جد لهم ولا حظ في رفعة ولا شرف.

[2] الكتاب، ١٤٦/١.

[3] الكتاب، ١١٥/٣.

[4] انظر: الكتاب،١١٧/٣.

نفي لقولك: قد فَعَل[١]، وتعدّ أعلى درجة من الدّرجة السّابقة؛ لأنّها لقومٍ ينتظرون شيئا[٢]، فالمخَاطَب لديه شكّ قبل الحديث فأراد المتكلّم أن يحمل المخاطب على تصديقه بهذا التّأكيد وتزداد درجة نفي الماضي، في قولنا: «**لقد فَعَلَ نفي ما فعل**»[٣]. فهي جواب لقول السّائل هل فعل؟ إذا أخبرت أنه لم يقع قلت: ما فعل[٤]، وجعل سيبويه لقد فعل بمنزلة والله لقد فعل عندما تزداد درجة التّوكيد (ل+قد) فتنفيه بـ(ما فعل)، **يمكن توضيح درجات نفي الماضي من خلال الجدول الآتي:**

١.لم يفعل	**نفي (لفعل)**
٢.لمّا يفعل	**نفي (قد فعل)**
٣.ما فعل	**نفي (لقد فعل)**

٢. أما نفي الفعل الدّالّ على الحال والاستقبال (هو يفعل) فإنّ نفيه إذا دلّ على الحال **ما يفعل**[٥]. نجد أنّ نفي الماضي المؤكّد اقترب من نفي الحال فاشتركا كلاهما في حرف النّفي. **ولا يفعل** نفي لقولنا: «هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا»[٦]، أي: دالّا على الاستقبال، وتزداد درجة النّفي بـ(لن) عندما يعد المتكلّم بعدم إيقاعه في المستقبل؛ لأنّ **لن يفعل** نفي لـ(سوف يفعل، وسيفعل)[٧]، **يمكن توضيح درجات نفي الحال والاستقبال من خلال الجدول الآتي:**

---

(١) انظر: الكتاب،٣/١١٧.
(٢) انظر: الكتاب،٣/١١٥.
(٣) الكتاب،٣/١١٧.
(٤) انظر: الكتاب،٣/١١٤.
(٥) انظر: الكتاب،٣/١١٧.
(٦) الكتاب،٣/١١٧.
(٧) انظر: ٣/١١٧.

١.ما يفعل	نفي الفعل الدّال على الحال (هو يفعل)
٢.لا يفعل	نفي الفعل الدّال على الاستقبال (هو يفعل)
٣.لن يفعل	نفي ل(سوف يفعل، وسيفعل)

ونَسب سيبويه إلى حروف النّفي أنّها ضمن (غير الواجب) وذلك قوله: «حروف النّفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قُدّم الاسم قبل الفعل؛ لأنّهن غير واجبات»[1]، ودقق ذلك أحد الباحثين بأنّ هذه الحروف غير دالّة على غير الواجب في الحقيقة وإنّما غير الواجب هو الفعل بعد الحرف؛ لأنّ الحرف لا يدلّ على معنى في ذاته[2]، لكنّ هذا التّدقيق أفسد المعنى لكون عبارة سيبويه تشير إلى أن معاني الكلام متحققة بهذه الحروف التي تكون في صدور الكلام فتدخل معنى غير الواجب على (المضمون القضوي) لذلك نسب لها (غير الواجب)، كما أنّ الحد الذي ذكره لا يجرّد أصحابه الحروف من المعاني وإنّما يريدون «أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه»[3]، ومتعلقه هو المضمون القضوي، وإن افترضنا جدلا أن الحروف لا تدلّ على معنى فلِم تعدّدت حروف النّفي وما تُفيده في غيرها هو معنى النّفي فإن قلت: لا يفعل، ولن يفعل. فالمعنى الذي أفاده في غيره هو النّفي فقط أمّا زيادة

(1) الكتاب،١/١٤٥.

(2) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص٦٩. وذلك قوله: «ما معنى أن تكون هذه الحروف غير واجبات؟ أتكون كذلك في ذاتها وبذاتها، وهو أمر يناقض ما اتفق حوله جميع النّحاة من أن الحرف ما جاء لمعنى في غيره؟ ...لذلك فإن غير الواجب في الحقيقة هي الأفعال...» وقد جعل المجدوب هذا الحد طارئا على النحو العربي، انظر: المنوال النّحوي، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(3) انظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص٢٢. وهي إجابة لقوله: فإن قيل ما معنى قولهم «الحرف يدلّ على معنى في غيره».

التّأكيد فدلّ عليها الحرف، وقد أشرنا إلى هذا في أوّل الفصل وأوردناه هنا لنفصل ما أجملنا على أحد حروف المعاني (النّفي).

فإن كان الأصل في معاني الكلام أن تكون بالحروف فقد تحقق النّفي بالفعل (ليس) الذي يدخل على جملة فينفيها في الحال [1]، ونجد أن هذا الفعل لا يتصرف تصرف الأفعال، ومن النّحويين من يغلب عليها الحرفيّة؛ **لأنّها [أي ليس] موغلة في شبه الحرف**[2]، فلمّا شابهت الحرف أُنشئ بها معاني الكلام، لكن هل يتحقق النّفي بأفعال لم تأخذ خصائص الحرف، نحو: أنفي؟[3]

إنّ أصل البنية التّركيبية لمعنى النّفي أن يُؤدّى بالحروف التي تسم معنى الجملة في البنية السّطحية وذلك قولك: ما قام زيد، غير أنّ النّحاة جعلوا هذه الحروف «**نوائب عما هو أكثر منها من الجمل**»[4]، فجعلوا هذه الحروف تحمل معنى الفعل(أنفي)[5]، وتكمن الفائدة من إعادة النّحاة معاني الحروف إلى الفعل أنّهم استطاعوا أن يفسروا عدداً من التّراكيب المختلفة ويجعلوه بمعنى النّفي، وهو تمييز يضارع تمييز روس (Ross) بين البنية السّطحية والبنية العميقة[6] وتفسر هذه النّظريّة التي أصّلها روس للبنية العميقة كيف أعاد النّحاة الفعل (يأبى)[7] (يأبى)[7] وحروف النّفي المتعددة وغيرها إلى معنى النّفي.

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٥٧.

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٣٩.

(3) لقد أشرنا في المبحث الأول منع المبحوث أن تكون أنفي دالة على النّفي بل تدل على الإثبات انظر: إنشاء النّفي، ص١١٥ــ ١١٧.

(4) الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦.

(5) ذكر ابن جني أن الحروف «أنابوها [العرب] عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار». الخصائص، ص٢/٢٧٥، ٢٧٦.

(6) انظر: القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ص١١٤. سبق التّعريف بهذه النّظريّة في الفصل الأول، ص٢٤.

(7) قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [سورة التوبة، آية: ٣٢]: «دخلت (إلّا)؛ لأنّ في أبيت طرفا من الجحد، ألا ترى أن (أبيت) كقولك: لم أفعل، ولا أفعل» معاني القرآن، للفراء، ١/٤٣٣.

ـ أثر تأخير حرف النّفي عن صدر الكلام:

الأصل في القوة المقصودة في القول أن تكون في صدر الجملة فإن تحولت إلى وسط الجملة ضعفت وفقدت بعضا من خصائصها التي كانت تتميز بها عندما تكون في الصّدر، وقد دقق سيبويه هذا بقوله: «**إنّ أحداً لا يقولُ ذاك وهو ضعيفٌ خبيث؛ لأنّ أحداً لا يُستعمل في الواجب وإنّما نفيتَ بعد أنْ أوجبتَ**، ولكنّه قد احتمل حيث كان معناه النّفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو، حيث كان معناه أبو مَن زيدٌ. فمن أجاز هذا قال: إنّ أحداً لا يقول هذا إلّا زيدا...**وليس هذا في القوّة كقولك: لا أحدَ فيها إلّا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلّا عمرٌو؛ لأنّ هذا الموضع إنّما ابتُدئ مع معنى النّفي، وهذا موضعُ إيجابٍ، وإنّما جيء بالنّفي بعد ذلك في الخبر**»[1]، أثبت سيبويه من خلال هذا النّص قاعدتين لمعاني الكلام:

أولا: قوة المعنى والعمل عند صدارة حروف المعاني للجمل، حيث أجاز هنا دخول ألفاظ العموم التي اختّص بها غير الواجب على حرف النّفي إذا كان في صدر الكلام، ويمكن تعميم هذه القاعدة أيضا على معاني الكلام وهو ما يظهر في عمل حروف الجزاء إذا كانت في صدر الكلام جزمت وقوي معناها في الدّلالة على معنى الشّرط.

ثانيا: ضعف المعنى والعمل إذا تأخرت حروف المعاني عن صدر الكلام، فمثلا في هذا النّص ضَعُف الكلام عند سيبويه وخبث أن تسبق أحد ألفاظ العموم حرف النّفي وإن كان معنى الجملة النّفي، ولفت إلى أنّ هناك من أجازه لكن أشار إلى ضعف هذا الكلام؛ لأنّ النّفي دخلها من معنى الخبر بعد أن بدأ بالواجب. كما يتحقق هذا الضّعف عند تأخر مرتبة الحرف عن صدارة الجملة في بقيّة معاني الكلام، وقد سبق أن أشرنا إلى قوة التّشبيه في (كأن) التي تكون في صدر الكلام وضعفها في (الكاف) التي تكون وسط الكلام، كذلك ضَعُفَ عمل حرف الجزاء ومعناه إذا تأخر عن صدر الكلام، فكأنّه بدأ بوعد مطلق ثم بدا له شيء

[1] الكتاب، ٢/٣١٨.

آخر أثناء الحديث فقيده، بعكس قوة الجزاء عندما بدأ حديثه على الوعد المقيد، وقس على ذلك بقية الباب.

المسألة الثانية: التّقليل.

ردّ سيبويه معنى التّقليل إلى معنى النّفي فقال: «وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلّا عمرٌو؛ لأنّ هذا الموضع إنّما ابتُدئ مع معنى النّفي»[(١)]، بل وجعل معنى أقل بمعنى ما أحد[(٢)]، ثم قابل بينه وبين التّكثير كما قابل بين النّفي والتّكثير فقال: «فقلّما سرتُ حتّى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير وكذلك أقلُّ ما سرت حتّى أدخلَها، من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثُر مَا، كما أنّ ما سرتُ، نفيٌ لقوله سرت، ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: قلّما سرت فأدخلُها كما يقبح في ما سرت»[(٣)]، ودقق السّيرافي معنى التّقليل عند سيبويه فقال: «(أقلُّ) ينصرف على معنيين: أحدهما: النّفي العام، والآخر: ضد الكثرة»[(٤)].

ومعلوم عند سيبويه أنّ النّفي (غير واجب)، فإن ورد التّقليل بمعنى النّفي العام فهو غير واجب حتما، فإذا انصرف معناه إلى نفي الكثرة فهو غير واجب عند سيبويه وذلك قوله: »لو قلت: أيْن الذي سار حتّى يدخلُها...**وليس بمنزلة قلّما سرت إذا كان نافياً لكَثُر مَا**، ألا ترى أنّه لو كان قال: قلّمَا سرتُ فأدخلُها أو حتى أدخلُها، وهو يريد أن يجعلها واجبةً خارجةً من معنى قلّما لم يستقم«[(٥)]، فجعل قلة الوقوع في الكون الخارجي (غير واجب)، قال ابن جني: «ألا ترى أن الشيء إذا قلّ قارب الانتفاء»[(٦)].

---

(١) الكتاب، ٢/٣١٨.

(٢) الكتاب:٢/٣١٤. وذلك قوله: «أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد؛ لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد» قال السيرافي: «أقل رجل يقول ذلك، وأقل مبتدأ وفيه معنى الجحد؛ لأن معناه ما يقول ذلك أحد» ٨/ ١٠٩.

(٣) الكتاب، ٣/٢٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، ٨/ ١٧٣.

(٥) الكتاب:٣/٢٥.

(٦) الخصائص، ٢/ ١٢٦.

وإن كان ظاهر التّقليل هنا وقع بالاسم والفعل (أقل، وقلّ، وقلّما) إلّا أن النحاة أشاروا إلى أن العرب أجرته مجرى الحرف، فقال سيبويه: «ربّما وقلّما وأشباههما، جعلوا رُبّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيّئوها ليُذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقولُ) **فألحقوهما (ما) وأخلصوها للفعل**، ومثل ذلك هلّا ولولا..»[1]، **فأجرى سيبويه الفعل قلّما منزلة الحرف** (ربّما) **وفي ذلك إشارة منه إلى أنّ الأصل في معاني الكلام أن تكون بالحروف**، ودقق هذا ابن منظور في قوله: «قَلَّما يَقُومُ زَيْدٌ؛ هَيَّأَتْ مَا قَلَّ لِيقَعَ بَعْدَهَا الفعلُ؛ قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: قَلَّ مِنْ قَوْلِكَ قَلَّما فِعْلٌ لَا فَاعِلَ لَهُ، **لِأَن مَا أَزالته عَنْ حُكْمه فِي تَقَاضِيهِ الْفَاعِلَ، وأصارته إِلى حُكْمِ الْحَرْفِ المتقاضِي لِلْفِعْلِ** لَا الِاسْمِ نَحْوُ لَوْلَا وهلَّا جَمِيعًا، وَذَلِكَ فِي التَّحْضِيض، وإِن فِي الشَّرْطِ وَحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ»[2].

وقد وعى النّحاة بأنّ أصل معاني الكلام في البنية السّطحية تكون بالحرف وهنا معظم ما يدلّ على التّقليل كان بالاسم أو بفعل، ولا يمكن أنّ نجعلها بنية عميقة ظهرت في الإسناد؛ لأنّها لم تسند إلى المتكلّم فلمّا فقدت القوة المقصودة خصائص البنيتين السّطحية والعميقة ردّ النّحاة الفعل (قلّ) بعد دخول (ما) إلى حكم الحرف؛ لأنّه فقد أهم خصائص الفعل وهي أنّ الفعل لا يدخل على الفعل، كما أنّ الفعل لابد أن يكون له فاعل وهنا تجرّد الفعل من الفاعل، وهذا من خصائص الحروف لا الأفعال وهو ما أشار إليه ابن جني في قوله: **«وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النّفي»**[3]، فتكون (قلّما) هي القوة المقصودة بالقول في قولك: قلّما يقوم زيدٌ، ويقوم زيد هو (المضمون القضوي)، لكن في قولك: (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك) ارتفع الاسم بالابتداء، وفي قولك: (قلّ رجلٌ يقول ذاك) رفع الفعل هنا فاعلا، فكيف حللّ النّحاة أصل هذه القوّة المقصودة بالقول التي خالفت البنية السّطحية لمعاني الكلام في العربيّة والبنية العميقة؟

---

[1] الكتاب:٣/١١٥.

[2] لسان العرب مادة (قلل).

[3] الخصائص، ٢/١٢٦.

لقد جعل سيبويه قلّ رجل في موضع أقلّ رجل، ومعناه كمعناه[1] وفسّرها النّحاة بأنّ هذه الجمل شابهت الحرف كما ذكر ذلك ابن جني فقال: «**أبقوا المبتدأ بلا خبر** في نحو هذا من قولهم: أقلّ امرأتين تقولان ذاك، **لمّا ضارع المبتدأ حرف النّفي**»[2]، حيث فقدت الجملة هنا أهم خصائصها وهو الاسناد فأشبه المبتدأ الحرف.

ودقق ابن السّراج هذا التّحليل ونبّه إلى أن هذه الكلمات (أقلّ، وقلّ، وقلّما) واسمات للقوّة المقصودة في القول تنوب عن النّفي لها صدر الكلام فلا يبنى عليها قوّة أخرى تذهب معناها، فيقول: «**وجعلت (أقلّ) مبتدأة صدرا إذا جعلت تنوب عن النّفي**، كما أنّ النّفي صدر، فلا يبنون (أقلّ) على شيء، فتقول: أقلّ رجل يقول ذاك، ولا تقول: ليت أقلّ رجل يقول ذاك، ولا لعلّ ولا إنّ، إلّا أن تضمر في إنّ وترفع أقلّ بالابتداء، قال الأخفش: هو أيضا قبيح»[3] وذلك لعدم دخول التّمني على النّفي.

ويتحقق كذلك التّقليل بحرف الجر (ربّ) الذي يكون في صدر الكلام، ولا يقع بعدها إلّا نكرة[4] التي تغلب في الأعمال غير الواجبة، ووجه السّيرافي هذا التّركيب وكيف يقع حرف الجر في صدر الكلام؟ فقال: «فإن قال قائل لما وقعت رب في صدر الكلام وهي من حروف الجر وحروف الجر لا يقعن صدراً، لأنّهنّ يوصلن الأفعال إلى ما بعدهن؟ فالجواب في ذلك وبالله التوفيق **أن رب قد ضارعت حرف النّفي وهي (لا) التي تنفي الجنس ومضارعتها إياه أنها تقلل والتّقليل يشبه النّفي فجعلت صدرا كما جعلت (لا)** صدرا، ومما يدلّ على أن التّقليل في معنى النّفي قولهم: قلّ من يقول ذلك إلا زيدٌ، وأقلّ رجل يفعل ذلك إلا زيدٌ [5]،ولا يكون المستثنى بدلا إذا كان الاستثناء مثبتا، فجاز هنا أن يكون المستثنى بدلا؛ لأنّه بمعنى النّفي: لا يقول ذاك ولا يفعل ذاك إلّا زيدٌ».

---

[1] الكتاب، ٢/٣١٤.

[2] الخصائص، ٢/١٢٦. وذكر ذلك ابن السّراج في الأصول٢/١٧٠.

[3] الأصول، ٢/ ١٦٨.

[4] انظر: الكتاب، ١/ ٤٢٧، ٢/١٠٨.

[5] شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، ١/ ١٣٨.

وروى سيبويه عن يونس أنّه يجعل التّقليل والتّكثير (غير واجب) فيقول: **«وزعم يونس أنهم يقولون ربّما تقولنّ ذاك وكثر ما تقولنّ ذاك، لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة»**[1]، لكن سيبويه قد جعل التّقليل نفيا للتّكثير، والتّكثير عند سيبويه واجب وذلك قوله: **«ولا يكونُ كَثُرَ ما سرتُ فأدخلَها لأنّه واجبٌ، ويحسن أن تقول: كثر ما سرت فإذا أنا أدخل»**[2]، واتخذ السّيرافي علاقة التّقليل بالنّفي التي بينها سيبويه لتفسير بعض الضّرورات الشّعرية ففسر دخول نون التّوكيد الخفيفة والثّقيلة على الفعل الواجب في قول الشاعر:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في علمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ [3]

فهنا أدخل الشّاعر النّون في (تَرْفَعَنْ) وهي واجبة. قال السّيرافي: «قال بعض النّحويين: إنّما أدخلها في هذا الموضع بسبب (ما) لأنّها في لفظ (ما) الجحد فأشبهت ـــ وإن كانت مُوجَبَةً ـــ المنفيّ لفظاً.

وعندي فيه وجه آخر وهو أنّ (رُبَّ) تدخل للتّقليل، وما كان مُقَلَّلاً فهو كالمنفي حتى أنهم يستعملون (قلّ) في معنى ليس...، فلمّا أشبهت (ربَّ) بالتّقليل الذي فيها المنفيّ أدخلوا النّون على الفعل الذي بعدها، كما أدخلوها على ما بعد حرف النّفي»[4].

فموضع زيادة نون التّوكيد الخفيفة والثّقيلة في (غير الواجب) مثل الأمر والنّهي والاستفهام والجزاء وغيره، نحو: اضْرِبنَّ ، ولا تأتينَّ، وهل تقومنَّ، ولا يجوز أن تدخل على الواجب فلا تقول أنا أقومنَّ إليك، فأَوَّلَ السّيرافي معنى البيت بغير الواجب.

---

(١) الكتاب، ٣/٥١٨.

(٢) الكتاب، ٣/٢٢.

(٣) بيت من المديد، لجذيمة الأبرش، وهو في: الكتاب ٣/٥١٨، المقتضب ٣/١٥، الأصول ٣/٤٥٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/٢٥٠، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦، ٣١٠، الخزانة ١١/ ٤٠٤. والعلم: الجبل، وشمالاتٌ: جمع شمال وهي الريح التي تهب من الشمال، ويريد أنّه يفتخر بأنّه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٢/ ١٢٩، ١٣١.

المبحث الرّابع

الفعل المضارع المنصوب

يدرس هذا المبحث الأعمال اللّغويّة التي يتعاقب فيها على الفعل المضارع علامتان إعرابيتان مع تساوٍ للتّراكيب في ظاهر القول مما جعل النّحاة يقدرون عوامل مختلفة تضبط هذا التّعدّد للعلامات الإعرابية؛ ليبيّنوا صلة كلّ وجه من وجوه الإعراب بمعاني الكلام، كما يدرس ارتباط بعض الأعمال اللغويّة بالنّصب دون الرّفع، وقد ذُكر في الفصل السّابق جزء من معاني الكلام في علامة الرّفع، وكيف ارتبط رفع الفعل المضارع بالواجب، ليُستكمل في هذا الفصل الجزء الآخر من معاني الكلام وهو ارتباط نصب الفعل المضارع بغير الواجب ودراستها من خلال أربع مسائل مرتبة بترتيب الكتاب:

المسألة الأولى: نصب الفعل المضارع بعد إذن.

المسألة الثّانية: نصب الفعل المضارع بعد حتّى.

المسألة الثّالثة: نصب الفعل المضارع بعد حروف العطف.

المسألة الرّابعة: نصب المضارع مع أفعال القلوب.

المسألة الأولى: نصب الفعل المضارع بعد حرف (إذن):

جعل سيبويه (إذن) حرفا يكون مرّة بمنزلة (هل، وكأنّما) ومرّة بمنزلة (أنْ، وكي)[1]، وقد اختلف النّحاة في أصلها أتكون حرفا أو اسما؟ فقال الجمهور بحرفيتها وذهب الكوفيون وبعض النّحاة إلى أنّها اسم وأصلها (إذا)[2]، وهناك عدد من الأوجه التي تميز (إذن) وترجّح قول من قال بحرفيتها:

---

(1) انظر: الكتاب، ٣/١٥، ١٦.

(2) انظر: شرح الكافية، للرضي ٤/٤٦، ورصف المباني ص ١٥٧، الجنى الدّاني في حروف المعاني ص٣٦٣، مسائل (إذن) للقرشي، ص٤١٢.

الوجه الأوّل: أنّها مبنية، والبناء أصل في الحروف فرع في الأسماء.

الوجه الثّاني: أنّها تقع في صدر الكلام، وأصل معاني الكلام التي تسم صدور الجمل أن تكون بالحروف.

الوجه الثّالث: أنّ حروف المعاني إذا وقعت في صدر الكلام قوي عملها، فإن تأخرت ضعفت، وهذا ما تميّزت به (إذن) فإذا وقعت في صدر الكلام عملت وإن تأخرت ألغيت[١]، من ذلك أنّها إذا وقعت في الصّدر وفصل بينها وبين الفعل بالقسم قويت وعملت بالفعل، نحو: إذن والله أجيئَك[٢]، وإذا تأخرت وتقدم القسم أعمل القسم وضعفت عن العمل وقوي عمل ما عجم موضع الصّدر نحو: والله إذن لا أفعلُ[٣]، وقد أشرنا سابقا إلى الأعمال اللّغويّة التي يقوى عملها عندما تكون في الصّدر ويضعف عملها عند تأخيرها، كالشّرط وغيره[٤].

وقد أنزل سيبويه (إذن) منزلة أفعال الاعتقاد فذهب إلى أنّها تنصب الفعل بعدها كما تنصب (أُرى، وحسبت) الاسم[٥]، وذهب بعض النّحاة إلى أن (إذن) غير عاملة بنفسها وأنّ الفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) المضمرة[٦]، ورد هذا سيبويه في قوله: «وَقد ذكر لِي بَعضُهم أنّ الخَلِيل قَالَ: (أَنْ) مضمرة بعد (إذَنْ)، وَلَو كَانَت مِمَّا يُضمر بعده (أَنْ) فَكَانَت بِمَنْزِلَة اللاّم وحتّى لأضمرتها إذا قلت: (عبدُ الله إِذَنْ يَأْتِيك)، فَكَانَ يَنْبَغِي أَن تَنصب (إِذَنْ يأتِيَك)؛ **لأنّ الْمَعْنى وَاحِد، وَلم يُغيِّر فِيهِ الْمَعْنى الَّذِي كَانَ فِي قَوْله: (إِذَنْ يأتِيَك عبدُ الله)، كَمَا يَتغيَّر الْمَعْنى فِي حتّى فِي الرّفْع وَالنّصب**، فَهَذَا ماَرَووا، وأمّا ماسمعتُ مِنْهُ فالأوّلُ»[٧]، فاختار سيبويه النّصب بإذن ونفى ما نسب للخليل؛ لأنّ الحرف إذا تأخر ومعناه الاستقبال لا يعمل في

---

[١] انظر: الكتاب، ١٣/٣.

[٢] انظر: الكتاب، ١٢/٣.

[٣] انظر: الكتاب، ١٤/٣، ١٥ .

[٤] انظر: الفصل السّابق، ص١٩٩.

[٥] انظر: الكتاب، ١٢/٣. وذلك قوله: «اعْلَم أنّ (إذَنْ) إِذا كَانَت جَوَابا، وَكَانَت مُبتَدأَة عملت فِي الْفِعْل عمل (أُرى) فِي الِاسْم إِذا كَانَت مُبتَدأَة».

[٦] انظر: معاني القرآن، للزجاج٦٣/٢. الرّضي٤٣/٤.

[٧] انظر: الكتاب، ١٦/٣.

الفعل لضعفه، **وهذا النّص يؤكّد وعي سيبويه بقوة المعاني وعملها إذا كانت في الصّدر وضعفها إذا تأخرت فهي لم تفقد معناها بالكليّة إذا تأخرت لكنّه أضعف من وقوعها في الصّدر**، وشبّهها بـ(حسبت) التي تستعمل وتُلغى، لكنّ الحرف أضعف من الفعل فاقتصروا فيه على الإلغاء كما أشار إلى ذلك ابن الوراق: «**إنّما حملهم على إلغائها ليكون في الحروف التي هي أضعف من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها**»[1]، وذهب الرّضي إلى أنّ (إذن) ليس ناصبة للفعل بل الفعل منصوب بـ(أنْ) المضمرة ثم حللّ سبب تخلي إذن عن النّصب إذا توسطت بقول يرجح رأي سيبويه ويضعف رأيه فقال: «**وإنّما اشترط في نصب الفعل ألّا يتوسط (إذن) بل يتصدر، لأنّ نصب الفعل، على ما قلنا، لغرض التّنصيص على معنى الشّرط في (إذن) والشّرط مرتبته الصّدر، فإذا توسطت كلمة الشّرط ضعف معنى الشّرطية الأصليّة، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشّرطية العارضة**، فكما ضعف معنى الشرط، لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده»[2]، فهنا يقر بأهمّية صدارة معاني الكلام إذا تقدمت وضعفها عند تأخرها ثم يجعل النّاصب للفعل ليس الأداة التي تصدّرت الكلام بل أن المضمر بعد أداة الصّدارة ولو كان العامل في المضارع بعد (إذن) (أن) المضمرة لنصبت مع تأخيرها؛ لأنّ حرف (إنْ) يعمل في الفعل عند تأخره كما سيأتي في حروف العطف التي نصبت الفعل بعدها مع تأخرها عن صدر الكلام، **وحروف الصّدارة تترك عملها عند تأخرها**. وأشار الرّضي هنا إلى أنّ معنى الشّرط عارض في (إذن) وليس أصلا، وأن معنى الشّرط الأصلي المتحقق بأدوات الشّرط يضعف إذا ترك الصّدر، فكيف بـ(إذن)، ولـ(إذن) ثلاثة أحوال[3]:

أحدها: أن تنصب لا غير، حينما تكون جوابا لقول سابق وتقع مبتدأة دالّة على الاستقبال كجوابك لمن قال أنا أزورك: إذن أكرمَك.

---

[1] علل النّحو ١/ ١٩١.

[2] شرح الرّضي ٤/٤٤.

[3] انظر: علل النّحو ١/ ١٩١، ١٩٢ .

والثّانية: أن يجوز إلغاؤها وإعمالها. وذلك عندما تقع وقبلها الواو والفاء، كقولك: أنا أحبُك وإذن أكرمك، فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، فإن نصبت قدّرت الواو عاطفة جملة على جملة، فصارت (إذن) في الحكم كالمبتدإة الدّالة على الاستقبال (غير الواجب)، وإن رفع جعلت الواو عاطفة على الفعل الذي قبله، وألغيت (إذن) لدلالة الفعل بعدها على الوقوع والوجوب .

والثّالثة: ألّا يجوز إعمالها، إذا وقعت مبتدأة في الكلام دالّة على الحال (الواجب)، أو وقعت بين كلامين لا بد لأحدهما من الآخر، كالمبتدإ والخبر، والشّرط والجزاء، بين القسم والمقسم به

فـ(إذن) تقع في صدر الجملة ويرفع الفعل بعدها وينصب، فتقول: إذن أكرمُك، وإذن أكرمَك فكيف ألغي عملها مع وقوعها في صدر الكلام الذي يقوي عملها؟ وما الضابط في الرّفع والنّصب الذي يبين الفرق بين جملتين اتحدتا في التّركيب؟

إن الذي يحدد علامات الإعراب هنا هو قصد المتكلّم فإن أراد أن يخبر المخاطب أنّ الإكرام واقع في الحال رفع الفعل لدلالة على (الواجب) كما ذكرنا[1]، وإن قصد أنّ الإكرام سيقع في المستقبل نصب؛ لأنّ الفعل بعد حروف النّصب «غير واقع وليس في حديثك فعلٌ ثابت»[2]، **فقصد المتكلّم هنا هو الذي يُسيّر معاني الإعراب**، لذلك نجد النّحاة لا يعتدّون بقول النائم والسّاهي؛ لأنّه صادر عن غير قصد[3] وحدّ الكلام عندهم **هو القول المفيد بالقصد**[4]، وقد دقق أبو هلال العسكري المراد بالمعنى في الفروق اللّغويّة وذلك في قوله: «**إن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام في اللّغة ما تعلق به القصد... والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا**

(1) انظر: الفصل الثّاني، ص ١١٥.
(2) الكتاب، ٣/١٦.
(3) انظر: المزهر، للسيوطي ١/٣٤.
(4) انظر: مغني اللبيب٢/ ٣٧٤.

بالقصد»[1]، وكذلك حركات البناء والإعراب في النّداء كما سنرى تكون بحسب القصد **فيجعلونه معرفة** إذا قصد المتكلّم منادى بعينه فيبنى على الضم، وإن نكر المنادى نصب. **وهم بهذا جعلوا القصد عاملا مهما في تحديد معاني (الواجب، وغير الواجب) من خلال الإعراب فاختاروا نصب الفعل لغير الواجب**، كما ذكر ذلك سيبويه في قوله: «**واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلّا النّصب**»[2].

فإن قيل: لقد أخرج الفعل المضارع الذي يحمل وعد المتكلّم بإيقاعه في المستقبل إلى معنى (الواجب)، نحو: سأكرمك، فلم أخرج هذا الوعد في قولك: إذن أكرمَك إلى (غير الواجب)؟

يجاب عن ذلك بأنّ سيبويه قال في معنى (إذن): «وأمّا إذن فجواب وجزاء»[3]، والفعل بعد إذن **إمّا أن يكون مضارعا مرفوعا بمعنى الحال**، أو يكون مضارعا منصوبا بمعنى الاستقبال، فإن رفع الفعل فهو (واجب)؛ لأنّ الفعل المرفوع **حُمل على الحالية المانعة من الجزاء**[4]، **وإن نُصب الفعل حَمل معنى الجزاء الدّالّ على الاستقبال**، فإن قيل لم لم تجزم (إذن) الفعل بعدها عندما حملت معنى الجزاء والأصل في حروف الجزاء الجزم؟ أجاب الرّضي عن هذا بتفصيل امتاز بقوّة التّحليل والاستنباط فقال: «**لم يجزم (إذن) ما هو جوابه نحو: إذن أكرمَك، كما جزمت إذما وحيثما. وإنّما قلنا بكون الغالب في (إذن) تضمين معنى الشّرط، ولم نقل بوجوبه فيه، كما أطلق النّحاة، لأنّه لا معنى للشّرط في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[5]**»[6].

---

[1] معجم الفروق اللّغوية لأبي هلال لعسكري ١/ ٥٠٣، ٥٠٤.

[2] الكتاب، ٣/٢٤.

[3] الكتاب، ٤/٢٣٤.

[4] انظر: شرح الرضي، ٤/٤٣.

[5] سورة الشّعراء، آية:٢٠.

[6] شرح الرضي، ٤/٤١.

فأشار الرّضي هنا إلى أنّ معنى الشّرط ليس متأصلا في (إذن) فقد يخرج معناها عن الجزاء؛ لذلك لم يأخذ الفرع حركة الأصل واختاروا لها نصب الفعل؛ لأنّ النّصب يدلّ على الاستقبال، وإن تأخرت (إذن) وتخلّت عن الصّدارة ضعفت عن العمل كما هو شأن الشّرط وغيره من حروف المعاني، وعندما حملت (إذن) معنى الجزاء فنصبت الفعل بعدها خرج معناه عن الوعد المطلق وقيّد بنجاح الشّرط الذي يمكن أن يكون أو لا يكون كما هو الحال في حروف الجزاء[١] فصار الفعل هنا الدّالّ على الاستقبال (غير الواجب)؛ لأنّ المتكلّم لم يعطِ المخاطب وعدا مطلقا بإيقاعه في الكون الخارجي كما في الأفعال الواجبة.

ـ معاني أفعال القلوب مع (إذن):

قال سيبويه في أفعال القلوب: «وتقول إذا حُدّثت بالحديث: إذن أظنُّك فاعلا، وإذن إخالُك كاذبا، **وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك السّاعة في حال ظنّ وخيلة... ولو قلت: وإذن أظنّك، تريد أن تخبره أنّ ظنّك سيقع لنصبت»**[٢]، فكشف هذا النّص أنّ أفعال الظّن واليقين غير واجبة إذا كان المظنون غير واقع في الكون في وقت الخطاب أو قبله[٣].

المسألة الثّانية: نصب الفعل المضارع بعد حتّى:

ذكرنا في الفصل السّابق الجانب الأوّل من جوانب معاني الكلام بعد (حتى) وهو رفع الفعل المضارع بعدها في (الواجب)[٤]، وسيكمل في هذا المبحث الجانب الآخر وهو نصب الفعل المضارع في (غير الواجب).

ينصب الفعل بأن المضمرة بعد (حتّى) على وجهين: أحدهما: للغاية، وذلك قولك: سرت حتّى أدخلَها، فتجعل الدّخول غاية لمسيرك[٥]، والآخر: للتّعليل، فيكون «السّير قد كان

[١] انظر: المبحث الثّاني، ص ١٨٠.

[٢] الكتاب، ٣/١٦.

[٣] وفصلنا القول فيها في الفصل السّابق، انظر: الفصل الثاني، ٩٧- ١٠٣، ١١٥.

[٤] انظر: المبحث الثّالث، ١١٧.

[٥] انظر: الكتاب، ٣/١٦، ١٧.

والدّخول لم يكن»[1]، وفي قولك: سرت حتّى أدخلُها و سرت حتّى أدخلَها، **فهنا الجملتان اتفقتا في التّركيب واختلفتا في معاني الكلام من خلال العلامات الإعرابيّة والضابط في النّصب والرّفع هو قصد المتكلّم فإن أراد الإخبار بأنّ الدّخول لم يقع في أثناء الكلام نصب، وإن أراد الإخبار بأنّ الدخول واقع رفع، بشرط أن يكون الكلام قبل حتّى واجبا** قال سيبويه: «سرت حتى أدخلَها، وقد سرت حتّى أدخلُها، وكذلك إنّي سرت حتّى أدخلُها...فإن جعلت الدّخول في كلّ ذا غاية نصبت»[2].

وتقول: قلّما سرت حتّى أدخلُها أو أدخلَها، إذا كانت قلّما وأقل بمعنى القلّة الذي هو ضد الكثرة جاز فيه الرّفع والنّصب؛ لأنّ السّير القليل قد يؤدي إلى الدّخول، وإذا كان التّقليل بمعنى النّفي وجب نصب ما بعد حتّى فتقول: قلّما سرت حتّى أدخلَها، وأقلّ ما سرت حتّى أدخلَها[3].

ـ وجوب نصب الفعل بعد حتّى:

إذا كان الكلام قبل (حتّى) غير واجب تحتّم نصب الفعل بعدها، فتقول: قلّما سرت حتّى أدخلَها، وأقلّ ما سرت حتّى أدخلَها إذا كان التّقليل بمعنى النّفي[4]، وما سرت حتّى أدخلَها، كذلك أسرت حتّى تدخلَها؟[5]؛ لأنّ الفعل بعد حتّى مترتّب وقوعه على معنى الفعل قبلها، فإن كان الفعل قبلها دالّا على عدم الوقوع (غير واجب)، فلا يمكن أن يقع الفعل بعد حتّى؛ لأنّ وقوعه مرتبط بوقوع ما قبله فاختير له علامة النّصب فقط التي تدلّ على عدم الوقوع ليناسب المعنى السّابق، **وقد جعل سيبويه الضابط للعلامات الإعرابية هنا هي ثنائيّة**

---

(1) انظر: الكتاب،٣/١٧.

(2) الكتاب،٣/٢٠.

(3) لأنّ التّقليل يأتي بمعنى ضد الكثرة أو بمعنى النّفي، انظر: الكتاب٣/٢٢، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافي١٠/ ١٥.

(4) لأنّ التّقليل يأتي بمعنى ضد الكثرة فيجوز فيه الرّفع والنّصب أو بمعنى النّفي فيجب النّصب، قال سيبويه: **«ألا ترى أنّه قبيح أن تقول قلّما سرت فأدخلُها** كما قبح في ما سرت، إذا أردت معنى فإذا أنا داخل» انظر: الكتاب٣/٢٢، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافي٣/٢١٥.

(5) انظر: الكتاب،٣/٢٢، ٢٥.

(الواجب، وغير الواجب)، فإن بنى المتكلّم كلامه على غير الواجب وجب نصب الفعل بعد حتى وقبح الرّفع؛ لأنّه عندما يقول: ما سرت حتّى أدخلَها فقد نفى المسير فكيف سيتحقق الدّخول؟ وإن بُني الكلام على الإيجاب جاز في الفعل المترتّب على الفعل الواقع الرّفع والنّصب بحسب قصد المتكلّم فإن أراد الواجب رفع وإن أراد غير الواجب نصب.

لكن قد تبدو أقوال سيبويه متناقضة مبدئيًا حيث منع رفع الفعل بعد حتّى المسبوقة بفعل موجب فقال: «إنّما سرت حتّى أدخلَها إذا كنت محقراً لسيرك الذي أدى إلى الدّخول ويقبح إنّما سرتُ حتى أدخلُها»[1]، وقد سبق سيبويه هذا النّص بأن أجاز الرّفع والنّصب في نفس الجملة فقال: «إنّما سرت حتى أدخلُها، وحتّى أدخلَها إن جعلت السّير غاية»[2]، فوجه السّيرافي لم أجاز سيبويه **الرّفع في موضع ولم يجزه في موضع، وذهب إلى أن (إنّما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشيء، والآخر الاقتصار عليه.**

فإن كان معنى الكلام الاقتصار رفع الفعل بعدها، نحو قولك في رجل ادّعِيَ له الشجاعة والكرم واليسار فاعترفت بواحدة دون الباقي وأثبته له فقلت: إنّما هو شجاع، فعلى هذا الوجه يرفع الفعل بعد (حتّى) **إذا قلت إنّما سرت حتّى أدخلُها؛ لأنّك أثبت له المسير، وقد أداه إلى الدّخول.** أي: إذا أردت **معنى الاقتصار** جاز الوجهان، لأنّك أثبت فيه المسير الذي يؤدّي إلى الدّخول سواء وقع الدّخول وقت الإخبار فرفعت، أم نصب لكونه غاية لم يقع وقت الإخبار.

وإن خُصّ المعنى بالتّحقير للسّير وجب النّصب، وذلك قولك: لمن تحقر صنيعا له: إنّما تكلمت وسكت، وإنّما سرت فقعدت، فلم تعتدّ بكلامه ولا بسيره، **فعلى هذا الوجه نصب سيبويه: إنّما سرت حتّى أدخلَها**؛ لأنّك لم تعتدّ بسَيْرِه سَيرا، **فصار التّحقير بمنزلة**

(١) الكتاب،٣/٢٢.

(٢) الكتاب،٣/٢١.

النّفي[1] **كما كان التّقليل بمنزلة النّفي**[2]، وقبح الرّفع؛ لأنّك لم تجعل هذا السّير مؤدّيا للدّخول، ويُظهر سيبويه في هذا المثال دور هذه الثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) في ضبط علامات الإعراب.

المسألة الثّالثة: نصب الفعل المضارع بعد حروف العطف:

يُنصب المضارع بعد حروف العطف بأن المضمرة عند سيبويه[3]؛ لكون الكلام غير الواجب وارتباط علامة النّصب في الأفعال بغير الواجب[4].

أولا: نصب الفعل المضارع بعد الفاء:

الأصل في الفاء أن تكون عاطفة، «والعطف [بها] على وجهين:

أحدهما: عطف ظاهر، والآخر عطف متأوّل، فالعطف الظّاهر أن تعطف ما بعدها على ما قبلها، **فتدخله في إعرابه وظاهر معناه...**، أمّا العطف المتأوّل **فهو أن يكون ما قبل (الفاء) غير موجب، ويكون معلقا بما بعد (الفاء)** شرطاً على وجوه مختلفة أحوجت إلى التّغيير وإضمار (أنْ)»[5]، وهو الذي عُقد عليه هذا الباب لاتصاله بغير الواجب، وشرط النّصب فيه أن يكون قد دخل على جملة غير واجبة؛ لأنّه لما نصب الفعل بعد الفاء ضارع الجزاء لأنّ الأول سبب للثاني[6]، كما أنّ الجزاء لا يكون إلّا في غير الواجب، فتقول: ما تأتيني فتحدِّثَني، فالنّصب على وجهين من المعاني:

---

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ١٤.

[2] انظر: الكتاب،٣/٢٢_٢٤.

[3] اختلف النّحاة في ناصب الفعل للمضارع فذهب بعضهم إلى أنه منصوب بأن المضمرة وقال بعضهم أن النّاصب هو الحرف ذاته.. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٠/ ٣٢، ٣٣.

[4] الكتاب،٣/٢٤. وذلك قوله: «واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النّصب».

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٠/ ٣٤.

[6] انظر: الأصول في النّحو،٢/ ١٨٢.

ـ أحدهما: ما أتيتني فكيف تحدِّثني، أي لو أتيتني لحدَّثتني. «**انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان**»[١].

ـ وأمّا الآخر: فما تأتيني أبدًا إلّا لم تحدِّثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك[٢].

فإن رفع الفعل بعد (الفاء) على العطف فلا يكون الفعل الأوّل شرطا في الثّاني، ويحتمل الرّفع الواجب وغير الواجب في النّفي، **وتقدير الكلام في غير الواجب** لا تأتيني، ولا تحدثني عطف فعل على فعل والنّفي قد شملهما هو الوجه الوحيد الذي يرفع الفعل مع النّفي في (غير الواجب)، **وتقديره في الواجب أن** يكون الإتيان منفيا والحديث موجبا، أمّا غيره من الأعمال غير الواجبة فالرّفع فيها يكون على وجه واحد وهو (الواجب)، فتقول: ائتِني فأحدِّثُك، إذا لم تجعل الإتيان سببا للحديث، ولكن جعلته وعدا مطلقا كأنّك قلت: ائتِني فأنا ممن يحدّثك البتّة جئت أو لم تجئ، فجعل المتكلّم نفسه ممن سيحدِّث المخاطب على كل حال، وهذا واجب[٣]، وتقول في النّصب: ألا تقعُ الماءَ فتسبَحَ، وقم فأعطيَك، ومعنى النّصب هنا: إذا وقعت سبَحتَ، ليكن منك قيامٌ يوجب عطيّتي[٤].**فإذا قصدت «النّصّ على كون الفاء للسّببية دون العطف أضمرت (أنْ) بعدها؛ لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السّببية»**[٥]**، وإن أسقطت الفاء من جواب الطّلب انجزم على الجزاء وفصلنا ذلك فيما سبق**[٦].

واشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها غير واجب، لأنّها غير حاصلة المصادر فتكون كالشّرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء

---

(١) شرح الرّضي، ٤/ ٦٩.

(٢) الكتاب، ٣/ ٣٠.

(٣) انظر: الكتاب،٣/٣٦، ٣٧.

(٤) انظر: الكتاب،٣/٣٤، والأصول النّحويّة، ٢/ ١٨٣.

(٥) انظر: شرح الرّضي، ٤/ ٤٣.

(٦) انظر: المبحث الثّالث، ص ١٨٦، ١٧٨، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك٣/١٢٥٤، ١٢٥٦.

كجزائها[١]، وامتنع النّصب بعد الجمل الواجبة عند سيبويه؛ لأن الواجب يدلّ على الوقوع في الماضي أو في الحال، وهذا يعارض معنى الشّرط الحاصل بنصب الفعل، كما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: «**واعلم أنّ الفاء لا تُضمر فيها (أنْ) في الواجب**، ولا يكون في هذا الباب إلّا الرّفع، وسنبيّن لم ذلك. وذلك قوله: إنّه عندنا فيحدّثُنا، وسوف آتيه **فأحدّثُه** ليس إلّا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ **لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلّا الرّفع**»[٢] فلمّا كانت الجملة السّابقة للفاء واقعة أوعدا مطلقا من المتكلّم بإيقاعه منع سيبويه نصب الفعل بعدها، ولا تقول: كثر ما سرت فأدخلَها؛ لأنّه واجب [٣]، «وقد يجوز النّصب في الواجب في اضطرار الشّعر»[٤]، وينتصب الفعل بعد (الفاء) كما ينتصب في غير الواجب، فممّا نصب في الشّعر اضطرارا قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٥]

وجعل سير النّاقة سببا لراحته، فكأنّه قال: ليكن منك سير يوجب راحتنا[٦].

يلحظ من خلال ما سبق أن الجمل الواجبة لا يجوز في الفعل بعد (الفاء) إلّا الرّفع، وغير الواجبة جاز فيها الوجهان الرّفع والنّصب، لكن بعد فعل الظّن جاز الرّفع والنّصب، نحو قولك: حسبته شتمني فأثب عليه، جاز في الفعل (فأثب) الرّفع والنّصب كما جاز في الأفعال

---

(١) انظر: شرح الرّضي، ٤/٨٦.
(٢) الكتاب، ٣/ ٣٨.
(٣) انظر: الكتاب،٣/٢٢.
(٤) الكتاب، ٣/٣٩.
(٥) بيت من الوافر، ونسب القيسي صاحب كتاب إيضاح شواهد الإيضاح للمغيرة بن حبناء التّميمي ١/٣٤٧، وهو في: في: الكتاب ٣/٣٩ والبيت من غير نسبة، المقتضب ٢/٢٤، الأصول ٢/١٨٢، أمالي ابن الشّجري١/٤٢٨، الخزانة ٨/٥٢٢.
(٦) الأصول في النّحو، ٢/١٨٣.

بعد الجمل (غير الواجبة)[١]، لأنّ وقوع فعل الظّنّ في اعتقاد المتكلّم لا يوجب وجوبه[٢]، وإنّما يكون واجبا وغير واجب بحسب المظنون فإن كان المظنون لم يقع كان الكلام (غير واجب)، وإن وقع المظنون أصبح الظّنّ واجبا، وهو ما وجّه به سيبويه معاني (الواجب، وغير الواجب)[٣]؛ **ليضبط سيبويه من خلال ثنائيّة الواجب وغير الواجب معاني الإعراب التّداولية التّي يحدّدها قصد المتكلّم بتعاقب بعض الحركات على الكلمة الواحدة والفراد أحدها أحيانا، ودور المقام في تقدير العوامل النّحويّة المختلفة.**

ومن خلال الحركات الإعرابيّة حدّد النّحاة حدود الجملة فقال الفارسي في التّعليقة: «(ما تأتيني فتحدّثني) أنّك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة، وإذا رفعت فالكلام جملتان، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ما تأتيني فتحدّثني) فكأنّك قلت: قلت لم يكن إتيان فحديث، وإذا رفعت نفيت كلّ واحدة من الجملتين على حدة»[٤]. فاستمد النّحاة من معاني الإعراب حدود حدود الجملة[٥].

---

[١] الكتاب،٣/٣٦. وذلك قوله: «حسبته شتمني فأثبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعًا، ومعناه: أن لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلّا الرّفع؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: أليست قد فعلت فأفعلُ».

[٢] وقد أوجب الباحثون أفعال الظّنّ كما ذكرنا سابقا؛ لأنّها واقعة في اعتقاد المتكلّم انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص٤٨ـ٨٨. ومصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، ص٣٥-٣٩.

[٣] الكتاب،٣/٣٦. «حسبتُه شَتَمَني فأثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعًا، ومعناه: أن لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلّا الرّفع؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: أليست قد فعلت فأفعلُ».

[٤] التّعليقة،٢/١٥٠، وأشار إلى ذلك ابن السّراج في الأصول النّحويّة ٢/١٨٢.

[٥] ويردّ هذا الشّاهد ما وهِم نقّاد النّحو بأنّ النّحاة لم يعرفوا موضوع دراستهم، وقدّموا دراسة علامات الإعراب المفردة على الجملة وأنّهم أهملوا دراسة الجملة التي تضبط موضوع الدّراسة انظر: إحياء النّحو، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، وكتاب من أسرار اللغة، اللغة بين المعيارية والوصفية، ومناهج البحث، واللغة العربيّة معناها ومبناها، ودراسات نقدية في النحو العربي. وقد بوّب المجدوب اعتراضاتهم وفنّدها في كتابه المنوال النّحوي ١١٣ــ ١٧٣.

ثانيا: نصب الفعل بعد الواو:

ينتصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد (الواو) في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، لكنّها وإن جرت مجرى الفاء فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان[1]، فإن وقعت (الفاء) في موضع الواو فسد المعنى، نحو قول الشّاعر:

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثلَهُ   عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتَ عَظيمُ [2]

فأراد هنا لا يجتمع نهيك عن خلق وإتيانك إيّاه، ولا تقع الفاء هنا موقع الواو فلو قال: (لا تَنهَ عَن خُلُقٍ **فَتَأتِيَ** مِثلَهُ) فسد المعنى؛ لأنّه صار معناه متى نهيت عن خلق أتيت مثله وهذا غَيْرَ مقصود الكلام[3]، وإن عطف على إشراك الأوّل بالثّاني فسد المعنى كذلك؛ لأنّه لو قال: (لا تَنهَ عَن خُلُقٍ **وَتَأتِ** مِثلَهُ) فتقدير الكلام: لا تنه عن خلق ولا تأتِ مثله، «ولو قال هذا لكان قد نهاه أن ينهى عن شيء ونهاه أن يأتي شيئا من الأشياء، وهذا محال»[4].

وينصب الفعل بعد (الواو) بشرطين[5]:

أحدهما: أن تختّص (الواو) بدخولها على الأعمال اللّغويّة غير الواجبة كالأمر، والنّهي، والاستفهام، والنّفي، والتّمني وغيره[6]، «**وإنّما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير**

---

[1] انظر: الكتاب،٣/٤١.

[2] بيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: ديوانه ٤٠٤، الجمل ٩٦/١، الكتاب ٤٢/٣، للمقتضب ٢٦/٢، الأصول٢/١٥٤، الخزانة ٥٦٤/٨ ونسبه للأخطل.

[3] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤/١٠.

[4] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤/١٠.

[5] انظر: شرح الرّضي، ٧٥/٤.

[6] انظر: توجيه اللمع لابن الخبّاز، ص٣٦٣-٣٦٥.

الواجب؛ لأنّه لو كان الفعلُ المعطوف عليه واجبًا لم يبنِ الخلاف فيصلحُ إضمارُ (أنْ)»[١].

الآخر: أن يكون معناها الجمع بين الشّيئين في زمن واحد، وجعلها النّحاة بمعنى (مع)، وذلك قولهم: **لَا تَأْكُل السّمك وتشربَ اللّبن**، أي لا يكون منك جمع بين هذين، فإن عطف على الإشراك بينهما فقال: لَا تَأْكُلْ السّمك وتشربْ اللّبن، وتقدير ذلك: لا تَأْكُلْ السّمك ولا تشربْ اللّبن، فقد نهاه عن أكل السّمك على كل حال، وعن شرب اللّبن على كل حال، ومنع سيبويه وجه العطف هنا؛ لأنّ المقصود من كلام النّاس النّهي عن الجمع بينهما؛ لاعتقاد القائل ضرر الجمع بينهما، وليس المراد لا تأكل السّمك على كل حال ولا تشرب اللّبن على كل حال[٢].

وقد ضبط النّحاة من خلال علامات الإعراب حدود الجملة هنا كما ضبطوها في الفاء فإن نصب الفعل بعد (الواو) فالكلام جملة واحدة، وإذا رفعت فالكلام جملتان[٣].

ثالثا: نصب الفعل بعد (أو):

ينتصب الفعل بعد (أو) في غير الواجب كما انتصب في (الواو، والفاء)[٤]، ومعناها في في النّصب: (إلا أن)، أي: **«تقريرُ وُجود فعلٍ إنْ لم يعرض له مانع فيرتفع به وُجوده»**[٥]، وذلك قولك: لألزمنّك أو تعطيَني[٦]، فالفعل السّابق لـ(أو) فعل موجب ودخلت عليه (أو) التي

---

(١) انظر: الأصول النحوية، ٢/١٥٥.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/٤٥.

(٣) انظر: التّعليقة،٢/ ١٦٢.

(٤) انظر: الكتاب،٣/٤٧.

(٥) اللّمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، ٢/ ٨٣٩

(٦) الكتاب،٣/٤٦.

التي تُصب بعدها الفعل للعدول عمّا أوجبه اللّفظ الأوّل [1]، وتقدير ذلك: لألزمنك إلى الوقت الممتد الذي أوله عطاؤك لي، ففيه تقرير بوقوع فعل اللّزوم فإن وقع العطاء ذهب وجود اللّزوم. **فالفعل الأوّل قبل (أو) يدلّ على الواجب وهو لزومه للمخاطب في كلّ الأوقات المستقبلة، والثّاني يخرجه من عمومه ويبطل ما أوجبه اللّفظ الأوّل وهو اللّزوم الدّائم[2].**

وانتهاء الفعل الأوّل في هذا العمل اللّغوي مترتّب على نجاح العمل اللّغوي الآخر؛ لذلك اقتضى نصب الفعل بعد (أو)، للتّنصيص على معنى الانتهاء[3]، والفعل المنصوب غير واجب من وجهين: أحدهما: أن الفعل المنصوب سيجعل الفعل الواقع غير واقع، والآخر: أن زمن وقوع الفعل المنصوب غير معلوم عند المتكلّم، إذ إنّ زمن وقوع العطاء من المخاطب في المثال السّابق غير معلوم عند المتكلّم.

المسألة الرّابعة: نصب المضارع مع أفعال الاعتقاد:

لقد ارتبط نصب الفعل بعد أفعال الاعتقاد بغير الواجب حيث وصف سيبويه الفعل بعد (أنْ) النّاصبة بقوله: **«الفعل بعدها غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت»**[4] وقد ذكرنا ذلك في الفصل السّابق بما يغني عن إعادته.

ولعلّ معاني نصب الأفعال التّي دققها سيبويه في عدد من المسائل تدقق مفهوم ثنائيّة الواجب وغير الواجب، وتبين أنّ الثبوت في اعتقاد المتكلّم ليس معيارا للتّصنيف في الواجب وغير الواجب، وهنا ثبت بعض الأفعال في اعتقاد المتكلّم ووقعت في غير الواجب، كما بيّنت هذه المعاني عدم المطابقة بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لأنّ الخبر هنا وقع في (غير الواجب) كما وقع في (الواجب).

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١٠/٥١.

(2) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ٥١.

(3) انظر: شرح الرّضي، ٤/٧٩.

(4) الكتاب، ٣/١٦.

خلاصة الفصل الثالث

انتهى هذا الفصل إلى أنّ غير الواجب في كتاب سيبويه يضم عددا من المسائل، فيدخل فيه:

- الأمر والنّهي فهما لم يقعا أثناء الخطاب ولا يعلم المتكلّم هل سيوقع المخاطب في الكون الخارجي فعلا ويكف عن فعل أم لا؟ كما يدخل فيه ما يتولّد عن الأمر والنّهي من معاني:

١. الدّعاء: وهو أمر ونهي عند سيبويه؛ لأنّه قصر الدّعاء على معنى الطّلب وأخرج الحمد والشّكر من معاني الدّعاء إذ الفرق بين هذه الأعمال عند سيبويه هو اختلاف المخاطب المعظّم.

٢. التّحذير والإغراء وهو ما يحذف فيه أحد أركان الإسناد الأصلي لجملة الأمر والنّهي؛ لأنّ المقام لا يقبل التّراخي فهو يتطلب من المخاطب الإسراع في إيقاع الفعل فإن ظهر أركان الإسناد عاد إلى الأمر والنّهي.

٣. والتّحضيض والعرض والفرق بين هذين المعنيين في الإضمار والذّكر فإن كان تحضيضا حذف أحد أركان الاسناد (الفعل)؛ لأنّ فيه زيادة تأكيد وحث على سرعة إيقاع الفعل وفي العرض أقلّ تأكيدا من التّحضيض فناسب فيه ذكر الفعل واقترب معنى التّحضيض والعرض من معنى الأمر في كونهما طلب إيقاع فعل في الكون الخارجي وهذا الطّلب لا يعلم المتكلّم هل سيوقعه المخاطب أم لا؟.

- الاستفهام والاستخبار؛ لأنّ المتكلّم جاهل أو شاكّ بوقوعه ففي قوله: هل ذهب زيد؟ فهنا شكّ من المتكلّم بوقوع هذا الفعل فقد يكون الوقوع متحققا قبل الحديث بدليل أنّ المتكلّم يجيب بنعم لكن عدم المعرفة أخرجه لغير الواجب.

- التّمني والرّجاء والتّشبيه فهي معانٍ غير واقعة في الكون الخارجي في أثناء الحديث أو قبله.

– الجزاء فهو مع كونه وعدا لكنّ الوعد فيه مقيدٌ بما يمكن أن يقع ويمكن أن لا يقع، فجهل المتكلّم بوقوعه جعله غير واجب.

– النّفي والتّقليل فالنّفي خبر يدلّ على عدم وقوع الحدث في الكون الخارجي قبل أو أثناء الحديث، وحُمل التّقليل على معنى النّفي؛ لأنّ الشّيء إذا قلّ قارب الانتفاء.

– المضارع المنصوب وأدخله في معنى (غير الواجب) لدلالته على غير الواقع، وإن حمل معنى الوعد فهو ليس وعدا مطلقا إنّما هو وعد مقيد.

وقد تبيّن من خلال هذا الفصل أن المعاني التي تنضوي تحت هذا الباب ليست بدرجة واحدة فألصقها بغير الواجب الأمر والنّهي والمعاني التي تولّدت عنهما؛ لأنّها لا تقع إلا بالفعل مضمرا أو مظهرا و(غير الواجب) ألصق بالجملة الفعليّة الدّالة على التّجدد وعدم التّحقق والثّبوت من الجملة الاسميّة الدّالة على الثّبوت والدّوام ، ثمّ الشّرط، ثم تضعف درجته في الاستفهام؛ لكونه يتحقق بالجملة الاسمية والفعليّة وهو بالفعل أولى، ثم تضعف درجتها في النّفي فهو يقع في الاسميّة كما يقع في الفعليّة وليس أحدهما أولى بالنّفي من الآخر، فكلّما فقدت الأعمال اللّغويّة غير الواجبة أهم خصائصها وهو عدم وقوعها بجملة فعليّة ضعفت درجتها.

وبُين في هذا الفصل أنّ الأصل في معاني الكلام في العربيّة أن تكون بالحروف التي تسم صدر الكلام وقد ينوب عن الحرف الأسماء والأفعال التي فقدت خصائصها بما يقربها من الحرف كما أشار إلى ذلك ابن جني في مشابهة الفعل للحرف فجاز إخلاء الفعل من الفاعل وأبقوا المبتدأ بلا خبر لما ضارع المبتدأ الحرف، فتجريد الفعل من الفاعل والمبتدإ من الخبر أفقدهما خصائصهما الأصلية ونابا عن الحرف. وإن أُدّي معنى الكلام بغير الحرف لم يخرج عن معنى الكلام، ولم يترك النّحاة معاني الحروف وما ناب عنها دون بيان فقد بينوا أنّ هذه الحروف نائبة عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار وقدّروه بفعل، فردّوا بهذا معنى الكلام إلى الفعل وجعلوا الحرف نائبا عنه، واتّفاق معظم النّحاة بأنّ الحروف نائبة عن الأفعال، يقربها من فرضية النحويّ التّوليدي لروس (Ross) الذي افترض فعلا إنشائيا يدلّ على معاني الكلام في البنية العميقة، وهذا الفعل يمكن أن يظهر ويمكن أن يحذف في البنية السطحيّة، وضمن هذا الإطار

يُمكن تفسير معاني الكلام في العربيّة، بأنّ البنية السّطحيّة لمعاني الكلام هي الجمل التي تؤدّى بالحروف النّائبة عن الفعل أو ما ينوب عن الحروف، والبنية العميقة هي الأفعال.

كما أظهر هذا الفصل قوّة معاني الكلام وعملها عند صدارتها للجمل، وضعفها عند تأخر مرتبتها.

وبُين أيضا في هذا الفصل الفرق بين ثنائيّة الواجب، وغير الواجب من جهة، وثنائيّة الإنشاء والخبر من جهة أخرى، فالجزاء خبر ثابت لكنّه عند سيبويه ينضوي تحت (غير الواجب)، كذلك أفعال الظّن مع أن النّاصبة، والمضارع المنصوب فهي أخبار ثابتة في اعتقاد المتكلّم وصُنّفت في (غير الواجب)، فهذه المسائل دققت معنى (غير الواجب) وأظهرت هنا عدم التّطابق بين الثّنائيتين فالخبر الثّابت توزع بين الواجب وغير الواجب، وكشفت أنّ معيار الثّبوت في الاعتقاد وعدم الثّبوت ليس معيارا لضبط مسائل (الواجب وغير الواجب)عند سيبويه.

الفصل الرّابع

ما يكون واجبا وغير واجب عند سيبويه

توطئة:

بعد أن بيّن في الفصول السّابقة مفهوم الواجب وغير الواجب، وأنّ الواجب هو «الشّيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يَعِد المتكلّم بإيقاعه»[1]، وغير الواجب هو «مالم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله أو جهل المتكلّم وقت وقوعه»[2]، وحُصلت الأعمال اللّغويّة التي تختص بكلّ منهما، نواصل في هذا الفصل تبويب الأعمال اللّغويّة التي تقع مرّة على والواجب وأخرى على غير الواجب بنصّ سيبويه، لتدقق هذه الأعمال مفهوم الواجب وغير الواجب، وتقيس مدى مطابقة ثنائيّة الواجب وغير الواجب لثنائيّة الإنشاء والخبر التي بدأناه في الفصول السّابقة.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأوّل: القسم.

وقُسم إلى مطلبين: المطلب الأوّل: القَسَم في الخبر، والمطلب الثّاني: القَسَم في الطّلب.

المبحث الثّاني: الاستثناء.

---

(1) انظر: الفصل الثّاني، ص٥٦.

(2) انظر: الفصل الثّاني، ص٦٠.

المبحث الأوّل

القَسَم

القَسَم بفتح القاف والسّين يراد به اليمين والحلف[١]، ويعدّ أسلوبا من أساليب التّوكيد[٢] التي يعمد إليها المتكلّم في المواقف التّداوليّة وذلك عندما يكون المخاطَب منكراً ومتردّدا في قبول الخبر فيؤكّد المتكلّم حديثه بالقسم؛ لحمل المخاطب على تصديقه وإزالة الشّكّ عنه، وهو أعلى درجات التّوكيد؛ لكونه مرتبطا بما يعظمه المجتمع فيقسم بالله أو بأسمائه أو صفاته، إذ الغالب في العرف أن التّأكيد في القسم يقتضي صدق المُقسِم في ثبوت ما أخبر عنه وتحققه أو عدم تحقّقه، وقد يكون القسم للاستعطاف إذا دخل على جملة الطّلب.

المطلب الأوّل: القَسَم في الخبر:

تساق الجملة القسميّة تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، ومع كونها جملة فهي لا تكون كلاما حتّى ترتبط بجملة الجواب، وما يعلّقها بجملة الجواب هي تلك المعاني التي كان لها حقّ الصّدارة قبل دخول القسم، فلما دخل القسم عقدت القوّة المقصودة بالقول (جملة القسم) بالمضمون القضوي الواقع في (جواب القسم) وهذه الحروف هي (اللّام، وإنّ) في الإيجاب، و(ما، ولا) في النّفي[٣]، فتقول: والله إنّ زيدا قائم، والله ما قام زيد، وأصل الكلام في هذا:

والله والله	إنّ زيدا قائم ما قام زيد.
قوّة مقصودة في القول (جملة القسم)	قوّة مقصودة في القول رابطة (إن، وما)+ المضمون القضوي (جملة الجواب)

(١) انظر: لسان العرب، مادة (قسم).

(٢) انظر: الكتاب، ٣/١٠٤، وذلك قوله: القسم« توكيدٌ لكلامك».

(٣) انظر: شرح السيرافي، ١٤٤/١٤٥.

وقد يلغي القسم عمل بعض حروف الصّدارة إذا دخل عليها، ويجعل القوّة المقصودة بالقول التي تحجم جملة الجواب تعلّقه بالمضمون القضوي في الجواب، وذلك قولك: واللّه إذن لا أفعلُ

والله	إذن	لا أفعل
قوّة مقصودة بالقول (جملة القسم)	قوة مقصودة (ملغاة)	قوّة مقصودة رابطة (لا)+ مضمون قضوي (جملة الجواب)

فهنا قوّة مقصودة بالقول دخلت على قوّة أخرى عاملة في الأصل لكن ألغيت وأعمل القسم؛ لأنّك «إذا بدأت بالقسم لم يجز إلّا أن يكون عليه»[1]، وهذا يؤكّد وعي سيبويه بأهميّة الصدارة لمعاني الكلام ودقق هذا في مسألتي الشّرط، وإذن، وذلك قوله في مسألة (إذن): «واللهِ إذَنْ لا أفعلُ، من قبل **أن أفعلُ معتمد على اليمين، وإذن لغوٌ، وليس الكلامُ هنا بمنزلته إذا كانت (إذن) في أوّله**؛ لأنّ اليمين ههنا هي الغالبة. ألا ترى أنّك تقول إذا كانت إذن مبتدأةً: إذن والله **لا أفعلَ؛ لأنّ الكلام على (إذن) ووالله لا يَعمل شيئا**»[2]، وهنا بيّن أنّ قوّة القسم تكون في الصّدر فإذا ترك الصّدارة ضعف عمله، واطّرد هذا القياس في مسألة الجزاء عند سيبويه في كون معاني الكلام إذا كانت في صدر الكلام قويت في العمل وإذا تأخرت ضعفت فبدأ أحد الأبواب بقوله: «باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعلُ، **لا يكون إلّا معتمدةً على اليمين**. ألا ترى أنّك لو قلت: والله إن تأتِني آتِك لم يجز...[و] حسنٌ أن تقول: أنا والله إن تأتِني آتِك، **فالقسمُ ههنا لغوٌ**»[3]، وأظهر هنا في

---

(1) الكتاب، ٣/٨٤.

(2) الكتاب، ٣/١٤، ١٥.

(3) الكتاب، ٣/٨٤.

الشّاهد أنّ القسم أُعمل عند تقدمه وأُلغي الشّرط، فلمّا تخلى القسم عن الصّدارة صار لغوا وأعمل الشّرط كما في (إذن).

البنية التّركيبية للقسم:

العمل اللّغوي هنا مركب من جملتين الأولى جملة القسم وهي القوّة المقصودة في القول، وجملة الجواب وهي المكونة من قوّة مقصودة بالقول ومضمون قضوي وهذه القوة المقصودة بالقول هي التي تعلق المضمون القضوي بعدها بجملة القسم إذ لا يمكن لجملة القسم أن تدخل على المضمون القضوي دون وجود هذه القوّة، ولابد أن تشمل هذه البنية الخطابيّة (وهي التي تتكون من جملتين مستقلتين في الإعراب بينهما ارتباط معنوي إذ لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى من جهة المعنى) للقسم على أربعة أركان أساسيّة: المقْسِم(المتكلّم)، والمقْسَم به (الله)، والمقسم عليه (ما يسمى جواب القسم)، أداة القسم.

أولا: جملة القسم:

الأكثر في معاني القسم أن تؤدى بالحروف كسائر معاني الكلام، وجعلوا هذه الحروف تدلّ على جملة القسم قال سيبويه: «وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، **وواو القسم**»[1]، والحروف الَّتِي يصل بهَا الْقسم إِلَى الْمُقْسَم بِهِ ثَلَاثَة: وَهِي الْبَاء وَالْوَاو وَالتَّاء[2]، فالباء أصل حروف القسم وَالْوَاو بدل مِنْهَا وَالتَّاء بدل من الْوَاو قال سيبويه: «والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك: والله لا أفعلُ، والتّاء في القسم بمنزلتها وهي:

(1) الكتاب، ١/١٢.

(2) انظر: اللّمع في العربية، ١/ ١٨٣.

تالله لا أفعل»[1]، فلِم جعل النّحاة الباء أصلا في معنى القسم وأكثر ما يتحقق القسم بحرف «الواو، ثمّ الباءُ، [و] يدخلان، على كلّ محلوف به، ثمّ التّاء، ولا تَدخُل إلّا في واحد»[2]؟

لقد حدس النّحاة بالفرق بين البنية السّطحيّة التي تؤدي معاني الكلام والبنية العميقة وهو ما جعلهم يجعلون بعض الحروف فرعا عن بعض ودقق هذا ابن الورّاق في قوله: **«إن سأل سائل فقال: لم زعمتم أن أصل حروف القسم (الباء) ؟ قيل له...: إن المُقْسَم به معلق بفعل محذوف، وذلك أن قولك: بالله لأفعلنّ، معناه: أحلف بالله، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلا الباء، فدلّ ذلك على أن الأصل الباء»**[3]، فعندما رأى النّحاة أن ظهور الفعل في البنية العميقة مقتصرٌ على حرف الباء فتقول: أقسم بالله، وامتنع أن يقدّر الفعل في البنية العميقة مع حرفي الواو والتّاء، جعلوا أصل القسم متحققا بالباء[4].

وردّ سيبويه معاني القسم المتحقّقة بالجملة الاسميّة، والمتحققة بصيغة الاسم إلى معنى حرف الواو، وذلك في قوله: «باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم وذلك قولك: لَعَمْرُ اللهِ لأفعلنّ، وأيْمُ اللهِ لأفعلنّ. وبعض العرب يقول: أيمنُ الكعبةِ لأفعلنّ... ومثل أيْمُ اللهِ وأيمنُ: لاها اللهِ ذا[5]، إذا حذفوا ما هذا مبنيٌّ عليه. **فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو... ومثل ذلك يَعْلَمُ الله لأفعلنّ، وعَلِمَ اللهُ لأفعلنّ؛ فإعرابه**

---

[1] الكتاب، ٢١٧/٤. وكذلك ذهب عدد من النّحاة إلى أن الأصل هي الباء انظر: المقتضب، ٢/ ٣١٩، والأصول في النّحو،٤٢٣/١، وشرح كتاب سيبويه، ٢٣٧/٣، واللّمع في العربية، ١/ ١٨٣، والمفصّل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص٤٧٢، والتخمير، للخوارزمي٢٥٦/٤. وشرح المفصل، لابن الحاجب،٣٢٨/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور، ٥٢٥/١.

[2] الكتاب، ٤٩٦/٣.

[3] علل النحو، ١/ ٢١١

[4] قال ابن الحاجب: «لما كانت الباء هي الأصل دخلت على كلّ مقسم به، مضمرا كان أو مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كان فرعا عنها لوضعهم إياها مختصا كما ذكرناه في الواو والتّاء» الإيضاح في شرح المفصل،٢/ ٣٢٨.

[5] الهاء هنا في موضع الواو قال المبرد: «الْهَاء الَّتِي تكون للتّنْبِيه تَقول لَاها اللهِ ذَا وَإِن شِئْت قلت لاهلّهِ ذَا فَتكون فِي مَوضِع الْوَاو إِذا قلت لَا واللهِ فَأما قَوْلك ذَا فَهُوَ الشَّيْء الَّذِي تقسم بِهِ فالتقدير لَا وَالله هَذَا مَا أقسم بِهِ فحذفت الْخَبَر لعلم السَّامِع بِهِ» المقتضب ٣٢٢/٢.

كإعراب يَذهَبُ زيدٌ، وذهبَ زيدٌ، والمعنى واللهِ لأفعلنّ»[١]، ويدلّ النّصّ هنا على أصالة الحروف في الدّلالة على معاني الكلام حيث ردّ سيبويه معاني القسم التي تحققت بغير الحرف إلى معنى الحرف (والله) وكأنّ الحروف هي الأصل في معاني القسم.

أمّا القسم بالفعل فقد ردّ سيبويه إليه معنى القسم فقال: «واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين...وذلك قولك: أُقسِمُ لأفعلنّ، وأشهدُ لأفعلنّ»[٢]، فنَسب القسم إلى الفعل ذاته، بعكس الجملة الاسميّة التي فيها معنى القسم فقال: «باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم» وردّ معناها إلى معنى الواو[٣]، وصارت الجملة الفعليّة التي تحقق فيها جميع أركان القسم هي القوّة المقصودة بالقول، ورُدّ إليها جميع معاني القسم المتحققة بالحروف، كما أشار إلى ذلك ابن جني في قوله: «**قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة**، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته. **فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله،** فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال –من الجار والجواب– دليلًا على الجملة المحذوفة»[٤]. فإن كانت القوّة المقصودة بالقول في القسم متحققة بالفعل، وهي البنية العميقة التي ردّ النّحاة إليها البنية التّركيبية لحروف القسم، فلِم عوّض عنها بالحروف مع كونها دالّة على معنى الكلام كما يدلّ الحرف[٥]؟

ثمّة نصّ بديع للخوارزمي يفسر سبب تحقق معاني الكلام بالحروف غالبا، وعدولهم عن الفعل مع كونه يودي معاني الكلام كما يؤديها الحرف، فيقول: «فالباء يستعمل معها الفعل كما في مررت بزيد ويترك الفعل معه أيضا كما في قولك: بالله لأخرجن. أمّا الواو فلا يستعمل معها الفعل كما يستعمل مع الباء والسّبب في ذلك أنّك إذا قلت حلفت بالله احتمل أمرين:

---

(١) الكتاب، ٣/٥٠٢، ٥٠٤.

(٢) الكتاب، ٣/١٠٤.

(٣) الكتاب، ٣/٥٠٢.

(٤) الخصائص، ٢/ ٣٦٢.

(٥) جعل سيبويه قولك أقسمت كقولك: والله انظر: الكتاب، ٣/١٠٥. وذكر ابن الحاجب أن الواو والتاء جعلتا عوضا عن اللفظ بالفعل، انظر: الإيضاح في شرح المفصل٢/٣٢٨.

أحدهما: أن يكون عقد يمين في الحال.

والثّاني أن يكون خبرا بيمين قد سبق، **فإذا أبدلوا الواو من الباء خلصوا الفعل لعقد اليمين، وهذا كان غرضهم في الإبدال فوجب أن لا يستعمل معه الفعل حتّى لا يختلّ ذلك الغرض»**[١]، فبين هذا النّص سبب عدولهم عن الفعل واختيارهم للحروف لتكون قوّة مقصودة في القول لمعاني القسم؛ لأنّ الحرف يقتصر على أداء معنى القسم، أمّا الفعل فهو أوسع في الدّلالة ففي قولك: أحلف بالله تحتمل صريح القسم وهو التّوكيد، وتحتمل معنى الحكاية وهي خارجة عن معاني الكلام فتقول: حلفت بالله أي: كان قسمي هذا[٢]. ولما سيقت الحروف في العربيّة لغرض الدّلالة على معاني الكلام غلب على الأعمال اللغويّة أن تؤدى بالحروف، وقلّ استعملهم للأفعال لأنّها أوسع في الدّلالة فتدلّ مرة على الحكاية وأخرى على القوّة المقصودة في القول، وفي استخدام الحروف ضرب من الإيجاز والاختصار في بيان المقصود[٣].

ثانيا: جملة الجواب:

وهي الجملة التي يجاب بها القَسَم، ولا يمكن أن يجاب بها القسم حتّى تتقدّمها قوّة مقصودة بالقول تكون في صدرها تعقد مضمونها القضوي بجملة القسم، وتنقسم هذه الرّوابط إلى قسمين: القسم الأوّل حروف الإيجاب(إنّ، واللّام)، والآخر: حروف النّفي (ما، ولا).

فأصل جملة الجواب تتكون من (قوّة مقصودة بالقول+ المضمون القضوي) وهذه القوّة المقصودة بالقول هي التي تحدّد معنى الكلام فيكون واجبا أو غير واجب؛ لأنّ القوّة المقصودة في القسم توكيد عام يدخل على معظم الأعمال اللغويّة الواجبة وغير الواجبة، لكن القوّة المقصودة في الجواب هي مؤكّدات خاصة تدلّ على الإثبات أو النّفي وهي التي تخصص العموم الموجود في جملة القسم، وقد وعى ابن هشام بهذا الفرق ودققه تدقيقا بديعا فقال: **«ولم يؤتَ**

---

(١) التخمير، ٤/٢٥٦.

(٢) انظر: الخصائص ١/٢٠.

(٣) انظر:. الخصائص، ٢/٢٧٥، ٢٧٦.

بجملة القسم إلّا لمجرد التّوكيد لا التّأسيس»[١]، فدلّ في هذا النّص على أنّ جملة القسم عامّة والغالب في القوّة المقصودة في القول تأسيس معاني الكلام وهذا غير متحقق في جملة القسم، ويمكن تحليل أصل القسم فيما يلي:

والله	إنّ	زيدا قائم
قوة مقصودة بالقول عامّة	قوّة مقصودة بالقول خاصة	مضمون قضوي

ويُلحظ هنا أنّ القوّة المقصودة بالقول التي عجّمت موضع الجواب هي (إنّ)المؤكّدة، والتّأكيد عند النّحاة لا يكون تأسيسا لكن (إنّ) ارتبطت بالإثبات فكأنّها حملت معنى قوّتين قوّة الإثبات الذي تركت اللّغة العربية تعجيمه التي تجعل الكلام موجبا، وقوّة التّوكيد التي لا تؤسس لمعنى الكلام لذلك نسب إليها سيبويه معنى الواجب، إذ لا يمكن أن يدخل القَسَم إلّا على مؤكّد فلا يجوز أن تدخل القسم على الإثبات المجرّد فتقول: والله زيدٌ قائم تريد أن تؤكد بالقسم إثبات قيامه؛ لأنّها كانت قبل دخول القسم إثباتا لمخاطب خالي الذّهن من الفائدة، ثم أدخلت القسم فصار الكلام بمؤكّد واحد كـ(إنّ زيدا قائم)، ولا يكون هذا في القسم؛ لأنّ القسم أعلى درجة من مجرّد التّوكيد والمخاطب يكون أشد إنكارا حيث ظنّ خلاف ما تقول وعقد قلبه على نفي ما تثبت، أو إثبات ما تنفي، فإن أردت أن تؤكّد (زيد قائم) أدخلت لام القسم المؤكّدة الدّالة على معنى التّأكيد والإثبات، فتقول: والله لزيدٌ قائم. فإن قيل: لِمَ لم يجز حذف اللّام في الإثبات وجاز حذف (لا) في النّفي فتقول والله يقوم زيد بمعنى (والله لا يقوم)[٢]؟

إن حذف (لا) في النّفي لا يلبس؛ لأنّ العربية تركت وسم الخبر الثّابت فإن أدخلت القسم توهم أنّك أدخلت مؤكّدا واحدا فقط وهو جملة القسم العامّة غير المؤسّسة التي لا تختص بالواجب أو غير الواجب، أمّا في النّفي فقد اختارت العربيّة له وسما يودى به معنى النّفي وإن حذف في القسم قُدّر ولم يخشَ فيه اللبس؛ لأنّه لا يوجد خبر منفي دون وسم.

(١) مغني اللبيب، ٢/٤٠٦.

(٢) انظر: شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور، ١/٥٢٧.

ـ أضرب جواب القسم في الكتاب:

و جواب القَسَم في كتاب سيبويه على ضربين: أحدهما: القَسَم الواجب، والآخر: القَسَم غير الواجب.

١. القَسَم في الكلام الواجب في الكتاب:

هو القسم الذي يكون جوابه (بإنّ، أو باللّام فقط)، وذلك قولك في (إنّ): والله إنّه ذاهب، ووالله إنّه لذاهب، ووالله إنّ زيدا قائم[1]، فـ(إنّ) هي التي صيرت القسم واجبا؛ لأنّها لا تكون إلّا في الواجب، وتقول في اللّام: والله لفعلت، «إذا كان الفعلُ قد وقع وحلفت عليه لم تَزِدْ على اللّام»[2]، وفي هذه الجمل مؤكّدان (جملة القسم+ إنّ، وجملة القسم+ اللّام[3]) أراد بها المتكلّم أن يثبت وقوع المضمون القضوي في الكون الخارجي لمخاطب عقد قلبه على خلاف ما يقوله المتكلّم. قال سيبويه: «**ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ منطلقٌ فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام**»[4]، فتقلب ذلك الاثبات المجرّد إلى أعلى درجات التّوكيد بإدخالك جملة القسم واللّام أو (إنّ).

٢. القَسَم في الكلام غير الواجب في الكتاب:

ويشمل القسم غير الواجب عند سيبويه مسألتين: المسألة الأولى: الوعد المؤكّد باللّام والنّون، نحو: والله لأفعلنّ. والمسألة الثانية: الخبر المنفي بـ (لا، وما).

المسألة الأولى: الوعد المؤكّد باللّام والنّون:

«إذا حلفت على فعل غير منفيّ لم يقع [أي: دالّ على الاستقبال] لزمتْه اللّام ولزمت اللّام النّون الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنّ»[5]، وجعل سيبويه

---

[1] انظر: الكتاب، ٣/١٤٦. شرح السيرافي، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥.

[2] الكتاب، ٣/١٠٥.

[3] انظر: اللّامات، للزجاجي، ص١٤٩، وذلك قوله: «ولام القسم للتوكيد». واللّامات للهروي، ص٩٤،٩٣.

[4] الكتاب، ٣/٨٤.

[5] الكتاب،٣/١٠٤.

لزوم النّون للام «كلزوم اللّام في قولك: إن كان لصالحاً. فإن بمنزلة اللّام، واللّامُ بمنزلة النّون في آخر الكلمة»[١]. فاللّام في قوله: (إنْ كان لصاحاً) للفصل بين (إنْ) النّافية والمثبتة المخففة من الثّقيلة، وتقدير الكلام: إنّه كان صالحا، واللّام والنّون في القسم للفرق بين فعل الحال وهو واقع وقت الحديث والاستقبال وهو غير واقع زمن الحديث[٢].

ووهم ميلاد بأنّ نون التّوكيد كإنّ التي تكون في صدر الجملة لكنّها تزحلقت إلى غير الواجب ونقل عن سيبويه قوله: «زعم الخليل أنّها توكيد كالتي تكون فصلا»[٣]، والموضع الذي أشار له في الكتاب إنّما جعل النّون بمنزلة (ما) الفصل ونصّ سيبويه في الكتاب: «وزعم الخليل أنّهما توكيد كـ(ما) التي تكونُ فصلا فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد وإذا جئت بالثّقيلة فأنت أشدُّ توكيدا»[٤]، ومعنى الفصل عند سيبويه يظهر في قوله: «واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر»[٥]، وهذا لا ينطبق على (إنّ) لتكون فصلا كما في المثال الذي ذكره ميلاد: والله إنّي لأفعل[٦]. فـ(إنّ) هنا تنصب المبتدإ ويسمى اسمها وترفع الخبر، والفصل عند سيبويه لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها و(إن) هنا نصبت بعد دخولها فلا تكون فصلا، وأمّا (ما) التي تكون فصلا (أي لغوا) فتكون للتّأكيد ولا تعمل. وأمّا (إنّ) فهي كاللام التي تكون في صدر جملة الجواب تحدد معنى القسم.

ويناقض تصنيف سيبويه للقسم المؤكّد باللّام والنّون مبدئيا ما ذهبنا إليه بأنّ الوعد المطلق لإيقاع فعل في الكون الخارجي يكون واجبا، وهنا وعد مطلق من المتكلّم مؤكّد بثلاث مؤكّدات (جملة القسم، واللّام والنّون) فهل توكيد الوعد يخرجه من الواجب؟

---

(١) الكتاب، ٣/١٠٤.

(٢) انظر: اللّامات، للزجاجي، ص١٥٠. وذلك قوله: «وكذلك لام الفصل لأنّها تزاد بعد إن المخففة من الثقيلة ليفصل بينها وبين النافية ومع الفعل المستقبل الموجب في القسم ليفصل بينه وبين المنفي».

(٣) إنشاء العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٠٢.

(٤) الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، ٣/٥٠٩. الكتاب، مطبعة بولاق: ٢/ ١٤٩.

(٥) الكتاب، ٢/٣٩٠.

(٦) إنشاء العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٠٢.

لقد جعل سيبويه الوعد المطلق الذي يعد المتكلّم بإيقاعه واجبا، وذلك في قوله: «وسوف آتيه فأحدثُه، ليس إلا إن شئت رفعته على أن تُشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعا؛ **لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلّا الرفعُ**»[1]، فتقول: سأفعل، وسوف أفعل، فالسّين وسوف صيرتا الفعل للاستقبال وهو غير واقع وقت الحديث، لكن عندما تزاد المؤكّدات في الوعد المطلق جعله غير واجب في عدد من المواضع، من ذلك قوله:

ـ **«فالنّونُ لا تدخلُ على فعل قد وقع وإنّما تدخل على غير الواجب»**[2].

ـ في حديثه عن النّون الثّقيلة والخفيفة: «ومن مواضعها **الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم** فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثّقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللّام في القسم»[3]، مثل قولك: والله لأَفْعَلَنَّ.

ـ «ألزموا النّون في اليمين لئلّا يلتبس بما هو واقع»[4].

ـ «فإذا حلفت على **فعلٍ غير منفيّ لم يقع** لزمتْه اللّام ولزمت اللّام النّونُ الخفيفة أو الثقيلة»[5].

وفي موضع آخر يفهم منه الوجوب جعل سيبويه الفعل المؤكّد باللّام والنّون مقابلا للنّفي فقال: «إذا قال لَيَفْعَلَنّ فنفيُه لا يفعلُ كأنّه قال: والله لَيَفْعَلَنّ، فقلت: والله لا يَفعَلُ»[6].

---

[1] الكتاب:٣/٣٨.

[2] الكتاب، ٣/ ١٠٥.

[3] الكتاب، ٣/٥٠٩.

[4] الكتاب، ٣/ ١٠٩.

[5] الكتاب، ٣/١٠٤.

[6] الكتاب، ٣/١١٧.

المسألة الثّانية: الخبر المنفي بـ (لا، وما):

يكون القسم غير واجب إذا وقع في صدر الجواب (لا، أو ما) وهذه الحروف هي القوّة المقصودة بالقول الخاصّة التي صيّرت القسم غير واجب، وهو ما نبّه له سيبويه في قوله: «إذا حلفتَ على فعل منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف»[١]، فتقول:

ـ واللهِ لا أفعلُ.

ـ والله ما أفعل.

وهو غير واجب لعلم المتكلّم بعدم وقوع الفعل المنفي المؤكّد بالقسم في الكون الخارجي، واختاروا (لا، وما) دون غيرها من حروف النّفي؛ لأنّ القسم لا يدخل إلّا على حرف توكيد وفي هذه الحروف تأكيد يزيد عن درجة النّفي المجرّد[٢]. ويجوز اسقاط (لا) فتقول: والله أفعل، على معنى لا أفعل؛ لأنّ اسقاط (لا) لا يشكل وإن سقطت فهم المعنى، ولهذا كثر الحذف في كلام العرب لزوال اللبس[٣].

الصلة بين القسم وجوابه:

لا تعد جملة القسم كلاما تاما عند النّحاة رغم استقلالها ببنية عامليّة[٤]، فإن قلت: والله والله وسكت أو بالله أو أقسمت وأنت تريد صريح القسم لم يكن لجملة القسم معنى حتّى تقسم على أمر من الأمور[٥]، وتمام الفائدة فيه تكون بانعقاده بجملة الجواب؛ لذلك أنزلوا القسم والجواب منزلة الجملة الواحدة[٦]، وميزوا بين صريح القسم الذي لا يكون كلاما حتّى ينعقد القسم بالجواب، وبين حكاية القسم التي استقلت جملته من حيث المبنى والمعنى، فقال

---

(١) الكتاب، ٣/ ١٠٥.

(٢) انظر: درجات النّفي في الفصل الثالث، ص ١٩٦-١٩٨.

(٣) انظر: الكتاب، ٣/١٠٥.

(٤) انظر: أصول تحليل الخطاب، لشاوش، ٢/٧٢١-٧٣٦.

(٥) انظر: الأصول ١/٤٣١.

(٦) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤٧١، والقسم عملا لغويا، لسمير حشيش،ص١٠.

ابن جني: «**لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله أي كان قسمي هذا لكان كلامًا لكونه مستقلًا ولو أردت به صريح القسم لكان قولًا من حيث كان ناقصًا لاحتياجه إلى جوابه**»[1].

المطلب الثّاني: القَسَم الطّلبي:

ويتحقق القسم الطلبي الذي قصد به معنى الاستعطاف بحرف الباء؛ لأنّها أصل حروف القسم فتميزت عن سواها في كونها وقعت في نوعي القسم[2] فتقول: بالله أخبرني. بمعنى: ذكرتك الله مستحلفا. كما يتحقق بجملة تحمل معنى الطلب كقولك: نَشَدَك الله، وعَمْرَك الله، وقِعْدَك الله فسيبويه أجرى عَمْرَك الله وقِعْدَك الله بمنزلة نَشَدَك التي فيها معنى الطّلب[3]، فكأنّ نَشَدتُك هي أصل القسم الطلبي فما شذ من الاستعمالات أعادوه إليه كما فعل الخليل، قال سيبويه: «**سألتُ الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ ولما فعلتَ، لم جاز هذا في هذا الموضع**، وإنّما أقْسَمْتُ ههنا كقولك: والله؟ فقال وجه الكلام لَتَفْعَلَنّ ههنا، ولكنّهم إنّما أجازوا هذا؛ **لأنّهم شبهوه بنشدتك الله إذا كان فيه فيها معنى الطلب**»[4].

ومعنى القسم الطّلبي حاصل من المعنى المعجمي لصيغة القسم (نَشَدتُك الله) التي هي أصل القسم الطّلبي كما نبّه إلى ذلك السّيرافي في قوله: «أمّا جواب عَمْرك الله وقِعْدَك الله ونَشَدتُك الله فإنما تكون بخمسة أشياء»[5]: بالاستفهام،[كقول الشّاعر]:

عَمْرَكَ اللهَ أما تَعْرِفُني أَنا حَرَّاثُ المنايا فِي الفَزعْ [6]

---

[1] الخصائص١/٢٠
[2] انظر: الإيضاح في شرح المفصل،٢/ ٣٢٨. وشرح الكافية الشافية، ٢/ ٨٦٨. وذلك قوله: "أن الباء هي أصل الحروف الخافضة للقسم، وأنّ لها على غيرها مزايا ومن مزاياها: استعمالها في القسم الطلبي".
[3] انظر: الكتاب، ٣٢٣/١، ١٠٦/٣.
[4] الكتاب، ١٠٥/٣، ١٠٦.
[5] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩٨/٥، ٩٩.
[6] بيت من الرّمل، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب، من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٩/٥، همع الهوامع٢/٤١٠، الدرر اللوامع على همع الهوامع٢/ ١٣٢.

والأمر نحو: نَشَدتُكِ الله حدِّثينا، والنّهي مثل قولك: نَشَدتُكَ الله لا تقم ، وأن، نحو: نَشَدتُكَ الله أن تقومَ، وإلّا نحو: وعَمَّرتُكَ الله إلّا فَعَلتَ كذا وكذا، ولمّا نحو: نَشَدتُكَ الله لَمّا فَعَلْتَ. «**والأصل في ذلك: نشدتُك الله ومعناه: سألتك به وطلبت منك به؛ لأنّه يقال نشدَ الرَّجلُ الضالة إذا طلبها**...فكان جوابها كل ما ذكرت لك؛ **لأنّ الأمر والنّهي والاستفهام كلها بمعنى السؤال والاستدعاء... لأنّ فيه معنى الطّلب والمسألة**»[1]

وأنكر بعضهم أن يكون الاستعطاف قَسَماً، وأخرجه من هذا الباب[2].

علاقة ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر من خلال مسألة القسم:

إنّ جملة القسم عند سيبويه تدخل على الواجب وغير الواجب، فإذا كان جواب القسم خبرا واقعا في الكون صار واجبا، وإذا كان جواب القسم خبرا غير واقع، أو كان القسم طلبيا يكون الكلام غير واجب، فجملة القسم عند سيبويه جملة عامّة غير مؤسّسة لمعنى الكلام، وما يؤسس لمعنى الكلام هي القوّة المقصودة الأخرى التي يدخل عليها القسم.

أمّا القسم فهو إنشاء؛ لأنّ الإنشاء هو ما تحدثه باللفظ وليس موجودا في الخارج فتقصد مطابقة الكلام له[3]، وهذا المعنى ينطبق على جملة القسم[4] فإن كان القسم إنشاء فإن فإن القسم توزع بين الواجب وغير الواجب بحسب القوّة المقصودة في القول التي تكون في صدر جملة الجواب، ليظهر بهذا عدم التّطابق بين الثّنائيتين.

---

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩٨/٥، ٩٩.

(2) انظر: حاشية الصبان، ٢/ ٣٣٢.

(3) انظر: شرح الكافية، للرضي، ٢٣٨/٤.

(4) فهي جملة إنشائية عند بعض النّحاة، انظر: مغني اللبيب، ٢٨٣/١. وهمع الهوامع ٤٨٣/٢. وحاشية الصبان٣٨٩/٢.
الصبان٣٨٩/٢.

المبحث الثّاني

الاستثناء

يعدّ هذا الباب من أهم الأعمال اللّغويّة التي حافظت على شيء من أثر ثنائيّة الواجب وغير والواجب التي اختفت من الكتب النّحوية المتأخرة وخاصة التّعليمية ولم تبق إلّا في هذا الباب[١]، حيث قابل النّحاة في هذا الباب بين الموجب وغير الموجب[٢] فقال بعضهم في تعريف الموجب: «هو ما ليس فيه شيء من الأشياء الثّلاثة النّفي والاستفهام والنّهي، وبغير الموجب ما اشتمل على أحد هذه الأشياء»[٣] أو بين الواجب والنّفي وكأن النّفي مقابل معنى الواجب واقتصر فيها معنى الواجب على الخبر الثّابت فقط[٤]، فاختلف تبويب الأبواب التي تكون في الواجب وغير الواجب، وبقي شيء من أثر هذه الثّنائيّة التي بدأها سيبويه في الكتاب، فلِم حافظ هذا المعنى على ثنائيّة الواجب وغير الواجب دون سائر المعاني؟ وكيف يؤدي هذا الباب معاني الكلام ورتبته في الأصل متأخرة، والأصل في معاني الكلام أن تتقدم؟

الاستثناء «هو إخراج الشّيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما. أو إدخاله فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما»[٥]، فهو حرف لا يمكن أن يصنّف في الواجب أو غير الواجب؛ لأنّه إن دخل على الواجب صيّر ما بعده منفيا وإن دخل على المنفي صيّر ما بعده موجبا، فلمّا كان حرفا غير مختص بمعنى واحد احتفظوا بالثّنائيّة لتفسر معانيه.

فهو عمل لغويّ لم يعجم المحلّ السّابق للإسناد المجرّد، ولا يجوز أن يكون في صدر الجملة لفظا أو تقديرا ولذلك جعله سيبويه حرف نفي وإيجاب[٦]، فهو يؤدي عمل الأعمال اللّغويّة

---

(١) انظر: متن الآجروميّة، ص٢٠. حاشية الآجرومية، لابن قاسم ١٠٨-١١٠،

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ص٢١٢، ٢١٦،

(٣) التّخمير، ١/٤٥٥.

(٤) انظر: ألفية ابن مالك، الآجروميّة، وشروحها.

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٨/ ١٦٢.

(٦) انظر: الكتاب، ٢/٣١٠-٣٥٥.

التي تكون في صدر الكلام، فتقول: جاء القوم إلّا زيداً، فنفيت عن زيد المجيء وهذا غير واجب، وتقول: ما جاء القوم إلّا زيدٌ، فصيرت ما بعدها موجبا.

البنية التّركيبيّة لجملة الاستثناء:

تتكون جملة الاستثناء من ثلاثة عناصر:

١. المستثنى منه.
٢. المستثنى.
٣. أداة الاستثناء، وهي القوّة المقصودة بالقول التي تتحقق بحرف (إلّا) في الأصل أو ما ينوب عنه[١]، فنابت (إلّا) عن فعل المتكلّم (أستثني)[٢]، ونسب سيبويه إلى حرف الاستثناء معنى الواجب وغير الواجب فقال: «أمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا فهو أن تُدخل الاسم في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا، وما مررتُ إلا بزيدٍ، تُجري الاسمَ مجراه إذا

---

[١] وبين إلّا وما ينوب عنها من الحروف استرسال دلالي وهو ما ذكره ابن الورّاق في قوله: «فإن قال قائل: لأي شيء أن أصل الاستثناء بـ(إلّا) ؟ قيل له: لأنّه لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره. وأمّا سواها مما يستثنى به، فيخرج عن الاستثناء لمعان تدخله، فصار في الحكم زائدا على حكم (إلّا) ، فوجب أن يكون فرعا في الباب، إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب، وكانت (إلا) مختصة بما يقتضيه الباب، فلذلك وجب أن تكون أصلا في الباب، وإنّما استثني بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه بـ(إلا) . فأمّا (غير) فإنّما دخلت في الاستثناء، لأنّها توجب إخراج من عدى المضاف إليها من الحكم المتقدم فعلها، كقولك: مررت برجل غيرك، فمعناه: أني اقتطعت بمروري آخر من الناس كلهم، والاستثناء إنّما هو اقتطاع شيء من شيء، فلما ضارعت معنى الاستثناء، أدخلت فيه حكم (سوى) ، وحكم (سوى) كحكم (غير) لتقارب ما بينهما من المعنى. فأمّا (حاشى) : فمعناها تنزيه المذكور بعدها عما حصل لغيره، فصارت منقطعة له من غيره، فلذلك دخلت في الاستثناء. فأمّا (خلا وعدا) : فمعناهما المجاوزة، والمجاوزة للشيء فيها معنى الانقطاع لمن جاوزته دون غيره فلذلك أدخلها في الاستثناء. فأما (ليس ولا يكون) : فاستعملتا أيضا في الاستثناء، لأن النفي يوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي، فإن ثبت له معنى آخر فصار فيها معنى الانقطاع فدخلا في حكم الاستثناء فإنّما خصا بهذا [هذه] الأفعال من بين سائر الأفعال، لأنّ (ليس) تضمنت معنى النفي، فلو استعمل غيرها احتيج إلى حرف آخر معها، فلو تضمنت معنى حرف النفي، كانت أولى بالاستعمال، لنيابتها عن فعل وحرف، إذ هي لتضمنها معنى الحرف تشبه ب (إلا) .وأمّا (إلا أن يكون) : فاستعملت لكثرة دوران (أن ويكون) في الكلام» علل النحو ١/ ٤٠٠، ٤٠١.

[٢] انظر: الخصائص٢/ ٢٧٦. وذلك قوله: «قد نابت (إلا) عن (أستثني)، وهي فعل وفاعل».

قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدا، وما مررتُ بزيد، **ولكنّك أدخلت إلّا لتوجب الأفعالَ لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناة**»[1]، قال الشّاطبي في تعليله سبب نسبة معاني الكلام للحروف: و«نسب فيه الاستثناء للأداة، وليست هي المستثنية، وإنّما مستثنى بها، ولكن لما كانت الأدوات في هذه الصّناعة إليها ينسب العمل، وتضاف الأحكام ساغ ذلك فيها أيضا، فجرى على مطلق الاصطلاح، كما يقال: ما النّافية، وإن المؤكدة، وما الكافة، **وليست هذه المعاني إلّا فعلَ المتكلّم**، وله أصل في كلام العرب أن ينسب إلى ما انتَسَبَ إليه بوجه ما، كقولهم: نهاره صائم»[2].

فجملة الاستثناء مشكلة لكونها لا تعجّم صدر الجملة ونسب سيبويه لها معنى الكلام، لكننا سنعتمد بعض آراء النّحاة التي ترى أنّ جملة الاستثناء مركّبة من جملتين فإن قلت: جاء القوم إلّا زيدا، وما جاء القوم إلّا زيدٌ أو زيدا، فهنا جاء حرف الاستثناء بعد تمام الكلام فقولك: جاء القوم أو ما جاء القوم جملة تامّة يحسن السّكوت عليها فأُدخلت عليها (إلّا) فنفت بعض ما أوجبه اللّفظ السّابق، وأوجبت بعض ما نفاه[3] وأصبحت في مقدمة الجملة الأخرى. ويمكن تحليل أصل هذه البنية في الآتي:

Ø ما	جاء القوم جاء القوم	إلّا إلّا	زيدا زيدٌ أو زيداً.
قوّة مقصودة في القول	مضمون قضوي	قوّة مقصودة في القول	مضمون قضوي

وإن كان الاستثناء في ظاهره جملة واحدة، لكنّه من حيث المعنى مركب من جملتين، يلزم الاستثناء صدر الجملة الأخرى، وعندما عجّم صدر الجملة قَوِيَ في دلالته على معنى من معاني

---

[1] الكتاب، ٢/٣١٠.
[2] المقاصد الشافية، ٣/٣٤٥.
[3] انظر: الكتاب٢/٣١٠، الأصول النّحوية، ١/٢٨١. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٨/ ١٩٤، التخمير،١/ ٤٥٦.

الكلام، وقد نبّه إلى هذا ابن مالك[١]، والشّاطبي وذلك في قوله: «**إلّا وما بعدها في قوة جملة مختصرة**»[٢]، وهو ما حدس به سيبويه عندما قدر معناها بجملتين في بيانه للعامل فقال: «ما رأيتُ أحداً إلا زيداً، **فينصبُ زيداً على غير رأيتُ؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخِر بدلاً من الأوّل، ولكنّك جعلته منقطعاً مما عمل في الأوّل. والدليلُ على ذلك أنّه يَجيء على معنى: ولكنّ زيداً، ولا أعْني زيداً.** وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً»[٣]، فجعل (إلّا) عاملة كما عملت عشرون في الدراهم[٤]، وتبعه في ذلك عدد من النّحاة كالمبرد[٥]، وابن مالك[٦]، وجعله البعض منصوبا بالفعل المتقدم بواسطة (إلّا) كالسّيرافي[٧]، والفارسي[٨]، ونسبوا ذلك إلى سيبويه وهذا يُردّ بما ذكر في الشّاهد السّابق[٩].

وأغلب النّحاة الذين اختلفوا في تقدير العامل سواء من جعل (إلّا) قوة مقصودة في القول بمنزلة جملة مختصرة، أو من ربطها بفعل القوّة المقصودة في القول التي تكون في صدر الكلام كانوا يقدرون معناها بجملتين وفي مقدمتهم السّيرافي في تفسيره لقولهم: ليس زيد إلّا خارجا «**معناه: أن كلّ شيء يذكر لزيد منفيٌّ وخرج (خارجاً) من عموم النّفي كأنّه قال**

---

(١) انظر: التسهيل ، ٢/ ٢٧٥.

(٢) المقاصد الشّافية، ٣/٣٥١.

(٣) الكتاب، ٢/٣١٩.

(٤) انظر: الكتاب، ٢/١٣١. وذلك قوله: «وهي من الفعل بمنزلة عِشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تُصرّفُ تصرُّفَ الأفعال كما أنّ عشرين لا تُصرّف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبّهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمل العشرون عليه، ولكنه واحدٌ بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدا، لأن زيدا ليس من صفة الضارب، ولا محمولا على ما حُمل عليه الضارب». فجعل هنا عشرين كالضارب فتعمل عمل الفعل كما جعل الحروف(ليت، ولعل..) كعشرين تعمل عمل الفعل.

(٥) المقتضب، ٤/ ٣٩٠.

(٦) انظر: التسهيل ، ٢/ ٢٧٣.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه، ٨/ ١٨٣، ١٨٤.

(٨) الإيضاح، ص١٧٥.

(٩) وقد فصّل ابن مالك آراء النّحاة في العامل، انظر: شرح التسهيل، ٢/٢٧١-٢٧٩. والمقاصد الشّافية، ٣/٣٤٩، ٣٥٠.

ليس زيدٌ شيئاً إلّا خارجاً، وهذا التّقدير: تقدير معنى وليس بتقدير لفظ»[١]، فاختصار جملة الاستثناء جعلهم لا يعتدون بكونها جملة ويفصلون تقدير اللّفظ عن تقدير المعنى، ولكنّ اختيار سيبويه للعامل أسْلَم في بيان المعاني فهو لم يفصل بين التّقدير اللّفظ وتقدير المعنى، إذ لا فائدة من تقدير للّفظ وآخر للمعنى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثناء لمّا تخلّى عن الجملة الأولى وصارت مرتبته متأخرة دائما عن الجملة الأولى ضعف معناه عن المعاني التي تسم صدر الجمل وتكون في بداية الكلام ففي قولك: جاء القوم إلّا زيدا، أي: جاء القوم ولم يجئ زيد ظلّ صدر الكلام مثبتا، ولم يغير معناه الاستثناء بل اقتصر معنى النّفي على ما بعده بعكس الحروف التي تكون لها صدارة الكلام في الأصل، فالنّفي مثلا يعجم صدر الجملة فإن تأخر انسحب معناه على باقي الجملة وإن تأخر فتقول: زيد لم يذهب ومعنى الكلام النّفي.

أقسام المستثنى:

يكون المستثنى على وجهين: الوجه الأوّل: أن لا يتغير لفظه عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق (إلّا) لكنّها تُغيّر المعنى فقط[٢].

الوجه الثّاني: أن يكون الاسم المستثنى بعد الحرف «خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام»[٣].

الوجه الأوّل:

وهو الذي لم يتغير لفظه عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق (إلّا)، ويسمى الاستثناء المفَرّغ[٤]، فتقول: ما أتاني إلّا زيدٌ.

---

[١] شرح كتاب سيبويه، ٨/ ١٩٤.
[٢] انظر: الكتاب، ٢/ ٣١٠.
[٣] الكتاب، ٢/ ٣١٠.
[٤] انظر: الكتاب، ٢/ ٣١٠.

حيث يعرب ما بعد إلّا فاعلاً مرفوعاً للفعل ضرب، فإن قيل: انتقض هنا أمران مما أُثبت في بنية التّركيب: أحدهما: خلو الجملة من أهم أركان الإسناد (المستثنى منه) الذي لا يتحقق الاستثناء إلّا به.

والآخر: لا يمكن أن يطلق عليها جملة مختصرة وما بعدها تابع لما قبلها.

يجاب عن هذا الاعتراض بما ذكره السّيرافي بأنّ حذف المستثنى منه في اللّفظ لا يخرجه من معنى الاستثناء؛ لأنّ الفعل إذا بني للمجهول رفع المفعول، ولا يخرجه في المعنى من المفعوليّة[١]، كذلك المستثنى منه محذوف لكنّه ظاهر في المعنى؛ لأنّه لا يمكن أن يستثنى من لا شيء، وتقدير الكلام: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، فصار الكلام في التّقدير مكونا من جملتين:

ما	أتاني أحدٌ	إلّا	زيدٌ أو زيداً
قوة مقصودة في القول	مضمون قضوي	قوة مقصودة في القول	مضمون قضوي

ويدلّك على أن المستثنى منه محذوف في اللّفظ هنا أنّك تقول: (ما قام إلّا هند)، وتقدير الكلام: ما قام أحد إلّا هند؛ لأنّك لو أسندت الكلام إلى هند في أصل اللّفظ لم يجز حذف التّاء مع المؤنث الحقيقي، وفي حذفها دلالة على المستثنى منه المقدّر في المعنى [٢].

ويختص هذا الضّرب من الاستثناء بدخوله على غير الواجب؛ لأنّك عندما تقول: ما ضربني إلّا زيد جاز أن تقدر: ما ضربني أحد إلّا زيد تريد حصر وقوع الضّرب من زيد دون غيره من البشر لجواز نفي الضّرب عن كل أحد، أمّا عندما تقول في الإثبات على سبيل التّمثيل: (ضربني إلّا زيد) فلا يصح أن تقدر: ضربني أحد إلا زيد؛ لامتناع وقوع الفعل من كل أحد[٣]، **ويلحظ أنّ منع النّحاة وقوع الواجب في الاستثناء المُفرغ كان مراعاة**

---

[١] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٦٣.

[٢] وهذا التّوجيه للاستثناء قال به الموصلي لبيان أنّ الاستثناء مكون من جملتين انظر: شرح كافية ابن الحاجب، للموصلي، ١/٢٤٦، ٢٤٧.

[٣] انظر: شرح كافية ابن الحاجب، للموصلي، ١/٢٤٧. وقال سيبويه: «ولو قلت أتاني إلّا أبوك كان محالاً»٢/٣٣١.

للمعنى التّداولي، فلم يرجعوا السبب إلى التّركيب بل جعلوا المعنى سببا في منعهم للتّركيب.

فإن قيل: الجملة قبل الاستثناء كانت منفية فلما دخل حرف الاستثناء جعل بعض المنفي موجبا كما في قولك: ما أتاني إلّا زيد، فما الفائدة من دخول الاستثناء والنّفي معاً إن كان معناه واجبا في التّقدير (ضربني زيد)[1]؟ ولم تركتم صريح الإثبات (أتاني زيد) ولجأتم إلى إدخال حرف النّفي مع الاستثناء الذي ألزمكم التّقدير؟

قُلنا إنّ قصد المتكلّم الحصر وإثبات الفعل المسند للمسند إليه دون سواه هو ما ألجأ المتكلّم إلى هذه الصّيغة التّركيبية، فهي تختلف عن الإثبات بالصّيغة المنجزة البسيطة والفارق بينهما هو الاقتضاء؛ لأنّ المتكلّم عندما يقول: ما أتاني إلا زيدٌ، فهو يثبت الإتيان لزيد وحده وينفي الإتيان عن غيره، أمّا في قوله: أتاني زيد، ففيه إثبات إتيان زيد، ويجوز أن يكون أتاه غير زيد.

الوجه الآخر:

وهو ما يكون الاسم المستثنى بعد الحرف «خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام»[2]، وهو ما يسمى **بالاستثناء التّام** سواء كان متصلاً أو منفصلاً، واجبا أو غير واجب.

---

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٦٤.

(2) الكتاب، ٢/ ٣١٠.

ـ الاستثناء التّام غير الواجب:

وهي الجملة التي اكتملت فيها أركان الاسناد في ظاهر القول، وما يستثنى منه من الأعمال اللّغوية غير الواجبة هو: النّفي، والنّهي والاستفهام[١]، ويكون المستثنى على ضربين:

أحدهما: **الاستثناء المنقطع** واجتهد النّحاة في تفسير هذا المعنى من الكلام؛ لأنّ معنى الاستثناء إدخال ما خرج منه هو وغيره في اللّفظ السّابق فإن قلت: ما رأيت القوم إلّا حمارا، فالحمار ليس من القوم، ولو لم يستثن لم يدخل في جنس القوم فتكون (إلّا) في تأويل لكن عند البصريين ومعنى (سوى) عند الكوفيين، والاختيار فيه النّصب[٢]، فتقول: ما فيه أحدٌ إلّا حمارا، فالاستثناء حاصل في التّقدير، ومعناه: ما فيه أحدٌ ولا ما يتبعه إلّا حمارا ، وقد أشار ابن السّراج إلى دقة هذا الاستثناء في قوله: «**فإذا كان الاستثناء منقطعًا، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلّا قد دلّ على ما يُستثنى منه فتفقد هذا فإنه يدقّ**، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٣]، فالعاصم الفاعل، من رحم ليس بعاصم ولكنه دلّ على العصمة والنّجاة. فكأنه قال –والله أعلم: لكن من رحم يُعصم أو معصوم»[٤].

والآخر: **الاستثناء المتّصل**: وهو ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فيجري على حكم المستثنى منه في الإعراب فإن كان المستثنى منه مرفوعا ارتفع، وإن كان منصوبا انتصب، وإن كان مجرورا انجر، نحو: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما رأيت أحداً إلّا زيداً، ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ. ويجوز في هذا كلّه النّصب على الاستثناء، لكن الأجود فيه الإتباع. ووجه اختيار

---

[١] انظر: المقتضب، ٤/٣٩٥، التخمير، ١/٤٥٥، المقاصد الشافية٣/٣٥٣.

[٢] انظر: الأصول النحوية، ١/ ٢٩١.

[٣] سورة هود، آية: ٤٣.

[٤] انظر: الأصول النحوية، ١/ ٢٩١.

الاتباع؛ لأنّ فيه معنى الاستثناء المفرغ فأجري الكلام على معناه، فكأنّك قلت في كلّ هذا ما مررت إلّا بزيد، وما أتاني إلّا زيد، وما رأيت إلّا زيدا[1]، فلمّا شابه الاستثناء المفرّغ في معناه أخذ حكمه، وجاز فيه النّصب؛ لأنّه خالف الاستثناء المفرّغ في اكتمال أركان الإسناد في ظاهر اللّفظ.

وإن قدمت المستثنى على المستثنى منه لم يجز إلّا النّصب وذلك قولك: ما فيها إلّا أباك أحدٌ، وما لي إلّا أباك صديقٌ؛ **لأنّ النّصب في الاستثناء «هو الأصل والإتباع داخل عليه، وقد رَجَحَ عليه لطلب المشاكلة فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه يكاد ذلك يكون إجحافا بالأصل»**[2]، وأصل الكلام هنا: ما فيه أحدٌ إلّا أباك، وما لي صديقٌ إلّا أباك.

وتتعدّدُ في التّركيب الواحد للاستثناء التّام غير الواجب حركات الإتباع، وتمتنع أحيانا وقد فسر سيبويه المنع والجواز بمعاني الكلام، فتقول **ما رأيت أحدا يقول ذاك إلّا زيداً أو زيدٌ**، وما ظننت أحدا يقول ذاك إلّا زيدا أو زيد، فجاز النّصب حملا على (أحد)، وجاز الرّفع حملا على المضمر في الفعل (يقول)، وتقول: ما ضربت أحدا يقول ذاك إلّا زيدا، لا يكون في ذا إلّا النّصب، **وكذلك (رأيت) إذا كانت بمعنى رؤية العين كانت بمنزلة ضربت ووجب فيها النّصب فقط**[3]، فأجاز الرّفع والنّصب مع أفعال القلوب؛ لأنّها تنفي المفعول الأوّل (أحداً) والثّاني (يقول ذاك) والمعتمد للنفي والإثبات فيها هو المفعول الثّاني والمعنى فيها: ليس يقول ذاك إلّا زيد، وكلا الفعلين منفيان، والمستثنى مبدل من المنفي فحسن إتباعه لأحد اللفظين، أمّا في أفعال العلاج فالفعل المنفي هو الفعل الذي وقع بعد حرف النّفي(ما ضربت، ما رأيت)

---

[1] انظر: الكتاب، ٢/ ٣١١. المقاصد الشافية٣/٣٥٤.

[2] التسهيل:٢/ ٢٨٣.

[3] انظر: الكتاب، ٢/ ٣١٢-٣١٤.

والثاني مثبت (يقول ذاك) فكأنّه قال في رأيت التي بمعنى أبصرت: ما أبصرت أحدا يقول ذاك، إلّا زيدا فنفى الإبصار وأثبت القول والاستثناء مبدل من المنفي فقط[1].

ومنعوا إتباع المستثنى لحركة المستثنى منه في بعض الكلام، نحو قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً، وما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به. وفسر النّحاة منع الخفض هنا بثنائية الواجب وغير الواجب، فقال سيبويه: «إنّما منعك أن تحمل الكلام على مِن أنّه خُلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلّا من زيدٍ»[2]، وهو ما دققه السّيرافي في قوله: «ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليق الموجب به. فإذا قلت: ما أتاني من أحدٍ إلّا زيدٌ لم يجز خفض زيدٍ؛ لأنّ خفضه مُعلّقٌ بـ(من)، ولا يجوز دخول (مِن) هذه على الموجب ولا تعليق الموجب بها، وإنّما دخلت في النّفي على النّكرة لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس...ومثل الأوّل: (ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يعبأ به)؛ لأنّ هذه الباء لا تدخل إلّا على منفي لتأكيد الجحد، ولا يجوز: ما أنت بشيءٍ؛ إلّا شيءٍ؛ لأنّ ما بعد (إلّا) موجب إذا كان قبله جحد»[3]. **أي: عندما صيرت إلّا ما بعدها موجبا، وحروف الجر الزائدة لا تدخل إلّا على غير الواجب لم تجر عليها علامة ما قبلها؛ لأنّك إن جررت المستثنى فقد أدخلت خصائص غير الواجب على الواجب، ويبرز هنا دور ثنائيّة الواجب وغير الواجب في ضبط علامات الإعراب وربطها بمعاني الكلام.**

ـ الاستثناء التّام الواجب:

وهو ما اكتمل فيه أركان الاستثناء، حيث يُبدئ الكلام فيه بواجب ثمّ دخلت عليه (إلّا) لتنفي ما كان واجبا، وتوجب نصب الاسم المستثنى بعد (إلّا) سواء كان الاستثناء متّصلاً

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي،٨/ ١٧٣.

(2) الكتاب، ٢/ ٣١٥.

(3) شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي،٣/٥٣، ٥٤.

(أي: المستثنى جزءًا من المستثنى منه) أو منفصلا (أي: المستثنى ليس جزء من المستثنى منه)، نحو: القوم فيها إلّا أباك، وأتاني القوم إلّا أباك، ومررت بالقوم إلّا أباك، ودخل القوم إلّا حماراً.

وفي هذا الضرب يكون الكلام في تقدير سيبويه مكونا من جملتين في اللّفظ والمعنى فتكون الجملة الأولى مثبتة، والأخرى منفيّة .

علاقة ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر من خلال مسألة الاستثناء:

نلاحظ أنّ بعض التّراكيب التي تنتمي إلى الاستثناء تدخل في الواجب وغير الواجب، لكن هذا الدّلالة مقيدة بقوة مقصودة تعجم صدر الجملة السّابقة لها فإن كانت واجبة صار هذا العمل غير واجب والعكس، فهي وإن كانت قوّة مقصودة في القول تقع في صدر الجملة الأخرى فإنها مقيدة بقوة أخرى لها أثر في تحديد معنى هذه العمل، فمعنى الاستثناء يعدّ من المعاني المؤسّسة المقيَّدة بالقوّة التي تقع في صدر الجملة الأولى، بمعنى: أنّه يؤسس معنى ضد المعنى الواقع في الصّدر، فيكون بهذا أضعف من الأعمال اللّغويّة التي تقع في صدر الكلام، وهذا العمل اللّغوي ليس له أثرٌ أو تصنيف في ثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لكونه لم يكن في صدر الكلام.

خلاصة الفصل الرّابع

لقد بُيّن في الفصول السّابقة معنى الواجب وغير الواجب والمسائل الخاصّة بكلّ منها التي صرح سيبويه بوجوبها وعدم وجوبها واستكمل هذا الفصل المعاني التي صرحّ سيبويه بعدم تعلّقها بأي منهما فهي تكون واجبة مرّة وأخرى غير واجبة كما في معنيي القسم والاستثناء.

واتّخذ هذا الفصل من التّمييز الذي أقامه ابن هشام في المغني بين المعاني التي تكون غير تأسيسيّة والمعاني التأسيسيّة منطلقا له ليكشف أن جملة القسم معنى عام ليس معنى تأسيسيّا فهو توكيد عام يدخل على جملة الجواب الموسومة بقوّة مقصودة بالقول تؤسس لمعنى الكلام، فهي إمّا أن تكون خاصّة بالواجب كـ(إن، واللّام) ولا تدخل على الواجب غير الموسوم؛ لأنّ المخاطب عقد قلبه على خلاف ما يقول المتكلّم فلا بد أن يجتمع في الكلام عدّة مؤكّدات، أو تكون خاصّة بغير الواجب كـ(ما، ولا) في الخبر، والأمر والاستفهام وغيرهما في الطّلب، ويمكن تدقيق هذا في الجدول التّالي:

القَسَم الخبري	والله ~ ~	إنّ لَ	زيدا قائم زيد قائم	واجب
		ما لا	زيد قائما أفعلُ	غير واجب
القَسَم الطّلبي	بالله ~	هل صيغة (افْعَل)	قام زيد أخبرني	غير واجب
	قوّة مقصودة عامة	قوّة مقصودة خاصّة	مضمون قضوي	

فالمتأمّل هنا يجد أن جملة الجواب هي التي تحدّد معنى الواجب وغير الواجب بما يتصدّرها من قوّة مقصودة خاصة بالواجب أو بغير الواجب أمّا جملة القسم فهو توكيد عام لا يحدد معنى الواجب أو غير الواجب.

وقد جعل سيبويه الجواب المؤكّد باللام والنّون الثّقيلة أو الخفيفة غير واجب، فأدخل بهذا القول الوعد المطلق المؤكّد في غير الواجب، وقد أدخل الوعد المطلق غير المؤكّد بالواجب.

وأظهر الفصل الفرق بين البنية السّطحيّة والبنية العميقة وكيف ردّ النّحاة جميع أبنية القسم المتحققة بالحروف إلى الجملة الفعليّة لتصبح البنية العميقة التي يردّ لها كلّ معاني القسم مع أنّ الغالب في القسم أن يؤدى بالبنية السّطحية المتحققة بالحرف، وكشفوا أن سبب عدولهم عن البنية العميقة إلى البنية السّطحية؛ لأنّها تدلّ فقط على معنى عقد اليمين الذي يوقعه المتكلّم في حديثه، أمّا البنية العميقة فهي أوسع في الدّلالة فهي قد تدلّ على عقد معنى اليمين الآن أو على إثبات يمين سابق أي: حكاية القسم، أمّا القسم بالحرف فهو لا يحتمل إلّا عقد اليمين فقط في زمن الحال.

أمّا الاستثناء فهو يختلف عن القسم في كونه معنى تأسيسيًّا مقيّدا، فهو ليس برتبة المعاني التّأسيسية من جانبين: أحدهما: أنّه مرتبط بقوّة أخرى تحدد معناه فهو ضد معنى القوّة السّابقة له فإن كان ما قبل الاستثناء حرفا موجبا صار الاستثناء (غير واجب)، وإن كان ما قبله غير واجب صار واجبا، وكأنّ جملة الاستثناء مركبة من جملتين يقع الاستثناء في صدر الجملة الأخرى.

والآخر: تأخر رتبة الاستثناء، وتجدر الإشارة إلى أنّه لما تخلى عن صدر الكلام وأصبحت مرتبته متأخرة ضعف معناه عن المعاني التي تسم صدور الجمل فهو ينفي ما بعد إلّا فقط فإن قلت: جاء القوم إلّا زيدا فمعناه جاء القوم ولم يجيء زيد، فهنا ظل الصّدر مثبتا لكنّه نفى ما بعد إلّا لكون معناه لا يقع إلّا على الجملة الأخرى، أمّا المعاني التي لها في الأصل الصّدارة

ومعناها مستقل ليس تابعا لقوة أخرى فإنّها إذا تأخرت ظلّ معناها يدخل على كل الجملة نحو: زيد لم يذهب، إن أحدا لا يقول ذاك فالنّفي انسحب معناه على باقي الجملة مع تأخره.

ووثّقت الدّراسة أن منعهم لبعض التّراكيب والإعراب كان مراعاة للمعنى التّداولي، نحو منعهم الاستثناء المفرّغ أن يقع في الواجب، كما فسروا منعهم لبعض حركات الإعراب بثنائيّة الواجب وغير الواجب، كمنعهم إتباع المستثنى لحركة المستثنى منه في بعض الكلام حتى لا تدخل خصائص غير الواجب على الواجب.

الفصل الخامس

الأبواب التي لم ينص سيبويه على انتمائها

إلى الواجب أو إلى غير الواجب

توطئة:

سيَعرِض هذا المبحث المسائل التي لم ينص سيبويه على تصنيفها صراحة في الكتاب، ووقع الخلاف بين الباحثين في تصنيفها، وهل يمكن إدراجها في الواجب وغير الواجب؟ وسيتم معالجة هذه المسائل من خلال ما توصلنا إليه من نتائج الفصول السّابقة ، وستكون دراسة هذه المسائل تحت مبحثين:

المبحث الأوّل: ما يحتمل الواجب، ويتضمن مسألتي التّعجب، والمدح والذّم.

المبحثُ الثاني: ما يحتمل الواجب وغير الواجب، ويتضمن مسألة المنصوب بفعل متروك إظهاره، والنّداء.

المبحث الأوّل

ما يحتمل الواجب

المسألة الأولى: التّعجّب

يعدّ التّعجّب عملا لغويا قائما بنفسه وليس فرعا عن الاستفهام كما وصف عند بعض النّحاة؛ لأنّ «للاستفهام معنى مباينا لمعنى التّعجّب، وإذا تباينت المعاني لم يجز أن يجعل أحدهما أصلا للآخر»[1]، وقد أفرد سيبويه لهذه المعنى وأحكامه عددا من الأبواب أهمّها: هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنه، هذا باب مالا يجوز فيه ما أفعله، هذا باب ما أَفْعَله على معنيين، وهذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنّما يُحفظ هذا حفظا ولا يُقاس عليه[2].

ويفهم التّعجّب غالبا من فحوى الكلام وبساط التّخاطب وأشهر الصّيغ التي تحقق معنى التّعجّب هي (ما أفعله، وأفعل به) ويريد بها المتكلّم إعلامَ المخاطب بأنّ المتعجّب منه ذو مزية على غيره إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فإن ظهر سببه لا يتعجب منه[3]، كما لا يتعجب من الفعل مباشرة **إذا كان ثابتا أو جرى مجرى الخلق الثّابت الذي لا يزيد ولا ينقص وليس من كسب المتعجّب منه**، فلا تقول: ما أقعده، وما أقومه، وما أحمره وما أبيضه؛ لأنّ معنى التّعجّب بلوغ النّهاية في معنى لم يبلغ إليه غير المتعجّب منه وليس ثمّة قيام أبلغ من قيام ولا قعود أرجح من قعود كما أنّ القعود ليس من كسب المتعجب منه بل الكثرة والقلة هي التي من كسبه، كما لا يريد المتكلّم أن يتعجب مما جعله أحمر بل يريد أن يتعجب من اختلاف درجات احمراره واشتداد درجة الحمرة في المتعجب منه، وتقول فيها ما أكثر قعوده، وما أشدّ بياضه، فالكثرة والشدّة هي التي تعجب منها المتكلّم، وما «لم يكن فيه ما أَفْعَلَه لم يكن فيه أَفْعِل به رجلا ولا هو أفعل منه؛ لأنّك لا تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما

---

[1] علل النّحو، ٣٢٥/١. ونسب للفراء أن أصل التعجب للاستفهام.

[2] انظر: الكتاب، ٧٢،٧٣/١، ٩٧/٤-١٠١.

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك٨٨٦/٢، حاشية الصبان على الأشموني،٢٣/٣.

أنّك إذا قلت ما أفْعَله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدُّنيا والمعنى في أفْعِل به وما أفْعَله واحد»[١]. وقد فصّلت كتب النّحو الأفعال التي لا يجوز التّعجّب منها مباشرة، وأرجع الشّاطبي الجواز والمنع إلى معاني الخطاب وذلك في قوله: «المعتبر فيما يجوز التّعجّب منه ولا يجوز إنّما هو مدلول اللّفظ»[٢].

كما أنّ شرط التّعجّب أن يعرف المخاطب المتعجب منه ولا يجوز التّعجّب بنكرة فلا تقول ما أحسنَ رجلاً[٣]، **وأن لا يتعجب إلّا من وصف وقع في الحال**، فتقول: ما أحسن زيدا! وأحسن بزيدا!، **وتذكر كان لتدلّ على أنّه فيما مضى**، فتقول: ما كان أحسن زيدا[٤]!

فإن كان التّعجّب لا يكون إلّا بما وقع سواء كان أثناء الحديث أو قبله، فهل هذا يجعله واجبا؟

لم يصنف سيبويه هذا المبحث ضمن الواجب أو غير الواجب بصريح العبارة، لكنّ هناك ما يشير إلى وجوبه عند سيبويه وذلك عندما جعله ماضيا، والماضي عند سيبويه يكون واجبا لوقوعه في الكون الخارجي وهو ما تحقق في التّعجّب إذ لا يتعجب إلّا من وصف واقع، كما ذكر السّيرافي: «**ولا يجوز التّعجّب بلفظ المستقبل؛ لأنّه مدح وإنّما يمدح الإنسان بما عرف به وثبت فيه**»[٥]، وقول ابن السّراج: «**إنّما يكون[التعجب] مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون**»[٦]، وقال أبو علي الشلوبين في تفسيره لقول الجزولي[٧] بوقوع التعجب مما قد وقع ودام وأنّه لا يمكن أن يسقط وصف المضي والدّوام عن

---

[١] الكتاب، ٤/٩٧.

[٢] المقاصد الشافية،٤/٤٩٠.

[٣] انظر: الكتاب ٤/٩٧، المقتضب٤/١٨٢، الأصول، ١/١٩٠،شرح الجمل لابن عصفور، ١/٥٧٧، المقاصد٤/٤٧٨.

[٤] انظر: الكتاب ١/٧٣. وهناك من جعل التعجب دائما يدل على المضي وإن دخلت كان فهي للتوكيد، انظر: المفصل،٢/١١٢.

[٥] شرح كتاب سيبويه، ٣/٧٤.

[٦] الأصول لابن السّراج، ١/٩٩.

[٧] انظر: الجزولية، للجزولي، ١٥٤.

التّعجب: «استثنى المضي؛ لأنّه إذا انخرم في الفعل لم يتعجب منه؛ **لأنّه لا يتعجب إلّا مما وقع.** فإن قلت: فكيف لا يكون التّعجب إلّا مما وقع، وأنت قد تقول: ما أطول ما يكون هذا الصبي فتتعجب من طوله وهو لم يقع؟ فالجواب: أنّك لا تقول ذلك حتّى يكون هناك ما يدلّ على أنّ الصبي يكون طويلا، **فإذا كان الأمر كذلك فلا ينكر أن يجروا ما يستدل عليه مجرى الواقع.** واستثنى الدّوام؛ لأنّه إذا انخرم لم يتعجب منه أيضا؛ لأنّ بنية التّعجب تقتضي التّكثير»[1]، وهذه النّصوص تقوي كون التّعجّب واجبا؛ لموافقته معنى الواجب ووقوعه بلفظ لا يكون إلّا واجبا.

وقد يعارض وجوبها ما ذكرنا في (غير الواجب) بأنّ الغالب في الإبهام أن يكون في غير الواجب وهو ما تحقق هنا في قولك: ما أحسن زيدا، ففي (ما) إبهام قصده المتكلّم لإعلام المخاطب بأنّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي، فافتتح كلامه بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام والإفهام حصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه[2]، وقد أشار سيبويه إلى التخصيص الحاصل في التّعجّب وذلك قوله: **«إنّك إذا قلت وَيْحَه فقد تعجّبت وأبهمتَ، من أيِّ أمور الرّجل تعجبت، وأيِّ الأنواع تعجبتَ منه. فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تُبهم، وبينت في أي نوع هو»**[3]، ولعلّ هذا التّخصيص بعد الإبهام **أبعدها عن الإبهام** في (غير الواجب) فإن قلت: لم يأتِ أحدٌ هنا نكرة عامة لم تخصص، بعكسها في التّعجّب إذا كان الإبهام غير مختصٍ لم يتعجب منه[4].

---

[1] شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٩٠.

[2] انظر: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك،٢/٨٨٦. شرح التصريح على التوضيح، ٢/٥٩.

[3] الكتاب، ٢/١٧٤.

[4] انظر: المقاصد الشافية،٤/٤٥٢.

البنية التّركيبية للتّعجب:

تفاوتت أقوال النّحاة في تحديد القوّة المقصودة في القول للتّعجب ففي قولك: ما أحسن عبدَ الله. هي عند سيبويه بمنزلة شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التّعجّب ولا يجوز فيها تصريف الفعل فلا تقول: ما يحسن أو تقدم عبد الله أو تأخيره ولا إزالة شيء عن موضعه[1].

لم يتضح رأي سيبويه هل تكون (ما) هي القوّة المقصودة في القول التي تدلّ على التّعجّب أو الجملة بتمامها؛ لعدم تصرّفها فحملت معنى القوّة المقصودة في القول.

وذكر المبرد في تفسيره لصيغة التّعجّب فقال: «فعل التّعجّب وهو غير متصرف؛ لأنّه وقع لمعنى فمتى صرف زال المعنى وكذلك كلّ شيء دخله معنى التّعجب من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللّفظ لذلك المعنى»[2]، ويفهم من هذا أن معنى التّعجّب حصل من جمود جملة التّعجّب وعدم تصرفها وجريانها مجرى المثل لكنّه في ذات الباب الذي بدأه في قوله: «**وَيلْزم طَرِيقَة وَاحِدَة لِأَن الْمَعْنى لزمَه على ذَلِك وَهُوَ بَاب التَّعَجُّب**» حمل معنى التّعجّب دخل مع (ما) لأنّها ليس لها صلة كالجزاء والاستفهام وأن المعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام موجودٌ في التّعجّب فمعنى قولك: ما أحسنَ زيداً، شيءٌ أحسنَ زيدا ودخل التّعجّب في (ما) ولم يدخل في نَظِيره (شيء)، فنسب فيه القوّة المقصودة في القول إلى (ما) ، وذلك في قوله: «**التَّعَجُّب دخله مَعَ مَا وَلَا يكون ذَلِك فِي شَيْء غير (مَا)**»[3]، فكأن أصل الكلام في التّعجّب:

ما	أحسن زيدا
القوّة المقصودة بالقول	المضمون القضوي

[1] الكتاب، ٧٢/١.
[2] المقتضب، ١٩٠/٣، ١٧٧/٤.
[3] المقتضب، ١٧٣/٤.

وفسر هذا ابن الوراق بأنّ الحرف (ما) حمل معنى التّعجّب وهو ما سَرَّك في الحال، أمّا (شيء) فهي اخبار عن معنى مستقر[1] القوّة فيه هو الإثبات التي تركت العربية تعجيمه.

ونسب بعضهم القوّة المقصودة في القول في التّعجّب للفعل المبني، وبني «لتضمنه التّعجّب الذي هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف»[2]، **ونسبها آخرون إلى الجملة بتمامها في جمودها وعدم تصرفها وهو ما أورده الصّبان «بأنّ المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل...وعلة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتّعجّب فلم يوضع»**[3].

وتُظهر هذه النّصوص إدراك النّحاة بأنّ الغالب في معاني الكلام أن تُؤدى بالحروف، لذلك تجد خلافا بين النّحاة في تحديد القوّة المقصودة بالقول؛ لأنّ جمود الصّيغة التّركيبيّة لمعنى التّعجّب جاء بغير الأصل، ومن نسب التّعجّب للحرف في (ما أفعله) لم يستطع في الصّيغة الأخرى (أفعل به) أن ينسبها للحرف وهو ما دعا أصحاب هذا الرأي أن يجعلوا الصّيغة (أفعل به) معدولة عن الأصل (ما أفعله) كما ذكر العكبري في قوله: «وَاللَّفْظ الْمَوْضُوع لَهُ بِحَق الأَصْل (مَا أَفعلهُ) فَأَمَّا (أَفْعِلْ بِهِ) فمعدولٌ بِهِ عَن أَصله»[4].

صيغ التّعجّب الّتي لم تبوب في النّحو:

لقد تعددت الصّيغ التي تدلّ على معنى التّعجّب لكن النّحاة غالبا في دراستهم لمعنى التّعجّب اقتصروا على الصّيغتين اللتين أُشير إليهما فيما مضى وتركوا تبويب بقية الصّيغ في باب التّعجب، فلم لم تذكر مع صيغتي التّعجّب؟ ولم توزعت في أبواب نحويّة متعدّدة؟

---

(1) علل النّحو، ٣٢٣/١.

(2) حاشية الصّبان، ٦/٣.

(3) حاشية الصّبان، ٢٦/٣-٣٠.

(4) اللّباب في علل الإعراب والبناء، ١٩٦/١.

يُلحظ أنّ الصّيغ التي توزعت بين أبوابِ النّحو مع دلالتها على التّعجّب قد حملت بعضا من معنى الكلام التي كان التّركيب في الأصل قد وضع له فمثلا صيغة التّعجّب التي تكون باللّام المفتوحة بعد ياء النّداء، نحو: يا لَلعجب، يا لَنّاس، يا لَلماء فكأنّه قال: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنّه من أيامك وزمانك، فتحقق التّعجّب بياء النّداء مع اللّام المفتوحة المبدلة من حروف الزّيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: يا عَجَباه، يا بَكْراه[1]، فياء النّداء لم تفقد المعنى الأساسي للنّداء وهو كون المخاطب غافلا عن حديث المتكلّم فأراد المتكلّم تنبيهه، وقد أشار سيبويه إلى هذا في قوله: «**كذلك المتعجَّب منه، وذلك: يا لَلنّاس ويا لَلماء. وإنّما اجتهد لأنّ المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والتعجّب كذلك**»[2]، وحمل سيبويه هذا المعنى بمنزلة (أفعل به) وذلك في قوله: «**ومما جاء وفيه معنى التعجب كقولك: يا لك فارسا... وإنما دعاهم لهم تعجبا، لأنّه قد تبين لك أنّ المنادى يكون فيه معنى (أفعِل به)، يعني يا لك فارسا**»[3] وكذلك في القسم فتقول: «تاللهِ! وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: للهِ، فيجيء باللّام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها، معنى التّعجّب»[4] فتقسم على معنى التّعجّب، نحو قولك: لله درُّه رجلاً! وتالله رجلاً ! كأنّه أضمر تالله ما رأيتُ كاليوم رجلاً وما رأيت مثلَه رجلاً، فاجتمع هنا التّعجّب مع التّوكيد الحاصل بالقسم. وتقول: سُبْحَانَ اللهِ من هو وما هو؟! «**فهذا استفهام فيه معنى التعجب**»[5]، كما تقول في التّعجّب: ويحَه رجلا! وحسبُك به رجلا! وإن شئت قلت: ويحَه من رجلٍ! وحسبُك به من رجلٍ! وما أشبه ذلك. وإذا قلت ويحه «فقد تعجبت وأبهمتَ، من أي أمور الرّجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه. فإذا قلت فارسا وحافظا فقد اختصصت ولم تُبهم»[6]، وغيرها من المسائل التي جاءت في تراكيب مختلفة مع دلالتها على التّعجّب ولم

---

[1] الكتاب، ٢/٢١٨.
[2] الكتاب، ٢/٢٣١.
[3] الكتاب، ٢/٢٣٧، ٢٣٨.
[4] الكتاب، ٣/٤٩٧.
[5] الكتاب، ٢/١٨١.
[6] الكتاب، ٢/١٤٧.

تصنف عند النّحاة في هذا الباب؛ لأنّها حملت معنى التّركيب الأصلي الذي جاء به مع دلالته على التّعجّب، ولا يسع هذا البحث احتواءَها وتحتاج إلى مزيد من الاستقصاء والبيان.

المسألة الثّانية: المدح والذم:

يعدّ المدح والذّم نوعا من الأعمال اللّغوية المباشرة التي تنجز ببنية خاصة تدلّ عليهما (نعم، وبئس) وهما الأصلان اللّذان وضعا للدّلالة على الرّداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى[١]، وقد لزم هذان الفعلان طريقة واحدة فلم يتصرفا تصرف الأفعال في بنائها للماضي والحال والاستقبال وجاءا بصيغة الماضي لكن الجمود الذي اتصفا به من المعنى المقصود به المبالغة في المدح والذّم **جعل دلالتهما على الحال**[٢]، ولا يمكن لهذه الأفعال أن تدلّ على الاستقبال كما أشار إلى ذلك السّيرافي في قوله: «فإن قال قائل: لِمَ لم يكن لها مستقبل؟ والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بهما الاستقبال؟ قيل له: **المانع من الاستقبال أنّهما وصفٌ للمدح والذّم ولا يصح المدح والذّم إلّا بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم**»[٣]. وهناك عدد من الألفاظ تجري مجرى (نعم، وبئس) في إنشاء المدح والذّم نحو: ساء، وحبذا وغيرها من الأفعال التي تأتي على وزن (فَعُل).

فإن كان المدح والذّم لا يكونان إلّا بما وقع وثبت[٤]، فيمكن لنا أن نحمل دلالة هذه المعاني على الواجب وقد أدخلنا معنى التّعجّب في الواجب وبين المدح والذّم من جانب والتّعجّب من جانب آخر استرسال في الدّلالة واللّفظ وقد أشار سيبويه إلى هذا التّقارب في قوله: «وذلك قولهم: نِعمَ رجلا عبدُ الله، كأنك قلت: حسبُك به رجلا عبدُ الله؛ **لأنّ المعنى واحد**»[٥]، فجعل سيبويه المدح والتّعجّب معنى واحدا، وأبان الشّنتمري في شرحه للكتاب عن عن هذه العلاقة بين معنى المدح أو والذم ومعنى التّعجّب من جانب آخر وذلك قوله: «ويحه رجلا فيدلّ على أنّه محمود في الرّجال متعجب من فضله فيهم، فإذا قلت: ويحه فارسا، دللت

---

[١] انظر: الكتاب، ٢/١٧٩.

[٢] انظر: المقاصد، ٤/٥٠٩.

[٣] شرح كتاب سيبويه، ٣/١١ ساقط من النّسخة العلميّة.

[٤] انظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١/١٠١، ١٠٢.

[٥] الكتاب، ٢/١٧٥.

على أنّه متعجب من فروسيته فيقع المدح والتّعجّب بهذا، وقد يكون مذموما ومقصرا في غيره ولذلك انتصب على التّمييز؛ لأنّ الأوّل يقتضيه فينبه به، وهو يشبه باب نعم رجلا وبئس رجلا»[1]، وكذلك في قولك: ما أحسن زيدا! فهنا دلّ على المدح مع المبالغة التي جاءت من صيغة التّعجّب التي تدلّ على أنّ المتعجب منه (زيدا) بلغ أعلى مراتب الحسن التي لم يبلغ إليها غيره، فوصفه بالحسن مدحا له، وكذلك ما أقبحه فهنا مبالغة في الذّم دلّ عليها التّعجّب المقترن بمعنى الذّم، فهنا شارك التّعجّب المدح والذّم في المعنى.

وقد يشارك التّعجّب المدح والذّم في أحكامه المعنوية واللّفظية معاً وذلك في صيغة (فَعُل) التي يُنشأ بها المدح والذّم فتقول: حسُن الرّجلُ زيد، حسن رجلا زيد، ومعناه ما أحسنه، وتقول: لقَضُوَ الرّجلُ بمعنى ما أقضاه، ولا ينشأ المدح هنا بالألوان والخلق الثّابت كما كان ذلك في التّعجّب فلا تقول: شَهُب الرّجل زيد، ولا عَلُك الرّجل زيد، فالأصل في هذه الصّيغة (فَعُل) أن تكون لإنشاء المدح والذّم «وأمّا معنى التّعجّب فداخل على ذلك المعنى إذ لا تنافر بينهم كما يدخل معنى التّعجّب على معنى القسم والاستفهام»[2].

ويقارب المدح والذّم التّعجّب في التّخصيص بعد الابهام وقد أشرنا في التّعجّب إلى أن التّخصيص أبعده عن الابهام الحاصل في معاني (غير الواجب)، حيث يكون فاعل (نعم، وبئس) جنس الممدوح أو المذموم ثم يخصص نحو: نعم الرّجل زيد، ونعم رجلا زيد، فجاء الممدوح مبهما في جنسه (الرّجل) ثم خصص ب(زيد)، ولا يجوز أن يكون الاسم الممدوح أعمّ من فاعلهما ولا مساويا له، فلا تقول: نعم الرّجل إنسان؛ لأنّ الإنسان أعم من الرّجل فهو يطلق على الرّجل والمرأة فإذا قلت: نعم الرّجل علم أنّه إنسان فلا فائدة من ذكره[3]، كما «أنّه محال أن تقول: عبد الله نعمَ الرجل، والرجلُ غيرُ عبد الله»[4]، ويظهر هنا أنّ المقياس الأساسي في صحة التّركيب هو المعنى الذي تراعى فيه قواعد التّخاطب، فصح التّركيب هنا لكن معنى

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٥٣٥/١.
(٢) المقاصد، ٤/ ٥٤٧، ٥٤٨.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٦٠٣/١.
(٤) الكتاب، ١٧٧/٢.

الكلام لم يحقق فائدة للمخاطب لانتقال المتكلّم من مبهم إلى أعم منه في الإبهام، بعكس الابهام ثمّ التّخصيص الذي يتطلبه المدح؛ لأنّ «الشّيء إذا أبهم ثم فسر كان في النّفس أوقع بما جبل الله النّفوس عليه من التّشوق إلى معرفة ما قصد ابهامه»[1].

وإن تقارب التّعجّب مع المدح والذم في المعنى واللّفظ فإنّه يفارقه أحيانا في بعض الكلام نحو قولك: ما أشد سواده، فليس المراد في الكلام هنا المدح أو الذّم.

البنية التّركيبيّة للمدح والذّم:

اختلف النّحاة في أصل البنية التّركيبة لجملة المدح والذّم فمنهم من يرى أن قولك: نعم الرجلُ عبد الله، أن جملة (نعم الرّجل) خبر مقدم، و(عبد الله) مبتدأ مؤخر؛ لأنّك تقول عبد الله نعم الرّجل، فجعلوا القوّة المقصودة في القول في الأصل وسطَ الكلام، لكن هذا القول لم يلقَ قبولا عند سيبويه ومن تبعه من النّحاة فقد ذهب إلى أن (نعم الرّجل) جملة و(عبد الله) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو عبد الله فجعل القوّة المقصودة في القول، وذلك قوله: «كأنّه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل»[2]، قال السّيرافي: «أن يكون على كلامين»[3]، فكأن أصلها جملتان القوّة المقصودة بالقول وهي جملة المدح، والمضمون القضوي وهو الخبر المخصوص بالمدح أو الذم حذف منه المبتدأ، وإن كان قولك: (نعم الرّجل) جملة فإنها لا تكون كلاما حتّى ينضم إليها الجزء الآخر فهي في قوّة مقصودة تمثل جزءًا من الكلام، وهو ما حدس به ابن الحاجب عندما بين أنّها جملتان في حكم جملة واحدة وذلك قوله في ارتفاع المخصوص بالمدح أو الذّم: «**أن يكون خبر مبتدإ كأنّه لمّا تقدم ذكر الفاعل مبهما [الرّجل] قدر السّؤال عنه وأجيب بقوله: [هو عبد الله] ثم استعمل على هذا النّحو في هذا المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود فيها**»[4]، وقد جعل الصبان معنى الكلام

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ٩٦/٢.

[2] الكتاب، ١٧٧/٢.

[3] شرح كتاب سيبويه، ١٠/٣ ساقط من نسخة مطبعة دار الكتب المصريّة.

[4] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ١٠١/٢.

المفيد للمدح والذّم الجملة بتمامها[١]، وفسر سيبويه تقدم عبدالله على (نعم الرّجل) في قولك: عبد الله نعم الرّجل، بأنّ المتكلّم بدأ بالإثبات الخالي من تعجيم محلّ الفائدة فكأنّه استدراك بأنّ هذا الإثبات لا يضيف شيئا للمخاطب فقال: (نعم الرّجل) وهو ما نبه له سيبويه عندما قدر سؤال المخاطب، عندما قال: «فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل»[٢].

وما ذهب إليه سيبويه أقوى من جانبين: أحدهما: أنّ معنى المدح يكون تخصيصا بعد إبهام، لا العكس أي: التّخصيص ثم الإبهام، والآخر: أن القوّة المقصودة في القول غالبا ما تكون في صدر الكلام لفظا أو تقديرا، وعدم تصرف الأفعال وجمودها يقربها من معنى الحرف الذي يكون في صدر الكلام وقد نبه إلى هذا كثير من النّحاة [٣] وقال الشاطبي في حديثه عن نعم وبئس: «يستعملان لإنشاء المدح والذّم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال من الدلالة على الحدث والزّمان فأشبها الحرف بذلك»[٤]، وهذا ما افتقده أصحاب الرّأي الأول إذ عمدوا إلى تأخير مرتبة القوّة المقصودة في القول في التّقدير، فجعلوا نعم الرّجل خبرا مقدّما وعبدالله مبتدأ مؤخرا.

علاقة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الإنشاء والخبر من خلال مسألتي التّعجّب والمدح والذّم:

لم يصنف سيبويه التّعجّب والمدح والذّم في الواجب لكنّه أشار إلى وقوعهما في زمن الحال أو الماضي وهذه الأزمنة من قرائن الواجب عند سيبويه؛ لأنّه استند في تقسيم الكلام واجب وغير واجب إلى المضمون القضوي، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

---

[١] حاشية الصبان، ٣/٣٨.

[٢] الكتاب، ٢/١٧٧.

[٣] وقد أشار ابن الخشاب في حديثه عن نعم وبئس «فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني فألزمتا طريقة واحدة وذلك هو الجمود وعدم التّصرف» المرتجل ١٣٧، كما أشار إلى ذلك ابن الحاجب إلى ذلك في قوله: «أنه غير متصرف فأشبه الحرف» انظر: الإيضاح في شرح المفصل، ٢/١٠٣.

[٤] المقاصد، ٤/٥٠٦.

(الإثبات، النّفي، الأمر، النّهي، الاستفهام، التّمني، التّعجّب، المدح، الوعد وغيرها من معاني الكلام	وقع أو وعد المتكلّم بإيقاعه مطلقا. (واجب) لم يقع أو جهل المتكلّم بوقوعه. (غير واجب)
القوّة المقصودة بالقول	المضمون القضوي

وجعل سيبويه بعض معاني الكلام معاني مختصة بالواجب وبعضها بغير الواجب وبعضها بالواجب وغير الواجب، وهي ثنائيّة أشدّ متانة في تقسيم معاني الكلام من ثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لأنّ في قولك: نعم الرّجل زيد، وما أحسنَ زيداً إنشاء ودخله معنى الخبر كما ذكر ابن الحاجب وفسره الرّضي وغيره من النّحاة[1]، بأنّك تنشئ المدح والذّم بلفظ (نعم، وبئس) وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة فيقصد مطابقة هذا الكلام له، بل الموجود خارجا هو جودة الشّخص أو رداءته، ويقصد أن مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة كما في قول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال، نعم المولودة: والله ما هي بنعم الولد، فهو لم يكذبه في المدح، بل إخباره بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة، فهو تكذيب لما تضمنه ذلك الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة، فالتّكذيب والتّصديق إنّما يتسلطان على ما تضمنه الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه، كذلك الإنشاء التّعجبي فهو إنشاء جزؤه الخبر، قال الرّضي بعد أن عرض رأي ابن الحاجب: «**ومع هذا كلّه فلي فيه نظر**، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنّك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبرا، لم يمكن أن تكذب في التّفضيل ويقال لك: إنّك لم تفضل، بل التّكذيب إنّما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم وهو خبر بلا شك، لا يدخله التّصديق والتّكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال أنّك أخبرت أو لم تخبر، لأنّك أوجدت بهذا اللّفظ: الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال: إن القيام

(1) شرح الكافية للرضي،٤/٢٣٨. وحاشية الصبان،٣/٣٩.

حاصل أو ليس بحاصل»[1]، فرأى الرّضي أن ما أقره ابن الحاجب سيلغي التّمييز بين الإنشاء والخبر حتى في الإخبار فقال: «ولي فيه نظر» لكن ما ذهب له ابن الحاجب تجد صداه عند أصحاب التّداوليّة التي ألغت التّمييز بين الخبر والإنشاء وجعلت في مقدمة كل كلام معنى إنشائيا ففي قولك: قام زيد فيها إنشاء للإثبات لكن تركت اللّغة العربيّة تعجيمه وتقدير ذلك: أثبت قيام زيد فالإثبات في حدّ ذاته لا يقع فيه تصديق أو تكذيب[2]، وتوسع المبخوت لإثبات إنشائيّة النّفي في كتابه (إنشاء النّفي).

وتردد النّحاة في تصنيف التّعجّب والمدح والذّم بين الخبر والإنشاء؛ لأنّ فحوى الكلام خبر ودخل عليه معنى الإنشاء كما كان هذا الاختلاف واقعا في تصنيف القسم، لكن هذا الخلاف سيختفي في ثنائيّة الواجب وغير الواجب؛ لأنّ سيبويه جعل كلّ جملة تدلّ على معنى من معاني الكلام تحتوي على قوّة مقصودة بالقول مسندة إلى مضمون قضوي يكون واقعا في الكون الخارجي أو وعد المتكلّم بإيقاعه في (الواجب)، أو يكون غير واقع أو جهل المتكلّم بوقوعه في (غير الواجب)، وجعل هناك قوّة مقصودة بالقول مختصّة بدخولها على (الواجب)، وبعضها ب(غير الواجب)، وأخرى عامّة تدّخل على (الواجب، وغير الواجب)، فهي تبدو أكثر تماسكا إذ إنّه من خلال المعطيات والمعايير التي بينها سيبويه للمعاني التي تحمل معنى (الواجب، وغير الواجب) أمكن لنا تصنيف هذه المعاني (التّعجّب، والمدح، والذّم) في الواجب لكونها وقعت في الكون الخارجي فيما مضى أو في الحال، ولا تدخل على مالم يقع، وما حمّل معنى الماضي والحال يدلّ على الواجب بنصّ عبارة سيبويه[3].

---

[1] شرح الكافية للرضي، ٤/ ٢٣٨. أنظار تداوليّة في تحليلات الرّضي ٣٨.

[2] انظر: قاموس للموسوعة التّداوليّة،٦٣ .

[3] انظر: الفصل الثّاني، ص٥٥، ١٠٨

المبحث الثّاني

ما يحتمل أن يكون واجبا وغير واجب

المسألة الأولى: المنصوب بفعل متروك إظهاره:

لم يصنف سيبويه الأسماء المنصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره في الواجب وغير الواجب لكن ذهب كثير من الباحثين إلى إدراجها في غير الواجب ووصفوها بأنّها غير ثابتة[(١)]، وسيعنى هذا المبحث في بيان صلتها بالواجب وغير الواجب، ولم ترك سيبويه تصنيفها في (الواجب، وغير الواجب)؟ وما الذي جعل الباحثين يدخلونها في غير الواجب؟

لقد تعددت الأسماء المنصوبة بفعل متروك إظهاره فمنها المصادر، وغير المصادر، وقد أدخلها الباحثون في (غير الواجب) مع تعدد معانيها، لكنّ سيبويه فصل فيها القول في أبواب كثيرة من الكتاب[(٢)]، وترك الحديث عن تصنيفها في (الواجب أو غير الواجب)، وأبان بأنّ هذه المنصوبات تحمل معاني متعدّدة منها:

ـ الأمر: صبرا جميلا.

ـ التّحذير: الطّريق الطّريق.

ـ التّحضيض: أخاك أخاك.

ـ الدّعاء: سَقْيا، ورَعْيا، وخَيْبة، وبَهْرا وتُرْابا، وجَنْدَلا، وهَنيئا مَريئا.

---

(١) انظر: الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٤٧، ١٤٨.

(٢) من هذه الأبواب: «باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه»، وباب «ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنّهي»، وباب «ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره»، وباب «ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدّعاء»، و«باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره»، «ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم» وغيرها، انظر: الكتاب، ٢٧٣/١، ٢٩٠، ٣١١، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٢. ١٩٤/٢.

ـ المدح والشّكر[١]: حمدا، وشكرا.

وقد أخرج سيبويه الحمد من معنى الدّعاء وذلك قوله: «ما ينتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المصادر في غير الدُّعاء. من ذلك قولك: حَمْداً»[٢]، وقال ابن منظور: «معنى الدعاء لله على ثلاثة أوجه: فضربٌ منها توحيدهُ والثناءُ عليه كقولك: يا اللهُ لا إله إلا أنت، وكقولك: ربَّنا لكَ الحمدُ...،والضّرب الثاني مسألة الله العفوَ والرّحمة وما يُقرِّب منه كقولك: اللّهم اغفر لنا. والضّرب الثالث مسألة الحَظِّ من الدنيا»[٣]. فالضّرب الأوّل عند سيبويه ليس من الدّعاء، لذلك نجده في كثير من المواضع ينزل الدّعاء منزلة الأمر والنّهي كما ذكرنا[٤].

ـ الاستفهام: أأنت سيرا سيرا؟

ـ التّوبيخ: أَتَميميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخرى؟ أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ.

ـ التّعجّب: كرماً وصلفا، وهي بدلا من قولك: أكرم به! وأصلف به![٥].

ـ التّمني والتّرجي: ليت زيدا سيرا سيرا، ولعلّ زيدا سيراً سيراً[٦].

ـ النّفي: لا كَيْداً ولا همًّا، ومنها قول الشّاعر:

---

(١) قال الزّمخشري: «الحمد والمدح أخوان، وهو الثّناء والنّداء على الجميل من نعمة وغيرها. تقول: حمدت الرّجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته. وأمّا الشّكر فعلى النّعمة خاصة»١/٤٦، وفسر الزمخشري الحمد وكان الشكر قريبا له في المعنى ففسره، انظر: حشية الشريف الجرجاني، ١/٤٦.

(٢) الكتاب، ١/٣١٨.

(٣) لسان العرب، مادة (دعا).

(٤) انظر: الفصل الثّالث، ص ١٤٦.

(٥) انظر: الكتاب، ١/٣٢٨.

(٦) انظر: الكتاب، ١/٣٣٥.

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي فلا عِيًّا بِهِنّ ولا اجتلابا[(١)]

ـ الإثبات: سيرا سيرا[(٢)]، زيد سيرا سيرا، إنّ زيدا سيرا سيرا.

ـ النّداء: يا عبدَ الله.

فلمّا كانت معاني هذه المنصوبات متعددّة لم نجد سيبويه يصنفها في الواجب وغير الواجب، بل كشف عن معانيها الأساسيّة وهي (الأمر، والنّهي، والنّفي، والتعجّب، والإثبات، والتّوبيخ، وغيرها) وهذه المعاني سبق أن صنّفها، واشتراكها في الحكم وهو (النّصب بفعل متروك إظهاره) لا يخرجها عن معناها وقد سبق أن صنف هذه المعاني بين الواجب وغير الواجب، لكن ما الذي جعل الباحثين يجتهدون في تصنيفها ويدخلونها في غير الواجب، مع أن سيبويه لم ينصّ على عدم وجوبها؟

إنّ المتأمل لهذه الأسماء المنصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره يجد أنّها دلت على الإنشاء ففي قولك: سقياً لك، حذفت الفعل لتنشئ به معنى الدّعاء فقط، لكن في قولك: سقاك الله سقيا احتمل معناها الإثبات كما احتمل معنى الدّعاء بعكس الحذف الذي لم يحمل إلّا معنى الإنشاء، وهو ما أشار له الصّبان في حديثه عن المنصوب بفعل متروك إظهاره يكون فيه معنى الإنشاء وقال: «**إنّ الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء**»[(٣)]، فلما وجد الباحثون أنّ هذه المنصوبات إنشاء أدخلوها في (غير الواجب)، وقد فسرنا سابقا جهدهم في ربط ثنائيّة (الواجب وغير الواجب) بثنائيّة الإنشاء والخبر، فجعلوا الخبر مضارعا للواجب، والإنشاء مضارعا لغير الواجب، لكن سيبويه اجتهد في بيان معانيها الأساسية وأبان عن وقوع بعضها في الكون الخارجي وعدم وقوع بعضها فيه؛ لأنّ هذه الثّنائية تكون في مقدّمة كلّ كلام سواء كان واجبا أو غير واجب

(١) بيت من الوافر، لجرير، وهو في: ديوانه ص٥٧ برواية: ألم تخبر بمسرحي القوافي.. فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا، الكتاب١/٢٣٣، ٣٣٦، المقتضب ١/٨٥، ٢/١٢١، الخصائص ٣٦٨

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٣٥، ٣٣٩ .

(٣) حاشية الصبان، ٢/١٧٢.

ـ معاني المنصوب بين الوقوع وعدم الوقوع:

لقد جعل سيبويه المعنى الذي يرمي إليه المتكلّم من المنصوبات بفعل متروك إظهاره وهو الإثبات والتّزجية، وذلك في قوله: «المنصوب الذى أنت في حال ذكرك إياه تَعملُ في إثباته وتزجيته»[١]، وهو معنى لا يتحقق إلا في نصب هذه الأسماء، نحو: سلاماً وويلاً لك، وإن رفعتها فقلت: سلامٌ عليك، وويلٌ لك «**فالمعنى فيهنّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثَبتَ عندك، ولَسْتَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها**»[٢]، فما معنى التّزجية؟ ولم حمل المنصوب معنى التّزجية دون المرفوع؟ وما الفرق بين المعنيين؟ وما صلة النّصب والرّفع بالواجب وغير الواجب؟

معنى التّزجية في اللّغة[٣]: هو التّيسير والسّوق والدّفع والاكتفاء. قال ابن منظور: «زَجَا الشّيءُ يَزْجُو زَجْواً وزُجُوّاً وزَجاءً: **تَيَسَّر واستقام**. والتَّزجيةُ: **دَفْعُ الشّيء** كما تُزَجّي البَقَرةُ ولَدَها أي **تَسُوقُه**... ويقال: أَزْجَيْتُ الشيءَ إزجاءً أي **دافَعْت بقليله** ويقال: زَجَّيْت الشّيءَ تَزجِيةً إذا دفَعته بِرِفْقٍ .. وتزَجَّيت بكذا: **اكتفيت به.. وزَجّى الشيءَ وأزجاه: ساقَه ودَفَعه**»[٤]

فإن كان المعنى اللّغوي بمعنى السّوق والدّفع، وهو المعنى المناسب لما ذكر سيبويه، فكيف تحققت في المنصوب دون المرفوع ففي قولك: ويلاً، تعمل هنا على إثباتها وتزجيتها، وفي قولك: ويلٌ، لم تعمل على إثباتها وتزجيتها (أي: سوقها)، والمتأمل في المعنى اللّغوي يجد أن المتكلّم في الرّفع والنّصب يسوق كلامه للمخاطب للإثبات أو لمعانٍ أخرى، وهو ما يعني أن سيبويه لم يرد التّزجية بمعناها اللّغوي، ولم نقف على تفسير لمعنى التّزجية في شروح الكتاب ولا كتب النّحاة بعد سيبويه إلّا عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز.

---

[١] الكتاب، ٣٣١/١. وذكر دلالة المنصوبات على التزجية في أكثر من موضع، انظر، ٣٣٠/١، ٣٤٩.

[٢] الكتاب، ٣٣٠/١.

[٣] انظر: لسان العرب، مادة(زجي) ، والقاموس المحيط.

[٤] لسان العرب، مادة(زجي) .

أمّا المنصوبات التي يعمل المتكلّم على إثباتها وترجيتها عند سيبويه[1] فلها معانٍ متعددّة منها:

أولا: الأمر والدّعاء، والتّحذير والإغراء:

لقد سبق أن ذكرنا أنّ الأمر والدّعاء معانٍ غير واجبة، وهي غير واجبة كذلك في المنصوب بفعل متروك إظهاره، نحو قولك في الأمر: صبرا جميلا[2]، وفي الدّعاء نحو: سلاما وويلا وويحا وغيرها[3]، ويجوز في هذه المنصوبات الرّفع فإن رفعت لم ترد إثباتها وترجيتها عند سيبويه وإنّما ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، فتقول: سلامٌ عليك، وويلٌ لك، فهنا بالغ في الدّعاء وجعله بمنزلة الشّيء الثّابت الواقع تفاؤلا بوقوعه[4]، وقد سبق أن ذكرنا أنّ الجملة الاسميّة ألصق بمعنى الوقوع (الواجب) من الجملة الفعليّة، وهذه الأسماء جاز فيها النّصب والرّفع **وهي غير واجبة لكنّ النّصب أجود عند سيبويه**[5]؛ لأنّه أمر ودعاء وهي معانٍ ألصق بالجملة الفعليّة.

ويجب فيها الرّفع إذا كانت واقعة أي دلت على معنى الإثبات فقط وهو ما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[6]، و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[7]،«فإنّه لا ينبغي أن أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح...، فكأنّه والله أعلمُ قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أي هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم

(1) انظر: الكتاب، ١/٣٣٠.

(2) انظر: الكتاب، ١/٣٢١.

(3) انظر: الكتاب، ١/٣٣٠.

(4) انظر: الفصل الثالث، ص١٣٤.

(5) انظر: الكتاب، ١/٣٢١. وذلك قوله في قول الشاعر: «يَشكو إليَّ جَملي طُولَ السُّرى ... صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلى والنصبُ أكثر وأجود، لأنه يأمره».

(6) سورة المطففين، آية:١٠.

(7) سورة المطففين، آية:١.

هذا»[1]، قال السّيرافي: «وكذلك ما في القرآن مما يتعارفه النّاس في كلامهم دعاءً إذا وقع من الله عزّ وجلّ فهو من طريق اللّفظ على ما قد تعارف النّاس، وهو من الله عزّ وجلّ واجب»[2]، فكأنّ تقدير الكلام إذا كان من الله ثبت الويل للمطففين فخرج من غير الواجب إلى الواجب الثّابت، وإن كان من النّاس فهو لم يخرج عن معنى غير الواجب.

وقد وضع المبرّد قاعدة تداوليّة للرّفع والنّصب وذلك في قوله: «**وَإِنَّمَا تنظر فِي هَذِه المصادر إِلَى مَعَانِيهَا؛ فَإِن كَانَ الْموضع بعدهَا أمرا أَو دُعَاء لم يكن إِلَّا نصبا وَإِن كَانَ لما قد استقر لم يكن إِلَّا رفعا، وَإِن كَانَ يَقع لَهما جَمِيعًا كَانَ النصب وَالرَّفْع**»[3]. وأمّا التّحذير والإغراء فهي معانٍ متفرعة عن معنى الأمر والنّهي وقد سبق الحديث عنهما [4].

ثانيا: النّفي:

نحو قولك: لا كيدا، وقول جرير:

أَلَمْ تَعْلَم مُسَرَّحِيَ القَوافِي ... فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا [5].

«**كأنّه نَفَى قولَه: فعيًّا بهنّ واجتلابا، أي فأنا أعْيَا بهنّ وأجتلِبُهن اجتلابًا، ولكنه نَفَى هذا حين قال: فلا**»[6]، وهذه معان غير واقعة، وقد فصلنا في معناه فيما سبق[7].

ثالثا: التّمني والتّرجي.

وهما معنيان غير واقعين في الكون الخارجي ووقع فيهما النّصب، فتقول: ليت زيدا سيرا سيرا، ولعلّ زيدا سيرا سيرا.

---

(1) الكتاب، ١/٣٣١.
(2) شرح كتاب سيبويه، ٥/ ١٠٦.
(3) المقتضب، ٣/٢٢١، ٢٢٢.
(4) انظر : الفصل الثّالث، ص١٤٨.
(5) سبق تخريجه، ص ٢٦٨.
(6) انظر: الكتاب، ١/٣٣٦.
(7) انظر: الفصل الثالث، ص١٩٢.

رابعا: الإثبات:

وهو معنى متحقق الوقوع ، نحو: سيرا سيرا، إذا «عنيت نفسك أو غيرك، وذلك أنّك رأيت رجلا في حال سير أو كنت في حال سير، أو ذكر رجل بسير»[1]، فهذا المصدر لتوكيد الحال والحال واقع في الكون الخارجي، وأشار سيبويه إلى أن النّصب في الخبر هنا «بمنزلته في الأمر والنّهي؛ لأنّ الفعلَ يقع ههنا كما يقع فيهما، **وإن كان الأمرُ والنّهيُ أقوى، لأنّهما لا يكونان بغير فعلٍ**، فلم يَمتنع المصدرُ ههنا أن يَنتصب، لأنّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر»[2]، فبين أن النّصب أقوى في الأمر والنّهي من الإثبات؛ لأنّ الإثبات ألصق بالجملة الاسميّة من الفعليّة فإذا وقع الإثبات في النّصب كان أضعف درجة من وقوعه بالرّفع، كما كان وقوع الأمر والنّهي بالرّفع أضعف منهما في النّصب .

وكذلك تقول في الإثبات: عائذا بالله فالمتعوذ منه واقع عند المتكلّم أو متيقن من وقوعه لاحقا، وقد أشار سيبويه إلى وقوعه في قوله: «عائذاً بالله من شرّها، **كأنّه رأى شيئاً يُتّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ**، حتّى صار بمنزلة الذى رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنّه يَرَى نفسَه في تلك الحال، فقال: عائذاً (بالله)، كأنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرّ فلان. وإذا ذكرتَ شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصِلٌ في حال **ذكرِك وأنت تَعمل في تنبيه لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه، كما كنتَ في باب حمداً وسَقياً وما أشبهه، إذا ذكرتَ شيئاً منه في حال تزجيةٍ وإثباتٍ**، وأجريتَ عائذا (بالله) في الإضمارِ والبدل مجرى المصدر»[3].

[1] الكتاب، ١/٣٣٩.
[2] الكتاب، ١/٣٣٥.
[3] الكتاب، ١/٣٤١.

وتقول: سمعاً وطاعة، وهي كلمات يعد بها المتكلّم إيقاع المأمور، أو الكف عن إيقاع فعل، وتعدّ هذه الكلمات إنجاحاً للعملين اللّغويين الأمر والنّهي ، وقال سيبويه في معناها: **«وإذا قال: سَمْعاً وطاعةً فهو في تزجيةِ السّمعِ والطّاعةِ»**[1].

خامسا: التّوبيخ والإنكار:

يتحقق التّوبيخ والإنكار بأداة الاستفهام التي خرجت عن معنى الاستفهام لعلم المتكلّم بوقوعه، وذلك قولك إذا رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل: أتَمِيميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخرى. «كأنّك قلت: أتَحَوّلُ تميميّاً مرةً وقيسيّاً أخرى. **فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مسترشِداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهِّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنه وبّخه بذلك»**[2]. كما تقول: أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ. «وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبِّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما وأتَقْعد قاعدا، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال»[3]، فالقيام والقعود كانا واقعين في الكون الخارجي وقد ذكرنا وجوب هذه المعاني فيما سبق[4]؛ لأنّ شرط الواجب علم المتكلّم بوقوعه وهنا تحقّق الشّرط.

سادسا: المدح والتّعظيم والشّتم:

والمدح والتّعظيم لا يكونان إلّا فيما وقع وثبت كما ذكرنا في المبحث السّابق. وذلك قولك: حمداً، وشكرا، وقد جعل سيبويه قصد المتكلّم من هذه المنصوبات الاثبات والتّرجية وذلك قوله: **«كما كنتَ في باب حمداً وسَقياً وما أشبهه، إذا ذكرتَ شيئاً منه في حال**

(1) الكتاب، ١/٣٤٩.

(2) الكتاب، ١/٣٤٣.

(3) الكتاب، ١/٣٤٠.

(4) انظر: الفصل الثاني، ص١٢٢-١٢٤.

تزجيةٍ وإثباتٍ»[1]، وكذلك هناك أسماء تنصب على المدح والتّعظيم، نحو: الحمد لله الحميدَ، فالحميد منصوب بفعل محذوف تقديره: أمدح[2]، وكذلك قول الشّاعر:

ويأوِي إلى نِسوة عُطّلٍ   **وشُعثاً** مراضيعَ مِثْلِ السَّعالِي[3]

«كأنّه حيث قال: إلى نسوة عُطّلٍ صِرنَ عنده ممن **عُلم أنهن شُعثٌ، ولكنه، ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها. قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرهن شُعثاً، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه»**[4]، قال السّيرافي في معاني هذا الباب: «والذي يصيره مدحا وثناء أو شتما وتقبيحا، قصد المتكلّم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك من لفظ محاوره، وهذا معروف في عادات النّاس وكلامهم»[5].

سابعا: التّعجّب:

لا يتعجب إلّا بما وقع في الكون الخارجي، وذلك قولك: كَرَماً وصَلَفاً، وهي بدل من قولك: أكرِمْ به وأَصْلِفْ به[6].

فالمتأمل في هذه الاسماء المنصوبة يجد أنّها دلّت على الوقوع وغير الوقوع، وقد جعل سيبويه المتكلّم بها يعمل على إثباتها وتزجيتها مع دلالتها على (الواجب، وغير الواجب)، ودلالتها على الإنشاء.

---

(1) الكتاب، ٣٤١/١.

(2) انظر: الكتاب، ٦٢/٢، شرح النّدى وبل الصّدى، ٢٨٨/١.

(3) بيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في: ديوان أشعار الهذليين ١٨٤/٢ برواية: له نسوة عاطلات الصّدور... وعُجٌ مراضيعُ مثل السّعالي، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢، الكتاب ٦٦/٢، شرح أبيات سيبويه ١٠١/١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص٣٤، الخزانة ٢/ ٤٣٢، ٤٠/٥. المعنى: إنّه يأوي إلى نسوة مهملات، سيئات الحال متلبدات الشعر، يرضعن أطفالًا لهن، ويشبهن السعالي لقبح منظرهن.

(4) الكتاب، ٦٦/٢.

(5) شرح كتاب سيبويه، ٣٩٥/٢.

(6) الكتاب، ٣٢٨/١.

أمّا عبد القاهر الجرجاني، فقد جعل الجمل التي يعمل المتكلّم في إثباتها وتزجيتها هي قوله: زيد أسد، وزيد هو الأسد. أمّا في قوله: رأيت أسداً. فهو لا يعمل على إثباتها وتزجيتها، وذكر ذلك في حديثه عن التّشبيه فقال: «أحدهما: **تنزله منزلة الشّيء تذكره بأمر قد ثبت له فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته** وذلك حيث تسقط ذكر المشبه من الشّيئين، ولا تذكره بوجه من الوجوه، كقولك :رأيت أسداً.

والثّاني: **أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته.** وذلك حيث تجري اسم المشبه به صراحة على المشبه فتقول: زيد أسد، وزيد هو الأسد. أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: إن لقيته لقيت به أسداً، وإن لقيته ليلقينك منه الأسد. **فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسداً أو الأسد، وتضع كلامك له. وأمّا في الأوّل فتخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير. والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضّرب، أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته أنّه تشبيه على حد المبالغة»**[1].

فالمتأمل هنا عن الجرجاني أنّ تزجية المتكلّم وإثباته للجملة وقعت في الجملة الاسميّة، أمّا الجملة الفعليّة فلم تقع فيها معنى التّزجية، بعكسها عند سيبويه فقولك: سلامٌ، وويلٌ، والحمدُ لله، عائذٌ بالله فليس فيها معنى التّزجية، أمّا قولك: سلاما، وويلا، وعائذا، وحمدا، ففيها معنى التّزجية، لكن الجرجاني لم يقف عند وصف الجمل فقط كما هو عند سيبويه فقد زاد ذلك بيانا في حديثه عن الجملة التي قيدت بقيود زائدة عن الإسناد الأصلي الذي تتطلبه الجملة للدّلالة على الإثبات فقط فقال: «**وجملة الأمر أنّه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلّا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه. فإذا قلت: جاءني زيد راكباً، وما جاءني زيد راكباً كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه. راكباً، أو تنفي ذلك لا لأن تثبت المجيء، وتنفيه مطلقاً»**[2]. وهو نصّ طريف يفسر معنى التّزجية فيما سبق. ويظهر من كلام الجرجاني أنّ كل كلمة زادها المتكلّم على معنى مجرّد الإثبات يكون فيها معنى التّزجية، فعندما ذكر: رأيت أسدا، فكأنّ المخاطب ثابت له

(1) دلائل الإعجاز، ص٦٨.

(2) دلائل الإعجاز، ص٢٨٢.

المقصود بالأسد في حال الحديث، فهو يريد مجرّد إثبات الرّؤيا، لكنّه عندما زاد الأمر عن مجرد الفائدة والإثبات المجرّد جعل فيه معنى الثّبوت والتزجية نحو: زيد أسد، زيد هو الأسد، فالمقتضى فيه أنّ الرجل يشابه الأسد وأنّ المتكلّم يسعى إلى إثبات هذا الشّبه عند المخاطب فالغاية التي أراد إيصالها هنا ليس الإثبات المجرّد، أي: أنّ الأمر زاد الأمر عن مجرّد الإثبات ليحمل الكلام غرضا خاصا وهو معنى قول الجرجاني «ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشّيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجّى فيه»، فإن قيل: يريد التّزجية بمعناها اللّغوي وهو السّوق والدفع.

قيل له: أليس في قولك: رأيت أسدا، وجاءني زيد فائدة تسوقها للمخاطب؟ فكيف تُحقق التّزجية بقولك: جاءني زيد راكبا، وتمنع التّزجية عن الإثبات المجرّد، جاءني زيد؟!

وقول الجرجاني يضارع قول سيبويه؛ لأنّ في المصادر المنصوبة على إضمار فعل في عدد من المواضع التي ورد فيها معنى الثّبوت والتّزجية تحمل معنى التّوكيد الزّائد عن المعنى الحاصل، ففي قولك: سمعا وطاعة، توكيد؛ لأنّ أصل الكلام: أسمع سمعًا وأطيع طاعة، فهو أبلغ من الإسناد الدّالّ على الإثبات فقط، نحو: أطيعك، وأسمع لك. وكذلك في الأمر: صبرا، فهو أبلغ من قولك: اصبر، وتقدير الكلام فيه: اصبر صبرا، وقعت (صبرا) مؤكّدة للأمر، ويقاس على هذا بقية المنصوبات.

فالتّزجية هو كل قيد تضيفه إلى المسند والمسند إليه يزيد عن مجرّد الإثبات، فتقول: جاء القوم وهو أقل ما يأتلف منه الكلام فإن أضفت يوم العيد أصبح هذا الظّرف هو الغرض الخاص من الكلام، ويزيد من بيان ذلك مفهوم (الاقتضاء) في النّفي فعندما تقول لم يأت القوم يوم العيد كان محط الفائدة في القول نفي المجيء يوم العيد والاقرار بحصوله في غيره من الأيام، ولو قال أحدهم: أنا لم أسرق يوم العيد، لكان مقرا بالسرقة في غيره من الأيام.

وتفسير يزجى القول فيه يعني يطلب الإقناع به وهو هدف المتكلّم وكذلك الشّأن مع الحال والبدل وغيرها من التّوابع فهي أغراض خاصة يزجى إليه الكلام حتّى أنّ الجرجاني سمى

قيد الحال خبرا آخر[1]، أو يكون قيدا معنويا غير ظاهر باللفظ كالتّشبيه الحاصل في الاسناد المجرّد ففي قوله: زيد أسد فالمتكلّم لم يرد الإثبات إنّما أراد التّشبيه المحذوف أداته وتقدير الكلام: زيد كالأسد.

(1) دلائل الإعجاز، ص١٧٣. وذلك قوله: « أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس جزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له».

المسألة الثّانية: النّداء:

وهو عمل لغوي منصوب بفعل متروك إظهاره وهو جزء من أحكام المسألة السّابقة لكن لم يُدرج ضمنها وأُفرد في مسألة خاصة لاختلاف معناه وخصائصه عن المعاني السّابقة وهو ما فعله سيبويه فذكر النّداء بشكل عام مع مسائل الاسم المنصوب بفعل متروك إظهاره[1] ثم أفرد له بابا خاصا وميزه عن سائر هذه الأعمال اللغويّة[2].

وتظهر البنية التّركيبية لهذا الباب أحد عناصر التّخاطب وهو المخاطب الذي عُجّم له مقدمة الكلام، كما ذكر ذلك سيبويه في قوله: «**لأنّ أوّل الكلام أبداً النّداء، إلّا أنْ تَدَعَه استغناءً بإقبال المخاطَب عليك، فهو أوّلُ كلّ كلام لك به تعطف المكلَّم عليك، فلما كثر وكان الأوّل في كلّ موضع، حذفوا منه تخفيفا؛ لأنّهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم، حتّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكّنة**»[3]، فاعتبار المنادى مخاطبا لم يكن أمرا عرضيا عند سيبويه بل كان من قبيل المبادئ الأساسية التي بنى عليها نظريّته فقد اعتبر جملة النّداء من الأشكال اللّغوية التي يتحقّق فيها المخاطب[4] وتسقط استغناء بإقبال المخاطب عليك، ويمكن أن نطلق على هذا التّركيب قوّة عامة انطلاقا من تمييز ابن هشام بين البنية العامة والبنية المؤسسة[5]، فموضع النّداء يمكن أن يملأ إذا كان المخاطب غافلا متراخيا كما يمكن أن يظلّ شاغرا متى حقّق المقام إقبال المخاطب على المتكلّم، إن غياب بنية النّداء لا يُخِلّ بمضمون الكلام؛ لكونها بنية عامة تمهد لسائر المعاني، فالأدوار التي تؤديها بنية النّداء هي ذاتها التي تؤديها بنية التّخاطب[6]:

---

[1] انظر: الكتاب، ١/٢٩١.

[2] انظر: الكتاب، ٢/١٨٢.

[3] الكتاب، ٢/٢٠٨.

[4] انظر: أصول تحليل الخطاب، ٢/٦٧٣.

[5] وذلك قوله في جملة القسم: «ولم يؤتَ بجملة القسم إلّا لمجرد التّوكيد لا التّأسيس» انظر: مغني اللبيب، ٢/٤٠٦.

[6] انظر: أصول تحليل الخطاب، ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦.

١.أدوار بنية التّخاطب	مُنادٍ	منادًى	منادًى له
٢. أدوار بنية النّداء	متكلّم	مخاطب	الكلام

يلجأ المتكلّم إلى البنية الأولى إذا كان المخاطب غافلا أو متراخيًا[١].

ـ البنية التّركيبية للنّداء:

المنادى عند سيبويه منصوب بفعل متروك إظهاره، وصارت (يا) بدلا من اللّفظ بالفعل ودالّة على معناه، وأعاد سيبويه هذه القوّة المقصودة في القول المفهومة من الحرف إلى بنية عميقة قدرها بفعل (أريد، أو أدعو)[٢]، وأشار إلى أن هذه البنية لم تستعملها العرب، وذلك قوله في الاختصاص: «ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء. وذلك قولك: إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، **ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطَب**»[٣]، وكثيرا ما أعاد سيبويه البنيه السّطحية إلى بنية عميقة فإن كانت البنية غير مستعملة قال: هذا تمثيل ولم يتكلم به[٤]، فالفعل (أدعو) لا يؤدي يؤدي معنى النّداء، كبعض الأفعال التي يمكن أن تكون قوّة مقصودة، ويمكن أن تكون إثباتا في مواضع أخرى[٥]، لكن العرب اكتفوا بالحرف (يا) ليدلّ على النّداء.

فإن قيل: إن كان النّداء تعحيما لموضع المخاطب في البنية التّخاطبيّة الذي يستغنى عن إظهاره في بعض أبنية التّخاطب، كيف يكون قوّة مقصودة في القول؟

(١) انظر: الكتاب، ٢/ ٢٣١.

(٢) انظر: الكتاب، ١/ ٢٩١، واختلف النحاة في تقدير العامل في المنادى، انظر: شرح الرّضي، ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) الكتاب، ٢/٢٣٣.

(٤) انظر: الكتاب، ١/ ٧٢، ٨٣، ٣١٢، ٣٥٣، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٢/٩٢، ١١٨، ١١٩، ١٧١، ٢٧٨، ٣/٢٨، ٣٤.

(٥) انظر: الفصل الرّابع، ص٢٢٨، ٢٢٩.

إن تعجيم محلّ المخاطب أحد عناصر بنية التّخاطب أعْطَتْ معنى آخر وهو التّنبيه والتّخصيص، والتّنبيه معنى من معاني الكلام، لكنّ النّداء اختلف عن غيره من أدوات التّنبيه في كونه يعين المخاطب مع التّنبيه، أمّا التّنبيه فيقتصر على مجرّد شحذ الهمّة ولفت الانتباه دون تعيين المخاطب[1]، ففي قولك: زيدٌ كم مرّةً رأيته؟ فزيد للتّنبيه لكنّه لم يخصص مخاطبا مقصودا بعينه كما في النّداء، ويمكن بيان أصل بنية الكلام في النّداء فيما يلي:

يا زيدُ	هل	ذهب عمر؟
(التّنبيه والتّخصيص) قوة مقصودة في القول	(الاستفهام) قوة مقصودة في القول	المضمون القضوي.

فدخلت قوّة مقصودة في القول على قوّة أخرى، فما معنى الكلام هنا؟ وإلى أي قوّة ينسب؟ وهل يكون النّداء واجبا أو غير واجب؟

إنّ بنية النّداء بنية مكتملة التّركيب لكنّها غير مكتملة البنية الخطابيّة فهي لا تفيد فائدة تامّة يحسن السّكوت عليها، دخلت على بنية أخرى تامّة يحسن السّكوت عليها ومعنى الكلام ينسب لها وهو الاستفهام والتّنبيه ممهد له، ولا يمكن لسامع أن ينسب معناه للتّنبيه، ففي قولك: (يا زيد) معنى عام غير تأسيسي يدخل على قوّة أخرى ينسب لها معاني الكلام، وقد أشار سيبويه لذلك في قوله: «**كما أنّ المنادى مختصٌ من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك. فالاختصاصُ أجرى هذا على حرف النّداء**»[2].

وقد ترك في هذا النّصّ المعطيات التي تبين أنّه معنى عام يدخل على سائر معاني الكلام وذلك عندما نسب سيبويه معاني الكلام الحاصلة من النّداء إلى الأمر والنّهي والخبر، وهي معاني تأسيسية متحقّقة بالقوّة الأخرى التي سبق أن صنّفها في الواجب وغير الواجب، لذلك

(1) انظر: أصول تحليل الخطاب، ٢/٦٧٩.
(2) الكتاب، ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

تجد كثرة التّرخيم في النّداء، فتقول: يا فاطمُ أقبلي، فحذف بعض الحروف من الاسم المنادى وذلك لأنّ المقصود غيره فيقصد الفراغ من النّداء بسرعة، للخلوص إلى المقصود من الكلام، وهو معنى طريف أشار له الرّضى في قوله: «**إنّما كثر التّرخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النّداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النّداء الافضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا**»[1]. وهذه النّصوص تفسر عدم تصنيف سيبويه للنّداء في (الواجب أو غير الواجب)، وأنّ المقصود بالكلام هو القوّة الأخرى التي سبق تصنيفها بين (الواجب، وغير الواجب).

الأساليب المشاركة للنّداء في الصّيغة:

إن المعاني التي تؤدى بـ(يا) النّداء كـ(الاستغاثة، والتّعجّب، والنّدبة) تشارك النّداء معناه الأساسي لكنّها تحمل معنى آخر زائدا عنه، فتشاركه في كونها تقال لمخاطب غافل أو متراخٍ كما ذكر ذلك سيبويه فقال: «**كذلك المتعجّب منه، وذلك: يا لَلنّاس ويا لَلماء. وإنّما اجتهد لأنّ المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والتّعجّب كذلك**»[2].

«ـ فالمنادى مدعوّ لجعله معنيا بالكلام على سبيل التّخصيص [والتّنبيه] أو التّوكيد.

ـ والمستغاث به مدعو لجعله معنيا بطلب الإغاثة.

ـ والمتعجب منه بحرف النّداء كأنّه مدعوّ لجعله معنيّا بالتّعجّب.

ـ والمندوب مدعوّ لجعله معنيّا بالتّفجّع. فهو مدعوّ ولكنّه متفجع عليه»[3].

فهذه المعاني شاركت النّداء في معنى التّخصيص والتّنبيه، وهناك معنى الاختصاص الذي شارك النّداء في التّخصيص فقط كما ذكر ذلك سيبويه وذلك في قوله: «**هذا باب ما جرى على حرف النّداء وصفاً له وليس بمنادى يُنبِّهُه غيره، ولكنّه اختُصّ كما أنّ المنادى**

[1] شرح الكافية للرضي، ١/٣٩٠، ٣٩٣.

[2] الكتاب، ٢/٢٣١.

[3] الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة، ص١٦٦، انظر: الكتاب، ٢/٢٢٠.

مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك»[1]، وفارق النّداء في معنى التّنبيه، وهذه المعاني التي تشارك النّداء في معناه الأصلي وتخرج لمعنى آخر كثيرة لا يمكن متابعتها في هذا البحث وحصرها.

(1) الكتاب: ٢/٢٣١، ٢٣٢.

خلاصة الفصل الخامس

عرض هذا الفصل ما بقي من المسائل التي لم ينصّ سيبويه على إدراجها في الواجب وغير الواجب بصريح العبارة لكنّه ترك المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف هذه المعاني في الواجب أو غير الواجب، فالتّعجّب والمدح والذم لم يصنف معانيهما في الواجب لكنّه ذكر ما يؤكد وجوبها فجعلها لا تقع إلّا في زمن الحال أو الماضي، وهذه الأزمنة قرائن واجبة عند سيبويه ومنع ورودها بلفظ المستقبل؛ لأنّه لا يتعجب ولا يمدح إلّا بما وقع، وأنّ الإبهام الحاصل في معانيها يتميز عن الإبهام الغالب في غير الواجب؛ لكون الإبهام متلوّا بإفهام.

وكشف البحث عن الخلاف بين النّحاة في تحديد القوّة المقصودة في مسألة التّعجب؛ لأنّ الغالب في أداء معاني الكلام أن تكون في الحرف وجمود هذه الصّيغة جاء على خلاف الأصل لذلك وجد الخلاف فمنهم من ردها إلى جمود الصّيغة التّركيبية وهو الأغلب، ومنهم من ردّها للحرف باعتبار الأصل، ومنهم من ردّها للفعل.

أمّا المنصوبات بفعل متروك إظهاره فلم يصنفها سيبويه تحت الواجب وغير الواجب؛ لأنّه كشف عن معانيها الأساسية المتعددة كـ(الأمر، والتّحذير والإغراء، والتّحضيض والدّعاء، والتّمني والتّرجي، والمدح والشّكر، والاستفهام، والتّقرير، والتّوبيخ، والنّفي، والإثبات، والنّداء) التي لا يمكن إدراجها ضمن الواجب أو غير الواجب بسبب اشتراكها في حكم واحد وهو نصب الاسم بفعل متروك إظهاره؛ لذلك اكتفى سيبويه بالإفصاح عن معانيها لأنّه سبق أن صنّف هذه المعاني الأساسية في الواجب أو غير الواجب واشتراكها في الحكم لا يعني اشتراكها في المعنى.

وأطلق سيبويه على هذه المنصوبات معنى التّزجية ويريد به: القيد الذي يزيده المتكلّم على مجرّد الإثبات ليحمل غرضا خاصا كما في المصادر التي تحمل معنى التّوكيد الزّائد عن الأمر الحاصل في الإسناد ففي قولك: سمعا وطاعة، ففيها توكيد زائد على مجرّد الإثبات الكائن في الإسناد المحذوف وتقدير الكلام: أسمع سمعًا وأطيع طاعة، فهو أبلغ من الإسناد الدّالّ على

الإثبات فقط، نحو: أطيعك، وأسمع لك. وكذلك في الأمر: صبرا، وتقدير الكلام فيه: اصبر صبرا. فهو أمر أشدّ تأكيدا من قولك: اصبر، كما يمكن إدخال القيود التي تزيد على مجرّد الإثبات كالبدل والحال والصّفة وغيرها في معنى التّزجية، وأضاف الجرجاني على القيود اللّفظيّة في معنى التّزجية القيد المعنوي غير الظّاهر في اللّفظ كالتّشبيه المحذوف الأداة في اللفظ كقولك: زيد أسد فالتّشبيه هو الغرض الذي يسعى المتكلّم وليس الإثبات.

كما استكمل هذا الفصل الفرق بين المعاني المؤسّسة والمعاني غير المؤسّسة التي بُينت في الفصول السّابقة، وكشف أن بنية النّداء بنية عامّة غير مؤسّسة فهي بنية مكتملة التّركيب لكنّها غير مكتملة البنية الخطابية، فتملأ الموضع السابق للكلام إذا كان المخاطب غافلا متراخيا ويظلّ الموضع شاغرا متى حقق المخاطب إقبالا على المتكلّم، وقد نسب سيبويه معنى الكلام إلى القوّة الأخرى عندما قال: «**المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك**» فمعنى الكلام في قولك: يا زيد أقبل ينسب للأمر وليس للتّنبيه الموجود في النّداء.

الفصل السّادس

الواجب وغير الواجب في نماذج ممثلة من المصنفات النّحوية بعد سيبويه

توطئة:

يهدف هذا الباب إلى متابعة حضور هذه الثّنائيّة في نماذج من المصنّفات النّحوية بعد سيبويه، كالمقتضب للمبرد، والأصول لابن السّراج، وشرح الكتاب للسيرافي، والتّعليقة للفارسي، والخصائص وسرّ الصّناعة واللّمع لابن جني ، وشرح الرّضي للكافية ، والمغني لابن هشام، وكذلك بعض المنظومات الشّعريّة، وشروحها، للنّظر في كيفية شرحهم لهذه الثنائية، ومتى تضاءل حضور هذه الثّنائيّة في الكتب النّحويّة، ونلفت الانتباه إلى أننا لن نستقصي هذه الكتب لتجاوز هذا المبحث حدود البحث، وإنّما هو سبر أولي وفتح آفاق لمتابعة مسيرة هذا الثّنائيّة بعد كتاب سيبويه، ويتضمن هذا الفصل مبحثين :

ـ المبحث الأوّل: الكتب التي حافظت على الثّنائيّة على ما كانت عليه عند سيبويه.

ـ المبحث الثّاني: الكتب التي لم تحافظ على هذه الثّنائيّة.

المبحث الأوّل

الكتب التي حافظت على الثّنائيّة

بعد أن أثبتنا في الفصول السّابقة أن ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) مختلفة عن ثنائيّة الإنشاء والخبر و أقدم منها ، سيهتم هذا المبحث بدراسة مدى تأثّر النّحاة بثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) التي أسّسها سيبويه، وهل بقيت في المصنفات كما هي عند سيبويه؟

أوّلا: الواجب وغير الواجب في المقتضب، للمبرد (ت.٢٨٥هـ):

لقد تقاربت المصطلحات التي استعملها المبرد من المصطلحات التي وجدت في الكتاب، ولعلّ قرب زمن المبرد من زمن سيبويه جعله لا يختلف كثيرا عنه حتّى كاد أن يكون نسخة منه[١]، فيقول سيبويه في باب الفاعل: «**الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول**»[٢]، وقال المبرد فيه: «**هَذَا بَاب الْفِعْل الذى يتَعَدَّى الْفَاعِل إِلَى مفعولين**»[٣]، فهو لم يزد عن إعادة ترتيب الكلمات، وقال سيبويه في باب النّداء: «**هَذَا بَاب الْحُرُوف الَّتِي تنبه بهَا الْمَدْعُو**»[٤] فسماه المبرّد كما سماه سيبويه ولم يُغيّر فيه حرفا واحدا، لذلك تجد حضور ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) في المقتضب في كثير من المسائل التي صنفها سيبويه.

وقد صنّف بعض المعاني كتصنيف سيبويه، فأدخل في غير الواجب الأمر، والنّهي، والاستفهام[٥]، والدّعاء الذي نزله منزلة الأمر والنّهي[٦]، والجزاء[٧]، والنّفي واختصاص الحروف

---

[١] انظر: المصطلح النّحوي بين البصريين والكوفيين، ص١٥٦.

[٢] الكتاب، ٣٤/١.

[٣] المقتضب، ٩٣/٣.

[٤] انظر: الكتاب، ٢/ ٢٢٩، والمقتضب،٢٣٣/٤.

[٥] انظر: المقتضب، ١٤/٢، ١٢/٣، ١٣.

[٦] انظر: المقتضب، ٤٤/٢، ١٣٢، ٢٦٧/٣.

[٧] انظر: المقتضب، ٦٧/٢.

الزّائدة بغير الواجب[1]، ونصب الفعل المضارع[2]، وأدخل في الواجب، الفعل الماضي[3]، والمضارع المرفوع[4]، وجعل المستثنى والقسم يكونان في الواجب وغير الواجب[5].

ولم يقف المبرد عند تصنيف سيبويه بل دقق بعض المسائل فقال في (لكنّ، لكنْ) المخففة والثّقيلة: أنّها تكون لغير الواجب إن عطفت بها جملة في الْكَلَام المستغنى[6]، و(لكن) عند سيبويه واجبة وذلك قوله: «**وأما: لكن خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي**»[7].

وقد ترك المبرد تصنيف بعض المسائل التي صنّفها سيبويه، كإنّ وأخواتها (ليت، ولعلّ، وكأنّ)، وأخوات كان (أصبح، وأمس) وغيرها.

واستعاض عن مفهوم (الواجب، وغير الواجب) في تفسيره لـ(أن) بعد أفعال الاعتقاد بمفاهيم أخرى كـ(الثبوت، والاستقرار، والوقوع، وعدم الثبوت والاستقرار والوقوع)[8].

ثانيا: الواجب وغير الواجب في كتاب الأصول، لابن السّراج(ت.٣١٦هـ):

حذا ابن السّراج حذو سيبويه فكان أشد تمسكا بثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) من المبرد، وكان مقاربا للمسائل التي ذكرها وصنّفها سيبويه في هذه الثّنائيّة، ويمكن بيان المسائل التي صنفها ابن السّراج موافقا بها سيبويه:

ـ المركبات التي تكون واجبة:

(1) انظر: المقتضب، ٤/ ٤٢١.
(2) انظر: المقتضب، ٢/٢٣.
(3) انظر: المقتضب، ٤/ ١٠٨.
(4) انظر: المقتضب، ٢/٢٣.
(5) انظر: المقتضب، ٤/٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٤، ٤٠٦.
(6) انظر: المقتضب، ٤/١٠٨.
(7) الكتاب، ١/ ٤٣٥، ٤/ ٣٢٣.
(8) انظر: المقتضب، ١/ ٤٨، ٤٩، ٥٠.

الجملة الاسميّة[١]، والجملة الاسميّة المؤكّدة بـ(إنّ)[٢]، والجملة الاسميّة التي دخلت عليها كان[٣]، والفعل الماضي[٤]، و(إذ) المختصة بالدّخول على الفعل الواجب[٥]، والفعل المضارع المضارع المرفوع[٦]، والتّقرير[٧].

ـ المسائل التي تكون غير واجبة:

الأمر والنّهي، والاستفهام[٨]، والنّفي[٩]، والتّقليل الذي جعله أقرب للنّفي[١٠]، والألفاظ والألفاظ المبهمة الخاصة بغير الواجب كأحد وعريب وكتيع[١١]، وليت ولعلّ وكأنّ[١٢]، والمضارع المنصوب[١٣].

ـ المركبات التي تقع في الواجب وغير الواجب:

الاستثناء[١٤]، والقسم[١٥].

---

(١) انظر: الأصول، ١/ ٦٠، ٢/ ١٥٣.
(٢) انظر: الأصول، ٢/ ٢١٠.
(٣) انظر: الأصول، ٢/ ١٨٤.
(٤) انظر: الأصول، ١/ ٤٣، ٢٣٠.
(٥) انظر: الأصول، ٢/ ١٧٨.
(٦) انظر: الأصول، ٢/ ١٥٣، ١٦٧.
(٧) انظر: الأصول، ١/ ٩٠.
(٨) انظر: الأصول، ٢/ ١٥٤.
(٩) انظر: الأصول، ١/ ٨٤، ١٧٩.
(١٠) انظر: الأصول، ٢/ ١٨٦.
(١١) انظر: الأصول، ١/٢٤١،٨٤.
(١٢) انظر: الأصول، ٢/ ٢١٠.
(١٣) انظر: الأصول، ٢/ ١٥٥، ١٨٢.
(١٤) انظر: الأصول، ١/٩٢، ٢/ ١٨٦
(١٥) انظر: الأصول، ٢/ ٢٠٠.

واستدرك على سيبويه بعض المسائل التي سبقه المبرد بها حيث جعل (لكنّ) يستدرك بها بعد الإيجاب فتدخل على غير الواجب إذا كانت لترك قصة إلى قصة تامّة[1] وتكون للإيجاب كما ذكر سيبويه إذا كانت عاطفة اسما مفردا على اسم[2]، وزاد على المبرّد في تصنيف ما زال في (الواجب)، وذلك في قوله: «ما زال، ولَم يزلْ، **لا تقول: ما زالَ زيدٌ قائمًا فأعطيكَ، وإنما صار النّفي في معنى الإيجاب** من أجلِ أنَّ قولهم: زالَ بغير ذكر ما في معنى النّفي؛ لأنّك تريدُ عدم الخبرِ فكأنكَ لو قلت: زالَ زيدٌ قائمًا لكان المعنى زالَ قيامُه، فهو ضدكان زيدٌ قائمًا وكانَ وأَخواتُها إنّما الفائدة في أخبارها والإيجابُ والنّفي يقع على الأخبار، **فلما كان زالَ بمعنى: ما كانَ ثم أدخلتْ "ما" صار إيجابًا؛ لأنَّ نفيَ النفي إيجابٌ**»[3].

أمّا مسألة الجزاء التي صنّفها سيبويه في (غير الواجب) فلم يذكر هذا المصطلح وعوض عنه بعدم الوقوع والثّبوت ودلالته على الاستقبال[4]، ووصف التّعجب بالوقوع[5] كما وصف الماضي بالوقوع[6] والماضي عنده واجب كما أشرنا، **كذلك جعل (الممكن) مقابلا (للواقع)[7] وكأنّ الممكن يدلّ على غير الواجب.**

---

[1] انظر: الأصول، ١/ ٢٩٠، ٢٤٤، ٢/ ٥٧.

[2] انظر: الأصول، ١/ ٢٤٤.

[3] انظر: الأصول، ٢/ ١٨٤.

[4] انظر: الأصول، ٢/ ١٨٨. «فهذا خلاف الجزاء لأنّ الأوّل وإن كان سببًا للثاني فقد يكون واقعًا ماضيًا والجزاء ليس ليس كذلك... فإذا أدخلت عليها إنْ أحالت الماضي إلى المستقبل».

[5] الأصول ، ١/٩٩.

[6] انظر: الأصول، ٢/ ١٨٨. «فقد يكون واقعًا ماضيًا».

[7] الأصول ، ١/٩٩.

ثالثا: الواجب وغير الواجب في شرح الكتاب للسّيرافي(ت.٣٦٨هـ):

لقد تقيّد السّيرافي في شرح كلّ عبارة في الكتاب، وهو ما جعله ملتزما بهذه الثّنائيّة متمسّكا بها بل صنّف ما لم يصنّفه سيبويه، واستدرك، وقد اعتمدنا في قراءتنا لمفهوم (الواجب، وغير الواجب) في كتاب سيبويه على هذا الشّرح؛ لاعتماده على بيان نصّ سيبويه وتفصيله لما أُجمل، **ونوه إلى أنّ السّيرافي جعل مفهوم الإيجاب والموجب مرادفا للمفهوم (الواجب، وغير الواجب) في الاستعمال.**

وقد اطّرد مفهوم (الواجب، وغير الواجب) عند السّيرافي فتبع سيبويه في معظم المعاني التي صنّفها في (الواجب، أو غير الواجب):

١. المسائل التي تكون في (الواجب):

الجملة الاسميّة[١]، والجملة الاسميّة التي دخلت عليها (كان) [٢]، والجملة التي تدخل عليها (إنّ)[٣]، والفعل الماضي[٤]، ورفع الفعل المضارع[٥]، والمضارع المسبوق بالسّين وسوف الدّال على الوعد[٦]، والجملة التي تدخل عليها (إذا) [٧].

---

[١] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٢/٣٥٧. وذلك قوله: « والأصل (زيد قائم) قبل دخول ليس وفيه إيجاب قيامه في الحال».

[٢] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٢/٣٦١، ٣/٢٥.

[٣] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/ ١٧٣، ١١/ ٧٧ .

[٤] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٧٤، ١٠/١٥٩. «وذلك في قوله : لم تبدل من الموجب فيقال: أتاني القوم القوم إلا زيد» فوصف الماضي موجب.

[٥] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣، ٩/ ٢٠١، ١٠/ ٣٥، ٣٩، ١٥٩، ١٦٠.

[٦] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١١/ ٧٦، ٧٧، ٧٨.

[٧] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/ ١٩٣، ١٩٥.

٢. المسائل التي تكون في (غير الواجب):

الأمر والنّهي[١]، والجزاء[٢]، والاستفهام[٣]، والنّفي[٤]، ونزل الدّعاء منزلة الأمر والنّهي[٥]، والنّهي[٥]، وكذلك نزّل التّحضيض منزلة الأمر[٦]، وجعل التّقليل بمعنى الجحد (النّفي) [٧]، وأنزل التّحقير منزلة التّقليل[٨]، وأدخل في (غير الواجب) حروف الجر الزّائدة [٩]، والألفاظ النّكرة العامة الخاصّة كأحد وعريب وغيرها وجعلها خاصة بغير الواجب[١٠]، والمضارع المنصوب بأن وذلك في حديثه عن نصب الفعل المضارع بعد أفعال الاعتقاد[١١]، أو نصبه بعد حتى والواو والفاء و(أو)[١٢]، والمنصوب بـ(كي)[١٣].

٣. ما يكون في (الواجب، وغير الواجب):

الاستثناء[١٤]، والقسم[١٥].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/١٢٩.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ١٢٩، ٣/١٥٨، ٤/٢٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ٦١، ٢/١٢٩، ٣/ ١٥٨، ٤/ ٢٣.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٨١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/ ١٨٠

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/ ١٨٨.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٠٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٠/ ١٤، ١٥. وقال في (ربّ) الدّالة على القلة: «رب قد ضارعت النّفي»١/١٣٨.

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ١٤٠

(٩) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٨/ ١٨٠

(١٠) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٣/ ٦، ٧، ٨/ ١٨١ ، (٣/ ١٢، ١٣ ساقط من النسخة العلميّة)

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/١٧٢، ١٧٣.

(١٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/ ١٧٢، ١٧٣، ١٠/ ٣٥، ٣٩، ٤٤، ٥١، ٥٢.

(١٣) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٩/ ١٧٣، ١٧٤.

(١٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٨/ ١٦٩، ١٧٤، ١٨٩، ١٠/ ٥١، ٥٢، ٥٣.

(١٥) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي٣/ ٢٨٤، ١٠/ ١٠٢، ١٤٤، ١٤٥.

ودقق قول سيبويه في حرف (لولا) وشرحها في إطار ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) فأبان أنّه يكون واجبا عندما يدخل على النّفي (وغير واجب) عندما تدخل على المثبت، وذلك قوله: «يريد أنّك تقول: لولا زيد لأكرمتك، فزيد سبب أنّه لم يكرمه، وتقول: لولا زيد لم أكرمك، فزيد سبب كرامته، **والثّاني الذي هو الجواب إن كان منفيا في اللّفظ فهو موجب في المعنى وإن كان موجبا في اللّفظ فهو منفي في المعنى**»[1].

وصنف عددا من المسائل التي لم يصنفها سيبويه، فصنف (ما زال) في الواجب؛ لأنّ (زال نفي) و(ما) حرف نفي ونفي النّفي جعلها إيجابا[2]،وقال: في (هلّا، وألّا، ولولا، ولوما) بأنّهن إذا وقعن للماضي فهو للتّندم، والمستقبل للتّحضيض، **وذهب إلى أنّ الحال** يكون (واجبا، وغير واجب)، وذلك في قوله: «وإذا قال: قد فعل فنفيه لما يفعل لأنّهما للحال، ولما فيه تطاول تقول: ركب زيد، وقد لبس خفه، وركب زيد ولما يلبس خفه، **فالحال قد جمعهما وأحدهما منفي والآخر موجب**»[3]، وكذلك الصّفة جعلها ترد موجبة ومنفيّة، وذلك قوله: «وقد **يقع في العطف والصفة ما يكون الأوّل موجبا. والثّاني منفيّا**. فأما العطف فجاءني زيدٌ لا عمرٌو. ومررت بزيد لا عمرو **فالأوّل: موجب والثّاني منفيّ**، واختلفا في النّفي والإيجاب لدخول(لا) بينهما وأحدهما معطوف على الآخر... وتقول في الصفة: مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ، **وكريم خفض لأنّه صفة لرجل وإلّا أحدهم موجب، والأخر منفي**»[4].

واستخدم السّيرافي عددا من المصطلحات التي نابت عن الواجب (كالوقوع) عند تفسيره للماضي الذي صرح بوجوبه[5]، وعبر بالوجود والثّبوت عن بعض المسائل التي لم يصرح بوجوبها

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٥/ ١١١. نسخة دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد حسن.
(2) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ٣٥٨.
(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ١٥٩.
(4) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٨/ ١٦٩، ١٧٠
(5) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/٢٨٨.

بوجوبها كالمدح والذّم[١]، أو الاستقرار كما في التّعجّب[٢]، وعبر عن غير الواجب بما يفهم من معناه الإمكان حيث قال في الأمر: «**وتأمر بشيء يجوز أن يفعل ويجوز ألا يفعل**»[٣]، وقال في شرح معنى الجزاء: «**والمجازاة والشّرط هي معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون**»[٤]، وقال في الجزاء كذلك: «**وحق ما يجازي به ألا يدري أيكون أم لا يكون**»[٥]، وكذلك قال في الاستفهام والجزاء: «**لأنّ فعل الشّرط قد يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع كالاستفهام**»[٦]، يمكن أن نقول إن القول بمفهوم الإمكان وبذرته الأولى التي وجدت عند ابن السراج في إطار المقابلة بين (الواقع) و(الممكن)[٧]، وتفسير السّيرافي لبعض معاني غير الواجب (بالممكن) جعلت الباحثين يسقطون أقسام معاني الكلام عند المتكلّمين على معاني الكلام عند النّحويّين.

ويلاحظ في شرح السّيرافي أنّه استخدم ثنائيّة الواجب وغير والواجب، وثنائيّة الإنشاء والخبر في مسألة الجزاء فجعله خبرا وصنفه في غير واجب[٨]، وكذلك في القسم يكون خبرا ويدلّ على الواجب وغير الواجب، ثم فرق بين القسم الذي يكون خبرا، والقسم الذي يدلّ على الطلب الذي لا يلزم فيه تصديق ولا تكذيب[٩] فعندما قال بأنّ القسم خبر يكون واجبا واجبا وغير واجب دلّ على أنّ ثنائيّة الإنشاء والخبر لم تنبثق من الواجب وغير الواجب كما

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/١١ (ساقط من النّسخة العلميّة). وذلك قوله: «ولا يصح المدح والذم إلا بما وجد وثبت في الممدوح والمذموم».

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١١/ ٧٢، وذلك قوله: «ما محسن زيدا لأنّ أحسن فعل ماض يدلّ لفظه على استقرار الحسن الذي باستقراره فيه يستحق التعجب».

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/ ١٥٧.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ١٤٢.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ٧٤.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/ ١٥٨.

(٧) انظر: الأصول/ ١/٩٩.

(٨) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/١٢٩، ٤/ ٢٣.

(٩) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ١٤٤، ١٤٥.

ذكر بعض الباحثين[١] بدليل أنّه في موضع واحد بدأ ببيان الواجب وغير الواجب في مسألة القسم الذي يكون خبرا، ثم الفرق بين القسم الذي يكون خبرا والقسم الذي يكون طلبا.

رابعا: الواجب وغير الواجب في (التّعليقة، والإيضاح) للفارسي (ت.٣٧٧هـ):

لقد عرّف الفارسي الواجب بالخبر المثبت دون المنفي[٢]، وذلك في قوله: «ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع، الفعل بعد الفاء إذا كان جوابا لستة أشياء: النّفي، والاستفهام، والعرض، والتّمنّي، ويجمع ذلك كله أنّه غير واجب **فالواجب الخبر المثبت دون المنفي**»[٣]، ولم يذكر الفارسي مسائل هذه الثّنائيّة في كتابه الإيضاح إلّا في مواضع قليلة، وقد امتاز الإيضاح بالاختصار ولعلّ هذا ما صرفه عن التّوسع في بيان هذه الثّنائيّة، وقد ذكر (الواجب، وغير الواجب) في عدد من المواضع وذلك في إشارته إلى أن المضارع المنصوب ينتمي إلى غير الواجب[٤]، وأدخل في غير الواجب: النّفي، والأمر، والنّهي، والاستفهام، والعرض، والتّمنّي[٥]، وأشار إلى أنّ المضارع المرفوع يكون إيجابا[٦]وأدخل في الموجب وغير الموجب الاستثناء وبل[٧].

ومن خلال هذا التّفسير للفارسي نجد أنّ هذا المصطلح بدا مختلفا عما كان عليه من قبل عند سيبويه، فكأنّه بدأ الفارسي إلى التّقريب بين الخبر والواجب لكن هذا لم يستمر طويلا إذا عادنا إلى كتاب (التّعليقة) فقد قارب تصنيفه تصنيف سيبويه لكنّه أسقط بعض المسائل ولعلّ ذلك يرجع إلى طبيعة المنهج الذي سلكه في شرحه فهو لم يشرح كل نصّ في الكتاب واكتفى بتعليقه على بعض المسائل في شرح الكتاب، وهو ما صرفه عن التّوسع في بيان هذه الثّنائيّة

---

(١) انظر: الفصل الأوّل، ص٢٦.

(٢) انظر: الإيضاح، ٢٤٣.

(٣) انظر: الإيضاح، ٢٤٣.

(٤) انظر: الإيضاح، ٨١.

(٥) انظر: الإيضاح، ٢٤٣.

(٦) انظر: الإيضاح١٠١، ٢٤٤.

(٧) انظر: الإيضاح ١٧٥، ٢٢٤.

كما فعل السّيرافي، وأمّا المسائل التي تناولها في التّعليقة فكانت قريبة من المسائل التي ذكرها سيبويه في الكتاب فصنف المسائل التّالية:

١. المسائل التي صنّفها في الواجب:

الجملة الاسميّة[١]، و(إن، ولكن) التي تدخل على الواجب[٢]، والفعل الماضي[٣]، رفع الفعل المضارع[٤]، والفعل المضارع المسبوق بالسّين[٥].

٢. المسائل التي صنّفها في (غير الواجب):

الجزاء[٦]، الاستفهام[٧]، والنّفي[٨]، وجعل التّقليل بمنزلة النّفي[٩]، وزيادة حرف حرف الجر في غير الواجب[١٠]، نصب الفعل المضارع[١١]. وصنف (حسب) وهي من أفعال الاعتقاد الدّالّة على الظّن بأنّها غير واجبة، وذلك قوله: «العمدة في نصب ما بعد الفاء أن يكون ما قبله غير واجب، فلذلك جاز حسبته شتمني فأثب عليه»[١٢].

٣. المسائل التي تكون في الواجب وغير الواجب:

الاستثناء[١٣]، والقسم[١٤].

---

(١) انظر: التّعليقة، ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر: التّعليقة، ١/ ١٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢/ ٥٣، ٢٧٥.

(٣) انظر: التّعليقة، ١/٢٣١، ٢/٤٥.

(٤) انظر: التّعليقة، ٢/ ١٣٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

(٥) انظر: التّعليقة، ١/ ١٣٢، ٢/ ١٢٨، ١٤٢، ١٤٤.

(٦) انظر: التّعليقة، ٢/ ١٦٧، ١٩٩.

(٧) انظر: التّعليقة، ١/٤٧، ٦٧، ٢/١٤٤، ١٦٧.

(٨) انظر: التّعليقة، ١/٤٧، ٦٧، ٢/ ١٩٩.

(٩) انظر: التّعليقة، ١/٥٥، ٢/٢١، ١٤١.

(١٠) انظر: التّعليقة، ١/٤٧، ٦٧، ٢/ ٥٠.

(١١) انظر: التّعليقة، ٢/ ١٣٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

(١٢) التّعليقة، ٢/١٥٤.

(١٣) انظر: التّعليقة، ٢/ ٤٥.

(١٤) انظر: التّعليقة، ٢/ ١٣٣.

وقال في مسألة (أحد) التي قال عنها سيبويه «**ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضعٍ واجبٍ**»[1]، قال الفارسي في (أحد): «أحد يجري على ضربين: أحدهما يراد به (واحد)... وهذا يقع في الإيجاب...، والضّرب الثّاني من ضربي (أحد) أن يقع حيث يراد العموم نفيا كان أو إيجابا بعد أن يكون بمعنى الجماعة، كقولك في الإيجاب: (كلّ أحد يعلم هذا) أو (كلّ أحد جاء فله درهم) فهذا إيجاب.

وأمّا وقوعه في النّفي وغير الواجب فقولك: ما جاءني من أحد، وهل من أحد)»[2]، فجعل أحدا الدّالة على العموم تكون في (الواجب، وغير الواجب) وهذا استدراكٌ وتدقيق من الفارسي على سيبويه إذ جعلها تدخل على الإيجاب لكنّ المثال الذي ذكره: (كلّ أحد جاء فله درهم) فهذا عند سيبويه **بمنزلة الجزاء والجزاء غير واجب، أمّا الفارسي فهو يرى أنّها موجبة**. وقال في موضع آخر: «إنّ الاستفهام يجاب كما يجاب الشّرط»[3]، لم يفصل الفارسي الفارسي في هذا الموضع متى يكون الجزاء والاستفهام إيجابا، ولعلّه أراد بالجزاء الموجب (الشّرط غير الجازم)، أمّا في الاستفهام فقد شرح عبارة سيبويه: «**فإن كنت تريد أن تقدرّه**[4]، **بأنّه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون**، لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب. **قال أبو علي: هذا إذا كان الاستفهام تقريرا**»[5]، فأبان بأنّ المقصود بالواقع هو الاستفهام التّقريري، وكذلك ذكر في شرح شرح الآية التي ذكرها سيبويه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[6] «هذا واجب، وهو تنبيه ليس بنفي فيحمل عليه فتصبح»[7].

---

(1) الكتاب، ١/ ٥٤.
(2) التعليقة، ١/ ٨٩_ ٩١.
(3) التعليقة، ٢/ ١٦٧.
(4) في الكتاب تقرّره ٣/٩٥.
(5) التعليقة، ٢/ ١٦٧.
(6) سورة الحج، آية:٦٣.
(7) التعليقة، ٢/ ١٥٧.

وهنا جعل الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[1] واجبا، ويُلحظ أنّ **الفارسي في تفسيره لمفهوم الواجب قد يفسره مرّة بالموجب وأخرى بالإيجاب أمرادفة هذه المفاهيم للواجب، أم مغايرة؟** إن كتب الفارسي متعددة وتحتاج إلى بحث في مؤلفاته التي لا يمكن متابعتها في هذا العرض المختصر.

وقد بدت هذه الثّنائيّة مرتبطة عند الفارسي بالخبر الثّابت غير أن هذا الحد للواجب وهو «الخبر الثّابت» لم يذكره الفارسي في التّعليقة، ويُذكر أن الإيضاح سابق في التّأليف على التّعليقة.

خامسا: الواجب وغير الواجب في (سرّ صناعة الإعراب، واللّمع، والخصائص) لابن جني (ت.٣٢٩هـ) :

لقد كانت إضافة ابن جني في كتابه (سرّ الصّناعة) هو ربط الصّيغ الصرفية بمعاني الكلام حيث ذكر أن بعض الصّيغ تدلّ على الإيجاب والإثبات وذلك في قوله: «قولهم أعْجَمْت وزنه **(أَفْعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ) هذه وإن كان في غالب أمرها إنّما تأتي للإثبات والإيجاب،** نحو: أكرمت زيدا أي: أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه: أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له. **فقد تأتي (أَفْعَلْتُ) أيضا يراد بها السّلب والنّفي،** وذلك نحو: أشكيت زيدا: إذا أزلت له عما يشكوه...، ونظيره أيضا (أشكلت الكتاب) أي زُلت عنه إشكاله. وقد قالوا أيضا عجّمت الكتاب، فجاءت (فَعَّلْت) للسّلب أيضا، كم جاءت (أَفْعَلْتُ).

ونظير (عَجَّمت) في النّفي والسّلب قولهم: (مَرَّضْتُ الرّجل) أي داويته ليزول مرضه، (وقَذَّيت عينه) أي: أزلت عنها القذى، ومنه (رجل مُبَطَّن) إذا كان خميص البطن، كأنّ بطنه

[1] سورة الحج، آية:٦٣.

أخذ منه فجاءت (فعّلت) للسّلب أيضا، وإن كان في أكثر الأمر للإيجاب، نحو: علّمته، وقدّمته، وأخّرته، وبخّرته، أي : أوصلت هذه الأشياء إليه...

ونظير (فَعَّلت) و(أَفْعَلْتُ) في السّلب أيضا، (تَفعَّلت)، قالوا: تَحَوَّبْت، وتَأَثَّمت، أي تركت الحوب والإثم، **وإن كانت "تَفَعَّلْت" في أكثر الأحوال تأتي للإثبات**، نحو: تَقَدّمت، وتأخّرت، وتعجّلت، وتأجّلت»[1].

ويفسر هذا التّصنيف للصّيغ الصّرفية أنّ معاني الكلام في العربيّة قد تتولّد من الأفعال كما تولّدت من الحروف، وقد أشار هنا إلى أنّ هذه الصّيغ الأكثر في معناها أن تكون للإيجاب لكنّ قد يدخلها النّفي من المعنى المعجمي، وهو ما يفسر أن الابتداء وإن كان في أغلبه موجبا؛ لأنّ معاني الكلام غالبا ما تكون في الحروف إلّا أن المعاني الصّرفية والمعجميّة لها دور في هذه الثّنائيّة فقد تصرف المعنى إلى غير الواجب ، نحو: أقلّ رجل يقول ذاك، كما يفسر هذا التّصنيف للصّيغ الصّرفيّة ما ذهب إليّه جمهور البصريين في اعتبارهم صيغة (افْعَل) أصل في الدّلالة على الأمر وهو غير واجب، ويَرِدّ قول المبحوث الذي ذهب إلى أنّ النّفي بالفعل لا يكون نفيا بل يكون إثباتا[2].

أمّا كتاب (اللّمع) فقد كان مختصرا واكتفى فيه بذكر الأحكام النّحويّة بصيغة موجزة ولم يذكر هذه الثّنائيّة إلّا في أربعة مواضع:

ـ الموضع الأوّل قابل بين الواجب وغير الواجب ومثّل للواجب بالفعل الماضي، ومثّل لغير الواجب بالنّفي والاستفهام[3].

---

(1) سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٣٧-٣٨.

(2) أخرج للمبحوث الأفعال الصّريحة (أنفي) من الدلالة عن معنى الكلام بحجة أن معاني الكلام في العربية تتحقق بالحروف، انظر: إنشاء النّفي، ١١٥ـ ١١٧.

(3) انظر: اللّمع، ١١٩.

_الموضع الثّاني: فذهب إلى أنّ (لكنْ) يستدرك بها في الواجب وغير الواجب إذا وقع بعدها جملة [1].

وفي كتابه الخصائص الذي ناقش فيه مسائل مختلفة في بنية اللّغة وفقهها، ولم يعرض فيه كلّ المسائل النّحويّة ويتتبعها كما في الكتب النّحويّة، لكنّه صنّف بعض المسائل في الواجب وغير الواجب، فصنّف في الواجب: الجملة الاسميّة[2]،وكذلك لن أبرح وجعل (أبرح) وحدها لا تستعمل في الواجب[3]، والفعل الماضي، وفسر وقوع غير الواجب بلفظ الماضي كما في الدّعاء والجزاء تحقيقا وتثبيتا له، وتفاؤلا بوقوعه[4].

وأدخل في غير الواجب: الاستفهام والنّفي[5]. وذكرهما في: «باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها» فعرض في موضع واحد كيف يعود الاستفهام إلى معنى الخبر إذا خالطه معنى التّعجب ثم لفظ الواجب إذا لحقته همزة التّقرير عاد نفيا، ولفظ النّفي إذا لحقته همزة التّقرير عاد واجبا، فعرض الاستفهام وحال خروجه عن معناه في كلّ الثّنائيّتين ففسره مرّة بثنائيّة الخبر والإنشاء وأخرى بثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) ولم ينزل أحدهما منزلة الأخرى، وذلك قوله[6]: «باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها:

من ذلك لفظ الاستفهام؛ إذ ضامه معنى التّعجب استحال خبرًا. وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرّجل في الفضل، ولست مستفهمًا. وكذلك مررت برجل إيّما رجل؛ لأنّ ما زائدة. وإنّما كان كذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر والتّعجب ضرب من الخبر. فكأنّ التّعجب لما طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله: من الخبرية.

---

[1] انظر: اللّمع، ٢٨٨.

[2] انظر: الخصائص، ١/٣٠٠.

[3] انظر: الخصائص، ٢/ ٢٨٦.

[4] انظر: الخصائص، ١/١٢٧.

[5] انظر: الخصائص، ١/٣٠٠.

[6] الخصائص، ٣/ ٢٧٢.

ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التّقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النّفي عاد إيجابًا. وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[1] أي ما قلت لهم، وقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[2] أي لم يأذن لكم. وأمّا دخولها على النّفي فكقوله- عز وجل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[3]».

وقد استعمل ابن جني مصطلح غير الموجب، والإيجاب، وذلك عندما ذكر أنّ أسماء العموم لا تكون في الموجب بل تختص بدخولها على غير الموجب: نحو أحد، وديّار، وكَتِيع ، وأرِم[4]. وجعل (ما زال) إيجابا وذلك قوله: «نفى ونفي النّفي إيجاب»[5]. **وبهذا المسائل الجزئية لا نستطيع القطع في رأي ابن جني في معنى هذه المفاهيم، حيث لم يتبين للباحثة أهي مرادفة للواجب في استعماله أم لا؛ لنقص المعطيات في الكتب التي اطّلعنا عليها وله مصنفات أخرى لم نقف عليها قد يكون لها دورٌ في تحديد موقفه.**

---

[1] سورة المائدة، آية:١١٦.
[2] سورة يونس، آية:٥٩.
[3] سورة الأعراف، آية:١٧٢.
[4] انظر: الخصائص، ١/٢٣.
[5] الخصائص، ١/٣٠٣.

المبحث الثّاني

الكتب التي لم تحافظ على مفهوم (الواجب، وغير الواجب)

لقد عُرِض في المبحث السّابق كيف بقيت الثّنائيّة عند بعض النّحاة كما كانت عند سيبويه، لكنّ هذا الثّبات لم يستمر فقد بدأ مفهوم (الواجب، وغير الواجب) يتحول إلى جزء من ثنائيّة الخبر والإنشاء، وسيُعنى هذا المبحث بعرض هذا المفهوم، وما هي المفاهيم التي عوضتها، وكيف اندثر ذكر هذه الثّنائيّة عند بعضهم.

أولا: الواجب وغير الواجب في توجيه اللّمع، لابن الخبّاز (ت.٦٣٩هـ):

فقد أظهر ابن الخبّاز ارتباط الواجب بثنائيّة الخبر في موضعين، وعرف الواجب بـ«الخبر الثّابت»[١]، وذكر في نصّ مقارب لما في الإيضاح وذلك في حديثه عن إضمار أن بعد الفعل فقال: «إضمارها بعد الفاء وذلك مع ثمانية أشياء: الأمر... والنّهي.. والنّفي... والاستفهام... والتّمني، والعرض والتّحضيض، والدعاء... ويجمع ذلك كله أنه غير واجب، والواجب الخبر الثّابت»[٢]، وقال في تعريف الموجب: هو «الخبر الثّابت»[٣] فالواجب والموجب عند ابن الخبّاز بمعنى واحد،

وقد صنف في الواجب أغلبُ أخوات كان وذلك قوله: «**أمّا كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، فيجوز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها أفعال متصرفة واجبة،** أمّا ما زال وما برح ، ما فتئ ، وما أنفك، فمذهب البصريين أنّه لا يجوز تقدم أخبارها عليها فلا نقول: قائما ما زال زيد؛ لأن فيها ما النافية، وما في حيزها لا يتقدمها، ومذهب الكوفيين جواز التقدم ؛ **لأن معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول (ما) فلما دخلت (ما) قلبت**

---

[١] انظر: توجيه اللّمع، ١٢٠، ٣٦١.

[٢] انظر: توجيه اللّمع، ٣٦١.

[٣] توجيه اللّمع، ٢١٤.

المعنى إيجابا، فصار ما زال زيد قائما، بمنزلة كان زيد قائما، وثم يقدم الخبر، فكذلك هنا»[١]، كما أدخل في الواجب الفعل الماضي لكونه خبرا ثابتا[٢].

وصنف في غير الواجب: الأمر، والنّهي، والنّفي، والاستفهام، والتّمني، والعرض والتّحضيض، والدّعاء[٣]، وجعل التّقليل مقاربا للنّفي[٤]، وصنف في الموجب وغير الموجب: الاستثناء[٥]، والقسم[٦]، ولكن المتوسطة بين جملتين[٧]، والموجب وغير الموجب مساوٍ لمعنى الواجب وهو الخبر الثّابت عند ابن الخبّاز.

فاحتفظ ابن الخبّاز بمصطلح (الواجب) لكنّه أصبح مقتصرا على الخبر المقابل للمنفي، وأصبحت ثنائيّة الواجب وغير الواجب لا توافق ثنائيّة سيبويه فالواجب عنده لا يخرج عن تمييز داخل الخبر وهو ما يتعارض مع مسألة الجزاء؛ لأنّ الجزاء خبر ثابت وصنفه سيبويه بغير الواجب، أمّا ابن الخبّاز فقد عرف الواجب بالخبر الثّابت فيدخل في الواجب كلّ خبر ثابت، كذلك يتعارض في مسألة ظننت التي تكون خبرا ثابتا فهي تكون في الواجب وغير الواجب وهي إن دخلت عليها أن النّاصبة للفعل التي تصير الفعل غير واجب أصبحت غير واجبة، وإن دخلت عليها أن المؤكّدة تكون واجبة.

وعوض ابن الخبّاز مفهوم الواجب عند سيبويه في بعض المسائل بمفهوم (الثّابت، والمتحقق) وذلك في تعليله عدم دخول نون التّوكيد على الماضي فقال: «ولا يدخلان على الماضي؛ لأنّه ثابت متحقق والمقصود منها توكيد ما يقع»[٨]، وهذا المصطلح وصف به التّعجب وذلك في قوله: «ما أحسن يكون فعله ماضيًا، **ولا يكون فيه مضارع ولا أمر؛ لأنّ**

---

[١] انظر: توجيه اللّمع، ١٣٩.
[٢] انظر: توجيه اللّمع، ٢١٤.
[٣] انظر: توجيه اللّمع، ٣٦١. ١٢١، ١٣٩.
[٤] انظر: توجيه اللّمع، ٢٣٢.
[٥] انظر: توجيه اللّمع، ١٤٦، ٢١٤.
[٦] انظر: توجيه اللّمع، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٢.
[٧] انظر: توجيه اللّمع، ١٤٩.
[٨] انظر: توجيه اللّمع، ٥٢٥.

التعجب إنّما يكون من شيء ثابت فكان صيغة الماضي أولى»[١]، وحمل معنى التّعجب خبرا فقال: «فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبرُ»[٢]، وقال في صيغة المدح والذّم: «وإنّما اختيرت لهما صيغة الماضي؛ لأن المبالغة في المدح والذم، **إنّما تكون في الشّيء الثّابت**»[٣]، فإن كانت كانت هذه المعاني أخبارا كما وصفها وتحمل معنى الثّبوت فيمكن إدراجها عن ابن الخبّاز في الواجب.

وعوض مصطلح (غير الواجب) بغير المتحقق وذلك قوله: «أن الخفيفة لا يعمل فيها إلا الفعل غير المتحقق»[٤].

وكذلك وقع تأويل ثنائيّة الواجب وغير الواجب بثنائيّة الخبر وغير الخبر وذلك في حديثه عن (ليت، ولعلّ) فقال: «لو قلت ليت زيدا قائم وعمرو فرفعت عمرا بالابتداء لكان التقدير: وعمرو قائم وهذا كلام خبري والكلام الذي قبله تمنٍّ، فقد عطفت الخبر على غير الخبر ألا ترى أنّهم لا يجيزون: قم ويذهب عمرو إذا جعلت الواو عاطفة»[٥].

ولم تقف جهود ابن الخبّاز عند التّقريب بين ثنائيّة الواجب، وغير الواجب وثنائيّة الخبر والإنشاء فقد أبان أقسام معاني الكلام عند المتكلّمين وأفصح عن معنى الواجب عند النّحاة وفي أي قسم يقع عن المتكلّمين فقال: «إن معنى الجملة لا يخلو من أن يكون واجبا، أو ممكنا، أو ممتنعا:

فالواجب: هو الذي لابد من وجوده، كقولك: الثلج بارد.

والممتنع: الذي يستحيل وجوده: كقولك الحجر إنسان.

والممكن : هو الذي يجوز وجوده وعدمه.

---

[١] انظر: توجيه اللّمع، ٣٨٣.
[٢] انظر: توجيه اللّمع، ٣٨١.
[٣] انظر: توجيه اللّمع، ٣٨٩.
[٤] انظر: توجيه اللّمع، ٣٥٧.
[٥] انظر: توجيه اللّمع، ١٥٦.

فالواجب لا يخبر به؛ لأنّه معلوم، والممتنع لا يخبر به لأنّه كذب، والثّالث يخبر به، فإن عرض فيه كذب أو صدق فذلك بالنسبة إلى القائل، أو إلى شيء من علق المعنى»[1]، كما ربط بعض معني الكلام بهذه المفاهيم (الجهة) وذلك قوله: «**أنّ التّمني يكون للممكن والممتنع** تقول في الممكن: ليت زيدا يقدم وفي الممتنع ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾[2]... **أمّا الرّجاء فلا يكون إلا للممكن**»[3].

وقد غلب استعمال الواجب عند ابن الخبّاز في بيان حكم نحوي، ولعل هذا يفسر عدولهم إلى الموجب لتفسير المعنى عن الواجب وقد أظهر ابن الخبّاز أنّهما بمعنى .

ثانيا: الواجب وغير الواجب في (شرح الرّضي على الكافية) (ت.٦٨٨هـ):

لقد ظهر في شرح الرّضي كلا الثّنائيّتين ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) وثنائيّة (الإنشاء، والخبر) وقد غلب استعمال الرّضي للواجب في الأحكام النّحوية، ولم نقف على مفهوم الواجب الذي يدلّ على معاني الكلام إلّا في ثلاثة مواضع: وذلك قوله في رفع الفعل بعد (إذن): « إذن أكرمك: إذن إكرامُك حاصل، أو واجب»[4]، وقال في تفسير معنى عسى إذا خرجت عن الإنشاء: « قال الجوهري: عسى من الله واجبة، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلا في المجهول»[5]، وقال في النّكرة: « **إنّ النكرة في غير الواجب تفيد العموم** في الأغلب، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة، **والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب**»[6] ، **ويظهر في هذا الشّاهد كأن معنى غير الواجب هو معنى غير الموجب**، فهل كان كثرة دلالة الواجب عنده على الحكم النّحوي جعله يعدل إلى معنى الموجب، وما الفرق بين هذين المفهومين؟

---

[1] انظر: توجيه اللّمع، ١٠٨.
[2] انظر: توجيه اللّمع، ١٤٩، ١٥٠.
[3] سورة الفرقان، آية: ٢٨.
[4] انظر: شرح الرّضي، ٤/٤٥.
[5] انظر: شرح الرّضي، ٤/٢١٤.
[6] انظر: شرح الرّضي، ٤/٤٠٠.

ويلحظ في تصنيف الرّضي للموجب وغير الموجب للتّراكيب النّحويّة، التّقارب بينه وبين سيبويه في تصنيف بعض التّراكيب، إذ أدخل في الموجب: الجملة الاسمية [١]، والجملة الاسميّة المؤكّدة بـ(إنّ)[٢]، وكان وأخواتها[٣]، والفعل الماضي [٤]، والمضارع المرفوع[٥]، وبلى يجاب بها النّفي[٦]، ويجمع هذه المسائل أنّها أخبار ثابتة.

وأدخل في غير الموجب: النّهي[٧]، الاستفهام [٨]، النّفي[٩]، وجعل التّقليل بمنزلة النّفي[١٠]، وزيادة حرف الجر(من، والباء) للتّأكيد[١١]، والنّكرة في غير الواجب تدلّ على العموم، ومن ألفاظ العموم أحد، وعَريب، وديّار، وغيرها[١٢]. وأشار إلى أن الاستثناء يقع في الواجب وغير الواجب[١٣].

وقد جعل الرّضي المضارع المرفوع موجبا، فلم يقابل بينه وبين المضارع المنصوب غير الواجب كما قال النّحاة، وفرق بينه وبين المضارع المرفوع بأنّ المرفوع يقصد به المتكلّم الإخبار عمّا وقع في الحال أو حكاية الحال الماضية[١٤]، أمّا المنصوب فيقصد المتكلّم أن مضمون الفعل سيحصل بعد زمن الاخبار (الاستقبال) وذلك في قوله: «**هذا كله في رفع ما بعد حتى، وإن قصد المتكلّم أن مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا**

---

[١] انظر: شرح الرّضي، ٤/١٩٩.

[٢] انظر: شرح الرّضي، ١/ ٤٧٦.

[٣] انظر: شرح الرّضي، ٢/ ٤،٦٠١/ ١/ ١٩٧. فقال فيها موجبة وإيجاب.

[٤] انظر: شرح الرّضي٢/ ٨٠، ٨٣، ٩٧، ٩٩، ١٠٨، ١٢١، ١٧٧، ٤/٨٢، ٤١٧، ٤١٨.

[٥] انظر: شرح الرّضي، ٤/ ٤٥.

[٦] انظر: شرح الرّضي، ٢/ ٣٤٩، ٤٢٦، ٤٢٨.

[٧] انظر: شرح الرّضي، ١/٢٩٤، ٤/٢٦٨.

[٨] انظر: شرح الرّضي، ١/ ٢٩٤، ٤/٢٦٨.

[٩] انظر: شرح الرّضي، ١/ ٢٩٤، ٢/ ٩٣، ٩٩، ٣/ ٢٣٧، ٤/ ٢٦٨.

[١٠] انظر: شرح الرّضي، ٢/٩٣.

[١١] انظر: شرح الرّضي، ٢/ ١٠٩، ١٠٧، ٤/٢٦٠، ٢٦٨.

[١٢] انظر: شرح الرّضي، ١/ ٢٩٤، ٢/١١٣، ٣/٣٤٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤/ ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١.

[١٣] انظر: شرح الرّضي، ١/٤٧٤، ٢/ ٨٠، ٨٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٨٦، ١٢١.

[١٤] انظر: شرح الرّضي، ٤/٥٧.

يجب النصب إن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله»[1]، لم يميز الاختلاف بين رفع المضارع ونصبه بثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) بل عوض هذه الثنائيّة بمفاهيم الزمن.

ثالثا: الواجب وغير الواجب في مغني اللّبيب لابن هشام (ت.٧٦١هـ):

لقد تضاءلت حُضور هذه الثّنائيّة عند ابن هشام وأقتصر على مفهوم (الموجب، والإيجاب)، وكان معظم ما صنّفه في الموجب هو الخبر الثّابت حيث ذكر الموجب في الجملة الاسميّة المثبتة[2]، والجملة الاسميّة المؤكّدة[3]، والفعل الماضي[4]، وبلى التي تكون إيجابا للمنفي[5]، أمّا غير الموجب فلم يكن له حضور في المصطلح لكنّه كان يشير إليه في مقابلته في الإيجاب نحو: مقابلته بين السّلب والإيجاب في العطف[6]، وكذلك مقابلته في الاستثناء بين النّفي والإيجاب[7] وكذلك في زيادة حرف الجر من وذلك قوله: «أَن الصَّحِيح أَن (من) لَا تقحم فِي الْإِيجَاب»[8] وقال في زيادة الباء: «وَالْبَاء لَا تدخل فِي الْخَبَر فِي الْإِيجَاب»[9]. فالإيجاب استحال إلى جزء من الخبر كما يظهر في الشّواهد التي عرضها هي الأخبار الثّابتة المقابلة للنّفي، ونقل ابن هشام عن السّهيلي أن الاستفهام التّقريري خبر موجب واعترض عليه

---

[1] انظر: شرح الرّضي، ٤/ ٥٨، ٥٩.
[2] انظر: مغني اللّبيب، ٢/ ٣٥٠.
[3] انظر: مغني اللّبيب، ٢/ ٦٧٦.
[4] انظر: مغني اللّبيب، ١/ ١١٢.
[5] انظر: مغني اللّبيب، ٢/٦٠٧.
[6] انظر: مغني اللّبيب، ١/ ٢٩٣.
[7] انظر: مغني اللّبيب، ١/٧٠.
[8] انظر: مغني اللّبيب، ٢/٣٨٠، ١/٧٨.
[9] انظر: مغني اللّبيب، ٢/٤٥٢.

بأنّه يجاب ب(بلى) و(بلى) لا تدخل على الموجب، وأنّ الشّواهد التي استشهدوا بها في كون (بلى) تكون جوابا في الاستفهام المجرّد قليل ولا يحتجّ به(١).

أمّا الواجب فقد فسر به الأحكام النّحوية فقط، ولم يدل على هذه الثنائية.

رابعا: الواجب وغير الواجب بعد النّظم للأحكام النّحويّة، ومتن الآجرومية:

لقد كانت ألفية ابن معطي أوّل نظم شعري في الأحكام النّحوية لكنّها لم تخل من هذه الثّنائيّة فقد أبان بأن الجملة الاسميّة المؤكّدة ب(إن) تكون واجبة، وذلك قوله:

كَأَنَّمَا وَلَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةْ وَحَيْثُ أَلْغَيْتَ إِنِ الْخَفِيفَةْ
مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لامَا تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلامَا(٢)

وفرق بهذه الثّنائيّة بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية بمعنى الواجب، وذلك في قوله:

تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكْتُ نَاصِبَهْ وَاخْفِضْ بِكَمْ حَيْثُ تَكُونُ

وأدخل في غير الموجب النّفي والنّهي والاستفهام، وذلك في قوله: «الاسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْمُوجبِ

وَ إِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ الاِسْتِفْهَامِ أَوْ لاَ

ثم جاءت بعدها ألفية ابن مالك التي ووصفها بأنّها فائقة لألفية ابن معطي(٥)، وكان هذا هذا النّظم لتيسير الأحكام النّحويّة على المتعلّمين وتجد اهتمام ابن مالك فيها منصبا على بيان الأحكام النّحويّة، ولذلك خلت من ثنائيّة (الواجب، وغير الواجب) لأنّها ثنائيّة في معاني

(١) انظر: مغني اللّبيب، ١/ ١١٤.
(٢) ألفية ابن معطي ٢٩، الصّفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، ١/٦٦.
(٣) ألفية ابن معطي، ٣٧، الصّفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، ١/٢٧٧.
(٤) ألفية ابن معطي، ١٦.
(٥) انظر: ألفية ابن مالك، ١/٩.

الكلام، وكان لها تأثير في الكتب اللّاحقة ففي شرح ابن عقيل مثلا خلا من هذه الثّنائية إلا في باب الاستثناء وذلك في مقابلته بين المنفي والموجب واختفى منها مصطلح (الواجب، وغير الواجب)[1]، وكذلك تضاءل ذكر هذه الثّنائيّة في (متن الآجرومية) ولم تحتفظ بمفهوم (الواجب، أو الموجب) إلّا في باب الاستثناء فقط[2]، ولعلّ السبب في اندثار الثّنائيّة هو سعي النّحاة إلى المختصرات التّعليمة التي تكتفي ببيان الأحكام النّحوية مجرّدة من المعاني المقاميّة.

وما ذُكر في هذا الفصل هو نتائج أوّليّة تحتاج إلى مزيد من البحث لفهم معنى الخبر والإنشاء عند الباحثين، ثم النّظر في علاقة الخبر المثبت في الواجب هل اطّردت في كلّ المسائل؟ وما هي المسائل التي أدخلت في الخبر، وما هي المفاهيم التي عوضت عن هذه الثّنائيّة، ولعلّ هذا الفصل أسهم في لفت النّظر إلى مسار هذه الثّنائيّة بعد كتاب سيبويه، ولم يسع الباحثة تعميق البحث في هذه المصنّفات التي تحتاج إلى بحث موسع يبين فيه صلة معاني النّحو بمعاني المقام التي جردت منه في الكتب المعاصرة.

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢.

(2) انظر: متن الآجرومية، ١/ ٢٠

خلاصة الفصل السّادس

كشف هذا الفصل أنّ دراسة الثّنائيّة بعد سيبويه اتجهت اتجاهين: الاتجاه الأوّل حافظ على هذه الثّنائيّة كما كانت عند سيبويه، وكان من أهم المحافظين على هذه الثّنائيّة: المبرد في كتابه المقتضب حيث اقتربت المصطلحات من سيبويه فكانت ثنائيّة الواجب وغير الواجب حاضرة في تصنيف المسائل، وأصبح تصنيفه للمسائل قريبًا من تصنيف سيبويه، وحذا ابن السّراج حذو المبرد في تصنيف هذه الثّنائيّة، وكان قد عوّض مفهوم الإمكان عن مفهوم غير الواجب في تفسيره معناه، أمّا السّيرافي فقد تقيّد بنصّ عبارة سيبويه وشرحها وهو ما جعله ملتزما بهذه الثّنائيّة متمسكا بها فصنف كثيرا من المسائل التي لم يصنفها سيبويه، وفسر عددا من المسائل وشرحها في إطار ثنائيّة الواجب وغير الواجب، كما فسر بها بعض الضرائر الشّعريّة بهذه الثّنائيّة، أمّا الفارسي فقد عرف الواجب بالخبر المثبت وبهذا التّعريف في الإيضاح ابتدأت المقاربة بين الواجب والخبر، لكنّه حافظ في بعض كتبه على تصنيف سيبويه كما في التّعليقة، وأخيرا ابن جني الذي كان له السّبق في تصنيف الصّيغ الصّرفية، ليكشف بهذا القول أن الصّيغ الصّرفيّة لها دور في تحديد معاني الكلام.

أمّا الاتّجاه الآخر: النّحاة الذين لم يحافظوا على هذه الثّنائيّة، وكان لكتاب الإيضاح تأثير كبير في المصنفات النّحويّة حيث تأثر ابن الخبّاز في نصّ الإيضاح فذكر أن الواجب والموجب هو الخبر الثّابت، وتناول الواجب والموجب بوصفهما معنى واحدا، وأمّا الرضي فقد غلب عنده استعمال الواجب بمعنى الحكم النّحوي أمّا مفهوم الموجب وغير الموجب فقد حصر التّراكيب التي تنضوي تحتها. وتضاءل حضور هذه الثّنائيّة عند ابن هشام في المغني فاكتفى بمفهوم الإيجاب أو الموجب في وصفه لبعض المسائل الواجبة أمّا المسائل غير الواجبة فترك تصنيفها وكذلك فعل ابن معط في ألفيته، ثم اندثرت هذه الثّنائيّة في الكتب التّعليميّة كألفية ابن مالك، وبعض شروح الألفية كشرح ابن عقيل، وكذلك متن الآجرومية ولا تكاد تذكر إلّا مفهوم الموجب في باب الاستثناء عند وصف الخبر المثبت المقابل للمنفي.

الخاتمة

النتائج

قام البحث على دراسة (الواجب، وغير الواجب) في كتاب سيبويه بوصفهما أوّل ثنائيّة في معاني الكلام، وعمد على استقصاء التّراكيب التي تندرج تحتهما؛ لضبط مفهومهما إذ إن سيبويه لم يحد هذه المفاهيم واكتفى بحصر الأبنية التي تتعلق بها، وأسهم البحث في إبراز قيمة هذه الثّنائيّة في ضبط القواعد الإعرابية في بعض الأبواب النّحوية، والكشف عن علاقتها بثنائيّة الإنشاء والخبر التي كانت أكثر انتشارا منها، وتوصّلت الباحثة إلى عدد من النّتائج، أبرزها:

- أن مفهوم (الواجب) عند سيبويه: هو «الشّيء الثّابت عند المتكلّم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يَعِد المتكلّم بإيقاعه»، و(غير الواجب): «هو مالم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو جهل المتكلّم وقت وقوعه».
- إن شرط (الواجب) هو علم المتكلّم بوقوع الحدث في الكون الخارجي، فهمزة الاستفهام تكون استفهاما وهي التي يطلب بها المتكلّم من المخاطب تصورا وتكون استخبارا كما وصفها سيبويه ويقصد بالاستخبار شكّ المتكلّم بوقوع الفعل فيطلب من المخاطب تصديقه، فقد يكون الفعل الذي شكّ به المتكلّم واقعا في الكون قبل الحديث، كقول القائل هل جاء زيد؟ فيجيب المخاطب: نعم، فالمجيء إذن واقع قبل الحديث لكنّ جهل المتكلّم به جعله غير واجب، أمّا همزة التّقرير فقد جعلها سيبويه واجبة لعلم المتكلّم القاطع بوقوع الحدث في الكون.
- خصوصيّة مفهوم (الواجب، وغير الواجب) في النّحو ، فهو يختلف عن (الواجب، وغير الواجب) في عرف الفقهاء من ذلك أن الأمر واجب عند الفقهاء بينما هو غير واجب عند النّحاة، كما يختلف عن (الواجب) في عرف

المتكلّمين؛ لأنّ (الواجب) عند المتكلّمين لا يخبر به، والخبر عند النّحاة يكون واجبا وغير واجب.

- جعل سيبويه الجملة الاسميّة ألصق بالواجب لدلالتها على الثّبوت والدّوام، والجملة الفعليّة ألصق بغير الواجب
- لم تكن معاني الكلام عند سيبويه درجة واحدة في هذه الثّنائيّة ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام:

١. المعاني المؤسّسة غير المقيّدة.

٢. المعاني المؤسّسة المقيّدة.

٣. المعاني العامّة غير المؤسّسة.

أمّا المعاني المؤسسة غير المقيّدة فهي المعاني التي صنّفها سيبويه في الواجب أو غير الواجب، وكان معناها غير مرتبط بمعنى آخر، كالجملة الابتدائيّة الدّالة على الثّبوت والوقوع في الكون الخالية من تعجيم المحلّ السّابق للمبتدإ، والجملة الابتدائيّة المؤكّدة بالمصادر، والجملة الاسميّة المؤكّدة بأنّ ولكنّ، والجملة الاسميّة المسبوقة بكان أو أصبح أو أمسى، وأفعال الاعتقاد الدّالة على اليقين، وأفعال الاعتقاد الدّالة على الظّنّ إذا كانت (أنْ) المخففة من الثّقيلة سدت مسد مفعوليها، والفعل الماضي، والماضي المسبوق بـ(قد)، والفعل المضارع المرفوع، والمضارع المسبوق بالسّين وسوف، ومعنى التّكثير، وهمزة الاستفهام التي تخرج لأغراض بلاغيّة كالتّقرير، والإنكار والتّوبيخ.

ومن جهة أخرى نجد اختصاص بعض معاني الكلام بغير الواجب كالأمر، والنّهي، والدّعاء، والتّحذير، والإغراء، والتّحضيض، والعرض، والجزاء، والاستفهام، والاستخبار، والتّمني، والرّجاء، والتّشبيه، والنّفي والتّقليل.

أمّا المعاني المؤسسة المقيّدة فهي المعاني التي ترتبط بمعنى آخر يكشف معناها فلا يمكن أن يبدأ بها الكلام؛ لكونها تؤسس لمعنى ضد المعنى الأوّل

من قبيل الاستثناء، فالاستثناء قوّة مؤسسة للجملة المختصرة بعده، لكن هذا التّأسيس مرتبط بمعنى القوّة المؤسّسة السّابقة التي يبدأ بها الكلام فإن كان ما قبله واجبا أصبح ما بعده غير واجب والعكس فإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما لقيتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ "**فأدخلت (إلّا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها**" فالإتيان واللقاء والمرور منفي عن كلّ أحد ومثبت لما بعد (أل) وهو زيد، وقد يكون العكس فتقول جاء القوم إلّا زيدٌ، فالمجيء مثبت للقوم ومنفي عن زيد.

أمّا القوة غير المؤسّسة فهي التي لا تفيد معنى الواجب أو غير الواجب بل تدخل على معانٍ مؤسّسة غير مقيّدة تفيد معنى الواجب وغير الواجب كما في القسم والنّداء فهي معانٍ لا تحدد الواجب وغير الواجب بل القوّة بعدها هي التي تفيد معنى الواجب وغير الواجب ويمكن بيان ذلك بما يلي:

القسم	والله	إنّ	زيدا قائم.	خبر مثبت
(توكيد)	بالله	هل	قام زيد.	استفهام
النّداء	يا فلان	لم	يأتِ عمرو.	نفي
(تنبيه)	~	الصّيغة الصرفيّة للأمر (افْعَل)	أقبل.	أمر
	~	هل	رأيت زيدا؟	استفهام
القوّة المقصودة في القول (عامّة)		القوّة المقصودة بالقول(مؤسّسة)	المضمون القضوي	معنى الكلام

فمعاني الكلام في الجدول السّابق تسبت للقوّة الأخرى الخاصّة بالدخول على الواجب وغير الواجب؛ لذلك نسب سيبويه للحروف المؤسّسة غير المقيّدة أو ما ينوب عنها معنى (الواجب، وغير الواجب)، والأصل أنّ معنى الواجب وغير الواجب متحقق بالحروف وما تحكمت فيه

من نواة إسنادية بمجموعها؛ لكن اختصاص بعضها بالمضمون القضوي الواقع وبعضها بغير الواقع جعل سيبويه ينسب إليها معاني الكلام.

- أعاد النّحاة الحروف إلى بنية عميقة متحققة بالفعل، وعللوا سبب العدول عنها إلى بنية سطحيّة متحققة بالحرف بأنّ هذه البنية العميقة أوسع في الدّلالة فهي تحمل معنى الكلام وقد تدلّ على الإثبات في حين أن الحرف لا يدلّ إلّا على معنى الكلام؛ لذلك قلّ استعمال الفعل في الدّلالة على معنى الكلام. وهو تمييز قريب من فرضية النّحويّ التّوليدي روس(Ross) الذي افترض فعلا إنشائيا يدلّ على معاني الكلام في البنية العميقة في صدر كلّ جملة؛ لحصر معاني الكلام، أمّا النّحاة فقد جعلوا **"الحروف نائبة عن هذه الأفعال.**
- لم يقف تصنيف النّحاة بعد سيبويه على تصنيف الحروف فقط في الواجب وغير الواجب فقد صنّف ابن جني بعض الصّيغ الصّرفيّة في الواجب وغير الواجب، وهذا اكتشاف هام؛ لأنّ ثنائية الواجب وغير الواجب تجاوزت معاني الكلام لتشمل علم الصرف.
- لم يكتف سيبويه بوصف المعاني التي تكون في صدر الجملة، بل أطلق معنى (التّزجية) على القيود التي تقيد المضمون القضوي وتزيد في معناه على المعنى الموجود في الإسناد الأصلي كالتّأكيد، والحال والبدل وغيرها.
- ظهر دور هذه الثّنائيّة في ضبط الحركات الإعرابية فارتبط رفع الفعل المضارع بمعاني الواجب وارتبط نصب الفعل بمعاني غير الواجب، كما ظهر دورها في تفسير منع بعض الحركات الإعرابية في الأسماء كمنع رفع الاسم المعطوف على اسم (ليت، ولعلّ، وكأنّ) مع جواز رفعه في (إنّ ولكنّ)، وجعلوا قصد المتكلّم عاملا مهما في تحديد معاني الواجب وغير الواجب.
- كشف البحث عن بعد العلاقة بين ثنائيّة الواجب وغير الواجب وثنائيّة الإنشاء والخبر، فلم يكن الواجب مرتبطا بالخبر عند سيبويه .
- تعدّ هذه الثّنائيّة أشدّ متانة في تقسيم معاني الكلام من ثنائيّة الإنشاء والخبر؛ لأن هناك معاني دخلها الإنشاء وفيها معنى الخبر، وقد تردد النّحاة في تصنيف

القَسَم والتّعجب والمدح والذّم بين الخبر والإنشاء؛ لأنّ فحوى الكلام خبر ودخل عليه معنى الإنشاء، لكن هذا الخلاف لن يقع في ثنائيّة الواجب وغير الواجب؛ لأنّ سيبويه جعل صدر كلّ نواة إسناديّة معنى من معاني الكلام ،بمعنى: أن كلّ قول يحتوي على قوّة مقصودة بالقول مسندة إلى مضمون قضوي، ثم أعاد معاني الكلام (القوّة المقصودة بالقول) على اختلافها إلى معنيين واجب وغير واجب، وجعل هناك قوّة مقصودة بالقول مختصة بدخولها على (الواجب)، وبعضها ب(غير الواجب)، وأخرى عامة تدخل على القوّة المقصودة بالقول الخاصّة.

وهو تمييز يضارع تمييز أصحاب التّداوليّة الذين ألغوا التّمييز بين الخبر والإنشاء وجعلوا في مقدمة كلّ كلام معنى إنشائيا ففي قولك:« قام زيد» إنشاء للإثبات لكن تركت اللّغة العربيّة تعجيمه وتقدير ذلك: أثبت قيام زيد والدليل على ذلك الإثبات في حد ذاته لا يقع فيه تصديق أو تكذيب.

وانتهى البحث إلى نتائج أوّليه في ضبط اتجاهات حضور هذه الثّنائيّة في المصنّفات النّحويّة بعد سيبويه وأبان أنّ النّحاة اتجهوا اتّجاهين: اتّجاه حافظ على هذه الثّنائيّة على ما كانت عليه عند سيبويه كالمبرد وابن السّراج، والسّيرافي. واتّجاه آخر قارب بينها وبين ثنائيّة الإنشاء والخبر، وقد ابتدأت المقاربة بتعريف أبي علي الفارسي للواجب في الإيضاح بأنّه الخبر المثبت دون المنفي، لكنّه حافظ في بعض كتبه على تصنيف سيبويه كما في التّعليقة.

التّوصيات

بعد أن عرض هذا البحث أهمّية هذه الثّنائيّة في ضبط الأبواب النّحويّة فإنّ الباحثة توصي بإعادة تبويب الأبواب النّحويّة في ضوء هذه الثّنائيّة، لما لها من أثر في الكشف عن معاني الكلام المؤسّسة التي لا يمكن أن يخلو منها، والمعاني الفرعيّة فتسمح بالتّوسع في تصنيف الأبواب التي لم تصنّف ويمكن أن يطلق عليها الواجب وغير الواجب، والأبواب التي تكون تابعة لأبواب الواجب وغير الواجب، كما يمكن الاستفادة من هذه الثّنائيّة في ضبط الأفعال الدّالّة على الاعتقاد معجميا التي نزّلها سيبويه منزلة الحروف وتوزعت بين الواجب وغير الواجب. وتتطلع الباحثة إلى إعادة تدريس هذا الثّنائيّة في الكتب التّعلميّة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على محمّد، وصحابته أجمعين.

رابعا: فهرس المصادر والمراجع

● أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

● إحياء النّحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ط: الثّانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م

● ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

● الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط: الثّالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

● الاسترسال في الظاهرة اللغوية، ندوة قسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بسوسة، أشرف على جمع النصوص: الهادي الجطلاوي، صالح الماجري، عز الدين مجدوب.

● أصول تحليل الخطاب لمحمود الشاوش، جامعة منوبة كلية الآداب، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.

● الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٣- ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

● أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

● إطلالات على النّظريات اللّسانيّة والدّلاليّة، مختارات معرّبة بإشراف وتنسيق عزّ الدّين المجدوب، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، قرطاج، ٢٠١٢م.

● إعراب القرآت الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتاب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- الأعمال اللغوية المتحققة بالحروف المشبهة بالفعل ، نجاح بن هنية، إشراف: عز الدّين المجدوب، ٢٠٠٧ م كلية الآداب سوسة رسالة ماجستير.
- أفعال القلوب بين التركيب والدلالة، هاجر السبع، إشراف: عزّ الدين المجدوب،٢٠٠٥م.
- أفعال القلوب – مقاربة تداولية –، لمنصور علي عبد السميع، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، عدد ٥٧، الإصدار١٨، ٢٠٠٧ م.
- افعال القول في العربية خصائصها التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة، لمنصور الميغري، إشراف عزّالدين المجدوب، ٢٠٠٥م.رسالة دكتورا جامعة منوبة تونس
- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، دار التعاون.
- ألفية ابن معط
- أمالي ابن الشّجري، لهبة الله العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عَدْلان بن حماد الموصلي ، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة — بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- إنشاء النفي، وشروطه الدلالية، لشكري المبخوت، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون- جامعة منوبة

● الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، د.خالد ميلاد، وهو رسالة دكتورا دولة نوقشت في جوان ١٩٩٩م، بمنوبة– بتونس.

● الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمّد مبروك، راجعة: رمضان عبدالتّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

● أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب، لفريال قسيم فندي بطاينة، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة.

● الإيضاح ،لأبي علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق كاظم بن المرجان، علم الكتاب-بيروت، ط٢- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

● إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، دراسة وتحقيق: محمّد محمود الدّعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م.

● الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد– العراق.

● الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس_ بيروت ، ط٦، ١٤١٦هـ_١٩٩٦م.

● بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.

● البعد التداولي عند سيبويه ، مقبول إدريس، مجلة عالم الفكر العدد الأول، المجلد الثالث والثلاثون، ٢٠٠٤م.

● البيان في شرح اللمع، لأبي الفتح عثمان بن جني، إملاء أبي البركات عمر الكوفي، تحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمار_عمّان، ٢٠٠٢م.

● البيان في غريب القرآن لأبي بركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة العامة المصرية.

● التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، جامعة الملك عبدالعزيز.

● التحرير والتّنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.
● التخمير، الخوارزمي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان_ الرياض، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
● التّداوليّة عند العلماء العرب دراسة تّداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللّساني العربيّ لمسعود صحراوي، دار الطّليعة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
● التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.
● التّراكيب النّحوية من الوجهة التّداوليّة، لعبد الحميد السيد، مؤته للبحوث والدّراسات، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠١م.
● التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي.، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٤،١هـ-١٩٩٣م.
● تفسير أبي السعود ، لأبي السعود محمّد بن محمّد العمادى، دار إحياء التّراث، لبنان_بيروت.
● تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: عادل عبد الموجود، علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
● تفسير الطبري ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.
● توجيه اللّمع، لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام- مصر، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
● توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، لأبي القاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، الطبعة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
● التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
● تيسير النّحو لشوقي ضيف

● الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

● الجمل في النّحو، المنسوب للخيل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

● الجملة الشرطيّة عند النّحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشّمسان، مطابع الدحوي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

● الجنى الدّاني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخرالّدين قباوة، محمّد نديم فاضل، دار الأفق الجديدة، بيروت _ لبنان ، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

● حاشية الآجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النحدي،ط٤، ١٤٠٨-١٩٨٨م.

● حاشية السّيد الشّريف علي الجرجاني على الكشاف، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

● حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،المؤلف: محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

● الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت،ط: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

● الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت- لبنان، ط: الرّابعة، ١٤٠١ هـ

● الحروف المشبهة بالفعل دراسة تداولية ،لمنصور علي عبد السميع، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان ،ع ٢٠ - يوليو ٢٠٠٦ م.

● حروف المعاني ، لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، لبنان_ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

● الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي، دراسة وتحقيق: مصطفى إمام، توزيع مكتبة المتنبي، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط: الأولى، ١٩٧٩م.

● خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

● الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمّد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٩م.

● دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات، لشكري المبخوت، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ٢٠١٠م.

● الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمّد الخراط، دار القلم- دمشق ، ط: الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

● دراسات نقدية في النحو العربي، لعبدالرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت.

● الدّرر اللوامع على الهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحد أمين الشنقيطي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

● الدلالات الموجهة لإعراب الفعل المضارع (صورة لتضامن التعبير والمضمون)، لمنصور علي عبد السميع، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، أكتوبر ٢٠٠٢م.

● دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.

● ديوان أبي الأسود الدّولي، صنعة أبي سعيد الحسن السُّكّري، تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط: الثّانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

● ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

● ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

● ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ط: الثّانية، ١٩٩٥م.

● ديوان جرير، دار بيروت للطباعة، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

● رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

● سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن حنب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق_ سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر- المدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي مخطوط.
- شرح ابن عقيل، لعبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح أبيات المفصل والمتوسط، للزمخشري، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد الكبيسي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السّيرافي : تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: عبد الستّار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر.
- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمّد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: د.عبد الرحمن السّيد، د.محمّد بدوي المختون، مصر، دار هجر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التّلخيص، لأكمل الدين محمد البابرتي، دراسة وتحقيق: حمّد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتّوزيع، طرابلس_ ليبيا، ط: الأولى، ١٩٨٣م.
- شرح الجزولية الكبير، لأبي عمر علي بن محمّد الشّلوبين، دراسة وتحقيق: تركي بن سهو العتيبي، دار الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ_١٩٩٣م.

● شرح الرّضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قَارْيُونس ، بنغازي_ ليبيا، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

● شرح الكافية الشافية، لمحمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى.

● شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتاب بيروت، ط: الثانية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

● شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح.

● شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمّد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

● شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق: محمّد محمود، دار مكتبة الحياة.

● شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: الحادية عشرة، ١٣٨٣م.

● شرح كافية ابن الحاجب لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق: علي الشوملي، دار الكندي، إربد- الأردن، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

● شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد لسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

● شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: تحقيق: رمضان عبد التّواب، محمود فهمي حجازي، محمّد أبو الفضل، محمّد هاشم عبد الدايم، محمّد عوني عبد الرؤف وغيرهم، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

● الشّرط والإنشاء النّحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، محمد صلاح الدين الشريف. رسالة دكتورا جامعة منوبة تونس ١٩٩٣م.

● الشّرط ودرجات الإمكان لدكتور منصور علي عبد السميع، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، ع ٢٠ ، يوليو ٢٠٠٥م.

● الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، دار المعارف القاهرة.

- الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، لتقي الدّين المعروف بالنيلي، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط:الأولى.
- ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي للمنصف عاشور، رسالة دكتورا جامعة منوبة تونس، ١٩٩٤م.
- علاقة النّفي بثنائية الواجب وغير الواجب والإنشاء والخبر، لعز الدين المجدوب. ٢٠٠٨م.
- علل النّحو، لأبي الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية ، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- الفروق اللّغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة — مصر.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين الدمشقي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير — عمان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م
- الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، لنعمة الله بن محمود النخجواني، دار ركابي للنشر – الغورية، مصر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩ م
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي
- القاموس الموسوعي للتداولية، إشراف عز الدين مجدوب، المركز الوطني للترجمة ـتونس.
- القسم عملا لغويا، سمير حشيش، إشراف: عزّ الدين المجدوب، ٢٠٠٥م، رسالة ماجستير جامعة سوسة تونس.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط: الخامسة، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.
- كتاب سيبويه، مطبعة بولاق.
- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون لمحمّد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٦م
- الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم الزّمخشري، دار المعرفة، بيروت– لبنان.

● الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢م.

● الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

● اللّامات، لأبي الحسن الهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

● اللّامات، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

● اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق-سوريا ، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

● لسان العرب، لابن منظور.

● اللّسانيّات التّوليديّة، لمصطفى غلفان، ومشاركة: محمّد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتاب الحديث، إربد- الأردن، ط: الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

● لطائف الإشارات، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري ، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ط: الثالثة.

● اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٩٤م.

● اللّغة بين المعيارية والوصفية، لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

● اللَّمْحَة فِي شَرْحِ المُلْحَةِ، لمحمّد بن حسن المعروف بابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م

● اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

- المبسوط في القراءات العشر، لأحمد النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية — دمشق،١٩٨١ م
- المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨١ م.
- متن الآجرومية، لابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، لمهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: الثّانية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدري، دمشق-سوريا، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية — بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م
- مسائل إذن، لأحمد القرشي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٩ – السنة ٣٥ – ١٤٢٣هـ.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، جامعة الملك سعود، ط: الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- مصطلح الواجب في الكتاب لسيبويه، لمنصور علي عبد السميع، منشورات مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة المنيا، ٢٠٠٠م.
- مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه و ابن يعيش، لطفي بن عمر، إشراف: عزّ الدين المجدوب، جامعة سوسة.

● معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط: الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

● معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

● معاني القرآن، لأبي اسحاق الزّجاج، شرح وتحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتاب، بيروت_ لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

● معاني القرآن، لأبي زكريّا يحيى الفراء، علم الكتب، بيروت _لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

● معجم الفروق اللّغوية، لأبي هلال العسكري، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ

● مغني اللبيب ، لابن هشام، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

● مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمّد السّكاكي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية _بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ_٢٠٠٠م.

● المفصّل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د. خالد إسماعيل حسان، مكتبة الأدب_ القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

● مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة دراسة نظريّة تطبيقيّة في اللّغة العربيّة، للحاج موسى ثالث، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.

● المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى ، ط١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

● مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس

● المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر _ العراق، ١٩٨٢.

● المقتضب، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

● المقدمة الجزولية في النّحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمّد ، راجعه: حامد نيل، فتحي جمعة.

● من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: السادسة، ١٩٧٨م.

● مناهج البحث، لتمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

● المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين المجدوب، نشر كلية الآداب بسوسة ، ودار محمد علي.

● نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية _ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ_١٩٩٢م.

● نظرية الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤م.

● النكت في تفسير الكتاب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات- الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

● النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان.

● همع الهوامع، لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان _بيروت، ط١، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.

● الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، د. رفيق بن حمودة، نشرت ٢٠٠٤م في كلية الآداب بسوسة، و دار محمد علي تونس.

● الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، لأحمد لمتوكل، دار الثقافة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

خامسا : فهرس الموضوعات